

دراسات فى

# نظرية المحاسبة



الدكتور  
عاطف محمد العوام

أستاذ المحاسبة المالية  
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية  
نائب رئيس جامعة عين شمس ( الأسبق )

دراسات في

# نظرية المحاسبة

الدكتور

عاطف محمد العوام

أستاذ المحاسبة المالية

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

نائب رئيس جامعة عين شمس

رقم الإيداع: ٢٠١١/٢٨٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مقدمة

يتضمن هذا المؤلف دراسة بعض موضوعات نظرية المحاسبة وتعتبر النظرية بصفة عامة عن إطار متكامل يضم السياسات والإفترضات والمفاهيم التي تحكم العمل المحاسبي.

ويشارك في بناء الإطار العام للنظرية مجموعة متكاملة من الهيئات المهنية ومراكز البحث العلمي والأقسام العلمية بالجامعات والمعاهد ومؤسسات العمل المهني العام في مجالات المحاسبة والمراجعة المختلفة.

ولقد مر بناء هيكل نظرية المحاسبة مجموعة من المراحل الزمنية :

### • مرحلة بناء النظرية المعيارية :

تميزت هذه المرحلة ببناء هيكل نظرية المحاسبة من مبادئ وفروض وسياسات من خلال الدراسة النظرية التحليلية التي اعتمدت بصفة أساسية على الاستدلال المنطقي وتحديد المسببات بين الظواهر.

وقد تميز هيكل النظرية في هذه المرحلة باشماله على مجموعة مبادئ ومفاهيم وسياسات منطقية إلا أن بعضها تميز بكون غير ملائمة للتطبيق العملي بصورة كاملة نظراً لاعتماده على الدراسات النظرية دون الارتباط العام بالواقع العملي وقد استمرت هذه المرحلة في منتصف الخمسينات القرن الماضي.

### • مرحلة بناء النظرية الإيجابية :

نظراً لبعض القصور في هيكل نظرية المحاسبة المعيارية والذي سبقت الإشارة إليه بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين دراسات لإعادة النظر في بعض مكونات هيكل نظرية المحاسبة من خلال إخضاعها للدراسة الميدانية والتطبيق العملي مما يجعل هيكل النظرية أكثر اقتراباً من الواقع العملي.

ولقد أطلق على النظرية في هذه المرحلة نظرية المحاسبة الإيجابية أو الواقعية للتأكيد على الاقتراب من الواقع العملي من خلال الأبحاث الميدانية

والتطبيقية.

• مرحلة إصدار المعايير المحاسبية :

نظراً لتعدد المفاهيم والسياسات المحاسبية المقبولة محاسبياً لبعض المعالجات في الواقع العملي فلقد بدأت الهيئات المهنية اختيار بعض المفاهيم والسياسات المحاسبية وبلورتها في صورة قواعد محاسبية أطلق عليها المعايير المحاسبية. وتم إصدار أنواع متعددة من هذه المعايير من أهمها :

- معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية (FASB).

- معايير المحاسبة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB).

ولقد تعددت تجارب إصدار المعايير في دول كثيرة مثل مصر والسعودية وغيرها.

وتهدف هذه المعايير إلى توحيد التطبيق المحاسبى للمفاهيم والسياسات المحاسبية مما يسهل الاستفادة من المعلومات المستمدة من القوائم المالية.

ويتضمن هذا المؤلف بعض الموضوعات التي تدخل في إطار دراسات نظرية المحاسبة مع عرض دراسة لما ورد في المعايير المحاسبية حول هذه الموضوعات ومشكلات التطبيق العملي.

وأنى إذ أقدم هذا المؤلف للطلاب الدارسين لمقررات المحاسبة في مرحلة الدراسات العليا والباحثين في مختلف المجالات المحاسبية ، أرجو أن أكون قد وفقت فيما سعيت إليه.

وما نؤفقي إلا بالله

عليه توكلت وإليه أنيب

أ.د/ عاطف محمد العوام

مقدمة عن :

## الإطار العام لنظرية المحاسبة

Concepts

• المفاهيم

Assumptions

• الافتراضات

Accounting Policies

• السياسات المحاسبية

Accounting Standards

• المعايير المحاسبية





## مقدمة عن : الإطار العام لنظرية المحاسبة

تعتبر النظرية بصفة عامة عن الإطار المرجعي الذي يمكن الاعتماد عليه لتفسير الظواهر المرتبطة بأحد العلوم. ويشمل هذا الإطار على المبادئ التي تحكم هذا العلم والتي يتم ترجمتها في صورة قواعد تنظم التطبيق العملي لهذه المبادئ.

وينطبق هذا المفهوم العام على علم المحاسبة مثل غيره من العلوم ولعل هذا الإطار هو الذي يميز المحاسبة عن إمساك الدفاتر فيما تعبر المحاسبة عن علم متكامل الأركان يعتمد على نظرية عامة تم بناءها خلال عدة قرون يعبر إمساك الدفاتر عن خطوات عملية لتسجيل العمليات في السجلات المحاسبية بصورة روتينية.

وتبعاً لذلك يمكن تحديد مفهوم نظرية المحاسبة بالإطار المرجعي الذي يحكم ويفسر القواعد المستخدمة لتطبيق علم المحاسبة في مختلف جوانب التطبيق العملي لهذا العلم. ويشمل هذا الإطار على المبادئ المحاسبية والتي يمكن ترجمتها في صورة معايير أو سياسات أو قواعد تنظم التطبيق العملي لمختلف جوانب النشاط المحاسبي.

### هيكل نظرية المحاسبة :

يمثل هذا الهيكل البناء المتكامل للنظرية ويشمل هذا الهيكل على مقومات هذه النظرية التي تشمل :

### أولاً - المفاهيم : Concepts

تظل المفاهيم الإطار المفاهيمي للنظرية الذي يتم خلاله تحديد القواعد أو المعايير التي تنظم العمل المحاسبي فعند صياغة معيار للإيرادات مثلاً يبقى أن يكون ذلك في إطار مفهوم الإيراد الذي يشكل ركناً من أركان الإطار المفاهيمي للنظرية.

وتشمل هذه المفاهيم :

- |                         |                   |
|-------------------------|-------------------|
| 1- الوحدة الاقتصادية.   | Economic Entity   |
| 2- الأصول أو الموجودات  | Assets            |
| 3- الخصوم أو الإلتزامات | Liabilities       |
| 4- المكاسب والخسائر     | Earnings / Losses |
| 5- الدخل الصافي         | Net Income        |
| 6- حقوق الملكية         | Owners Equities   |

وتحدد هذه المفاهيم الأساس الذى يبنى عليه هيكل النظرية.

ولقد تم تحديد هذه المفاهيم فى المراحل الأولى لتكوين إطار نظرية المحاسبة من خلال الدراسة الأكاديمية التى تعتمد على التحليل أو الاستدلال المنطقى. ولقد أطلق على هذا الأسلوب المدخل المعيارى Standard Approach.

وقد أخذ البعض على هذا المدخل أنه قد يؤدى إلى استنتاج مفاهيم نظرية تتصف بالمثالية ولكنها قد تكون غير ملائمة للتطبيق العملى أحيانا. ولذلك أخذت بعض الدراسات المحاسبية مدخلاً لاستنتاج هذه المفاهيم من خلال دراسات تعتمد بصفة أساسية على البحوث الميدانية Empirical Researches وذلك بهدف جعل هذه المفاهيم أكثر اقتراباً من الواقع العملى الذى يتم اختباره عن طريق هذه البحوث. وقد أطلق على هذا المدخل Positive Approach.

وتجدر الإشارة إلى بعض المداخل الأخرى التى أثرت فى بناء هيكل نظرية المحاسبة ومن بينها إدخال المتغيرات السلوكية كأحد المتغيرات الأساسية المؤثرة فى تحديد المفاهيم المحاسبية وتندرج هذه المحاولات فى إطار المدخل الإيجابى أيضا كما أن الاقتراب من المفاهيم الاقتصادية ساهم أيضا ببعض المحاولات لبناء النظرية.

على الرغم من أن تحديد هذه المفاهيم سواء طبقا للمدخل المعيارى أو

الإيجابي أو غيره من المداخل يعد أساساً لا بد منه لاستكمال مقومات النظرية فإن الملاحظ أن المعايير التي صدرت منذ تسعينيات القرن الماضي لم تعد متسقة بصورة كاملة مع هذه المفاهيم.

فأما تضمينات بعض المعايير المحاسبية التي أصدرتها الهيئات المهنية سواء الأمريكية أو الدولية أو معايير التقارير المحاسبية بعض القواعد التي تعتبر من وجهة نظر تطبيقية بحتة ولكنها غير ملتزمة بصورة كاملة بالمفاهيم التي بنيت عليها نظرية المحاسبة والتي تم التوصل إليها من خلال المدخل المعيارى أو الإيجابي.

ومعنى ذلك أن المطلوب حالياً هو إعادة النظر فى هذه المفاهيم فى ضوء المتغيرات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية الحديثة بصورة تجعلها أكثر ملائمة للفكر المحاسبى السائد فى المرحلة الحديثة حيث يتم إعادة صياغة المعايير المحاسبية فى ضوء هذه المفاهيم.

### ثانياً - الافتراضات : Assumptions

تمثل هذه الافتراضات الركن الثانى من أركان النظرية والذى يعتمد عليه فى اشتقاق القواعد والمعايير التى تحكم العمل المحاسبى. وتشمل هذه الافتراضات ما يلى :

Going Concern

١- فرض الاستمرار

Monetary

٢- ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود.

### ثالثاً - السياسات المحاسبية : Accounting Policies

وتمثل قواعد أساسية يلتزم التطبيق العملى للمفاهيم والافتراضات المحاسبية بتطبيقها وتشمل هذه السياسات :

Conservation

١- الحيلة والحذر.

Consistency

٢- الثبات.

Materiality

٣- الأهمية النسبية.

وتمثل المفاهيم والافتراضات والسياسات المحاسبية الأسس التي يجب أن يعتمد عليها لتحديد المعايير أو القواعد التطبيق التي تحكم العمل المحاسبي.

### رابعاً - المعايير المحاسبية : Accounting Standards

يقصد بها القواعد المحاسبية التي توضح التطبيق العملي للمفاهيم والافتراضات والسياسات المحاسبية أى أنها الأداة التطبيقية المستمدة من إطار النظرية.

وتمثل هذه المعايير المحاسبية المبادئ التي تحكم العمل المحاسبي والتي يطلق عليها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ولقد تنوعت المعايير التي أصدرتها الهيئات المهنية المختلفة في جميع أنحاء العالم بحيث تشمل مجموعة متكاملة من القواعد التطبيقية التي تغطي كافة جوانب التطبيق العملي.

ويمكن تقسيم المعايير المحاسبية إلى مجموعتين رئيسيتين :

#### أولاً - معايير المحاسبة الدولية (IASB) :

وهي المعايير التي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تعتبر نموذجاً يحتذى به لاعداد معايير أقليمية لكل دولة على حدة وقد صدرت العديد من المعايير المحلية استناداً إلى هذا النوع من المعايير.

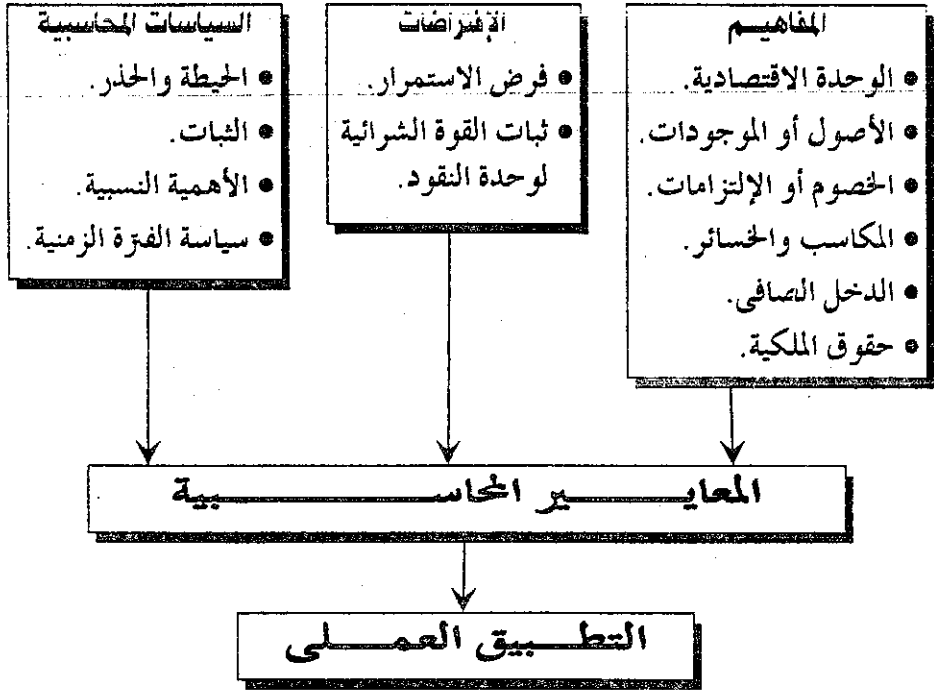
#### ثانياً - معايير المحاسبة المالية (FASB) :

الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي والتي تعكس وجهة النظر الأمريكية في قواعد التطبيق العملي في مختلف المجالات.

وقد بدأت اللجنة الدولية إصدار مجموعة من المعايير أطلق عليها معايير التقارير المالية (IFRS) وذلك بهدف تحقيق التجانس بين كل من المعايير الدولية

## والمعايير الأمريكية.

ويمكن توضيح العلاقة بين الإطار العام للنظرية بالشكل الآتي :



وتجدر الإشارة إلى أهمية تحقيق التوافق بين عناصر النظرية والمحاسبة وبين المعايير التي تمثل قواعد التطبيق العملي بحيث لا يتم صياغة هذه المعايير خارج إطار التوافق مع أركان النظرية.

ويثار التساؤل هنا حول المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وتأثيرها على هذا الإطار وهل يمكن أن نحفظ بإطار النظرية بمعزل عن هذه المتغيرات ثم تلزم الباحثين والمهنيين بهذا الإطار.

والإجابة بطبيعة الحال هي ضرورة إعادة النظر في المفاهيم النظرية وإعادة صياغتها بما يتواءم مع هذه المتغيرات قبل إلزام صانعي المعايير بها.

وبدراسة العديد من المعايير المهنية التي تم إصدارها من جانب الهيئات

المهنية المختلفة يتضح عدم التوافق مع عناصر نظرية المحاسبة والكثير من المعالجات المحاسبية التي تضمنتها هذه المعايير. بمعنى أن بعض هذه المعايير قد تم إصداره دون النظر إلى أهمية التوافق على الإطار المفاهيمي للنظرية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم الالتزام بالإطار المفاهيمي للنظرية عند إصدار المعايير يؤثر تأثيراً سلبياً على قوة النظرية بل وعلى علم المحاسبة ذاته كما تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لتأثر هذه النظرية بمتغيرات التطبيق العملي يجب إعادة النظر في بعض عناصر النظرية في ضوء هذه المتغيرات.

أي أن المطلوب هو إعادة النظر في الإطار المفاهيمي للنظرية في ضوء المتغيرات المؤثرة عليه من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية تم إعادة النظر في المعايير بحيث تتواءم مع هذا الإطار المفاهيمي بحيث تتم عملية إصدار المعايير في ظل الإطار المفاهيمي للنظرية.

# **الفصل الأول**

## **الإطار العام لنظرية الحاسبة**

### **المفاهيم**





## الفصل الأول

### المفاهيم Concepts

تعتبر هذه المفاهيم الإطار الذى يحيط بكافة العناصر الأخرى التى يتحدد بها هيكل نظم المحاسبة. فتحديد المفاهيم بصورة واضحة يساهم فى تحديد الافتراضات ثم بناء الإطار التطبيق للقواعد المحاسبية فى صورة مبادئ أو معايير عامة أو معايير للتقارير المالية.

وتجدر الإشارة إلى ما سبق بيانه عند عرض الإطار العام للنظرية من حيث عدم اتفاق بعض القواعد التى أودتها معايير المحاسبة الدولية أو الأمريكية مع المفاهيم المحاسبية التى استقر العرف المحاسبى عليها منذ فترات طويلة.

ولعل السبب فى ذلك من وجهة نظرنا إنما يرجع لعدم ملائمة بعض المفاهيم للمتغيرات الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية الحديثة ولكن ليس معنى هذا قبول بعض المعالجات المحاسبية خارج إطار المفاهيم المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً وإنما ينبغى إعادة صياغة هذه المفاهيم ثم إعادة صياغة كافة المعايير المحاسبية فى إطارها.

وسوف نعرض فى هذا الجزء لأهم المفاهيم المحاسبية بصورتها التقليدية فى إطار نظرية المحاسبة المعيارية والإيجابية ثم نتناول التطورات التى ينبغى إدخالها على هذه المفاهيم لتحقيق الملائمة مع المتغيرات الإدارية والتكنولوجية والاقتصادية الحديثة بحيث يمكن إعادة صياغة معايير المحاسبة فى إطارها.

### أولاً : مفهوم الوحدة الاقتصادية

تعتبر الوحدة الاقتصادية عن كيان قانونى ينشأ وفقاً لقواعد وضوابط بطريقة قانونية معينة تنظم إنشاء وإدارة هذه الوحدات.

ولكن من الناحية المحاسبية هناك نظرية خاصة لطبيعة المنشأة تعتبر أساساً لتكوين المفاهيم التى تحكم العمل المحاسبى داخل هذه المنشأة.

وبصفة عامة هناك ثلاثة مفاهيم يمكن الاستناد إليها عند تفسير طبيعة المنشأة :

١- مفهوم الملكية المشتركة : وينظر هذا المفهوم إلى المنشأة باعتبارها مجموعة عناصر ثلوكية لأصحاب المنشأة ومجموعة التزامات مستحقة عليهم الغير.

ويرتبط هذا المفهوم بالمنشآت الفردية وشركات الأشخاص التي تندمج فيها شخصية المنشأة مع أصحابها كما تنشأ مسؤولية تضامنية لأصحاب المنشأة عن ديونها للغير.

وفي ظل هذا المفهوم تعتبر الأصول أو الموجودات ملكاً لأصحاب المنشأة بينما تعتبر الخصوم التزاماً شخصياً عليهم.

٢- مفهوم الشخصية الاعتبارية : طبقاً لهذا المفهوم ينشأ للمنشأة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية أصحابها وتبعا لذلك تعتبر الأصول ملكاً لهذه المنشأة والخصوم إلزاماً عليها بصفقتها القانونية المستقلة عن شخصية الملاك ويلائم هذا المفهوم شركات الأموال التي تتميز بشخصية قانونية مستقلة عن حملة الأسهم أو الحصص كما أن مسؤولية هؤلاء الحملة لا تمتد إلى الإلتزامات الخارجية والتي تعتبر الشركة بصفقتها الاعتبارية مسئولة عن سدادها أمام الغير بما تملكه من أصول.

٣- مفهوم الاعتمادات المخصصة : ينظر هذا المفهوم إلى المنشأة باعتبارها مجموع من الأموال المخصصة من جهة ما لتوظيفها بواسطة إدارة المنشأة في مجالات النشاط المختلفة. ويتولى النظام المحاسبي في هذا النوع من المنشآت تسجيل ومتابعة عملية صرف الاعتمادات وتحصيل المبالغ المترتبة على ذلك.

ولا يجوز لهذا النوع من المنشآت تطبيق سياسات محاسبية متعلقة باستمرار المنشأة مثل سياسة الحیطة والحذر من زاوية تكوين المخصصات والإحتياطيات لأن بمجرد إنتهاء السنة المالية يتم تصفية الاعتمادات أى

تصفية المنشأة ذاتها ثم إعادة تكوينها في بداية العام التالى عند ورود الاعتمادات الجديدة.

وينطبق هذا المفهوم على الوحدات الإدارية الحكومية التى تتولى تنفيذ سياسة الدولة من خلال اتفاق الاعتمادات المخصصة لها فى الموازنة العامة للدولة.

ولعله من المفيد أن نتساءل عن صلاحية هذه المفاهيم فى ظل المتغيرات الإدارية الحديثة التى تنادى باللامركزية الكاملة فى إدارة المنشآت وأيضاً فى ظل الاتجاه الذى أخذت به معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح عن البيانات المالية على مستوى القطاعات والفروع داخل نفس المنشأة فى التقارير المالية المنشورة وهو ما يعد خروجاً على المفهوم التقليدى للوحدة الاقتصادية الذى يتعامل مع المنشأة كوحدة متكاملة.

وفى ضوء المتغيرات التى سبقت الإشارة إليها والتى من أهمها الإفصاح القطاعى فى التقارير المالية الخارجية يمكن أن يقترب مفهوم الوحدة الاقتصادية من مفهوم وحدة النشاط بعض النظر عن الشكل القانونى لهذه الوحدة سواء أكانت منشأة متكاملة أو جزء من منشأة.

أى أن هناك مفهوم لطبيعة المنشأة من الناحية المحاسبية قد يختلف عن التكييف القانونى لطبيعة هذه المنشأة.

وتبعا لمفهوم وحدة النشاط يمكن الإفصاح عن ممتلكات هذه الوحدة والتزاماتها كوحدة مستقلة عن باقى وحدات المشروع بالإضافة إلى ما تحققه من إيرادات وما يحتاجه نشاطها من مصروفات.

ويبدو هنا تساؤلاً عن التكييف المحاسبى لمعاملات هذه الوحدة مع الوحدات الأخرى داخل نفس المنشأة ومن الطبيعى أن يتم تسجيل هذه المعاملات بنفس الطريقة المتبعة فى تسجيل المعاملات الخارجية بحيث يتم قياس نتائج الأعمال لكل وحدة ثم إجراء التسويات المحاسبية لاستبعاد تأثير هذه المعاملات عند إعداد الحسابات المجمعة للمنشأة كوحدة واحدة.

وينطبق مفهوم وحدة النشاط على كل من المنشآت الفردية وشركات الأشخاص وشركات الأموال دون الحاجة إلى تعديل المفاهيم كما أنه ينطبق على الوحدات الإدارية الحكومية باعتبار كل اعتماد بمثابة وحدة نشاط مستقلة.

ولا يخل مفهوم وحدة النشاط بالتعاقدات القانونية للمنشأة من حيث النظر إلى الإلتزامات سواء اعتبرت التزاما على قطاع معين من قطاعات المنشأة أم على المنشأة ككل فمن الناحية القانونية تعتبر إجمالى الإلتزامات التزاما على المنشأة ككل.

وفى ظل مفهوم وحدة النشاط كتفسير للوحدة الاقتصادية ينشأ مفهوم متعدد لحقوق الملكية فعلى المستوى الكلى يعبر حق الملكية عن التزام المنشأة لأصحابها بعد سداد إلتزامات الغير أما على المستوى الجزئى يعبر عن صافى ما تم تخصيصه لوحدة النشاط من موارد المنشأة بعد سداد الإلتزامات المستحقة على هذه الوحدة.

ولعل هذا المفهوم يتوافق مع ما ورد لمعايير المحاسبية الخاصة بالتقارير القطاعين من حيث إمكانية اعتبار كل قطاع بمثابة منشأة مستقلة يمكن أن يفصح عن بيانات المالية.

كما أنه يتوافق مع ما ورد بمعيار الأصول طويلة الأجل من حيث إمكانية اعتبار وحدة توليد الفزيرة Cash Guarding Unit بمثابة منشأة مستقلة.

## ثانيا : مفهوم الأصول أو الموجودات Assets

تعبر الأصول أو الموجودات وفقاً للفكر المحاسبى عن موارد اقتصادية مملوكة للمنشأة تحتوى على منافع مستقبلية يمكن الإستفادة منها فى نشاط المنشأة.

وبناءً على هذا المفهوم يمكن استنتاج الخصائص الآتية للعناصر التى ينبغى إدراجها ضمن الأصول أو الممتلكات :

- **الأصل مورد اقتصادى :** الأصل يعبر عن موارد اقتصادية موجودة فعلاً ويمكن التأكد من ذلك عن طريق الجرد أو المستندات أو غير ذلك من أدلة الإثبات.

- **وجود منافع مستقبلية للأصل :** الأصل يجب أن يتضمن منافع فى المستقبل ومعنى ذلك أن أى موارد ليس لها منافع فى المستقبل لا يمكن اعتبارها ضمن الأصول أو الممتلكات.

- **ملكية الأصل :** يعتبر شرط ملكية المورد الاقتصادى أحد شروط الاعتراف بالأصل كإحدى ممتلكات المنشأة التى يمكن التقرير عنها فى القوائم المالية.

ولعل هذا المفهوم للأصول أو الموجودات التى يمكن الإفصاح عنها فى قائمة المركز المالى لا يلائم بعض التغيرات الحديثة زمنية الأعمال.

ولذا يجب إعادة النظر فى هذه المفاهيم فى ضوء التغيرات الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية الحديثة. ومفهوم الممتلكات أو الأصول ينبغي إعادة النظر فيه فى ضوء مجموعة من التغيرات من أهمها :

- ١- مفهوم التأجير التمويلي.
- ٢- معاملات الأصول المالية (الأدوات المشتقات المالية).
- ٣- الأصول البشرية.

بالنسبة للتأجير التمويلي يثار التساؤل حول معالجة الأصول التى يتم التعاقد عليها طبقاً لهذا النظام والتى تتنوع الشروط القانونية الخاصة به من حيث طريقة سداد الثمن ونقل الملكية للمشترى كاملة بصورة تلقائية بعد سداد الأقساط.

ومراجعة المفاهيم التقليدية للأصول لا ينطبق بعض هذه المفاهيم على نشاط التأجير التمويلي لأن ملكية الأصل لا تصل إلى المشترى كاملة إلا فى نهاية سداد الأقساط. ولكن طبيعة هذه العملية ما هو إلا نقل للملكية بصورة تدريجية مثل عمليات البيع بالتقسيط.

وبأخذ الشروط القانونية في الاعتبار يمكن اعتبار أن ملكية الأصل لا يشترط أن تنقل مرة واحدة عند اقتناء الأصل للاعتراف به ضمن الأصول ولكن يمكن الاعتراف بالانتقال التدريجي للملكية مثل حالات البيع بالتقسيط والتأجير التمويلي كما يمكن النظر في الاعتراف بتقييم الأصل كاملة في بعض حالات التأجير التمويلي مع عدم شراء كامل الثمن..

أما بالنسبة لعمليات الأصول المالية والتي تشمل تحويلات الأصول المالية وما يرتبط بها من أدوات أو مشتقات مالية ولجوء بعض المنشآت إلى عمليات إضافية بهدف مواجهة وتغطية المخاطر المحتملة.

ويثير هذا النوع من العمليات الكثير من التساؤلات تتعلق بالاعتراف بالأصول وإدراجها في القوائم المالية ومن أهمها :

- كيفية الإفصاح عن الأصول المالية المحولة مع تنوع الشروط القانونية من ناحية حق الاسترداد أو عدم الاسترداد إلا بموافقة الحول إليه وغير ذلك من حالات التحويل.
- كيفية الإفصاح عن عمليات الحماية التي قامت بها المنشأة لتغطية مخاطر الاستثمار في بعض أنواع الأدوات المالية.
- موقف الأصول التي يتم التعاقد على شراؤها في المستقبل وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وتؤكد هذه التساؤلات وغيرها ضرورة إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأصول أو الممتلكات حتى يمكنه استيعاب هذه المتغيرات.

ولقد أثرت نفس التساؤلات السابقة فيما يتعلق بالأصول البشرية والتي لازالت محلاً للجدل العلمي من زاوية كيفية الاعتراف بهذه الأصول بالرغم من عدم توافر شرط الملكية فيما يتعلق بهذا النوع من الأصول.

وسوف نعرض تفصيلياً في هذا المؤلف للجوانب المختلفة للملائمة مفهوم الأصول في الحالات السابقة وبصفة خاصة حالات الأصول المالية والأصول

البشرية ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن مفهوم الأصول محاسبيا يجب أن يتسع لكل يشمل العناصر الآتية :

١- الأصول المقتناة بنظام الاستئجار التمويلي طالما أن جوهر الإتفاق هو انتقال الملكية في ظل شروط معينة.

٢- الأصول المالية المقتناة مقابل سداد كامل القيمة في إطار الشروط القانونية التي تنظم العلاقة بين المحول منه والمحول إليه حتى في حالة وجود حق الاسترداد للمحول منه.

٣- الأصول البشرية التي تمثل العنصر الأساسي لتكوين رأس المال الفكري.

وتتطلب هذه التغيرات ضرورة إعادة النظر في مفهوم الملكية وهل يقصد به الملكية القانونية أم السيطرة الكاملة على إدارة الأصل والحق في الحصول العوائد المحققة منه بصفة كاملة مما يعتبر بديلا للشكل القانوني للملكية.

ولو نظرنا أيضا إلى تبويب الأصول فإن هذا التبويب يعتمد عادة على درجة سيولة الأصل ويمكن التمييز بين نوعين من الأصول.

**النوع الأول :** الأصول طويلة الأجل وهي التي تكون مقتناة لأغراض الاستخدام وغير معروضة للبيع وبناءاً على ذلك تحتفظ بها المنشأة لأكثر من فترة مالية.

**النوع الثاني :** الأصول المتداولة وهي التي تمثل دورة تحقق الإيرادات وبالتالي يكون متوقعا تحقق سيولتها خلال فترة مالية واحدة.

وبالنسبة للأصول طويلة الأجل يلاحظ أن هذه المجموعة أصبحت تضم عناصر متباينة من ناحية التعرض للتقادم الفني فيما تعتبر الأراضي والمباني والأثاث غير معرضة للتقادم الفني وبالتالي يمكن اعتبارها لطبيعتها طويلة الأجل فإن الآلات والمعدات تكون أكثر عرضه لهذا التقادم.

بل أن الآلات والمعدات نفسها تختلف فيما بينها من ناحية التعرض



للتقادم الفنى والذى يصل إلى أعلى معدلاته بالنسبة للتقنية الحديثة التى تتميز بأن التقادم الفنى فى بعضها لا يتجاوز فترة مالية واحدة.

ولعل ذلك يطرح تساؤلا حول تبويب الأصول وهل يجب إدماج كافة الأصول المستخدمة فى التشغيل فى مجموعة واحدة تسمى الأصول طويلة الأجل أم يجب تقسيمها إلى مجموعتين على الأقل تختلفان من ناحية التأثير بالتقادم الفنى وذلك لدراسة قيمة الاستثمار فى كل منهما مقارنا بالأخرى ولإلقاء الضوء بصفة خاصة على الأصول سريعة التعرض للتقادم الفنى وفرض الرقابة على حجم الاستثمار فيها نظرا لسرعة تعرضها للتقادم الفنى.

وبناءً على ذلك يمكن تبويب الأصول إلى ثلاثة مجموعات :

- الأصول طويلة الأجل وهى الأصول المستخدمة فى التشغيل ولا تتعرض بصورة كبيرة للتقادم الفنى مثل الأراضى - المباني - الأثاث.
- الأصول متوسطة الأجل وهى الأصول المستخدمة فى التشغيل وتتميز بتعرضها بدرجة كبيرة للتقادم الفنى.
- الأصول المتداولة أو قصيرة الأجل وهى التى تشارك بصورة مباشرة فى تحقيق الإيرادات ويتوقع تحولها إلى حالة السيولة الكاملة خلال فترة مالية واحدة.

## ثالثاً : مفهوم الخصوم أو الإلتزامات Liabilities

تعتبر الخصوم عن إلتزامات على المنشأة للغير تنشأ نتيجة بعض المعاملات الآجلة أو عمليات الائتمان أو القروض التي تعقدها المنشأة مع المنشآت الأخرى.

وطبقاً لهذا المفهوم تعتبر الإلتزامات عن ديون مؤكدة للغير طرف المنشأة سواء كانت هذه الديون قصيرة أم طويلة الأجل.

ويشير هذا المفهوم للإلتزامات العديد من التساؤلات في ظل المتغيرات

الآتية :

١- تحويلات الأصول المالية التي تتم بهدف التخلص من بعض الخصوم بحيث يتم إنشاء وحدة لغرض خاص وتنوع العلاقة بين المنشأة وأصحاب هذه الخصوم في ضوء العلاقة القانونية بين الطرفين.

٢- الإلتزامات الاحتمالية التي تنشأ من بعض عمليات المنشأة والتي تختلف في درجة التأكد طبقاً للشروط القانونية السائدة.

٣- عمليات توريق الديون والتي يترتب عليها الارتباط بين حقوق وإلتزامات المنشأة.

٤- عمليات التبادل التي تتم بين الإلتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية في شركات الأموال عن طريق إصدار سندات يتم تحويلها بعد مدة معينة إلى أسهم أو العكس وكيفية الإفصاح عن هذه البنود في القوائم المالية.

ويتضح مما سبق أن مفهوم الإلتزامات أو الخصوم يجب أن يعاد النظر فيه لكل يشمل العناصر من الآتية :

١- الإلتزامات العادية المؤكدة.

٢- الإلتزامات المحتملة على أن يتم الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة مع ما قد يترتب على ذلك من إظهار حسابات مدينة

لتسوية للإلتزامات المحتملة التى يفصح عنها فى صلب القوائم المالية.

٣- الخصوم التى تخلصت منها المنشأة عن طريق إنشاء وحدة ذات طابع خاص وتتضمن الشروط القانونية مسئولية المنشأة منها.

٤- الإلتزامات المحتملة التى تنشأ من تحول الأسهم إلى سندات ويعتبر الإلتزام هنا مؤكدا الحدوث مستقبلا.

ويتم تبويب الإلتزامات تبعا تواريخ استحقاقاتها إلى مجموعتين :

- المجموعة الأولى : إلتزامات متداولة وهى التى تكون مستحقة السداد خلال الفترة المالية.

- المجموعة الثانية : إلتزامات طويلة الأجل وهى التى تكون مستحقة السداد بعد أكثر من فترة مالية.

ويمكن إعادة تبويب الإلتزامات إذا نظرنا إليها من زاوية مصادر التمويل حيث يمكن تحديد نوعين من مصادر التمويل :

- النوع الأول : يعبر عن مصادر تمويل قصيرة الأجل وهى فى حقيقتها الإلتزامات المتداولة وهذه فى حقيقتها لا تعتبر مصدرا للتمويل لكونها مستحقة السداد خلال تبقى الفترة المالية ولذلك يمكن اعتبارها بمثابة تخصيص للأصول المتداولة طبقا لمفهوم السداد الفورى لها.

- النوع الثانى : ويعبر عن مصادر التمويل طويلة الأجل ويشمل الإلتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية.

وتبعا لذلك تعتبر الإلتزامات طويلة الأجل جزءاً من المصادر الأساسية للتمويل بالإضافة إلى حقوق الملكية ويزترتب على هذه المعالجة أن تختلف مكونات معادلة المركز المالى فبدلا من كونها

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

تصبح المعادلة كما يلي :

**إجمالي الإستثمار = إجمالي التمويل**

ويعبر إجمالي الإستثمار عن إجمالي الممتلكات المتاحة أو إجمالي الأصول شاملاً الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة مع مراعاة تخفيض الأصول المتداولة بقيمة الخصوم المتداولة واجبة السداد الفوري.

ويعبر الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة عن رأس المال العامل. أى أن الخصوم المتداولة طبقاً لهذا المفهوم تتحول من كونها مصدراً للتمويل إلى إلزام على الأصول المتداولة.

أما إجمالي التمويل فيتمثل في إجمالي حقوق الملكية مضافاً إليه الخصوم طويلة الأجل والتي تشارك في عمليات التمويل لفترات مالية متعددة.

ويلاحظ أن المساواة بين الخصوم طويلة الأجل وحقوق الملكية لا تتسق مع القواعد المحاسبية الخاصة بمعالجة تكلفة كل من هذين المصدرين فبينما تعتبر تكلفة الخصوم طويلة الأجل والمتمثلة في الفائدة المدينة أحد عناصر المصروفات المحملة على صافي الدخل نجد أن تكلفة حقوق الملكية والمتمثلة في العوائد الموزعة تعامل كتوزيع لصافي الدخل.

وهو ما يتضح باب النقاش حول تكلفة رأس المال وكيفية إدراجها في القوائم المالية وهل يمكن حساب فائدة على رأس المال تعتبر تكلفة واجبة تضاف إلى المصروفات وتضاف إلى توزيعات الأرباح بعد ذلك وما هو المعيار لتحديد هذه الفائدة وكيفية معالجتها في حالة الخسارة وهل تقبل بها التشريعات الضريبية.

**رابعاً : مفهوم الإيرادات والمصروفات Revenues and Expenses**

يرتبط مفهوم كل من الإيرادات والمصروفات بمفهوم قياس الدخل والذي يعتبر أكثر المفاهيم المحاسبية انعكاساً على بيئة الأعمال من حيث كونه

محددات لتوزيعات الأرباح وعوائد العاملين ومدفوعات الضرائب. كما أنه ينعكس انعكاساً مباشراً على أسعار الأسهم طبقاً للنتائج التي أشارت إليها غالبية الدراسات التي تمت في هذا المجال.

ويتم قياس نتائج الأعمال عن طريق المقابلة بين الإيرادات مضافاً إليها المكاسب من ناحية والمصروفات مضافاً إليها الخسائر من ناحية أخرى وتنتج المكاسب والخسائر من عناصر طارئة ولا تتعلق بنشاط المنشأة العادى.

### مفهوم الإيرادات : Revenues

تمثل الإيرادات الزيادة الإجمالية في حقوق الملكية الناتجة من نشاط المنشأة والتي تنعكس في صورة زيادة في الممتلكات أو تخفيض الالتزامات ويمكن الإعتراف بهذه الزيادة في حقوق الملكية (الإيرادات) طبقاً لأحد المداخل الآتية :

#### • الإعتراف بالإيرادات بمجرد إتمام الإنتاج :

أن يتم الإعتراف بالإيراد بمجرد إتمام المنتج ويترتب على ذلك تقييم المخزون بالقيمة البيعية. ويطبق هذا المفهوم في بعض أنواع المنتجات مثل البترول والذهب لوجود أسواق مستقرة لها. ولذلك يتم الإعتراف بالإيراد قبل إتمام البيع وبمجرد انتهاء عمليات الإنتاج.

#### • الإعتراف بالإيرادات بمجرد إتمام عملية البيع :

أن يتم الإعتراف بالإيرادات بمجرد إتمام عملية البيع وبغض النظر عن واقعة التحصيل. ويعبر عن هذا المفهوم محاسبياً بمفهوم أو مبدأ الاستحقاق والذي يختلف عن الأساس السابق بأنه يشترط إتمام عملية البيع قبل الإعتراف بالإيراد. ويطبق هذا المفهوم بصفة عامة في منشآت الأعمال على اختلاف أنواعها والتي تعمل بهدف تحقيق الربح.

## • الإعراف بالإيراد عند التحصيل :

أن يتم الإعراف بالإيراد عند تحصيل ثمن البيع المقابل للسلعة أو الخدمة وبالتالي لا يعترف بالإيرادات للوحدات غير المبيعة أو المبيعة دون تحصيل ثمن البيع ويطبق هذا المفهوم بصفة أساسية في منشآت المهن الحرة وبعض منشآت الخدمات مثل المستشفيات.

وبلاحظ أن الأسس السابقة للإعراف بالإيراد تتناول العلاقة في منشآت أعمال ذات كيانات قانونية مستقلة. وفي حالة الأساس الأول الذي يعترف بالإيراد بمجرد إتمام الإنتاج ترتبط الزيادة المضافة إلى حقوق الملكية بنظام الإنتاج والعلاقات الفنية الداخلية دون النظر إلى العلاقات مع الأطراف الخارجية أما الإعراف عند البيع أو التحصيل ترتبط الزيادة المتوقعة في حقوق الملكية بالعلاقات مع الأطراف الخارجية المختلفة في حسابات العملاء والنقدية المحصلة.

وعلى الرغم من أن الإعراف بالإيراد يختلف باختلاف الأساس المستخدم إلا أن تحقق الإيراد بصفة عامة يرتبط بالمعاملات مع الأطراف الخارجية أى أنه ناتج عن معاملات حقيقية مع الآخرين.

ولو نظرنا إلى مفهوم تحقق الإيرادات في إطار المتغيرات الحديثة والاقتصادية والإدارية والتي أبرزها ظهور الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والقطاعات بالإضافة إلى عمليات البيع غير القطعي والمتمثل في عمليات البيع بالتقسيط وأنشطة شركات المقاولات وأيضاً الخيارات المالية بأنواعها المختلفة لتأكدنا من ضرورة إعادة النظر في هذا المفهوم التقليدي.

ومن أهم المجالات التي يجب أن يشملها مفهوم تحقق الإيراد :

- إمكانية الإعراف بالإيرادات مرحليا قبل انتهاء العمليات طالما أن هناك ظواهر مؤكدة لتحقيق الإيرادات جزئيا مثل عمليات التأجير التمويلي وأنشطة المقاولات والبيع بالتقسيط.

- إمكانية الإعتراف بالإيرادات بالرغم من عدم وجود علاقة قانونية قطعية بين الطرفين تحكم عملية البيع مثل حالات التأجير التمويلي.

- بعض الخيارات المالية وكذلك عمليات التجارة الإلكترونية التي تتم عن طريق شبكة المعلومات.

- إمكانية ربط تحقق الإيراد بأحداث مرتبطة بعملية البيع بحيث يتم تأجيل الإعتراف بالإيرادات لحين إنتهاء الأحداث مثل تحويلات الأصول المالية التي يرتبط بها حق إعادة الشراء مرة أخرى وموقف الإيرادات المحققة من إعادة بيعها.

- إمكانية الإعتراف الجزئي بتحقيق الإيرادات على مستوى القطاعات داخل نفس المنشأة من خلال العمليات المتبادلة بين القطاعات والتي تبين من الدراسات الحديثة أهمية الإفصاح عن بياناتها لمستخدمي القوائم المالية.

وتؤكد هذه الأسانيد ضرورة إعادة النظر في المفهوم التقليدي لتحقيق الإيرادات بحيث يمكن أن يستوعب هذا المفهوم المتغيرات الاقتصادية والقانونية والإدارية التي سبقت الإشارة إليها.

#### مفهوم المصروفات : Expenses

يعبر هذا المفهوم عن موارد مستنفذة في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة لازمة لمزاولة النشاط. ويرتبط هذا المفهوم بالجوانب الآتية :

- وجود خدمة أو سلعة مطلوبة لنشاط المنشأة.
- قابلية هذه السلعة أو الخدمة للتقييم النقدي.
- وجود طرف آخر لتوريد هذه السلعة أو تقديم الخدمة للمنشأة.
- استنفاد هذه السلعة أو الخدمة خلال الفترة المالية.

ولعلنا نطرح هنا مفهوم الاستنفاد طبقاً للمفهوم التقليدي وطبقاً لهذا المفهوم يُنظر إلى الاستنفاد من زاوية انتهاء المزايا التي يمكن الحصول عليها من

النفقة بصفة كاملة خلال السنة المالية وضرورة ترحيل النفقات إلى الفترات التالية في حالة عدم توافر هذا الشرط أى في حالة وجود منفعة مستقبلية للنفقة بأى صورة من الصور.

ولعل طرح مفهوم الاستفاد يرتبط ببعض الظواهر الهامة مثل :

- سرعة التقادم الفنى للسلع المشتراه بما يصعب تقدير فترة الاستفادة منها وتظهر هذه السمة بصفة خاصة بالنسبة لحالة الأصول ذات التكنولوجيا المرتفعة.

- زيادة المخاطر التى يتعرض لها النشاط الاقتصادى حالياً والتى قد تعوق أو تقلل من الاستفادة المستقبلية من بعض أنواع الأصول التى تحتفظ بها المنشأة وتبدو هذه الظاهرة فى بعض أنواع الأوراق المالية وأرصدة العملة الأجنبية.

وقد تدعو هذه التحفظات وغيرها إلى إعادة النظر فى مفهوم الاستفاد التقليدى بحيث يؤخذ فى الاعتبار درجة المخاطر التى يتعرض لها الأصل المحاسبى ودرجة التقادم الفنى المؤثرة على العمر الإنتاجى له.

وبعبارة أخرى ينبغى عدم التوسع فى رسملة المصروفات ومعالجة غالبية بنود المصروفات كمصروفات إيرادية ما لم تكن هناك درجة عالية من التأكد من قيمة المزايا التى يمكن الحصول عليها من المصروف مستقبلاً. وقد يكون من الأفضل أن نتعامل مع كافة المصروفات من الناحية المحاسبية كمصروفات إيرادية تحمل على نفس الفترة الزمنية مع عدم ترحيل أى بند منها للفترات التالية طالما أنها لا تعبر عن أصول مادية ذات قيمة تتحقق المنشأة من أنها يمكن استردادها مستقبلاً. ومن ناحية أخرى ينبغى إعادة النظر فى مفهوم العمر الافتراضى أو العمر الإنتاجى للأصول طويلة الأجل والذى ينعكس على معدلات الإهلاك بحيث لا يتجاوز هذا العمر التقادم الفنى للأصل بأى صورة من الصور.

ولعله من المناسب أن نتناقص هنا مفهوم الإهلاك وأساس احتسابه وهل يحسب على أساس التكلفة التاريخية أم الأفضل أن يحسب على القيمة العادلة للأصل بما يساهم فى تحديد التكلفة الحقيقية لتكلفة الأعمال حتى لو أدى ذلك



إلى سرعة إستهلاك الأصل فى فترة تقل عن العمر الإنتاجى بما يساهم فى تكوين احتياطات مسترة تدعم المركز المالى للمنشأة نتيجة الإستمرار فى الإستفادة من الأصول التى استهلكت دفترىا فى فترات أقصر نسبيا من عمرها الافتراضى.

### **خامسا : مفهوم صافى الدخل Net Income**

يعبر هذا المفهوم عن صافى الزيادة التى تطرأ على حقوق الملكية نتيجة مزاوله نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة.

ويشير هذا المفهوم العديد من التساؤلات من أهمها :

١- كيفية قياس الزيادة الصافية فى حقوق الملكية.

٢- ضرورة إرتباط هذا القياس بفترة زمنية معينة.

٣- صلاحية هذا المفهوم فى ظل المتغيرات الحديثة.

### **كيفية قياس الزيادة الصافية فى حقوق الملكية،**

تعبر هذه الزيادة عن صافى ما تحقق لأصحاب المنشأة نتيجة مزاوله النشاط خلال فترة مالية. وطبقا لتطور الفكر المحاسبى يمر تحديد هذه الزيادة بمرحلتين :

**المرطة الاولى - قياس صافى الدخل من خلال المقارنة بين حقوق الملكية اول واخر المدة :**

يعتمد هذا المدخل على المقارنة بين صافى حقوق الملكية فى بداية ونهاية فترة معينة. ويعتمد هذا المدخل على قياس التغير فى صافى حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة لتحديد نتائج الأعمال.

ويمكن هذا المدخل من قياس صافى الدخل ولكن لا يمكن من تتبع مسار تحقق الأرباح أو الخسائر وبعبارة أخرى لا يوفر هذا المدخل معلومات تمكن من

تفسير نتائج الأعمال.

**المرحلة الثانية - قياس صافى الدخل من خلال المقابلة بين الإيرادات والمصروفات :**

يعتمد قياس صافى الدخل فى هذه المرحلة على تسجيل التغيرات المؤثرة على حقوق الملكية فى صورة حسابات مدينة تمثل عناصر سالبة فى حقوق الملكية وتسمى بالمصروفات وحسابات دائنة تمثل عناصر موجبة فى حقوق الملكية تسمى بالإيرادات.

ولقد سبق لنا التعرض لمفهوم كل من المصروفات والإيرادات وكيفية تحقق كل منهما.

ويرتبط بمقابلة المصروفات بالإيرادات العديد من المفاهيم المحاسبية من بينها :

- إرباط النفقات والإيرادات بفترة زمنية معينة.
- ضرورة إجراء بعض التسويات الجردية لتحديد ما يخص الفترة من مصروفات وإيرادات.
- تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة والمؤكد غير المحددة المقدار مثل مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها ومخصصات الإهلاك.
- ضرورة التمييز بين النفقات والإيرادات المرتبطة بنشاط المنشأة وغير المرتبطة بهذا النشاط.
- ضرورة التفرقة بين المصروفات التى تم استفادها خلال الفترة والتى يجب خصمها من الإيرادات وتسمى بمصروفات إيرادية وتلك التى لازالت تتضمن مزايا مستقبلية ويجب إظهارها ضمن موجودات المنشأة فى قائمة المركز المالى بينما يفصح عن النوع الأول فى قائمة الدخل.

وسواء طبقنا المدخل الأول بالمقارنة بين حقوق الملكية فى بداية ونهاية الفترة أو المدخل الثانى بالمقارنة بين الإيرادات والمصروفات خلال الفترة فإن

النتيجة النهائية والمتمثلة فى صافى الربح أو الخسارة تعبر عن صافى الزيادة فى حقوق الملكية.

ولقد أثبتت تساؤلات كثيرة حول دلالة مفهوم صافى الدخل المحاسبى فى ظل المتغيرات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

ومن بين التساؤلات التى أثبتت فى هذا الصدد :

- تدخل عنصر التقدير فى بعض مراحل قياس صافى الدخل وبصفة خاصة تقدير المخصصات المكونة لمواجهة خسائر محتملة مثل مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها وتقدير العمر الإنتاجى للأصول الثابتة.
- كيفية قياس صافى الدخل دون أن يؤخذ فى الاعتبار الأرباح أو الخسائر المتوقعة من بعض العمليات التى حدثت خلال الفترة وتمتد آثارها إلى المستقبل.
- كيفية معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول والخصوم وهل يفصح عنها ضمن عناصر قائمة الدخل أم قائمة المركز المالى.
- موقف عناصر المصروفات والإيرادات التى يتم تسجيلها وفقاً لمبدأ الاستحقاق دون أن تعكس أى تدفقات نقدية داخلية أو خارجية مرتبة عليها.

ويوفر صافى الدخل المحاسبى الذى يتم حسابه سواء بمقارنة حقوق الملكية أو مقابلة الإيرادات بالنفقات المعلومات المناسبة لتحديد نتائج الأعمال التى تستخدم فى تحديد الأرباح أو الخسائر المؤثرة على حقوق الملكية ومقدار التوزيعات التى يمكن إجراؤها على ملاك رأس المال.

إلا أن هذا المفهوم للدخل المحاسبى يتعرض للكثير من الانتقادات عند استخدامه كأداة لتقييم الأداء وترشيد القرارات. ومن أهم أوجه النقد:

- يهتم هذا المفهوم بقياس الآثار المالية فقط لنشاط المنشأة دون يأخذ فى الاعتبار العناصر غير المالية مع أهميتها لتقييم الأداء.

- يركز هذا المفهوم على كفاءة الإدارة في استغلال العناصر المالية المتاحة ويستخدم كمقياس للمقارنة بين النفقات والإيرادات وكأداة لتقييم هذه الكفاءة وهذا يتعارض مع مفهوم الجودة الشاملة والذي يعتمد على التقييم المتكامل لكفاءة الإدارة باستخدام العناصر المالية وغير المالية.

مع التأكيد على أن قياس الدخل المحاسبي من خلال العناصر المالية فقط يعتبر تركيز محاسبية هامة لأرباطه بتوزيعات الأرباح ومدفوعات الضرائب أما تقييم الأداء يعتبر هدف آخر لا يقلل من أهمية هذا المفهوم.

فسوف نعرض في جزء تالي من هذا المؤلف للمفهوم المحاسبي لصافي الدخل ومدى ملائمة هذا المفهوم لتقييم الأداء في ظل مفهوم الجودة الشاملة الدخل المحاسبي دون الإخلال بالمفهوم الأصلي للدخل.

## سادساً : حقوق الملكية

يتعلق هذا المفهوم بتحديد ما يخص أصحاب رأس المال لدى المنشأة ويعبر عن حقوقهم على الممتلكات. كما أنه يعبر عن المصدر الأساس للتمويل الذي يمكن أن تعتمد عليه المنشأة لتمويل أنشطتها دون التعرض لأى درجة من المخاطرة.

ويمكن النظر لهذه الحقوق من زاويتين :

- الزاوية الأولى : باعتبارها تعبيراً عن المنشأة نفسها حيث ترتبط المنشأة وفقاً لهذا المفهوم بالملكية وتعتبر الموجودات ملكاً لأصحاب المنشأة فيما تعتبر الديون إلزاماً عليهم.
- ويستند هذا المفهوم إلى عدم وجود شخصية مستقلة من الناحية القانونية عن شخصية أصحابها. وينطبق هذا المفهوم على طبيعة المنشأة الفردية وشركات الأشخاص التي تندمج فيها شخصية المنشأة مع شخصية مالكيها.
- الزاوية الثانية : وينظر لحقوق الملكية وفقاً لهذه الزاوية باعتبارها التزاماً على المنشأة لأصحابها ويرتبط هذا المفهوم بوجود شخصية اعتبارية مستقلة للمنشأة عن أصحاب رأس المال بحيث يمكن اعتبار الأصول بمثابة ممتلكات

للمنشأة فى إطار شخصيتها الاعتبارية بينما تعتبر الخصوم وحقوق الملكية بمثابة التزام عليها. ويلانم هذا المفهوم شركات الأموال التى تحتفظ بشخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب رأس المال.

والفارق الجوهرى بين الشهران يتمثل فى الدور الذى تلعبه حقوق الملكية كضمان لأصحاب الديون فيما يمتد هذا الضمان فى ظل المفهوم الأول لكى يشمل كافة ممتلكات أصحاب المشروع بما فيها الأموال الخاصة بهم والتى لا تدخل ضمن حصصهم فى رأس المال نتيجة لإندماج شخصية المشروع فى شخصية الملاك. نجد أن هذا الضمان يقتصر على حصص الملاك فى رأس المال فقط ولا يشمل ممتلكاتهم الخاصة فى ظل المفهوم الثانى والذى يعترف بالشخصية الاعتبارية للمنشأة.

وسواء أخذنا بالمفهوم الأول أو الثانى فإن التسجيل والإفصاح المحاسبى يقتصر على حقوق الملكية التى تمثل حصص الملاك فى رأس المال بينما لا تظهر الأموال الخاصة التى تخرج عن حصص الشركاء فى رأس المال إلا فى حالة تصفية المنشآت الفردية وشركات الأشخاص كضمان لحقوق الدائنين لدى هذا النوع من المنشآت.

#### الإفصاح عن حقوق الملكية :

يتم الإفصاح عن حقوق أصحاب المنشأة فى كل من :

- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية وتعكس التغيرات التى طرأت على حقوق الملكية خلال فترة مالية .
- قائمة المركز المالى والتى توضح قيمة حقوق الملكية فى تاريخ إعداد القائمة.

وتمثل المفاهيم السابقة ركنًا هاماً فى هيكل نظرية المحاسبة ينبغى أخذه فى الاعتبار عند إصدار أى قواعد أو معايير خاصة لتطبيق المبادئ المحاسبية بحيث لا تتضمن هذه القواعد أو المعايير أى تعارض مع ما تتضمنه المفاهيم المحاسبية مع مراعاة أن هذه المفاهيم ينبغى الإتفاق عليها وإصدارها من خلال الهيئات المهنية والعلمية بحيث يتحقق الاستقرار اللازم لعناصر النظرية.

## **الفصل الثانى**

**الإطار العام لنظرية المحاسبة  
السياسات - الافتراضات - المعايير**



## الفصل الثانى

### الإطار العام لنظرية المحاسبة

### السياسات - الافتراضات - المعايير

نتناول فى هذا الفصل بعض مقومات الإطار العام لنظرية المحاسبة والتي تشمل السياسات والافتراضات المحاسبية والتي تشكل مع المفاهيم المحاسبية التي تعرضنا لها فى الفصل السابق الإطار العام للنظرية.

#### السياسات المحاسبية :

يقصد بها مجموعة من الإجراءات يلتزم بها المحاسب فى المراحل المختلفة لإعداد ونشر تقارير المعلومات المحاسبية.

ويمكن اعتبارها بمثابة مبادئ أساسية تحكم العمل المحاسبى ويتمثل إطاراً عاماً يلتزم به.

وتهدف هذه السياسات إلى توفير إطار عام للمعلومات المحاسبية يجعل سهلة الفهم وقابلة للمقارنة من انتشار إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى كما أنها تهدف إلى المحافظة على القيمة الحقيقية لرأس المال وفى نفس الوقت تهدف إلى توفير المعلومات فى الوقت الملائم وبصورة يمكن من الاعتماد عليها لمستخدمى التقارير المالية.

#### الحيلة والحذر : Conservation

يقصد بها إتباع إجراءات محاسبية من شأنها الاحتياط لمواجهة الخسائر المحتملة أو المؤكدة غير المحددة المقدار وفى المقابل عدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة حتى تصل إلى مرحلة التحقق.

ومن أمثلة التطبيقات المحاسبية لهذه السياسة :

- تكوين محصص لمواجهة حالات الديون المشكوك فى تحصيلها باعتبارها



خسارة محتملة ينبغي الاحتياط لمواجهةها في صورة مبلغ يحمل على نتائج الأعمال كأحد حسابات المصروفات.

- تكوين مخصص بقيمة الضرائب المتنازع عليها مع مصلحة الضرائب باعتبارها خسارة محتملة يمكن أن تواجهها المنشأة في المستقبل ويتعين العبء المقابل بها على نتائج الأعمال خلال الفترة المالية.

#### انعكاسات الحطة والحذر على نتائج الأعمال :

ينعكس سياسة الحطة والحذر بصورة مباشرة على نتائج الأعمال من الزوايا الآتية :

- تحميل بنود المصروفات بالأعباء المترتبة على تكوين المخصصات سواء كانت هذه المخصصات مكونة لمواجهة خسائر محتملة أو خسائر مؤكدة غير محددة المقدار مما يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل أو زيادة صافي الخسارة تبعا لنتيجة النشاط.

- عدم الاعتراف بأى إيرادات متوقعة في المستقبل مما يؤدي إلى اقتصر الإيرادات على الإيرادات الممتعة من خلال الفترة وهو ما يؤثر سلبا من صافي الدخل أو إيجابا على صافي الخسارة.

ولعل ما تضمنته بعض المعايير المحاسبية بعد خروجها على هذه السياسة من حيث تقييم بعض الأصول بالقيمة العادم والإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من ذلك والإفصاح عنها في قائمة الدخل.

#### انعكاسات الحطة والحذر على المركز المالي :

تنعكس هذه سياسة بصفة مباشرة على تقييم الأصول والخصوم وبالتالي على دلالة المركز المالي.

بالنسبة لجانب الأصول تقضى هذه السياسة بالحفظ عند تقييم الأصول بحيث تقييم التأكد من التقييم الحقيقية لهذه الأصول قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وينعكس ذلك فى صورة تكوين مخصص فى تؤدى تلقائيا إلى تخفيض قيمة الأصول فى المقابل التوفر لآى التزامات محتملة فى صورة ضرائب متنازع عليها أو تعويضات محتملة وغيرها من صور الإلتزامات المحتملة..

ومن الطبيعى أن المبالغ فى هذه السياسة من الممكن أن تؤدى إلى تكوين احتياطات سرية تتمثل فى :

- تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية بما يعنى وجود جزء من الأصول غير مصفح عنه أو مدرج بالقوائم المالية.
- المبالغ فى تقييم الإلتزامات المتوقعة وبالتالي تكوين مخصصات لمواجهةها بما يزيد عن قيمتها الحقيقية وتعتبر الزيادة فى المخصصات أيضا بمثابة احتياطات سرية للمنشأة.

#### تقييم سياسة الصطة والحذر :

- تساهم هذه السياسة فى التحوط للمخاطر التى تواجهها المنشأة مستقبلا من خلال تقدير وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر.
- تساهم هذه السياسة فى تحديد القيمة المؤكدة لحقوق الملكية من خلال التحفظ عند تحديد نتائج الأعمال باستبعاد أى مكاسب متوقعة من هذه النتائج لعدم وصولها إلى درجة من التأكد تمكن من الاعتراف بها.
- تطبق هذه السياسة معايير للإعتراف بالإيرادات تختلف عن معايير الإعتراف بالنفقات فيما ترفض الاعتراف ضمن إيرادات متوقعة حتى تصل إلى مرحلة التأكد العامل نجدها تعترف بأى مصروفات أو خسائر متوقعة من خلال تكوين المخصصات اللازمة لتكوينها ويحتمل هذه المخصصات على نتائج الأعمال.

- يثار العديد من التساؤلات حول تطبيق هذه السياسة فى ظل الاتجاه المعاصر لتقييم الأصول بالقيمة العادلة وما قد يترتب على ذلك من الإعتراف بفروق تقييم موجبة لبعض الأصول والإفصاح عنها فى قائمة الدخل وهو ما تبنته بعض المعايير المحاسبية والمتعلقة بتقييم الأصول.

ومعنى ذلك أن ما ورد ببعض المعايير المحاسبية يتعارض مع سياسة الحيلة والحذر من زاوية الكافية اعتراف هذه المعايير بفروق التقييم الموجبة والتي تمثل مكاسب متوقعة والتي لا يمكن الاعتراف بها وفقاً لمفهوم الحيلة والحذر.

وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى سياسة الحيلة والحذر من جانب بعض المنادين بإعادة النظر في بعض المفاهيم المحاسبية إلا أن هذه السياسة تكتب أهمية كبيرة في المحافظة على رأس المال والتحوط لكافة المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنشأة كما أنها تمكن من التحديد الصحيح للأرباح القابلة للتوزيع بما يضمن تحويل هذه التوزيعات من أرباح حقيقية.

وفي المقابل يره المعارضين لها أن هذه السياسة تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية باستلام مقاييس متباينة لمعالجة كل من الإيرادات والمصروفات.

### سياسة الثبات : Consistency

ترتبط هذه السياسة بضرورة استقرار المنشأة على مجموعة من السياسات والقواعد المحاسبية تلتزم بها عند إعداد القوائم المالية من فترة زمنية إلى أخرى مع ضرورة الإفصاح في صلب تقارير المالية عن أى تغيرات نظراً على ذلك ومبررات إدارة المنشأة.

وتحقق هذه السياسات الأهداف الآتية :

#### • القابلية للمقارنة : Compare Ability

تمكن هذه السياسة لمقارنة بين البيانات المحاسبية من فترة إلى أخرى كنتيجة لعدم اختلاف السياسات والقواعد المحاسبية المستخدم لأعداد هذه البيانات.

#### • القابلية للفهم : Understand Ability

تمكن هذه السياسة من سهولة استيعاب القوائم المالية وتفسير المعلومات

الموجودة بها من خلال معرفة السياسات والقواعد المستخدمة لاعدادها والتي لا تنبغي من فترة إلى أخرى.

#### • الالتزام بتطبيق المعايير :

تسهل هذه السياسة الالتزام بالمعايير من حيث كونها تسلط الضوء على السياسات والقواعد المحاسبية التي تلتزم بها المنشأة وتؤكد على التزام المنشأة بهذه السياسات والقواعد من فترة إلى أخرى وهو ما يدعو المنشأة إلى الالتزام بالقواعد الواردة بالمعايير المحاسبية وعدم الالتفاف حولها.

#### • الالتزام بالشفافية :

تدعم هذه السياسة إلزام مجلس الإدارة بالشفافية الكاملة من حيث ضرورة الإفصاح عن مدى الالتزام بالسياسات المحاسبية وما يترتب عليها من معايير وقواعد تطبيقية من فترة إلى أخرى وعن أى تعديلات تطرأ على هذه القواعد ومبررات ذلك.

ويثار تساؤل حول كيفية الالتزام المطلق بهذه السياسة في ظل المتغيرات التي تحيط بالمنشأة والتي قد تستدعي تعديل في بعض القواعد التطبيقية لللائمة هذه المتغيرات ومن أمثلة ذلك كيفية الالتزام بمعايير تقييم الاستثمارات المالية في حالة حدوث أزمة عالمية كبيرة تؤثر على الأسواق المالية بصفة عامة وهو ما يعاني منه العالم حالياً.

ولعل الإجابة على التساؤل السابق تتضح في البيان الذي أصدرته لجنة المعايير والذي يسمح للشركات بتعديل التطبيق العملي للمعايير الخاصة بتقييم الاستثمارات المالية بما يتيح لهذه الشركات تطبيق القواعد المحاسبية التي تمكنها من مواجهة المخاطر المرتبة على الأزمة العالمية السائدة من منتصف عام ٢٠٠٨ تقريباً.

ومعنى ذلك انه من الممكن اللجوء بعض القواعد المحاسبية المختلفة عن ما كان مطبقاً في فترات سابقة بشرط توافق هذه القواعد على المعايير المحاسبية بما

تنموية من معالجات بديلة.

ومن البديهي ضرورة الإفصاح عن أى تعديلات تلجأ إليها المنشأة على السياسات المحاسبية المطبقة ومسببات ذلك فى صلب القوائم المالية كما يجب الإفصاح عن ذلك أيضا فى تقارير مراقبى الحسابات ويعتبر واجبا من واجباتهم.

### سياسة الأهمية النسبية : Materiality

يطبق المحاسب هذه السياسة بصفة أساسية عند اعداد القوائم المالية على الجوانب الآتية :

- ١- تحديد المعلومات التى يجب الإفصاح عنها فى صلب القوائم المالية والمعلومات التى يمكن الإفصاح عنها فى الإيضاحات المتمم أو الإضافات المرفقة بهذه القوائم وتلك التى يمكن إغفالها عند عرض القوائم المالية دون أن تتأثر جودة المعلومات المستمدة من هذه القوائم.
  - ٢- تقييم نماذج القوائم المالية من زاوية ترتيب البنود وتجميعها وطريقة عرضها.
  - ٣- إلقاء الضوء على معلومات معينة ذات أهمية خاصة لمستخدمى القوائم المالية بالتركيز عليها عند عرض محتويات القوائم المالية.
- وتتوقف المعايير المستخدمة لقياس الأهمية النسبية على العناصر الآتية :
- نوع القائمة إلى التقرير المالى الذى يتم اعداده فمعايير الأهمية النسبية لقائمة الدخل مثلا تختلف عن المعايير الملائم لقائم المركز المالى.
  - الهدف من اعداد القائمة أو التقرير المالى حيث ترتبط المعايير فى هذه الحالة بدرجة الارتباط بهذا الهدف.
  - مستخدمى القائمة أو التقرير المالى الذين تقدم إليهم المعلومات المستمدة من هذه القائم أو التقرير وطبيعة ونوعية المعلومات الملائمة لهم.
  - استخدامات المعلومات المحاسبية حيث تركز المعايير فى هذه الحالة على درجة ارتباط المعلومات بالاستخدامات المتوقعة لها.

وتعكس هذه السياسة أيضا عند تخطيط عملية المراجعة باختيار العناصر التي ينبغي أعضائها أهمية خاصة خلال عملية المراجعة من خلال معايير للأهمية النسبية بصفتها مراقبي الحسابات.

وبصفة عامة تؤثر سياسة الأهمية النسبية على جودة التقارير المالية من ناحية المحتوى والعرض والمعلومات المستمدة بها.

### سياسة الفترة الزمنية : Time Period

تعتبر الفترة الزمنية الحقيقية لنشاط المنشأة فترة واحدة متصلة منذ إنشاء المنشأة وحتى تصنيفها اختياريا من جانب مالكيها أو جبرا بالوسائل القانونية. ويمكن معرفة نتيجة نشاط المنشأة خلال هذه الفترة بالمقارنة بين قيمة حقوق الملكية في بدايتها ونهايتها.

ولو طبقا المفهوم السابق للفترة الزمنية لكان معنى ذلك أن نحدد نتيجة النشاط مرة واحدة في نهاية حياة المشروع. وبطبيعة الحال يتعارض هذه المفهوم مع ضرورة تحديد نتائج النشاط على فترات زمنية محددة لأسباب متعدد من بينها :

- رغبة أصحاب المنشأة في معرفة نتيجة النشاط دوريا دون الانتظار حتى التصفية النهائية للمشروع.
- الاعتبارات الخاصة ببعض الالتزامات المترتبة على نشاط المنشأة مثل الالتزامات الضريبية أو غيرها مما يستدعي ضرورة تجزئة فترة حياة المشروع إلى فترات نشاط سنوية أو جزء سنوية.
- ضرورة تقييم إدارة المنشأة دوريا بما يتفق مع الفترة التعاقدية والرقابية.
- سهولة اتخاذ الإجراءات المصححة أولا بأول عن طريق تقييم كفاءة إدارة النشاط دوريا بدلا من الانتظار حتى تصفية المنشأة.
- ضرورة تحديد عائد رأس المال على فترات دورية بحيث يمكن توزيع هذه العوائد أولا بأول طبقا لرغبة الملاك.

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الفرص الاستثمارية التي يشارك فيها أصحاب المنشأة والتي تستدعى تحديد عائد رأس المال أولاً بأول.

ولقد ترتب على الاعتبارات السابقة وغيرها ضرورة تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية يتم خلالها قياس نتائج الأعمال أولاً بأول بحيث يمكن توفير المعلومات المطلوبة عن هذه النتائج على فترات دورية.

ونظراً لارتباط هذه السياسة بصفة أساسية ببعض الجوانب القانونية والضريبية التي يتم التحاسب عليها سنوياً جرى العرف تقسيم حياة المشروع إلى فترات غطية سنوية بحيث يتم قياس نتائج الأعمال سنوياً.

ويترتب على تقسيم حياة المشروع فترات دورية أو غيرها ضرورة ربط المصروفات والإيرادات بهذه الفترات بحيث تحديد نتائج الأعمال من خلال المقارنة بين المصروفات والإيرادات خلال فترة زمنية محددة.

ويترتب على هذه التجزئة ضرورة إجراء بعض التسويات لتوزيع الإيرادات والمصروفات على الفترات المختلفة طبقاً لمدى استفادة الفترة من هذه الإيرادات والمصروفات.

ويترتب على تجزئة الفترة المحاسبية بعض الاعتبارات العامة التي تحكم العمل المحاسبى من أهمها :

- إجراء التسويات المحاسبية اللازمة لربط الإيرادات والمصروفات بفترة زمنية معينة.

- تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المتوقعة فى الفترات التالية والتي ينبغى التحوط لمواجهتها فى المستقبل.

- حجز نسبة من العائد القابل للتوزيع فى صورة احتياطات لدعم المركز المالى للمنشأة.

- إصدار تقارير مالية توضيح نتائج الأعمال خلال فترات دورية محددة

والمركز المالي في نهاية هذه الفترات .

وعلى الرغم من إصدار تقارير بينه خلال السنة المالية كل ثلاثة شهور بخلاف التقارير الختامية التي تصدر في نهاية السنة إلا أن هذه التقارير البنية التي تغطي جزءاً من السنة المالية تستخدم بصفة أساسية لتوفير المعلومات للمستثمرين في الأسواق المالية ولكنها لا تعد مؤثر التوزيع العوائد على أصحاب المنشأة والتي تتم استناداً إلى التقارير السنوية وحدها .

### الافتراضات المحاسبية : Assumptions

يقصد بها بعض الأسس التي يركز عليها العمل المحاسبي وتمثل ركناً من أركان نظرية المحاسبة وتشمل هذه الافتراضات :

### الاستمرار : Going Concern

يبين هذا الافتراض على أن المنشأة وجدت لكي تستمر وتعتبر التصفية أمراً أعارضا يمكن أن يحدث للمنشأة باتفاق الملاك أو لظروف قهريّة. أى أن الاستمرار أو الوضع الطبيعي للمنشأة والتصفية تعتبر أمراً استثنائياً .

ويترتب على استمرار المنشأة في مزاولة النشاط بعض الركائز التي يستند إليها العمل المحاسبي ومنها :

- تقدير المخاطر المستقبلية التي تتعرض لها المنشأة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحوط لهذه المخاطر بما يضمن للمهنة المنشأة الاستمرار .
- تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المتوقعة بما يحافظ على موارد المنشأة ويضمن لها الاستمرار .
- حجز جزء من العوائد القابلة للتوزيع دعماً للمركز المالي للمنشأة في المستقبل .
- إتباع طرق محاسبية لتقييم الأصول تتوافق مع الاحتفاظ بهذه الأصول والاستفادة في مستقبلاً .



- تكوين مخصصات لإهلاك الأصول طويلة الأجل في ضوء الاستمرار في استخدام هذه الأصول في الفترات المستقبلية.

### ثبات القوة الشرائية لوحددة النقود :

يعتبر هذا الافتراض ركنا أساسيا من أركان نظرية المحاسبة التقليدية والذي ظل سائدا لفترة طويلة من الزمن. ديين هذا الافتراض على تسجيل حجم المعاملات المحاسبية طبقا للتكلفة التاريخية مع عدم إجراء أى تعديلات على هذه القيمة للموائمة من القيمة الجارية لهذه المعاملات في ضوء تقلبات الأسعار.

ويستند هذه الافتراض إلى الموضوعية العاملة في عرض البيانات استناداً إلى رقم حقيقى يمثل تكلفتها التاريخية. ولكن نظرا للآثار السلبية على دلالة القوائم المالية التى أصبحت تقدم معلومات تاريخية لا تلائم متخذى القرارات جرت العديد من المحاولات للخروج على هذا المفهوم التقليدى باستخدام القيمة الجارية أو الاستبدالية أو القيمة السوقية للتعبير عن القيمة الحالية فى تاريخ عرض القوائم المالية.

وفى منتصف السبعينيات تقريبا أخذت الدراسات المحاسبية اتجاها جديدا باستخدام القيمة العادلة (Fair Value) كأداة لتقييم الأصول والتعبير عن القيمة فى القوائم المالية وسوف يعرض لهذا المفهوم بالتفصيل فى أجزاء تالية من هذا المؤلف تتعلق بتقييم بعض الأصول.

### المعايير المحاسبية : Accounting Standards

تمثل المعايير المحاسبية القواعد التى تحكم التطبيق العملى لإطار نظرية المحاسبة. أى أنها التعبير العملى عن مكونات إطار النظرية ، وبناء على ذلك ينبغى أن تكون هذه المعايير متوافقة على هذا الإطار.

ولقد تعددت المعايير التى تم إصدارها منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن من خلال الهيئات المهنية المختلفة ومن أهمها :

- معايير المحاسبة الدولية التي أصدرتها اللجنة الدولية للمعايير. (IASB)
- معايير المحاسبة المالية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي. (FASB)

ومن خلال دراستنا لهذه المعايير يتبين أن بعض القواعد التي تضمنتها المعايير لا يتوافق مع الإطار التقليدي لنظرية المحاسبة وهو ما يعد خروجاً على هذا الإطار ولعل ذلك يرجع إلى عدم ملائمة بعض جوانب الإطار التقليدي مع المتغيرات الاقتصادية والإدارية والسائدة.

وبناء على ذلك ينبغي إعادة النظر في الإطار التقليدي للنظرية وهو ما تعرضنا لجزء منه عند عرض إطار النظرية في الفصل السابق من هذا المؤلف ولكن الأمر يستدعي إعادة صياغة كاملة لمفاهيم النظرية المحاسبية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والإدارية بحيث يصبح هذا الإطار متوافقاً مع هذه المتغيرات ثم تجرى عملية إعادة صياغة كاملة للمعايير المحاسبية بما يتوافق مع هذا الإطار المفاهيمي المعاد صياغة. ولاشك أن هذا الجهد يجب أن تشارك فيه كافة الهيئات المهنية والعلمية المشاركة في صياغة نظرية المحاسبة وتنظيم التطبيق العملي لها.



# **الفصل الثالث**

## **المحتوى الإخبارى للقوائم**

### **المالية الموحدة**



## الفصل الثالث

### المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة

مقدمة :

يتعلق هذا الفصل بمشكلة قياس المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة ومدى إمكانية الاعتماد على معلومات هذه القوائم كأداة لتقييم كفاءة استثمار الأموال.

ويرتبط هذا الموضوع أيضاً بتقييم جدوى إعداد القوائم المالية الموحدة سواء بالنسبة لمستثمري الشركة القابضة أو الشركات التابعة لها.

وبناء على ذلك يشمل هذا الجزء :

- ١- تحليل ودراسة العوامل المؤثرة على المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة.
- ٢- قياس صلاحية المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة كأداة لتقييم الأداء الاستثماري.

ويشمل هذا الفصل الأجزاء التالية:

- أولاً - محددات المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة.
- ثانياً - تحليل المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة.
- ثالثاً - دراسة تطبيقية لقياس المحتوى الإخباري للقوائم المالية.

#### أولاً - محددات المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة :

١- أسس قياس الدخل الموحدة :

يعتمد قياس الدخل الموحد على الأساس المحاسبي المستخدم لتقييم الاستثمارات في الشركة التابعة. ويستخدم لذلك أحد الأسس التالية:

## ١/١ تقييم الاستثمارات على أساس القيمة الاقتصادية :

وذلك بتعديل التكلفة التاريخية للاستثمار بمقدار التغير في حصة الشركة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة والذي ينشأ بعد حيازة الأسهم. وتسمى هذه الطريقة بطريقة حقوق الملكية.

Accounting whereby the investment is initially recorded at cost and adjusted there after for the post acquisition change in the investor's share of net assets of the investee<sup>(1)</sup>.

وتعكس قوائم الدخل في هذه الحالة حصة الشركة القابضة في نتائج أعمال الشركة التابعة لها شاملة الأرباح المحتجزة والموزعة.

وتتميز هذه الطريقة بالخصائص الآتية:

أ - تقييم الاستثمارات بالقيمة الاقتصادية التي تعكس ملكية الشركة التابعة في صافي أصول الشركة التابعة.

ب - تقديم مقياساً عادلاً لتقييم الأداء الاستثماري يتمثل في العائد المحقق من الاستثمار بغض النظر عن قرارات تحديد الأرباح الموزعة والتي تتأثر بتغيرات متعددة.

ج - توفر معلومات ملائمة لتحديد معدل العائد على الاستثمار على مستوى المجموعة والذي يجب أن يعكس العائد الإجمالي للاستثمار سواء انعكس ذلك في صورة أرباح محتجزة أو أرباح موزعة.

د - إمكان الإفصاح عن نتائج أعمال الشركة التابعة في حالة تحقيق خسائر حيث تخصم هذه الخسائر من قيمة الاستثمارات في القوائم الموحدة مع ضرورة التوقف عن خصم الخسائر في حالة تجاوز هذه الخسائر قيمة الاستثمارات حيث لا يمكن إظهار الاستثمارات بقسمة سالبة.

The book value of the investment in the associated company is increased (decreased) in each financial year by the investor's share of the post- acquisition<sup>(2)</sup>.

## ٢/١ تقييم الاستثمارات على أساس القيمة التاريخية للاستثمار :

وتسمى هذه الطريقة بطريقة التكلفة.

□ The cost method is a method of accounting whereby the investment is record and carried at cost<sup>(3)</sup>.

ويتميز هذه الطريقة بالخصائص الآتية :

١- تقييم الاستثمارات بالقيمة التاريخية وهو ما يتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

٢- لا توفر مقياس موضوعياً لتقييم الأداء الاستثماري من الزاويتين الآتيتين :  
الزاوية الأولى: تعترف هذه الطريقة بالأرباح الموزعة فقط وبالتالي لاتعكس العائد الحقيقي لاستثمارات الشركة.

The investor recognizes income only to the extent that it receives distributions from the accumulated net profits of the investee arising subsequent to the date of acquisition by the investor<sup>(4)</sup>.

الزاوية الثانية: في حالة تحقيق الشركة التابعة خسائر لا يمكن الإفصاح عنها طبقاً للمفاهيم التي تستند إليها هذه الطريقة.

٢- في حالة زيادة حصة الشركة القابضة في الأرباح الموزعة لدى الشركة التابعة عن أرباح الفترة التالية لحيازة الأسهم يجب تخفيض تكلفة الاستثمار بمقدار الفرق حيث يعتبر الفرق في هذه الحالة بمثابة استرداد لجزء من تكلفة الاستثمار.

Distribution recuied in excess of such profits are considered a recovery of investment and are recorded as a reduction of the cost of the investment<sup>(5)</sup>.

وترجع زيادة الأرباح الموزعة على حيازة الشركة القابضة للأسهم خلال السنة المالية وفي نفس الوقت حصولها على الأرباح الموزعة عن الفترة المالية



كاملة كنتيجة للملكية الأسهم في تاريخ توزيع هذه الأرباح وبالتالي تكون حصة الشركة القابضة في الأرباح الموزعة أكبر من أرباح الفترة اللاحقة لحيازة الأسهم. وتعتبر هذه الزيادة في هذه الحالة بمثابة تخفيض لتكلفة الاستثمار.

وبناء على تقييم طريقتي حقوق الملكية والتكلفة يجب استخدام طريقة حقوق الملكية عند إعداد القوائم الموحدة لما توفره هذه الطريقة من معلومات ملائمة تتلشى الانتقادات التي يمكن أن توجه على القوائم الموحدة المعدة وفقاً لطريقة التكلفة.

### ٣/١ دراسة المتغيرات الأخرى المؤثرة في حصة الشركة القابضة في الأرباح :

تتأثر حصة الشركة القابضة في أرباح الشركات التابعة لها بمجموعة من المتغيرات بخلاف الطريقة المستخدمة في تقييم الاستثمارات والتي سبقت الإشارة إليها. وتشمل هذه المتغيرات مايلي :

#### ١/٣/١ حصة الشركة القابضة في أرباح الشركة التابعة التي تم استبعادها من المجموعة.

كنتيجة لعدم توافر متطلبات قانونية واقتصادية معينة من الممكن استبعاد بعض الشركات التابعة من القوائم المالية الموحدة وبالتالي تتم المحاسبة عن حصة الشركة القابضة في هذا النوع من العمليات في الحسابات المستقلة للشركة القابضة.

ويؤثر استبعاد بعض الشركات التابعة من قائمة الدخل الموحدة على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من هذه القائمة حتى في حالة اتباع طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن حصة الشركة القابضة في هذه الشركات في القوائم الخاصة بالشركة القابضة<sup>(٦)</sup>.

ويمكن استبعاد بعض الشركات التابعة من القوائم الموحدة في حالة عدم تجانس نشاط هذه الشركات بدرجة كبيرة مع شركات المجموعة أو لعدم سيطرة الشركة القابضة على هذه الشركات بدرجة كافية لوجود عوائق قانونية أو اقتصادية تعوق ذلك<sup>(٧)</sup>.

ويرجع ذلك إلى أن الهدف من إعداد القوائم المالية الموحدة هو تقييم أداء الشركة القابضة ووفقاً لذلك يجب استبعاد الشركات التي لا تستطيع إدارة الشركة القابضة التحكم فيها من ناحية أو التي يخضع نشاطها لظروف متباينة عن تلك التي يخضع لها نشاط باقي الشركات التابعة.

وتتم المحاسبة عن حصة الشركة القابضة في استثمارات الشركة التي تم استبعادها ضمن القوائم المالية الخاصة بالشركة القابضة.

ولقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ على المحاسبة عن حصة الشركة القابضة في استثمارات الشركة التابعة المستبعدة أما بطريقة حقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المتداولة أو بطريقة التكلفة أو إعادة التقييم بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل.

ونرى ضرورة توحيد الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات لدى الشركات التابعة سواء التي أدخلت ضمن القوائم الموحدة أو التي استبعدت منها وذلك خلافاً لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧. ويرجع ذلك إلى ضرورة توحيد الأساس المستخدم في تقييم الاستثمارات في الشركات التابعة والعائد المحقق منها فعلى الرغم من استبعاد استثمارات بعض الشركات التابعة من القوائم الموحدة إلا أن حصة الشركة القابضة في هذه الاستثمارات سوف تكون منعكسة على القوائم الخاصة بالشركة القابضة ذاتها وبالتالي تؤثر بصورة غير مباشرة على القوائم الموحدة ولذا يجب المحاسبة عن هذه الاستثمارات بنفس الطريقة المتبعة في معالجة الاستثمارات عند إعداد القوائم الموحدة.

٢/٣/١ المشكلات الخاصة بتحديد عوائد الشركات التابعة :

١ - عوائد الفترة السابقة لحيازة الأسهم :

تتمثل هذه العوائد في المبالغ التي تستحق للشركة القابضة عن الجزء من الفترة المالية الذي يسبق تاريخ حيازة الشركة القابضة للأسهم والذي تحصل عليه الشركة القابضة كنتيجة للملكية الأسهم في تاريخ التوزيع.

ففي حالة قيام الشركة القابضة بحيازة الأسهم خلال السنة المالية وحصولها على العائد الذي يخص الفترة بالكامل في نهاية السنة المالية فإن جزء من هذه العوائد يخص الجزء الذي يسبق حيازة الأسهم.

ويمكن تكيف هذه العوائد محاسبياً بإحدى طريقتين :

• **الطريقة الأولى:** اعتبارها عوائد استثمارات عادية يتم المحاسبة عنها خلال القوائم الخاصة بالشركة القابضة.

• **الطريقة الثانية:** تكيف هذه العوائد باعتبارها استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وبالتالي المحاسبة عنها كتسوية لقيمة الاستثمارات عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

وتعتبر الطريقة الثانية أكثر موضوعية من الزوايا الآتية :

١- تكلفة الاستثمار تتأثر فعلياً بهذه العوائد، حيث يأخذ في الاعتبار عند تحديد هذه التكلفة مقدار العائد المتوقع عن الفترة السابقة لحيازة الأسهم وبالتالي يمكن اعتبار هذه العوائد بمثابة تسوية لتكلفة الاستثمارات.

٢- المحاسبة عن هذه العوائد باعتبارها إيرادات استثمار يؤثر على معدل العائد على الاستثمار في الفترة الأولى التي تمت فيها حيازة الأسهم ويوفر معلومات خاطئة عند مقارنة هذا المعدل من فترة إلى أخرى.

**ب - التوزيعات الممتازة المجمعة لدى الشركات التابعة :**

تمثل هذه التوزيعات حقوقاً مرتبة على نتائج أعمال الشركة التابعة، ولقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ على تحديد حصة الشركة القابضة في نتائج أعمال الشركات التابعة بعد رسم التوزيعات المجمعة لحملة هذه الأسهم سواء كانت هذه التوزيعات قد تم الإعلان عنها أم لا.

☐ If a subsidiary has outstanding cumulative preferred shares which are held outside the group, the parent computes its share of profits or losses after adjusting for the subsidiary's

preferred dividends, whether or not dividends have been declared<sup>(8)</sup>.

وترجع هذه القاعدة إلى أن هذه التوزيعات يجب خصمها من أرباح الشركة التابعة بناءً على أوضاع قانونية لا يمكن تجنبها، ولكن يرى الباحث أن تطبيق هذه القاعدة يؤثر على معدل العائد على الاستثمار حيث يترتب عليها أن تحسب حصة الشركة القابضة بعد خصم هذه التوزيعات المجمعة على القيمة الصافية لعوائد الشركة التابعة ويؤثر ذلك على العوائد المحققة لاستثمارات الشركة القابضة وبالتالي على معدل العائد على الاستثمارات.

ويجب أن تحسب حصة الشركة القابضة في عوائد الشركات التابعة قبل خصم التوزيعات المجمعة مع اعتبار هذه التوزيعات بمثابة توزيعات لحقوق الأقلية ضمن الحسابات الدائنة في القائمة الموحدة.

ويحقق هذا الرأي المزايا الآتية :

- ١- تحديد حصة الشركة القابضة بصورة موضوعية وعادلة تتناسب مع العوائد المحققة لدى الشركات المستثمر فيها.
- ٢- تحديد العائد الاستثماري بصورة موضوعية بغض النظر عن الأوضاع القانونية التي ترتب حقوقاً عينية على هذه العوائد.
- ٣- معالجة التوزيعات المجمعة باعتبارها أحد عناصر حقوق الأقلية يتناسب مع التكيف القانوني لهذه التوزيعات.

د- حصة الأقلية في خسائر الشركة التابعة :

في حالة تطبيق طريقة حقوق الملكية تنعكس نتائج أعمال الشركات التابعة على المركز المالي للمجموعة بصرف النظر عن تحقيق هذه الشركات لأرباح أو خسائر.

ويترتب على ذلك أنه في حالة الخسارة المحققة لدى الشركات التابعة تنعكس هذه الخسائر على المركز المالي الموحدة مع تحميل حـ/ حقوق الأقلية

بنصيب الأقلية في هذه الخسائر. ويلاحظ أنه في حالة تجاوز حصة الأقلية في الخسائر فلقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ على أن هذه الخسائر يمكن أن تؤثر على حقوق الأغلبية في القوائم الموحدة.

ونرى خاتمة لما ورد في هذا المعيار أنه في حالة زيادة هذه الخسائر من قيمة حقوق الأقلية في الميزانية الموحدة يجب اعتبار حقوق الأقلية ضمن الحسابات الدائنة ذات الأرصدة الشاذة بحيث يظهر ح/ حقوق الأقلية ضمن الأصول في الميزانية الموحدة بقيمة موجبة تمثل حقوق للمجموعة يتم استردادها من أرباح الفترات التالية أو ضمن الخصوم بقيمة سالبة تمثل خفضاً في حقوق الأقلية في الشركات التابعة.

ويحقق هذا الرأي المزايا الآتية:

- ١- عدم تأثر حقوق الأغلبية بنصيب الأقلية في الخسائر وهذا يتفق مع كون القوائم الموحدة معبرة فقط عن مصالح المجموعة.
- ٢- تكييف حقوق الأقلية بصورة محاسبية سليمة في هذه الحالة باعتبارها بمثابة رصيد دئان ذو رصيد شاذ مع تعديل هذا الرصيد في الفترات التالية التي تحقق فيها الشركات التابعة أرباحاً يترتب عليها تغطية الخسائر السابقة.
- ٣- عدم التأثير على المركز المالي للمجموعة بقيمة خسائر الأقلية حيث يؤثر ذلك على المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة ويقلل من فاعليتها.

٢- مفهوم الوحدة المحاسبية للمجموعة :

يقصد بالوحدة المحاسبية التفسير المحاسبي للعلاقات القانونية داخل الوحدة الاقتصادية والذي يستند إليه في اختيار القواعد والأسس المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي داخل هذه الوحدة<sup>(٩)</sup>.

ففي شركات الأشخاص مثلاً يتم تفسير طبيعة هذه الوحدة الاقتصادية باعتبارها ملكية مشتركة بين مجموعة من الشركاء على ذلك يعتبر هؤلاء الشركاء هم مالكي أصول المنشأة كما يمكن مساءلتهم بصفتهم الشخصية عن

التزاماتها.

أما الشركات المساهمة فينظر إليها باعتبارها منشأة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن المساهمين وبالتالي فإن هذه الشركة تملك أصولها وتكون مسئولة بصفقتها الاعتبارية عن خصومها كما أن قائمة الدخل تعكس الدخل الذي حققته الشركة بشخصيتها الاعتبارية.

□ Corporate assets belong to the corporate entity, not to its stockholders. The income statement reflects income to the corporate entity<sup>(10)</sup>.

ويشير إعداد القوائم المالية الموحدة تساؤلاً منطقياً عن مفهوم الوحدة المحاسبية الذي يستند إليه عند إعداد هذه القوائم والذي ينعكس على السياسات المحاسبية التي تحكم إعدادها.

ويمكن تفسير طبيعة المجموعة الاقتصادية التي يتم إعداد القوائم الموحدة لها من الزاوية المحاسبية طبقاً لأي من المدخلين الآتين :

المدخل الأول - وحدة الشخصية الاعتبارية للمجموعة :

ينظر إلى المجموعة الاقتصادية تبعاً لهذا المدخل باعتبارها كياناً قانونياً واحداً ويترب على ذلك مايلي:

- ١- تسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة بالقيمة السوقية طبقاً للأسعار الجارية حيث يعتبر انضمام الشركة التابعة إلى المجموعة اندماجاً كاملاً بها ولذلك يعرف هذا المدخل أحياناً بالحيازة أو الشراء (Purchase Method).
- ٢- تقييم أصول وخصوم شركات المجموعة بقيمتها الجارية وقت إعداد هذه القوائم ، ولقد تضمن تقرير مجلس مبادئ المحاسبة A.P.B رقم ١٦ الذي صدر في عام ١٩٧٠ أسس تحديد القيمة العادلة للشركات التابعة والتي تشمل<sup>(١١)</sup>:

- تقييم الحسابات المدينة والخصوم بالقيمة الحالية.

- تقييم السندات ذات القيمة السوقية والمخزون من الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل والأصول الثابتة المنتقاة لأغراض البيع أو الاستخدام المؤقت بالقيمة الصافية التي يمكن التحقق منها.
- تقييم الأصول غير الملموسة والأراضي والموارد الطبيعية والسندات التي ليس لها قيمة سوقية بالقيمة التقديرية.
- تقييم مخزون المواد الخام والأصول الثابتة للاستخدام طويل الأجل بالتكلفة الاستبدالية.

وبالاحظ ما يلي:

أولاً : لم يتضمن الرأي المشار إليه القواعد الخاصة لتقييم أصول وخصوم الشركة القابضة ذاتها وقد يفسر ذلك بأن إعادة التقييم تطبق على الشركات التابعة فقط. ويؤدي ذلك إلى عدم موضوعية بيانات القوائم الموحدة لاختلاف الأسس المستخدمة في تقييم عناصر المركز المالي.

ثانياً : يجب تطبيق نفس الأسس المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للشركة القابضة والشركات التابعة لها لتحقيق التجانس بين بيانات القوائم المالية الموحدة.

ثالثاً : بالنسبة للقواعد الخاصة بتحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم يجب استخدام أساساً محاسبياً واحداً لتقييم العناصر حيث تتضمن هذه القواعد خليطاً من الأسس المحاسبية مما يخل بتجانس البيانات وموضوعيتها ولذا يقترح الباحث استخدام منهج التكلفة الجارية لتقييم الأصول والخصوم بالشركة القابضة والشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

ويمكن هذا الاقتراح من عرض القيمة العادلة للمركز المالي للمجموعة بصورة موضوعية ومتجانسة.

٣- يتم إدماج أرباح الشركات التابعة ضمن المجموعة اعتباراً من تاريخ حيازة الشركة القابضة للأسهم أي من تاريخ افترض نشأة الشخصية الاعتبارية

## الموحدة للمجموعة.

ويترتب على ذلك ضرورة استبعاد الأرباح المحققة لدى الشركات التابعة عن الفترة السابقة لحيازة الأسهم.

المدخل الثاني - تعدد الشخصيات الاعتبارية داخل المجموعة.

تم تفسير الوحدة المحاسبية للمجموعة في هذه الحالة باعتبارها مجموعة من الشخصيات الاعتبارية التي يتم تجميعها من خلال مجموعة اقتصادية واحدة بهدف تحقيق مصالح مشتركة للمجموعة دون إدماج هذه الشخصيات المتعددة في الشخصية الاعتبارية للمجموعة.

وتعرف هذه الطريقة بطريقة تجميع وتنسيق المصالح Pooling of Interests ويعتمد هذا المدخل على الخصائص الآتية:

١- يتم تبادل الأسهم بين وحدات المجموعة بالقيمة الاسمية للسهم، ومعنى ذلك أن تبادل الأسهم يجب أن يكون عن طريق المساهمين القدامى فقط ودون دخول مساهمين جدد.

٢- تستخدم القيمة الدفترية للأصول والخصوم كأداة لإعداد القوائم المالية الموحدة ولا داعي لإعادة تقييم الأصول والخصوم الخاصة بالمجموعة حيث تحتفظ كل شخصية اعتبارية بمقوماتها من أصول وخصوم بنفس قيمتها الدفترية.

٣- يتم الاعتراف بالأرباح المحققة لدى كل وحدة اقتصادية في الفترة السابقة لحيازة الأسهم.

ويختلف المحتوى الإخباري للقوائم المالية طبقاً للمفهوم الذي يستند إليه تفسير الوحدة المحاسبية للمجموعة من الزوايا الآتية :

١- يوفر مدخل الشراء معلومات عن استثمارات المجموعة بالقيمة السوقية بينما يوفر مدخل تجميع المصالح معلومات عن هذه الاستثمارات بقيمتها الاسمية.



٢- يوفر مدخل الشراء معلومات عن القيمة الجارية لعناصر المركز المالي للمجموعة حيث يجب إعادة تقييم هذه العناصر عند إعداد القوائم المالية الموحدة تبعاً لهذا المدخل بينما يتم تقييم عناصر المركز المالي بالقيمة الدفترية تبعاً لمدخل تجميع المصالح.

٣- لا يؤثر مدخل الشراء أي معلومات عن الأرباح المحتجزة لدى الشركات الناعمة عن الفترة السابقة لحيازة الأسهم بينما يوفر مدخل تجميع المصالح هذه المعلومات نتيجة لاحتفاظ كل شركة بشخصيتها الاعتبارية وبالتالي إمكانية الاعتراف بالأرباح الخاصة بها عن الفترة السابقة لحيازة الأسهم.

وعند مناقشة المدخل الذي يجب الاستناد إليه عند إعداد القوائم الموحدة تضمن التقرير الذي أعده مجلس مبادئ المحاسبة APB رقم ١٦ مجموعة من الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن استخدام مدخل تجميع المصالح عند إعداد القوائم الموحدة وتشمل هذه الشروط ثلاث مجموعات كمايلي<sup>(١٢)</sup>:

- المجموعة الأولى: تتعلق هذه المجموعة بالعلاقة بين شركات المجموعة حيث تنص هذه الشروط على ضرورة استقلال شركات المجموعة بحيث لا يكون لأي منها أقسام أو فروع في الشركات الأخرى.

- المجموعة الثانية: وتعلق بطريقة الحصول على الأسهم العادية وتقضي بعدم تغيير شروط إصدار الأسهم العادية التي تم تداولها خلال تكوين المجموعة وعدم إدخال مساهمين جدد قبل أو خلال فترة إنشاء المجموعة، كما تتضمن هذه الشروط ضرورة المحافظة على حقوق الأقلية في التصويت كما هي قبل وبعد إنشاء المجموعة.

- المجموعة الثالثة: وتعلق بعدم وجود مخططات أو اتفاقيات بين شركات المجموعة قبل تكوينها بحيث لا يترتب على تكوين المجموعة تحملها لأي التزامات خاصة بإحدى شركات المجموعة.

وتمثل هذه الشروط قيوداً مهنية على تطبيق طريقة تجميع المصالح بحيث يعد تطبيق مدخل الشراء هو القاعدة بصفة عامة عند إعداد القوائم الموحدة ما لم

تتوافر الشروط الملائمة لتطبيق طريقة تجميع المصالح.

ونرى أن هذه الشروط ترجع إلى اختلاف المعلومات التي يتم الحصول عليها لتطبيق كل من هذين المدخلين مما قد يدعو بعض المجموعات الاقتصادية إلى تفضيل طريقة تجميع المصالح على طريقة الشراء. وذلك للأسباب التالية :

١- عدم الحاجة إلى تقييم أصول وخصوم المجموعة وقد يوافق هذا رغبة إدارة الشركة القابضة بإخفاء القيمة الحقيقية لأصول وخصوم المجموعة لأسباب اقتصادية أو لظروف المنافسة أو غير ذلك.

٢- عدم إظهار بعض عناصر المركز المالي للمجموعة وبصفة خاصة الشهرة الموجبة أو السالبة والتي لا تظهر في ظل طريقة تجميع المصالح والتي تعتمد على القيمة الدفترية كأداة لتقييم المركز المالي وبالتالي لا يكون هناك محل لإظهار الشهرة سواء سالبة أو موجبة.

٣- أسس تقييم عناصر المركز المالي الموحد :

### ١/٣ الشهرة :

عند إجراء التسويات المحاسبية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لطريقة الشراء Purchase Method يتم استبعاد قيمة حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة التابعة مقابل إلغاء بند الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة وذلك طبقاً لمفهوم وحدة الشخصية الاعتبارية الافتراضية للمجموعة الذي سبقت الإشارة إليه.

ويتم تكيف الفرق بين قيمة الاستثمارات وحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية باعتبارها إما شهرة موجبة أو سالبة نشأت عند التوحيد وذلك طبقاً للعرف المحاسبي في هذا الصدد.

ونرى أن تكيف الفرق باعتباره مقابلاً للشهرة (موجبة أو سالبة) يعد مخالفاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك للأسباب الآتية:

١- لا يجوز تحديد قيمة الشهرة كمتمم حسابي ولكن يجب استخدام إحدى

طرق التقييم المحاسبية المقبولة لتحديد قيمة الشهرة.

٢- الاختلاف بين قيمة الاستثمارات والتي تمثل ثمن شراء وقيمة حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية والتي تمثل القيمة العادلة للجزء المشتري قد يرجع لاسباب كثيرة من بينها:

- ظروف العرض والطلب في سوق الأوراق المالية.

- درجة أهمية نشاط الشركة التابعة بالنسبة للشركة القابضة.

- كفاءة إدارة الاستثمار لدى الشركة القابضة.

- درجة دقة المعلومات المتاحة عن الشركة التابعة.

٣- معالجة المتمم الحسابي باعتبارها مقابل الشهرة قد يوفر معلومات غير صحيحة لمستخدمي القوائم المالية الموحدة في حالة عدم وجود هذه الشهرة فعلاً مما يؤثر على المحتوى الإخباري لهذه القوائم.

ويمكن معالجة الفرق بين قيمة الاستثمارات وحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية لدى الشركة التابعة بطريقة مقترحة تعتمد على الأسس التالية:

أ - تقدير قيمة الشهرة الخاصة بكل شركة تابعة على حدة باستخدام إحدى طرق تقييم الشهرة المتعارف عليها محاسبياً.

ب - إدخال قيمة الشهرة كمتغير إضافي ضمن التسوية الخاصة بحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة التابعة مع تكييف الفرق بعد ذلك باعتباره إما خصماً مدينياً تحمته الشركة القابضة في سبيل حيازة الأسهم أو خصماً دائناً حصلت عليه الشركة القابضة كنتيجة لذلك.

ويستخدم المثال الآتي لتوضيح الفرق بين المعالجة الحالية والمعالجة المقترحة.

بفرض أن قيمة الاستثمارات في قائمة المركز المالي للشركة القابضة ١٠ مليون جنيه وتبلغ حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية لدى الشركة التابعة

٨ مليون جنيه. طبقاً للمعالجة التقليدية يتم تكييف الفرق وقدره ٢ مليون جنيه باعتباره مقابل الشهرة التي تتمتع بها الشركة التابعة.

وطبقاً للمعالجة المقترحة يتبع مايلي:

١- يتم تقدير قيمة الشهرة بإحدى الطرق المحاسبية المتعارف عليها لتقييم الشهرة.

٢- في حالة تقييم الشهرة بقيمة أقل من الفرق ١,٥ مليون مثلاً يكون هناك نصف جنيه تمثل خصم مدين تتحمله الشركة القابضة عند حيازة الأسهم.

٣- في حالة تقييم الشهرة بقيمة أكبر من الفرق ٢,٥ مليون مثلاً يكون هناك نصف مليون جنيه تمثل خصم دائن حصلت عليه الشركة القابضة عند حيازة الأسهم.

وتحقق المعالجة المقترحة المزايا الآتية:

١- الإفصاح عن القيمة المقدرة للشهرة في حالة وجودها طبقاً للأسس المتعارف عليها محاسبياً.

٢- الإفصاح عن الخصم الحقيقي الذي نشأ عند حيازة الأسهم سواء كان هذا الخصم مديناً أو دائناً.

٣- توفير الموضوعية اللازمة للمحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة بتضمين هذه القوائم القيمة الحقيقية لأصول وخصوم المجموعة.

ويرى البعض أن الإفصاح عن الشهرة وطريقة استهلاكها محاسبياً يتوقف على الأهمية النسبية لها كأحد بنود الأصول وعلى الأهمية النسبية لقسط إهلاكها بالنسبة للعوائد المحققة.

☐ If good will is material in relation to net assets, or good will amortization is material in relation to earnings, investors may wish to restate financial statements to conform to their own-views on appropriate good will accounting.<sup>(13)</sup>

ونرى ضرورة الإفصاح عن الشهرة الخاصة بالشركة التابعة بصرف النظر عن أهميتها النسبية حيث تعتبر أحد العناصر الهامة المؤثرة في المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة.

### ٢/٣ حقوق الأقلية :

يقصد بها ذلك الجزء من صافي أصول الشركة التابعة المملوك لمستثمرين آخرين بخلاف الشركة القابضة بالإضافة إلى حصة هؤلاء المستثمرين في نتائج أعمال الشركة التابعة خلال الفترة المالية.

ويجب أن يتم تحديد قيمة هذه الحقوق بعد تحديد القيمة العادلة للشركة التابعة بحيث يتم تقييم هذه الحقوق طبقاً لنفس الأسس المستخدمة لإعادة تقدير قيمة حصة الشركة القابضة.

ويمكن معالجة حقوق الأقلية محاسبياً طبقاً لأحد المفهومين الآتين:

#### المفهوم الأول لحقوق الأقلية:

ينظر هذا المفهوم إلى حقوق الأقلية باعتبارها جزءاً من الخصوم الخارجية ولذلك يجب الإفصاح عن هذه الحقوق ضمن الخصوم الخارجية وبصورة منفصلة عن حقوق المساهمين باعتبار الشركة القابضة مسئولة عن هذه الخصوم.

#### المفهوم الثاني لحقوق الأقلية:

ينظر هذا المفهوم إلى حقوق الأقلية باعتبارها جزءاً من حقوق المساهمين بحكم مشاركة أصحاب هذه الحقوق في ملكية نسبة من صافي أصول الشركة التابعة، وبناءً على ذلك يجب الإفصاح عن هذه الحقوق ضمن حقوق المساهمين.

ولقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ في الفقرة رقم ١٣ منه على ضرورة الإفصاح عن هذه الحقوق بصورة منفصلة عن كل من الخصوم وحقوق المساهمين مما يعني رفض المفهومين السابقين.

□ Minority interests in the net assets of consolidated subsidiaries are identified and presented in the consolidated balance sheet separately from liabilities and the parent shareholders equity<sup>(14)</sup>.

وختلف مع ما ورد بالمعيار المشار إليه والخاص بتكليف حقوق الأقلية كبنء مستقل عن حقوق المساهمين والخصوم الخارجية حيث يجب معالجة حقوق الأقلية باعتبارها أحد الحسابات الملحقة بحقوق المساهمين يعتبر أقرب إلى المنطق للأسباب الآتية :

١- تتفق هذه المعالجة مع التكليف القانوني لهذه الحقوق باعتبارها جزء من حقوق الملكية.

٢- يقابل هذه الحقوق جزء من صافي أصول الشركة التابعة بعد خصم الخصوم الخارجية المستحقة على الشركة وبالتالي تمثل هذه الحقوق جزءاً لا يتجزأ من حقوق الملكية.

٣- يؤثر التكليف المحاسبي لحقوق الأقلية على المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة من الزاوية الآتية:

أ - تحديد قيمة حقوق الملكية ونسبتها إلى إجمالي الخصوم.

ب - تحديد نسبة المديونية عن طريق العلاقة بين الخصوم الخارجية وإجمالي الخصوم.

ج - تحديد قيمة المؤشرات المالية المختلفة المستمدة من قائمة المركز المالي.

ونؤكد على أن معالجة حقوق الأقلية باعتبارها حساباً ملحقاً بحقوق الملكية لا يؤثر على حقوق الملكية الخاصة بالشركة القابضة حيث يجب إظهار هذه الحقوق بحساب منفصل عن ملكية الشركة القابضة.

كما أن تكليف حقوق الأقلية باعتباره جزء ما حق بحقوق الملكية لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية حيث يمكن أن يحسب هذا العائد مقارناً بحقوق الملكية الخاصة بالشركة القابضة فقط أو بحقوق الملكية الخاصة بالمجموعة

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحليل حقوق الملكية إلى حسابين أحدهما يمثل حقوق الشركة القابضة والباقي يمثل حقوق الأقلية ويلاحظ أن العائد المستنتج من القوائم الموحدة يمثل حصة الشركة القابضة فقط وبالتالي يجب أن ينسب إلى حقوق الملكية الخاصة بها وفي حالة نسبة العائد إلى حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة يجب أن يضاف إليه حصة الأقلية في هذا العائد.

### ٣/٣ حقوق الملكية :

وتشمل هذه الحقوق طبقاً لرأي الباحث ذلك الجزء الذي تملكه الشركة القابضة من صافي أصول المجموعة بالإضافة إلى حقوق الأقلية والتي يقترح إظهارها كحساب مستقل ضمن حقوق الملكية.

أما بالنسبة لحقوق الملكية الخاصة بالشركة القابضة فيتم تحديدها طبقاً للقواعد الآتية:

#### أولاً - تحديد حقوق الملكية طبقاً لطريقة الشراء :

- ١- تشمل هذه الحقوق رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة الخاصة بالشركة القابضة.
- ٢- تشمل هذه الحقوق علاوة الإصدار التي ترجع إلى الفرق بين القيمة الاسمية لأسهم الشركة القابضة والقيمة الفعلية التي صدر بها السهم عند مبادلة الأسهم بين الشركتين القابضة والتابعة.
- ٣- لا تتأثر هذه الحقوق بالأرباح المحققة لدى الشركات التابعة خلال الفترة السابقة لحيازة الأسهم حيث يتم إدماج أرباح الشركات التابعة ضمن أرباح المجموعة بدءاً من تاريخ حيازة الأسهم.

#### ثانياً - تحديد حقوق الملكية طبقاً لطريقة تجميع المصالح :

- ١- تشمل هذه الحقوق رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة الخاصة بالشركة القابضة.
- ٢- يتم تسوية الأسهم المتبادلة بالقيمة الاسمية ولذلك لا يمكن أن تظهر علاوة

الإصدار التي تنجم عن الاختلاف بين القيمة الاسمية والقيمة التي استخدمت كأساس للمحاسبة عن الأسهم المتبادلة بين شركات المجموعة.

٣- تتضمن هذه الحقوق الاحتياطيات المكونة لدى الشركات التابعة من الفترات السابقة لحيازة الأسهم حيث تعترف هذه الطريقة بالأرباح المحققة لدى الشركات التابعة عن الفترات السابقة للحيازة.

ويتضح من ذلك أن الفرق الجوهرى بين تقسيم حقوق الملكية طبقاً لطريقتي الشراء وتجميع المصالح يتركز في النقطتين الآتيتين:

١- يتم تسوية الأسهم المتبادلة بين الشركتين بالقيمة السوقية في ظل طريقة الشراء وبالقيمة الاسمية في ظل طريقة تجميع المصالح مما قد يؤثر عليه ظهور علاوة الإصدار في حالة تطبيق طريقة الشراء وهو ما لا يحدث في حالة تطبيق طريقة تجميع المصالح.

٢- طبقاً لطريقة الشراء، يتم إدماج أرباح الشركات التابعة ضمن أرباح المجموعة بدءاً من تاريخ حيازة الأسهم وبالتالي لا تتضمن أي أرباح محققة لدى هذه الشركات من فترة سابقة للحيازة. أما في ذلك طريقة تجميع المصالح فيتم الاعتراف بالأرباح المحققة لدى الشركات التابعة من الفترات السابقة لحيازة الأسهم وبالتالي يتم إدماج أرباح الفترات السابقة ضمن أرباح المجموعة.

وترجع هذه الاختلافات إلى اختلاف مفهوم الوحدة المحاسبية الذي بنى عليه كل من الطريقتين وهو ما سبقت الإشارة إليه سابقاً.

كما تجدر الإشارة إلى الشروط التي نصت عليها الآراء المهنية والتي يلزم توافرها حتى يمكن استخدام طريقة تجميع المصالح والتي سبقت الإشارة إليها في الجزء السابق.



## ثانيا - تحليل المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة :

يتعلق هذا الجزء بتحليل القوائم المالية الموحدة ويشمل مجموعة المؤشرات المالية التي يمكن الحصول عليها من خلال تحليل هذه القوائم.

ويتضمن هذا الجزء مايلي:

- ١- عرض للمؤشرات المالية المقترحة لتحليل القوائم المالية الموحدة.
- ٢- تقييم صلاحية المؤشرات التي أمكن الحصول عليها كأداة لتقييم الأداء الاستثماري للشركة القابضة.

### ١- مؤشرات مالية مقترحة لتحليل القوائم المالية الموحدة :

#### ١/١ تقييم صلاحية المؤشرات التقليدية بالنسبة للقوائم الموحدة :

يمكن تقسيم مؤشرات التحليل المالي التقليدية إلى المجموعات التالية:

- مؤشرات السيولة في الآجل القصير.

- مؤشرات السيولة في الآجل الطويل.

- مؤشرات الربحية.

- معدلات النشاط.

ويتم تطبيق هذه المؤشرات لتحليل القوائم المالية بهدف الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم جوانب النشاط المختلفة للمنشأة.

ونرى عدم صلاحية هذه المؤشرات لتحليل القوائم المالية الموحدة للأسباب التالية:

- ١- تعكس المؤشرات التقليدية كفاءة إدارة المنشأة في استغلال الموارد المتاحة للمنشأة وهو ما لا يتوافر لإدارة الشركة القابضة بالنسبة للشركات التابعة لها حيث لا تتدخل إدارة الشركة القابضة في قرارات استغلال الموارد في هذه الشركات بصورة مباشرة.

٢- تتعلق المؤشرات التقليدية بالجوانب التفصيلية لنشاط المنشأة مثل قرارات السيولة وهي قرارات تشغيلية بطبيعتها ويصعب سيطرة إدارة الشركة القابضة عليها.

٣- توفر هذه المؤشرات معلومات لإدارة المنشأة تتعلق بالجوانب الإيجابية والسلبية بالنسبة للمنشأة بحيث يمكن للإدارة اتخاذ ما تراه ملائماً تبعاً لذلك وهو ما لا يتوفر بالنسبة للمجموعة الاقتصادية حيث لا تستطيع الشركة القابضة التدخل مباشرة في القرارات التفصيلية الخاصة بالشركات التابعة لها.

٤- تفقد أغلب هذه المؤشرات دلالتها في حالة تطبيقها على القوائم المالية الموحدة لأنها تصبح في هذه الحالة محصلة للمؤشرات المختلفة لمجموعة الشركات المكونة للمجموعة الاقتصادية فعند حساب مؤشر معين تتفاوت قيمة هذا المؤشر بين شركات المجموعة ثم يمثل المؤشر النهائي وعلى مستوى المجموعة محصلة لهذه القيم مما يفقد المؤشر دلالاته.

ولقد أشارت دراسة Thies, Heian ١٩٨٩<sup>(١٥)</sup> إلى الاختلافات بين المؤشرات المحسوبة من القوائم المالية العادية والمحسوبة من القوائم المالية الموحدة، وقد أجريت هذه الدراسة على ١٤٠ شركة في الولايات المتحدة الأمريكية ويوضح الجدول الآتي<sup>(١٦)</sup> نتائج الدراسة والتي تعكس الاختلافات بين معدل المديونية المحسوب من القوائم المالية العادية ومعدل المديونية المحسوب من خلال القوائم المالية الموحدة.

نوع المنشأة	معدل المليونية المحسوب من القوائم المالية العادية	معدل المليونية المحسوب من خلال القوائم الموحدة	نسبة الزيادة
صناعية	٢٧ر	٣٥ر	٢٠٪
كيمياويات	٤٦ر	٤٨ر	٤٩٪
تكرير البترول	٣٧ر	٥٣ر	٤٢٪
آلات غير كهربية	٣٦ر	٣٩ر	٥٠٪
آلات كهربائية	٣٢ر	٤٩ر	٥٢٪
معدات النقل	٣٦ر	٤٦ر	٢٥٪
معدات	٣١ر	٤٧ر	٥١٪
صناعات أخرى			
نقل واتصالات			
اتصالات	٤٤ر	٤٦ر	٤٧٪
خدمات وقود وكهرباء	٦٠ر	٦٤ر	٦٢٪
خدمات نقل أخرى	٤٧ر	٦٢ر	٣١٪
تجارة الجملة وغيرها			
تجارة جملة	٤٦ر	٥٢ر	١٢٪
منشآت تجارية عامة	٣٥ر	٥١ر	٤٤٪
منشآت تجارية أخرى	٥٠ر	٥٥ر	١١٪
خدمات			
خدمات أعمال	٢٣ر	٤٧ر	١٠١٪
خدمات أخرى	٥٦ر	٧٨ر	٣٩٪
منشآت أخرى	٥٦ر	٧٥ر	٣٣٪
مجممل الشركات	٣٨ر	٥١ر	٣٢٪

ويؤكد على ضرورة إعادة النظر في مؤثرات التحليل المالي عند استخدامها لتحليل القوائم المالية الموحدة الدراسة التي أوردها Fried Sondhi, White<sup>(١٧)</sup> عن بعض المؤشرات التقليدية التي تم حسابها من خلال القوائم العادية والقوائم الموحدة والتي أكدت على اختلاف النتائج التي تحصل عليها في الحالتين. ولقد تضمنت هذه الدراسة هيكل رأس المال ومعدل تغطية الفوائد ومعدل دوران الحسابات المدينة وتبين اختلاف النتائج التي أمكن الحصول عليها

في جميع الحالات<sup>(١٨)</sup>.

The consolidation of Dere's debt-heavy finance subsidiaries has significantly increased the reported debit Ratio.

- Interest Voverage is significant by different after consolidation.
- Inclusion of the financial subsidiaries results in significantly lower tuernover of accounts receivable.

وتؤكد نتائج الدراسة المشار إليها على الاختلافات بين نتائج المؤشرات التي يتم حسابها من القوائم المالية العادية وتلك التي يتم حسابها من القوائم الموحدة. وترجع هذه الاختلافات إلى أن إعداد القوائم الموحدة يعتمد على تسوية محاسبية معينة تؤثر على دلالة هذه القوائم مقارنة بالقوائم العادية التي استمدت بيانات منها.

وبناءً على ذلك نرى عدم جدوى حساب المؤشرات المالية التقليدية من خلال القوائم المالية الموحدة وإنما يجب استخدام مؤشرات ملائمة لطبيعة القوائم الموحدة والهدف منها.

#### ٢/١ المؤشرات المقترحة لتبيل القوائم المالية الموحدة :

يتمثل الهدف الحقيقي لإعداد القوائم المالية الموحدة في تقييم الأداء الاستثماري لإدارة الشركة القابضة وتبعاً لذلك يجب تحليل هذه القوائم تحقيقاً لهذا الهدف دون النظر إلى الأهداف الأخرى للتحليل المالي مثل الحكم على كفاءة إدارة السيولة وغير ذلك من الأهداف.

وتبعاً لذلك يجب أن تقتصر المؤشرات المستخدمة لتحليل القوائم المالية الموحدة على تلك التي ترتبط بتقييم الأداء الاستثماري للشركة القابضة.

وبالنسبة لمقاييس الأداء تجدر الإشارة إلى أن هناك مقاييس تقليدية لتقييم الأداء تشمل بصفة أساسية معدل العائد الصافي على المبيعات ومعدل العائد

الصافي على الأصول وقد تضمنت دراسة Beles, Davis ١٩٩٣ (١٩) دراسة لتقييم هذين المؤشرين من زاوية القوى المؤثرة فيها وإمكانية توازن القوى. وتضمنت نتائج هذه الدراسة توازن هذه القوى وبالنسبة لهذه المقاييس وغيرها.

□ Performance Measures, Capital structure and the gross margin ratio also show evidence of equilibrating forces, although the adjustment process is much longer.

ونرى أن هذه المقاييس التقليدية لتقييم الأداء تحتاج إلى إعادة نظر عند استخدامها كأداة لتقييم الأداء الاستثماري من خلال القوائم المالية الموحدة بحيث تتلائم مع طبيعة هذه القوائم والفروض التي تبنى عليها.

وبالنسبة لمقاييس تقييم الأداء الاستثماري والتي تمثل الهدف الأساسي لإعداد القوائم المالية الموحدة فإن المقاييس الشائعة في هذا المجال سوف تؤدي إلى نتائج مضللة في آلة حسابها من خلال القوائم الموحدة وهو ما أكدته نتائج الدراسات التي أشار الباحث إليها. وفقاً لذلك نرى ضرورة إعادة النظر في البيانات الموجودة بالقوائم الموحدة قبل استخدامها كأداة لتقييم الأداء.

ويرجع ذلك بالضرورة إلى المحددات التي تحكم إعداد القوائم الموحدة والتي تضمنها الجزء الأول من هذا البحث. ويعرض الباحث فيما يلي دراسة تحليلية لتقييم صلاحية مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري في مجال القوائم المالية الموحدة والتعديلات التي يجب إدخالها على هذه المؤشرات لتحقيق الملائمة اللازمة مع الفروض التي تبنى عليها القوائم الموحدة وسوف يتم اختبار المؤشرات المعدلة المقترحة في الدراسة التطبيقية.

## ٢- مؤشرات تقييم الاداء الاستثماري المتخذة من القوائم المالية :

### ١- معدل العائد على إجمالي الأصول :

#### ١/١ طبيعة المؤشر :

يعبر هذا المؤشر عن كفاءة تشغيل الأموال بصفة عامة سواء المملوكة أو

المقرضة وذلك من خلال العلاقة بين العائد المحقق من هذه الأموال قبل حساب فوائد التمويل وإجمالي الأصول المستخدمة في تحقيق هذا العائد.

ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة في مجال تقييم الأداء الاستثماري.

٢/١ دراسة مدى ملائمة المؤشرات للقوائم المالية الموحدة :

ويلاحظ على استخدام هذا المؤشر في مجال القوائم الموحدة مايلي:

١- يمثل العائد المحدد من خلال القوائم الموحدة صافي الدخل المحقق لدى الشركة القابضة فقط أي صافي دخل المجموعة مستبعداً منه حصة الأقلية في الأرباح.

٢- يتم تسوية هذا الدخل باستخدام العناصر الآتية:

أ - أرباح وخسائر مبيعات الأصول الثابتة المتبادلة بين شركات المجموعة.

ب - فرق تقويم مخزون البضاعة المتبادلة بين شركات المجموعة.

٣- إجمالي الأصول يتمثل في إجمالي أصول المجموعة مستبعداً منه قيمة الاستثمارات والتي يتم إلغاؤها مقابل حقوق الملكية الخاصة بالشركة التابعة طبقاً لتسوية إعداد القوائم الموحدة.

وحتى يمكن تحديد هذا المعدل من خلال بيانات القوائم الموحدة يجب إدخال التعديلات الآتية على هذه البيانات:

١- إضافة حصة الأقلية في الأرباح إلى صافي الدخل المحدد في القوائم الموحدة بحيث يعكس هذا الدخل صافي الدخل الحقيقي لشركات المجموعة.

٢- إضافة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول حتى يتم تحديد إجمالي أصول المجموعة بصورة موضوعية.

٣- التسويات الخاصة بالمبيعات والأصول المتبادلة بين وحدات المجموعة تتفق مع المنطق الذي تبنى عليه القوائم الموحدة وبالتالي لا تؤثر على دلالة المؤشر لأنها تستبعد أرباحاً وخسائر لم تتحقق من وجهة نظر المجموعة.

### ٣/١ الصورة المقترحة للمؤشر :

متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول =

صافي الدخل + حصة الأقلية في الدخل

إجمالي الأصول بقائمة المركز المالي الموحد + الاستثمارات لدى الشركات التابعة

وسوف تشمل الدراسة التطبيقية كيفية حساب هذا المؤشر بالصورة التقليدية والصورة المقترحة وتحليل النتائج التي نحصل عليها من كل منهما.

### ٣- متوسط العائد على الإيرادات :

١/٢ يعبر هذا المؤشر عن العائد المحقق من كل جنيه من الإيرادات وذلك من خلال العلاقة بين صافي العائد المحقق وإجمالي الإيرادات.

### ٢/٢ دراسة مدى ملائمة المؤشر للقوائم المالية :

يلاحظ على استخدام هذا المؤشر في مجال القوائم الموحدة مايلي:

١- يمثل العائد المحقق صافي الدخل الخاص بالشركة القابضة فقط بعد استبعاد حصة الأقلية.

٢- يمثل صافي الإيراد الموجود بالقوائم الموحدة صافي إيراد المجموعة مستبعداً منه إيراد الخدمات المتبادلة بين وحدات المجموعة.

وبناءً على ذلك يجب إجراء التعديلات الآتية على بيانات القوائم الموحدة:

- ١- إضافة حصة الأقلية في الأرباح إلى صافي الدخل المحدد في القوائم الموحدة.
- ٢- استبعاد الإيرادات المتبادلة يتفق مع النطق الذي تبني عليه القوائم الموحدة وبالتالي لا يؤثر على دلالة المؤشر.

## ٣/٢ الصورة المقترحة للمؤشر :

متوسط معدل العائد على الإيرادات =

$$\frac{\text{صافي الدخل الموحد} + \text{حصة الأقلية في الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات بالقوائم الموحدة}}$$

٣- متوسط معدل العائد على السهم :

١/٣ طبيعة المؤشر :

يستخدم هذا المؤشر لتحديد العائد المحقق على كل سهم عن طريق العلاقة بين صافي العائد وعدد الأسهم.

٢/٢ دراسة مدى ملائمة المؤشر للقوائم الموحدة :

يلاحظ مايلي:

- ١- تعكس القوائم الموحدة صافي الدخل المحقق للشركة القابضة فقط وهو كما سبق بيانه يمثل دخل المجموعة مخصوماً منه حقوق الأقلية.
- ٢- تعكس القوائم الموحدة أسهم الشركة القابضة فقط حيث يتم إظهار باقي الأسهم في صورة حقوق الأقلية.

وحتى يمكن حساب هذا المؤشر من القوائم الموحدة ينبغي إدخال التعديلات الآتية:

- ١- تعديل الدخل الموحد بإضافة حصة الأقلية.
- ٢- إضافة عدد الأسهم الخاص بالأقلية إلى أسهم الشركة القابضة حتى يمكن حساب هذا المعدل على مستوى المجموعة ككل.



٣/٣- الصورة المقترحة للمؤشر :

$$\text{متوسط معدل العائد على الأسهم} = \frac{\text{صافي الدخل الموحد} + \text{حصة الأقلية في الدخل}}{\text{عدد الأسهم بالمجموعة}}$$

ويعبر هذا المعدل عن متوسط المعدل المحقق على مستوى شركات المجموعة لكل سهم.

٤- متوسط معدل العائد على حقوق الملكية :

١/٤ طبيعة المؤشر :

يعبر هذا المؤشر عن العائد المحقق على حقوق الملكية من خلال العلاقة بين صافي العائد وحقوق الملكية.

٢/٤ ملائمة المؤشر للقوائم الموحدة:

تعكس القوائم الموحدة البيانات الآتية:

١- صافي الدخل الخاص بالشركة القابضة دون حقوق الأقلية.

٢- تمثل حقوق الملكية ما يخص الشركة القابضة فقط.

وتشمل التعديلات المقترحة مايلي:

١- إضافة حصة الأقلية في الأرباح إلى صافي الدخل الموحد.

٢- إضافة حقوق الأقلية إلى حقوق الملكية الخاصة بالشركة القابضة حيث يعكس هذا المؤشر متوسط معدل العائد المحقق لدى شركات المجموعة.

٣/٤ الصورة المقترحة للمؤشر :

متوسط معدل العائد على الأسهم =

$$\text{صافي الدخل الموحد} + \text{حصة الأقلية في الدخل}$$
$$\text{حقوق الملكية} + \text{حقوق الأقلية}$$

٥- متوسط معدل دوران الأصول :

١/٥ طبيعة المؤشر :

يعبر هذا المؤشر عن درجة نشاط المنشأة ممثلة في عدد دورات الأصول خلال السنة المالية وبحسب من خلال العلاقة بين الإيرادات من ناحية وإجمالي الأصول من ناحية أخرى.

٢/٥ ملائمة المؤشرات للقوائم الموحدة :

يلاحظ مايلي :

- ١- تعكس القوائم الموحدة إيرادات المجموعة مخصوماً منها الإيرادات المتبادلة بين وحدات المجموعة.
- ٢- تعكس القوائم الموحدة إجمالي الأصول مستبعداً منه الاستثمارات لدى الشركات التابعة.

وتشمل التعديلات المقترحة مايلي :

- ١- إضافة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول لكي يعبر عن الأصول الحقيقية للمجموعة.
  - ٢- استبعاد الإيرادات المتبادلة لايؤثر على دلالة المؤشر لأنه يتفق مع منطق التوحيد المحاسبي كما سبق بيانه.
- ٣/٥ الصورة المقترحة للمؤشر :

متوسط معدل العائد على دوران الأصول =

إجمالي الإيرادات

إجمالي الأصول بالقائمة الموحدة + الاستثمارات لدى الشركات التابعة

٦- درجة السيطرة :

يقترح الباحث هذا المؤشر لكي يعكس متوسط درجة السيطرة التي تملكها الشركة القابضة على المجموعة.

ويحسب هذا المؤشر كمايلي:

متوسط درجة السيطرة =  $\frac{\text{حقوق الملكية الخاصة بالشركة القابضة}}{\text{إجمالي الأصول}}$

ويعكس هذا المعدل قدرة الشركة القابضة على التحكم في السياسات التشغيلية والتمويلية للمجموعة.

ونرى الاكتفاء بهذه المؤشرات كأداة لتقييم المحتوى الإخباري للقوائم الموحدة كأداة لتقييم الأداء الاستثماري أما باقي مؤشرات التحليل المالي مثل مؤشرات السيولة وغيرها فتعتبر غير ذات أهمية في مجال القوائم الموحدة وقد سبق لنا مناقشة هذه النقطة في بداية هذا الفصل.

وبلخص الجدول الآتي المؤشرات المقترحة لتقييم المحتوى الإخباري للقوائم الموحدة كأداة لتقييم الأداء الاستثماري وكيفية حساب كل مؤشر.

المؤشر	كيفية حسابه
١- متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول	صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل إجمالي الأصول بقائمة + الإستثمارات لدى المركز المالي الموحدة + الشركات التابعة
٢- متوسط معدل العائد على الإيرادات	صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل إجمالي الإيرادات بالقوائم الموحدة
٣- متوسط معدل العائد على السهم	صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل عدد الأسهم الكلي للمجموعة
٤- متوسط معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل حقوق الملكية + حقوق الأقلية
٥- متوسط معدل دوران الأصول	صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل إجمالي الأصول بقائمة + الإستثمارات لدى المركز المالي الموحدة + الشركات التابعة
٦- درجة السيطرة	حقوق الملكية الخاصة بالشركة القابضة إجمالي الأصول بالقائمة الموحدة

### ثالثا - دراسة تطبيقية لقياس المحتوى الإخباري للقوائم المالية :

يتضمن هذا الجزء دراسة تطبيقية على البيانات الخاصة بإحدى الشركات القابضة بهدف اختبار صلاحية المؤشرات كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاستثماري.

ويشمل هذا الجزء مايلي:

- ١- طبيعة البيانات.
- ٢- نتائج تطبيق المؤشرات المقترحة.
- ٣- تقييم النتائج.

#### ١- طبيعة البيانات :

تعتمد الدراسة التطبيقية على البيانات الخاصة بإحدى الشركات القابضة في جمهورية مصر العربية، وتتكون هذه الشركة من شركتين تابعتين بالإضافة غالى الشركة القابضة وقد أمكن الحصول على بيانات عن نشاط هذه الشركات خلال الفترة المالية المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١ وتشمل البيانات التي أمكن الحصول عليها:

١/١ قائمة الدخل الموحدة

٢/١ قائمة المركز المالي الموحدة

ولقد تم إعداد هذه القوائم بواسطة إدارة الشركة باستخدام طريقة حقوق الملكية في معالجة أرباح الشركات التابعة وفي ظل مفهوم الشراء ولقد سبقت الإشارة إلى كيفية تطبيق هذه المفاهيم في الجزء الأول من هذا البحث.

ويلاحظ أن الشركة القابضة تمتلك أسهم الشركتين التابعتين بالكامل وحتى يمكن اختبار المؤشرات المقترحة تم افتراض أن نسبة الملكية في الشركة الأولى (ت ١) ٧٠٪، وفي الشركة الثانية (ت ٢) ٨٠٪، وتم تعديل قوائم الدخل الموحدة وقائمة المركز المالي الموحدة التي أمكن الحصول عليها من الشركة كمايلي:

١/١ قائمة الدخل الموحدة المعدة

عن السنة المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١

القيمة بالآلف جنيه

٣٠٤١,٦٩٩	إجمالي الإيرادات
٢٠٣٨,٢٠٤	- إجمالي المصروفات
١٠٠٣,٤٩٥	صافي الدخل الكلي
١,٠٤٦	- حصة الأقلية في الأرباح
١٠٠٢,٤٤٩	صافي دخل المجموعة

يلاحظ أن صافي دخل المجموعة يمثل حصة الشركة القابضة في أرباح المجموعة بعد استبعاد حقوق الأقلية.

٢/١ قائمة المركز المالي الموحدة

المعدلة في ١٩٩٢/١٢/٣١

		الأصول
	١٧٠٥٠	أصول متداولة
	٢٢٠١٩	أصول ثابتة
	٨	أصول معنوية
٣٩٠٧٧		شهرة
		إجمالي الأصول
		خصوم وحقوق ملكية
	٢٠٠٠	قروض طويلة الأجل
	٢٠٠٠	خصوم متنوعة
	٦٩	دائنون توزيعات
		حقوق الملكية
	٢٥٠٠٠	رأس المال
	١٠٠٠٠	احتياطات
٣٩٠٧٧	٨	حقوق الأقلية

بلغت جملة استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة ٢٤٤٩٧٠٠٠ وقد تم إلغاءها ضمن التسويات اللازمة لإعداد القوائم الموحدة.

## ٢- نتائج تطبيق المؤشرات المقترحة :

وفيما يلي نتائج الدراسة التطبيقية وتشمل مايلي:

١/٢ مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري لكل شركة على حدة وعلى مستوى المجموعة ككل من خلال القوائم العادية.

٢/٢ مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري للمجموعة الاقتصادية من خلال القوائم الموحدة.

١/٢ مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري لكل شركة على حدة<sup>(١)</sup>

المؤشرات	الشركة القابضة	الشركة التابعة ١ ت	الشركة التابعة ٢ ت	المؤشر الإجمالي على مستوى المجموعة
١- معدل العائد على إجمالي الأصول	%٢,٥٦	%٦,٤٣	%٠,١٤	%٢,٥٦
٢- معدل العائد على الإيرادات	%٣٣,٣٣	%٨,٤٣	%٤,٢٢	%٣٢,٩٩
٣- معدل العائد على السهم <sup>(٢)</sup>	%٢,٨٦	%١٥,٣	%٤,٩٨	%٢,٨٧
٤- معدل العائد على حقوق الملكية	%٠,٧٦ مرة	%٠,٧٦ مرة	%٠,٠٠٣ مرة	%٠,٧٨ مرة
٥- معدل دوران الأصول <sup>(٣)</sup>	%٠,٧٦ مرة	%٠,٧٦ مرة	%٠,٠٠٣ مرة	%٠,٧٨ مرة

(١) محسوبة من القوائم العادية.

(٢) لم تتمكن من الحصول على بيانات عن عدد الأسهم ولذلك تم استبعاد هذا المؤشر.

(٣) تم استخدام بيانات الأصول في ١٩٩٢/١٢/٣١ بدلا من متوسط الأصول لعدم وجود بيانات ١٩٩١/١٢/٣١.

٢/٢ مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري  
للمجموعة الاقتصادية من خلال القوائم الموحدة

يشمل هذا الجزء تطبيق مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري للمجموعة الاقتصادية مع حساب هذه المؤشرات طبقاً للصورة التقليدية للمؤشر ثم بالصورة المقترحة مع تحليل النتائج التي نصل إليها في كل حالة.

وتشمل العناصر اللازمة لحساب هذه المؤشرات مايلي:

- ١- صافي الدخل الموحد أ
- ٢- حصة الأقلية في الأرباح ب
- ٣- إجمالي الأصول بقائمة المركز المالي الموحد ح
- ٤- الاستثمارات لدى الشركات التابعة س
- ٥- إجمالي الإيرادات بالقوائم الموحدة ر
- ٦- عدد الأسهم بالشركة القابضة ع١
- ٧- عدد الأسهم الكلي للمجموعة ع٢
- ٨- حقوق الملكية ك
- ٩- حقوق الأقلية ق

ويوضح الجدول الآتي نتائج حساب هذه المؤشرات بالصورتين التقليدية والمقترحة على بيانات الشركة القابضة.

جدول ٢/٢ مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري للمجموعة

المؤشر	الصورة التقليدية للمؤشر	الصورة المقترحة للمؤشر
١ - متوسط معدل العائد على اجمالي الاصول	$\frac{أ}{ح} = ٢٥٧\%$	$\frac{أ + ب}{ح + س} = ٢٥١\%$
٢ - متوسط معدل العائد على الايرادات	$\frac{أ}{ر} = ٢٢٩٦\%$	$\frac{أ + ب}{ر} = ٢٢٩٩\%$
٣ - متوسط معدل العائد على السهم	$\frac{أ}{١ع} =$	$\frac{أ + ب}{١ع + ٢ع} =$
٤ - متوسط معدل العائد على حقوق الملكية	$\frac{أ}{ك} = ٢٨٦\%$	$\frac{أ + ب}{ك + ق} = ٢٨٧\%$
٥ - متوسط معدل دوران الاصول	$\frac{ر}{ح} = ٠.٧٩ \text{ مرة}$	$\frac{ر}{ح + س} = ٠.٧٨ \text{ مرة}$
٦ - دة السيطرة	★	$\frac{ك}{ح + س} = ٨٩\%$

★ لم نتمكن من الحصول على البيانات اللازمة لحساب هذا المؤشر



جدول ٢/٢ مقارنة مؤشرات تقييم الأداء التقليدية والمقترحة  
مع مؤشرات المجموعة ككل المحسوبة من القوائم العادية

المؤشر	مؤشرات تقليدية على مستوى المجموعة ككل محسوبة من القوائم	مؤشرات تقليدية محسوبة من القوائم الموحدة	مؤشرات مستحدثة محسوبة من القوائم الموحدة
١ - متوسط معدل العائد على اجمالي الاصول	٢٥٧٪	٢٦٤٪	٢٥٦٢٪
٢ - متوسط معدل العائد على الايرادات	٢٢٩٦٪	٢٢٩٨٦٪	٢٢٩٨٥٪
٣ - متوسط معدل العائد على حقوق الملكية	٢٨٦٪	٢٠٧٪	٢٠٨٧٪
٤ - متوسط معدل دوران الاصول	٠.٧٩ مرة	٠.٧٨٣ مرة	٠.٠٨٤ مرة
٥ - دة السيطرة	x	x	٨٩٪

٣- تقييم النتائج :

١/٣ تمكن الصورة المقترحة من تحديد مؤشرات متفقة مع المؤشرات العادية المحسوبة على مستوى المجموع كل من واقع القوائم العادية أما استخدام المؤشرات التقليدية عند تحليل القوائم الموحدة فإنه يؤدي إلى حساب مؤشرات تختلف عن المؤشرات المحسوبة من القوائم العادية.

٢/٣ هناك تقارب في النتائج المحسوبة في ذلك: النموذج التقليدي والمقترح المؤشرات تقييم الأداء الاستثماري من خلال القوائم الموحدة ويرجع ذلك إلى أن المجموعة الاقتصادية محل الدراسة تتميز بضالة نسبة نشاط الشركات التابعة بالنسبة للشركة القابضة حيث تتولى الشركة القابضة

تنفيذ أكثر من ٩٩٪ من حجم نشاط المجموعة وبالتالي احتفظت أغلب المؤشرات باستقرارها لضالة تأثير حقوق الأقلية.

٣/٣ بالنسبة للمجموعات الاقتصادية التي تزايد فيها حقوق الأقلية سوف تؤدي الصورة المقترحة إلى اختلاف النتائج التي تحصل عليها بما يجعل مؤشرات تقييم الأداء أكثر موضوعية.

يتضح من ذلك أن الصورة المقترحة حققت تقارباً بين المؤشرات المحسوبة من القوائم الموحدة ومؤشرات المجموعة ككل المحسوبة من القوائم العادية بما يؤكد أن الصورة المقترحة من جانب الباحث توفر معلومات أفضل من الصورة التقليدية كأداة لتقييم الأداء الاستثماري للشركات القابضة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي أمكن التوصل إليها فيما يلي:

١- مقترحات تتعلق بالقواعد المحاسبية المستخدمة لإعداد القوائم المالية:

١- توحيد الأسس المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة سواء التي أدخلت ضمن المجموعة الاقتصادية أو استبعدت منها وذلك خلافاً لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ في هذا الصدد.

٢- تحديد حصة الشركة القابضة في أرباح الشركات التابعة قبل خصم التوزيعات المجمعة للأسهم الممتازة وذلك خلافاً لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ وذلك حتى يمكن تحديد العائد الاستثماري وحقوق الأقلية بصورة موضوعية.

٣- عدم تأثير أي خسائر خاصة بالأقلية على حقوق الأغلبية وتكيف هذه الخسائر في حالة زيادتها عن حقوق الأقلية كرصيد مدين لحقوق الأقلية وذلك خلافاً للمعيار المحاسبي الدولي والذي يرى إمكانية تأثير هذه الخسائر على حقوق الأغلبية.

٤- ضرورة تحديد القيمة العادلة للشركة القابضة بنفس الأسس المتبعة لتحديد

هذه القيمة بالنسبة للشركة التابعة بحيث تعك القوائم الموحدة القيمة العادلة للمجموعة وذلك خلافاً لما هو متبع حالياً بتحديد هذه القيمة بالنسبة للشركة التابعة فقط.

٥- استخدام منهج التكلفة الجارية لتحديد القيمة العادلة للمجموعة بدلاً من القواعد التي نصت عليها المعايير الدولية والتي تعد خليطاً من أسس محاسبية متعددة.

٦- معالجة خاصة لتحديد الشهرة الخاصة بالشركات التابعة تعتمد على تقييم الشهرة باستخدام إحدى طرق تقييم الشهرة وإدخالها ضمن التسوية الخاصة بالاستثمارات لدى الشركة القابضة وحقوق الملكية الخاصة بالشركة التابعة كمتغير إضافي ثم تكييف الفرق بعد ذلك باعتبارها خصم مدين أو دائن وذلك خلافاً للمعالجة الحالية والتي تعتبر الشهرة مجرد متمم حسابي بين الاستثمارات وحقوق الملكية.

٧- تكييف حقوق الأقلية باعتبارها أحد الحسابات الملحقة بحقوق الملكية بدلاً من معالجتها كأحد الحسابات المستقلة عن حقوق الملكية كما تقضي بذلك القواعد المحاسبية المطبقة حالياً والمستمدة من معايير المحاسبة الدولية.

٢- مقترحات لتحليل القوائم المالية الموحدة:

١- لا تصلح المؤشرات التقليدية لتحليل القوائم الموحدة لأنها تصبح مجرد محصلة للمؤشرات المختلفة لمجموعة الشركات المكونة للمجموعة.

٢- أثبت الكثير من الدراسات وجود أخطاء ناتجة من استخدام المؤشرات التقليدية لتحليل القوائم الموحدة.

٣- يعتبر تقييم الأداء الاستثماري البعد الرئيسي الذي يجب الاهتمام به عند تحليل القوائم الموحدة باعتباره الهدف الرئيسي لإعداد هذه القوائم.

٤- تشمل مجموعة المؤشرات التي يمكن استخدامها لتحليل القوائم المالية

الموحدة بهدف توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاستثماري ويقدم الباحث صورة مقترحة لحساب هذه المؤشرات تختلف عن صورتها التقليدية وتشمل هذه المؤشرات مايلي:

- متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول.
- متوسط معدل العائد على الإيرادات.
- متوسط معدل العائد على السهم.
- متوسط معدل العائد على حقوق الملكية.
- متوسط معدل دوران الأصول.
- درجة السيطرة.

### ٣- نتائج الدراسات التطبيقية:

- ١- تؤدي المؤشرات التقليدية إلى وجود أخطاء عند استخدامها كأداة لتحليل القوائم المالية الموحدة.
- ٢- توفير المؤشرات المقترحة معلومات ملائمة عند استخدامها كأداة لتحليل القوائم المالية الموحدة في مجال تقييم الأداء الاستثماري.

## هوامش ومراجع

- (1) International accounting standard, 28 "Accounting for investments in associates", (IASC) 28, London, 1990.
- (2) Michael E., Bradbury and Shirley C. Calderwood, "Equity Accounting for Reciprocal Stockholdings", The Accounting Review, Vol. LX iii, No. 2, April 1988, P. 331.
- (3), (4), (5) IAS (28).
- (6) Jane B. Heian and James B. Thies Consolidation of Finance Subsidiaries, Accounting Horizons, Volume three March 1989, P. 3.
- (7), (8) International Accounting Standard 27, Consolidated Financial Statement for Investments in Subsidiaries, (I.A.S.C.) 27, London 1990.
- (٩) د. عاطف محمد العوام ، القوائم المالية الموحدة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٢٣ .
- (10) M. W. Clark. Entity Theory, Modern Capital Structure Theory, and the Distinction between Debt and Equity, Accounting Horizons, Volume Seven, September 1993, P. 19.
- (11) Account Principles Board, Opinion No. 18.  
A.W. Mosich. E.J. Larsen "Modern Advanced Accounting", كما ورد - McGraw-Hill Javan 1983, P. 170
- (12) Ibid., P. 103.
- (13) Dutvall, R. Jennings, J. Robinson and R.B. Thompson, "Can Investors Unravel the Effects of good will Accounting", Accounting Horizons, Volume Six, June 1992, P. 2.
- (14) IAS 27.
- (15) Jam. B. ...., Accounting Horizons, Op. Cit., P. 8.
- (16) Ibid., P. 9.
- (17) White, Sondhi and Fried, "The Analysis and use of Financial Statements", J. Wiley & Sons, Canada, 1994, P. 802.
- (18) Ibid., P. 803.
- (19) H.Z., Davis and Y.C. Peles, "Measuring Equilibrating Forces of Financial Ratios, The Accounting Review, Vol. 68, No. 4, October 1993, PP. 725-744.
- (20) Ibid., P. 743.

# **الفصل الرابع**

## **المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات**

### **المالية قصيرة الأجل**



## الفصل الرابع المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية قصيرة الأجل

مقدمة :

يتعلق هذا الموضوع بمشكلة تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الآجل ويقصد بها الأوراق المالية التي يتم اقتنائها بغرض المضاربة أو إعادة البيع وتحقيق الأرباح من تكرار عمليات الشراء والبيع.

وترتبط أهمية تحديد القيمة العادلة لهذا النوع من الاستثمارات بالاعتبارات الآتية :

- ١- يؤثر الإفصاح عن هذه القيمة على قرارات المستثمرين في الأوراق المالية.
  - ٢- تتعدد القرارات المرتبطة بهذا النوع من الأوراق المالية بيعاً وشراءً مما يؤكد أهمية الوصول إلى القيمة العادلة المؤثرة في هذه القرارات.
  - ٣- ارتباط هذه القيمة في بعض الأحيان بالأرباح الموزعة مثل وثائق صناديق الاستثمار.
  - ٤- تأثير الإفصاح عن هذه القيمة على استقرار الأسواق المالية وانعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي بصفة وترتبط هذه المشكلة أيضاً بتعدد المتغيرات المؤثرة على القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الآجل وكيفية التعامل مع هذه المتغيرات وتأثير كل منها على هذه القيمة.
- ومن الناحية المحاسبية يتأثر تحديد القيمة العادلة لهذا النوع من الاستثمارات بالمعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئات المهنية والتي تشكل حالياً أساساً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كما أنها تتأثر بالمتطلبات القانونية التي تنص عليها القوانين المنظمة للنشاط المرتبطة بهذه الاستثمارات.



وبناءً على ذلك تشمل هذه المشكلة دراسة وتقييم أسس المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الآجل والإفصاح عنها في التقارير المالية في ظل كل من المعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئات المهنية والمتطلبات القانونية التي تضمنها القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية رقم ١٣٥ وينظم هذا القانون سوق رأس المال المصرية ولقد تضمن هذا القانون بعض الأسس والنماذج المؤثرة على تقييم الاستثمارات المالية.

ويشمل هذا الموضوع:

أولاً - مفهوم القيمة العادلة.

ثانياً - أسس المحاسبة.

ثالثاً - متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية طبقاً لقانون سوق المال المصري.

ولاً - مفهوم القيمة العادلة :

يمكن تبويب الاستثمارات المالية بصفة عامة إلى نوعين :

- النوع الأول : استثمارات مالية تقتنى بهدف تحقيق السيطرة والرقابة على منشآت معينة ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات طويلة الآجل.
- النوع الثاني : استثمارات مالية تقتنى بهدف تحقيق عوائد في الآجل القصير، ويتمثل هذا العائد في توزيعات الأرباح التي تجريها المنشآت المصدرة لهذه الاستثمارات بالإضافة إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها من خلال عمليات المضاربة على هذه الاستثمارات.

ولا تثار مشكلة بشأن تقييم الاستثمارات المالية طويلة الآجل حيث تقضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على تقييم هذه الاستثمارات بالتكلفة التاريخية مع تعديل هذه التكلفة في حالة وجود هبوط دائم في قيمة هذه الاستثمارات. كما أن هذا النوع من الاستثمارات لا يتأثر بقرارات المضاربة التي تتخذها إدارة المنشأة ولذلك لا تثار مشكلة تحديد القيمة العادلة لها.

وبالنسبة للعوائد المحققة من هذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجل فيمكن الاعتراف بها فقط عندما تتحقق بالفعل وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

GAAP Requires recognizing investment securities at cost, adjusted by any unamortized premium or discount, and gains and losses are recognized only when realized. The basis for this accounting is that no adjustment to fair value is necessary because the intent to hold to maturity renders interim market fluctuations irrelevant<sup>(1)</sup>.

أما الاستثمارات قصيرة الأجل فتميز بالخصائص الآتية :

- ١- يكون الهدف من اقتناء هذه الاستثمارات غالباً هو المضاربة والمتاجرة بها بهدف تحقيق عوائد.
- ٢- يتم تبويبها محاسبياً ضمن الأصول المتداولة باعتبارها قابلة للتحويل إلى نقدية خلال السنة المالية.
- ٣- تتم عملية إعادة تقييم هذه الاستثمارات عند إعادة بيعها بصورة متكررة خلال السنة المالية.
- ٤- تتأثر القرارات المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارات بالمعلومات المنشورة في التقارير المالية أكثر من القرارات الخاصة بالاستثمارات طويلة الأجل.
- ٥- تمثل هذه الاستثمارات غالبية الأوراق المتداولة في سوق الأوراق المالية وبالتالي تنعكس القرارات الخاصة بها على درجة انتعاش هذه الأسواق.
- ٦- تؤثر الأخطاء التي يمكن أن تحدث عند تحديد قيمة هذه الاستثمارات على استقرار الأسواق المالية بدرجة كبيرة نظراً لتكرار التعامل عليها ولذلك تكتسب هذه الاستثمارات أهمية خاصة سواء من ناحية المالية أو المحاسبية.

وتشمل الاستثمارات المالية قصيرة الأجل :

- ١- الأوراق المالية بنوعها الأسهم والسندات التي تصدرها البنوك أو الشركات

والتي تقتني بهدف المتاجرة أو المضاربة.

٢- أذون الخزانة.

٣- السندات الحكومية.

٤- وثائق صناديق الاستثمار والتي يتم انشاؤها في صورة شركة مساهمة وتصدر وثائق استثمار يشارك حاملوها في نتائج استثمارات الصندوق<sup>(٢)</sup>.

وتعد وثائق صناديق الاستثمارات من بين الاستثمارات قصيرة الأجل حيث يجب تحديد قيمة هذه الوثائق دورياً لأغراض تحديد الأرباح الموزعة والقيمة الاستردادية لها<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل بإحدى الطرق الآتية :

١- المحاسبة عن التكلفة التاريخية للاستثمارات ويقصد بها القيمة في تاريخ شراء الاستثمارات.

٢- القيمة السوقية لهذه الاستثمارات والتي يتم تحديدها طبقاً لظروف العرض والطلب بالأسواق المالية.

٣- القيمة العادلة Fair Value وهي عبارة عن قيمة مقدرة للأوراق وتستخدم في تحديد العوائد المحققة منها<sup>(٤)</sup>.

ويرى البعض أن القيمة العادلة Fair Value والقيمة السوقية Market Value والقيمة المستمدة من سعر السوق Market Value-Based و Mark-to-market تعتبر مرادفات بنفس المعنى<sup>(٥)</sup>.

ونرى أن القيمة العادلة تختلف عن القيمة السوقية أو القيمة المستندة إلى سعر السوق للأسباب التالية :

١- تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب أي أنها تتوقف على حركة الشراء والبيع في البورصة بينما تتحدد القيمة العادلة بناءً على دراسة موضوعية للعناصر المؤثرة في قيمة الأوراق المالية.

٢- تتأثر القيمة السوقية أو المستندة على سعر السوق ببعض العوامل المعنوية مثل الشائعات فيما تتأثر القيمة العادلة بالعوامل الموضوعية المقاسة أو القابلة للقياس المادي.

٣- القيمة السوقية قد لا تعبر عن القيمة الحقيقية للأوراق المالية لتأثرها بالعوامل الشخصية والسلوكية بينما ترتبط القيمة العادلة بالقيمة الحقيقية لهذه الأوراق.

٤- قد لا تتناسب القيمة السوقية مع المركز المالي الحقيقي للمنشأة المصدرة لارتباطها بعوامل كثيرة بينما يجب أن تعبر القيمة العادلة عن حقيقة المركز المالي للمنشأة التي أصدرت الأوراق المالية.

ويمكن تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية بأحد المداخل الآتية :

أولاً - استخدام معدل العائد الخالي من المخاطرة كأداة لتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية :

**Fair value of an option is determined by the risk-free rate of return**

وطالما أن هذا المعدل يقل عن المعدل المحسوب على أساس المخاطرة فإن احتمالات القيمة العادلة في هذه الحالة تكون أقل من المحسوبة على الأساس المعدل المتضمن للمخاطرة<sup>(٦)</sup>.

Science the risk-free rate is always knower than the expected return on a risky stock the probability of the stock meeting the exercise criteria based on the risk-free rate is lower than the probability based on the expected <sup>(7)</sup> return.

أولاً - تقدير القيمة العادلة من خلال المعلومات المتاحة بالأسواق المالية ولدى شركات السمسرة أو إدارة محافظة الأوراق المالية.

ثانياً - تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب إحصائية مثل مصفوفة التسعير Matrix pricing وغيرها من أساليب التحليل الإحصائي<sup>(٨)</sup>.

يتضح من المداخل السابقة أن القيمة العادلة هي عبارة عن قيمة مقدرة للأوراق المالية طبقاً لأساس معين ومعنى ذلك أن هذه القيمة يمكن أن تتضمن بعض أخطاء التقدير مما دعى البعض إلى تفضيل التكلفة التاريخية كأداة للإفصاح عن قيمة الأوراق المالية<sup>(٩)</sup>.

ولا تعتبر صعوبة تقدير القيمة العادلة مبرراً كافياً لاستخدام أسلوب التكلفة التاريخية والتي قد لا تعبر عن القيمة الحقيقية للأوراق المالية وإنما يجب استخدام أسس موضوعية عند تقدير القيمة العادلة بحيث يمكن جعل أخطاء التقدير عند أدنى حد ممكن.

ولقد تضمن بيان معايير المحاسبة المالية رقم ١٠٧ SAFS الذي أصدرته هيئة معايير المحاسبة FASB عام ١٩٩١ ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة لكل الأدوات المالية كما تضمن هذا البيان التعرف التالي للقيمة العادلة :  
القيمة الجارية التي يمكن على أساسها تبادل الأدوات المالية بين الأطراف المختلفة.

The amount at which the instrument could be exchanged in a currant transaction between willing parties, other than in a forced or liquidation sate<sup>(10)</sup>.

وسوف تشمل الأجزاء التالية من بعض الأسس الموضوعية لتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية قصيرة الآجل طبقاً للمعايير المهنية وكذلك طبقاً للقواعد التي تضمنها القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والخاص بتنظيم سوق المال المصري وتقييم هذه الأسس.

ولقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية وتفضيل هذا الأساس على استخدام التكلفة التاريخية كأداة للتقييم وذلك من ناحية القدرة التنبؤية التي يوفرها كل من هذين الأسلوبين.

ونرى أن تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الآجل يجب ان يتم في إطار الضوابط الآتية :

- ١- الاستناد إلى أسس موضوعية لتحديد هذه القيمة مما يمنع التقدير الشخصي ويجعل أخطاء التقدير بصفة عامة عند حدها الأدنى.
- ٢- ضرورة تعبير هذه القيمة عن حقيقة المركز المالي للمنشأة المصدرة لهذه الأوراق بحيث تمثل هذه القيمة مؤشراً حقيقياً عن الوضع المالي للمنشأة.
- ٣- يجب أن تعكس هذه القيمة العوائد المنتظرة من الأوراق المالية سواء في صورة توزيعات أو عوائد رأسمالية في صورة ارتفاع قيمة هذه الأوراق.
- ٤- أن تستند هذه القيمة إلى عوامل قابلة للقياس بحيث يسهل حسابها دورياً.
- ٥- أن تعكس هذه القيمة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على قيمة وعوائد هذا النوع من الاستثمارات.

ويشمل الجزء التالي قواعد قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية في إطار المعايير المحاسبية ومضى توفير هذه القواعد للضوابط التي سبقت الإشارة إليها.

ثانياً - أسس المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في إطار المعايير المحاسبية :

١ - أسس المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في ظل بيان معايير المحاسبة المالية رقم ١٩٧ الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية :

أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB عام ١٩٩١ البيان رقم ١٠٧ والذي يتضمن الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل.

SAFS 107 (Disclosures about fair value of financial instruments).<sup>(11)</sup>

ولقد تضمن هذا البيان تعريف القيمة العادلة والقواعد اللازمة لقياسها والتي تشمل :

## ١- تعريف القيمة العادلة :

هي القيمة التي يتم على أساسها تبادل الأدوات المالية بين الأطراف المختلفة.

ونرى أن هذا التعريف يجعل من القيمة العادلة أقرب إلى القيمة السوقية والتي تتحدد على أساس العرض والطلب في الأسواق المالية.

## ٢- متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة <sup>(١٣)</sup> :

تضمن البيان المشار إليه بعض القواعد العامة للإفصاح عن القيمة العادلة على أن تطبق هذه القواعد بدءاً من ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ ولقد تضمنت هذه القواعد ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية سواء في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لها.

كما تضمن هذا البيان بعض المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها عند تحديد القيمة العادلة وتشمل المؤشرات الآتية :

١/٢ أسعار السوق المعلنة تمثل أفضل مقياس للقيمة العادلة.

٢/٢ في حالة غياب أسعار السوق المعلنة يمكن تحديد القيمة العادلة بإحدى طريقتين:

١/٢/٢ استخدام القيمة السوقية المعلنة للأدوات المالية المشابهة كأساس لتقدير القيمة العادلة للأدوات التي لا يوجد لها قيمة سوقية.

٢/٢/٢ استخدام إحدى طرق التقدير مثل :

- تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

- نماذج التسعير المختلفة.

- مصفوفة التسعير.

٣/٢ الحسابات الدائنة غير المحدد لها تاريخ الاستحقاق تقوم بالقيمة الدفترية.

٤/٢ الأصول المعنوية التي لا تعبر عن أدوات مالية يجب عدم احتسابها ضمن القيمة العادلة للأدوات المالية.

١/٣ تعريف القيمة العادلة :

ويلاحظ على التعريف الذي أورده هذا البيان للقيمة العادلة مايلي :

أ - يقرب مفهوم القيمة العادلة تبعاً لهذا البيان من مفهوم القيمة السوقية حيث يعتبرها القيمة التي يتم على أساسها تبادل الاستثمارات المالية بين الأطراف المختلفة.

ب - يعتمد تحديد القيمة العادلة تبعاً لهذا المفهوم على رغبة الأطراف المتبادلة لهذه الاستثمارات المالية.

ج - يتأثر تحديد القيمة العادلة تبعاً لهذا المفهوم بمتغيرات كثيرة مثل الظروف الداخلية الخاصة بالأطراف المتعاملة في الاستثمارات المالية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الخارجية.

ونرى أن القيمة العادلة للاستثمارات المالية يجب أن تعكس العنصر الآتية :

١- قوة المركز المالي للمنشأة المصدرة للأوراق المالية.

٢- العوائد المتوقعة من الأوراق المالية سواء في صورة عوائد موزعة أو زيادة في القيمة الرأسمالية لهذه الأوراق.

٣- المتغيرات الاقتصادية العامة المؤثرة في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل التي تكون قابلة للقياس الموضوعي.

وتبعاً لذلك يمكن اقتراح المفهوم التالي للقيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل :

هي القيمة التي تعكس حقيقة المركز المالي للمنشأة المصدرة لها والعوائد المتوقعة منها سواء في صورة توزيعات معلنة أو زيادة رأسمالية في قيمتها وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها.



ويرتبط هذا التعريف بضوابط تحديد القيمة العادلة التي أوردها الباحث في الجزء السابق من هذا البحث.

### ٢/٣ تقييم متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة :

١/٢/٣ تضمنت القواعد المتعلقة بالإفصاح عن القيمة العادلة اعتبار القيمة السوقية مقياساً عادلاً لقيمة الأدوات المالية وكما سبق بيانه نرى أن القيمة العادلة تختلف عن القيمة السوقية بينما تتأثر القيمة أو تخفيضها بصورة غير صحيحة فإن القيمة العادلة يجب أن تعبر عن قيمة موضوعية تتفق مع حقيقة المركز المالي للمنشأة المصدرة للأوراق المالية والعوائد المنتظرة منها.

٢/٢/٣ في حالة غير القيمة السوقية نص البيان ١٠٧ المشار إليها SAFS107 على بعض القواعد البديلة والتي تشمل :

- استخدام القيمة السوقية للأدوات المشابهة.

- استخدام إحدى طرق التقدير المعروفة.

ونرى ضرورة الالتزام بتحديد القيمة العادلة من خلال عناصر موضوعية مرتبطة بالأوراق المالية ذاتها وليس من خلال قيمة سوقية لأداة مشابهة أو قيمة مقدرة تعتمد في أغلب عناصرها على التقدير الشخصي.

وتبعاً لذلك نرى أنه على الرغم من أن البيان ١٠٧ (SAFS 107) قد أكد على أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة إلا أن القواعد التي تضمنها هذا البيان اقتصر على اعتبار القيمة السوقية بمثابة القيمة السوقية بمثابة القيمة العادلة التي يجب الإفصاح عنها وهو ما لا يوافق عليه الباحث كما أن هذا البيان قد تضمن بعض القواعد العامة للاسترشاد بها ولكنها لا تعمل إطاراً لتحديد القيمة العادلة والإفصاح عنها.

ب - اسس المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في ظل بيان معايير المحاسبة المالية رقم ١١٥ (SFAS 115):

هي القيمة التي يتم على أساسها تبادل الأدوات المالية بين الأطراف المختلفة.

أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB عام ١٩٩٣ بيان معايير المحاسبة المالية رقم ١١٥ والخاص بالمحاسبة عن بنود معينة في الاستثمارات المالية.

Accounting for certain investments in debit and equity securities SFAS 115.

ولقد تضمن هذا البيان القواعد الآتية<sup>(١٣)</sup>:

١- تبويب الاستثمارات المالية :

يتم تبويب الاستثمارات المالية التي يتضمنها هذا البيان كما يلي :

١/١ استثمارات مقتناه بهدف الاحتفاظ حتى الاستحقاق Held-to-maturity :

وهذا النوع من الاستثمارات ترغب المنشأة في الاحتفاظ به حتى موعد الاستحقاق أي أنها غير مقتناه بهدف إعادة البيع والمضاربة.

ومثل هذا النوع من الاستثمارات يتم تقييمه على أساس تكلفة الاستهلاك أي قيمة الورقة في تاريخ الاستهلاك Amortized cost.

٢/١ استثمارات مقتناه لأغراض المضاربة Trading securities :

وهذا النوع من الاستثمارات يجب أن يقيم بالقيمة العادلة Fair value.

٣/١ استثمارات متاحة للبيع Available-for-safe :

وهذا النوع من الاستثمارات من الممكن بيعها ولكنها غير مقتناه

لأغراض المضاربة.

وهذا النوع من الاستثمارات أيضاً يجب أن يتم تقييمه بالقيمة العادلة  
Fair Value.

٦- تطبيق التوزيع الذي يتضمنها البيان ١١٥.

١/٢ بالنسبة للاستثمارات المقتناة بهدف الاحتفاظ:

ويقصد بها الاستثمارات التي تقتنى بهدف الاحتفاظ بها أي لا يكون  
الهدف من اقتنائها المضاربة وإعادة البيع.

وهذا النوع من الاستثمارات يقيم بالقيمة الاستهلاكية لها، ويلاحظ أنه  
في حالة بيع جزء من هذه الاستثمارات أو تحويلها بأي صورة من الصور يجب  
الإفصاح عن العناصر الآتية :

١- القيمة الاستهلاكية لهذه الاستثمارات.

٢- الأرباح أو الخسائر المحققة أو غير المحققة الناتجة من هذه الخسائر.

٣- الاعتبارات التي أدت إلى قرار البيع.

٢/٢ الاستثمارات المقتناة بهدف المضاربة:

وهي الاستثمارات التي تقتنى بهدف إعادة بيعها على سبيل المضاربة،  
ومثل هذا النوع من الاستثمارات يجب أن يقيم بالقيمة العادلة كما يجب  
الإفصاح عن هذه القيمة في قائمة المركز المالي باعتبارها أصولاً متداولة Current  
assets.

وحتى يمكن الإفصاح عن القيمة العادلة نص البيان رقم ١١٥ الصادر  
عن هيئة معايير المحاسبة المالية على اعتبار القيمة السوقية هي القيمة العادلة  
للاستثمارات المالية قصيرة الآجل، وتبعاً لذلك يتم إعادة تقييم هذه  
الاستثمارات بالقيمة السوقية وصولاً إلى القيمة العادلة ويتم تكيف الفرق بين  
تكلفة الاستثمارات وقيمتها السوقية باعتباره أرباح أو خسائر إعادة تقييم يتم

الإفصاح عنها بقائمة الدخل.

٣/٢ استثمارات متاحة للبيع :

ويقصد بها استثمارات تكون متاحة للبيع ولكنها غير مقتناه بهدف الاحتفاظ "المضاربة" وهذه الاستثمارات أيضاً يجب تقييمها بالقيمة العادلة.

وحتى يمكن تحديد القيمة العادلة لهذا النوع من الاستثمارات ينبغي إعادة تقييمها بالقيمة السوقية بنفس الطريقة المتبعة في الاستثمارات المقتناه لأغراض المضاربة ولكن مع تكييف الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها السوقية كتسوية لحقوق الملكية مدينة أو دائنة باعتبارها إما خسائر أو أرباح غير محققة وذلك حين تحققها فينقل تأثيرها إلى قائمة الدخل.

ويمكن توضيح القواعد السابقة التي تضمنها البيان رقم ١١٥ بالجدول

الآتي :

نوع الاستثمارات	أساس التقييم	إجراءات التقييم
١- مقتناه بهدف الاحتفاظ	القيمة الاستهلاكية	لا تحتاج لإجراءات إضافية
٢- مقتناه لأغراض المضاربة	القيمة العادلة	يتم إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة السوقية مع تكييف الفرق بين تكلفة الاستثمارات والقيمة السوقية باعتباره أحد الحسابات المؤثرة على نتائج النشاط وبالتالي يفصح عنها بقائمة الدخل
٣- متاحة للبيع	القيمة العادلة	يتم إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة السوقية مع تكييف الفرق بين تكلفة الاستثمارات والقيمة السوقية باعتباره أحد الحسابات التي يتم الإفصاح عنها ضمن حقوق الملكية دون أن تؤثر على قائمة الدخل

٣- تقييم القواعد التي يتضمنها البيان ١١٥ :

١/٣ تقييم تبويب الاستثمارات :

لا توجد ضرورة للفصل بين الاستثمارات المقتناه لأغراض المضاربة والاستثمارات المتاحة للبيع للأسباب التالية :

- صعوبة الفصل بين هذين النوعين من الاستثمارات.

- استخدام القيمة العادلة لتقييم كلا النوعين من الاستثمارات طبقاً لما ورد بالبيان تقلل من أهمية الفصل بينهما طالما استخدم نفس الأساس لتقييم كل منهما.

ولذلك من الأفضل يتم تبويب الاستثمارات كمايلي :

أولاً - استثمارات مقتناه بهدف الاحتفاظ :

وهذا النوع من الاستثمارات ترغب المنشأة في الاحتفاظ به حتى موعد الاستحقاق أي أنها غير مقتناه بهدف إعادة البيع أو المضاربة.

ثانياً - استثمارات مقتناه بهدف إعادة البيع :

ويشمل هذا النوع باقي الاستثمارات التي يمكن بيعها وتشمل استثمارات مقتناه لأغراض المضاربة واستثمارات متاحة للبيع.

٢/٢ تقييم القواعد التي تضمنها البيان ١١٥ :

نص البيان المشار إليه على تقييم الاستثمارات التي تقتنى بهدف الاحتفاظ بالقيمة الاستهلاكية لها أما الاستثمارات قصيرة الأجل فيتم تقييمها بالقيمة العادلة.

كما نص هذا البيان على اعتبار القيمة السوقية مقياساً للقيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

ويعد هذا الرأي اتفاق مع ما تضمنه البيان رقم ١٠٧ الذي سبقت الإشارة إليه وهو ما لانوافق عليه للأسباب التي سبق ابدائها عند تقييم القواعد التي تضمنها البيان السابق، وتتعلق هذه الأسباب اساساً بالاعتبارات المؤثرة في القيمة السوقية والتي قد تقلل من صلاحيتها كمقياس للقيمة العادلة.

ونؤكد هنا على أهمية ارتباط القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالعناصر الآتية :

١- موضوعية القياس ويمكن أن تتحقق من خلال الاعتماد على أساليب موضوعية عند التقييم والبعد عن التقدير الشخصي.

٢- ارتباط القيمة العادلة بحقيقة المركز المالي للمنشأة المصدرة لهذه الاستثمارات.

٣- أن تعكس القيمة العادلة الفوائد المنتظرة من هذه الاستثمارات سواء في صورة توزيعات مباشرة أو عوائد رأسمالية.

٤- الاستناد إلى عوامل قابلة للقياس يسهل قياسها دورياً.

٥- أن يتم تحديد هذه القيمة في إطار المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على قيمة وعوائد هذا النوع من الاستثمارات.

وفي نهاية هذا الجزء من الدراسة تبين على أنه على الرغم من تأكيد المعايير الخاسبية على ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الآجل فإنها في نفس الوقت لم تتضمن القواعد الملزمة لتحديد هذه القيمة نصت على استخدام القيمة السوقية كمؤشر للقيمة العادلة.

ويمكن القول بصفة عامة أهم الإيجابيات التي تحققت من خلال هذه المعايير مايلي :

- ١- التأكيد على أهمية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الآجل.
- ٢- التأكيد على أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات عند إعداد القوائم والتقارير المالية.

إلا أن هذه المعايير اتخذت القيمة السوقية كمقياس لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الآجل وهو ما لا توافق عليه حيث يجب أن تعبر هذه القيمة عن عناصر موضوعية أهمها حقيقة المركز المالي للمنشأة المصدرة لهذه الاستثمارات والعوائد المتوقعة منها.

**ثالثاً - متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية طبقاً لقانون سوق المال المصري :**

يتضمن هذا الجزء دراسة تحليلية لمعايير الإفصاح عن قيمة الاستثمارات المالية قصيرة الآجل التي أوردها قانون سوق المال المصري رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وذلك بهدف تحليل ودراسة هذه المعايير وتحديد مدى توفيرها للقيمة العادلة.

وفيما يلي تحليل وتقييم أسس المحاسبة عن قيمة الاستثمارات المالية طبقاً لقانون سوق المال المصري ولائحته التنفيذية :

١- تضمنت المادة رقم ١٧<sup>(١٤)</sup> ضرورة تحديد القيمة التي تستخدم كأساس للأسهم المصدرة كزيادة في رأس المال على أساس متوسط نصيب أسهم متوسط نصيب السهم من الإصدارات السابقة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة وقت الإصدار حسبما تحددها الشركة وتحت مسئوليتها ويقر بصحتها مراقب الحسابات.

ويلاحظ أن القيمة العادلة في هذه الحالة ترتبط بالقيمة العادلة لصافي أصول الشركة وقت إصدار هذه الأسهم.

ويلاحظ ما يلي :

أ - يعتبر استخدام القيمة العادلة كأداة لتقييم الاستثمارات إحدى النقاط الإيجابية التي تضمنها اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

ب - استخدام القيمة العادلة لأصول الشركة المصدرة كأداة لتقييم الاستثمارات المالية يعتبر أفضل من استخدام القيمة السوقية والتي

نصت المعايير المحاسبية مقياساً للقيمة العادلة.

ج - تضمنت المادة المشار إليها أن تحديد القيمة العادلة لصافي الأصول يتم من خلال الشركة نفسها وطبقاً لما يوافق عليه مراقب الحسابات، ومعنى ذلك أن كل شركة يمكن أن تستخدم الطريقة الملائمة لها.

ويجب توحيد الأسس المستخدمة لقياس القيمة العادلة بحيث تعبر هذه القيمة عن مقياس موضوعي يمكن الاعتماد عليه من جانب مستخدمي البيانات المالية.

٢- تضمنت اللائحة المالية في الجزء الخاص بصناديق الاستثمار ما يلي :

أ - تضمنت المادة ١٦٠<sup>(١٥)</sup> أن يتم حساب قيمة الأوراق المالية التي تستثمرها صناديق الاستثمار عند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة السوقية، على أن يتم حجز جزء من الزيادة في القيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي ويستخدم الباقي لتحديد التوزيعات على حساب الوثائق.

ب - تضمنت المادة ١٧٧ من اللائحة المذكورة أن تحديد قيمة الوثيقة المستردة يجب أن يتم على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير في الأسبوع السابق للاسترداد.

ويتعلق النص الخاص بالمادة ١٦٠ بتحديد القيمة المتخذة كأساس لتحديد الأرباح الموزعة على جملة الوثائق بينما يتعلق نص المادة ١٧٧ بتحديد القيمة الاستردادية للوثيقة.

ويتضح من النصوص السابقة أن القيمة السوقية للوثيقة يمكن الاعتماد عليها كأداة لتقييم وثائق صناديق الاستثمار عند تحديد الأرباح الموزعة أما القيمة الاستردادية للوثيقة فيتم تحديدها على أساس صافي أصول الصندوق. ويجب أن يتم التفرقة بين هاتين الحالتين :

أولاً - تحديد العوائد الموزعة :

في هذه الحالة يجب الاعتماد على القيمة العادلة المستمدة من طبيعة



المركز المالي للصندوق والتي يمكن الوصول إليها باستخدام منهج التكلفة الجارية Current Cost حيث يحقق هذا المنهج تقييماً عادلاً لأصول الصندوق وسوف يتضمن الجزء التطبيقي من هذا البحث مزايا تطبيق هذا المنهج على وثائق أحد صناديق الاستثمار مع مقارنة نتائج هذا التطبيق بأسلوب القيمة السوقية

١١ - خاتمة

ويحقق استخدام منهج التكلفة الجارية بدلاً من القيمة السوقية كأداة لتقييم وظائف صناديق الاستثمار وذلك عند تحديد العوائد الموزعة المزايا الآتية :

١- يقدم هذا المنهج تقييماً عادلاً لأصول الصندوق يتفق مع القيمة الاقتصادية الجارية.

٢- يعتمد تقييم الوثائق بالتكلفة الجارية على أسس موضوعية ترتبط بعناصر المركز المالي للصندوق.

٣- يتلشى هذا المدخل العيب الأساسي الموجه لأسلوب القيمة السوقية وهو تأثر هذه القيمة بالعرض والطلب على هذه الوثائق وقد تتأثر ظروف العرض والطلب ببعض العوامل غير الموضوعية أو الشخصية.

٤- من الممكن أن يؤدي استخدام القيمة السوقية إلى التدخل عن تحديد هذه القيمة من خلال عمليات بيع أو شراء مفتعلة بهدف التأثير في هذه القيمة وبالتالي زيادة أو تخفيض العوائد الموزعة.

ثانياً - تحديد القيمة الاستردادية للوثائق :

وفي هذه الحالة يمكن استخدام القيمة السوقية كأساس لتحديد القيمة الاستردادية لوثائق الصندوق وأن يقتصر استخدام القيمة الجارية على تحديد العوائد الموزعة للأسباب التالية :

١- تعتبر عملية الاسترداد بمثابة شراء للوثائق من أصحابها وتبعاً لذلك تعتبر القيمة السوقية أكثر مناسبة في هذه الحالة من أسس التقييم الأخرى.

٢- تعتبر القيمة السوقية أكثر قبولاً من جانب حملة الوثائق عند تقييم الوثائق الخاصة بهم.

وتلخص من ذلك أن استخدام منهج التكلفة الجارية عند تقييم وثائق صناديق الاستثمار دورياً بهدف تحديد العوائد الموزعة وذلك خلافاً لما يجري عليه العمل حالياً باستخدام القيمة السوقية. وفي نفس الوقت تستخدم القيمة السوقية كأداة لتحديد القيمة الاسردادية لهذه الوثائق حيث يختلف الهدف في الحالتين فيعتمد توزيع العوائد على فرض الاستمرار ويعتبر منهج التكلفة الجارية ملائماً له أما عليه اسرداد الوثائق فتعتمد على فرض التصفية وتعتبر القيمة السوقية أساس مقبولاً للتقييم في هذه الحالة.

٣- تضمنت ملاحق اللائحة التنفيذية نماذج القوائم المالية <sup>(١١)</sup> لصناديق الاستثمار ويلاحظ على هذه النماذج ما يلي :

أ - تضمنت قائمة المركز المالي طبقاً للنموذج المعد للشركات المساهمة القواعد الآتية :

١/١ الاستثمارات المالية طويلة الأجل وهي المقنتاه بهدف الاحتفاظ ويتم الإفصاح عنها ضمن الأصول طويلة الأجل الأخرى وتقيم بالتكلفة مع إمكانية الإفصاح عن قيمتها السوقية كبيان إضافي.

٢/١ الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (المتداولة) ويتم الإفصاح عنها ضمن الأصول المتداولة وتقيم بالتكلفة مع تكوين مخصص لهبوط الأسعار في حالة انخفاض عن القيمة السوقية مع الإفصاح عن القيمة السوقية كبيان إضافي.

ويلاحظ أن الاكتفاء بالإفصاح عن القيمة السوقية يعتبر غير كافٍ لتوفير البيانات لمستخدمي هذه القوائم وإنما يجب الإفصاح عن القيمة العادلة والمرتبطة بحقيقة المركز المالي للمنشأة والمصدرة لهذه الاستثمارات والعوائد المتوقعة منها.

ب - تضمنت قائمة المركز المالي طبقاً للنموذج المعد للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية القواعد الآتية :

ب/١ يتم الإفصاح عن الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية ضمن الأصول المتداولة مع تبويبها كما يلي :

- أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة.
- أسهم محلية.
- سندات وصكوك التمويل.
- وثائق الاستثمار.

ب/٢ يتم الإفصاح عن القيمة السوقية لهذه الأوراق المالية في حالة تقييمها بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.

ب/٣ يتم الإفصاح عن الاستثمارات طويلة الأجل ضمن الأصول طويلة الأجل.

وبلاحظ على هذه القواعد مايلي :

١- اقتصرت هذه القواعد على ضرورة الإفصاح عن القيمة السوقية في حالة تطبيق أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.

٢- لم تتضمن هذه القواعد أساس تقييم الاستثمارات طويلة الأجل كما لم تتضمن ضرورة الإفصاح عن القيمة السوقية لها وذلك خلافاً لما ورد بالقواعد الخاصة بالشركات المساهمة الأخرى.

ج- تضمنت القوائم المالية الخاصة بصناديق الاستثمار ما يلي :

ج/١ قائمة المركز المالي لصناديق الاستثمار. تضمنت هذه القائمة نفس القواعد المشار إليها ضمن قائمة المركز المالي المعدة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

ج/٢ قائمة الدخل لصناديق الاستثمار. تضمن النموذج المعد لهذه القائمة ما يلي :

- تعتبر الزيادة الكلية في القيمة السوقية للأوراق المالية بنداً من بنود الإيرادات.
- يعتبر النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية بنداً من بنود المصروفات.
- تعتبر الفوائد البنكية وأرباح الخسائر وفروق العملة

إيرادات عرضية غير مرتبطة بالنشاط.

- تضمنت القائمة بندي إيرادات ومصروفات غير عادية  
دون تحديد طبيعة كلاً منهما.

ويلاحظ على هذه القواعد ما يلي :

١- تعتمد هذه القواعد على القيمة السوقية للأوراق المالية في تحديد  
الإيرادات والمصروفات المترتبة على إعادة تقييم الاستثمارات  
المالية دورياً.

٢- اعتبرت هذه القواعد أن زيادة القيمة السوقية تمثل بنداً من بنود  
الإيرادات بينما يعتبر النقص بنداً من بنود المصروفات.

٣- اعتبرت هذه القواعد أن الودائع البنكية والمضاربة على أسعار  
العملة لاتعد من أنشطة صناديق الاستثمار العادية.

٤- لم تحدد هذه القواعد بصفة محددة طبيعة المصروفات والإيرادات  
غير العادية.

وبصفة عامة يمكن اقتراح القواعد الآتية :

١- يعتبر استخدام القيمة السوقية عند إعادة تقييم الاستثمارات المالية غير  
ملائمة للتعبير عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات للأسباب التي سبق أن  
أوردها الباحث في الجزء السابق من البحث<sup>(١٧)</sup>.

٢- لايمكن الاعتراف بالزيادة أو النقص في القيمة السوقية كبند من بنود  
الإيرادات أو المصروفات طالما أن هذه الوثائق لم يتم بيعها بالفعل كما أن  
القيمة السوقية نفسها تعد مقياس غير ملائم من وجهة نظر الباحث.

٣- تعتبر عمليات الودائع البنكية والمضاربة على العملة من بين أنشطة صناديق  
الاستثمار وعلى ذلك يجب معاملة الإيرادات الناتجة عنها كإيرادات مرتبطة  
بالنشاط وذلك خلافاً لما أورده اللائحة باعتباره إيرادات عرضية.

٤- عند تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية يجب التفرقة بين حالتين :

١/٤ تحديد القيمة العادلة بهدف تحديد القيمة الاستردادية للوثائق وفي هذه الحالة تعتبر القيمة السوقية مؤشراً ملائماً لتحديد القيمة العادلة.

٢/٤ تحديد القيمة العادلة بهدف تحديد العوائد الموزعة على حملة الوثائق ويقترح في هذه الحالة ضرورة استخدام أسلوب أكثر ملائمة لتحديد القيمة العادلة لهذه العوائد ويقترح الباحث استخدام أسلوب التكلفة الجارية كأداة لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية والعوائد الخفية لها.

#### رابعاً - دراسة تطبيقية :

يتضمن هذا الجزء دراسة تطبيقية على القوائم المالية المعدة لأحد صناديق الاستثمار<sup>(١٨)</sup> طبقاً للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

ويتضمن هذا الجزء ما يلي :

١- القوائم المالية المعدة في ١٢/٣١/١٩٩٥ طبقاً لمتطلبات القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

١/١ قائمة الدخل المعدة عن المدة من أول سبتمبر ١٩٩٥ حتى ٣١ ديسمبر، ١٩٩٥.

٢/١ قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر، ١٩٩٥.

٢- تحليل وتقييم البيانات التي تضمنتها القوائم السابقة ومدى صلاحيتها للإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

١- القوائم المالية المعدة في ١٩٩٥/١٢/٣١ :

١/١ قائمة الدخل

من الفترة المالية من أول سبتمبر سنة ١٩٩٥ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٥

جيه	جنيه	الإيرادات
٢٦٤٨٧١٧,٨٥		فوائد دائنة
	٥٥٥٢٤٢,٠٠	عائد استثمارات في أوراق مالية
	٦٩٣٠٠,٠٠	أسهم
٦٢٤٥٤٢,٠٠		وثائق صناديق استثمار
٢٩٠٨٠٨,٧٦		أرباح بيع أوراق مالية
٥٥٦٨٥١,٠٩		إيرادات أخرى
٤١٢٠٩١٩,٧٠		إجمالي الإيرادات
		المصروفات
	٦٥٨٥٢٧,٦٤	أتعاب مدير الاستثمار
	٢٧٥٤٣,٢٤	عمولة حفظ أوراق مالية
	٢١٧٥٣,٦٠	أتعاب حسن الأداء لمدير الاستثمار
	١٧٠٦٩٧,١٠	مصروفات تمويل
	٧٢٣٨٤,٣١	مصروفات أخرى
	٣٥٥٢٣٧,٠٠	مخصصات
١٣١٦١٤٢,٨٩		إجمالي المصروفات
٢٨٠٤٧٧٦,٨١		الأرباح المحققة
٣٤٠٣٦٥,٢١		يضاف: صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية
٣١٤٥١٤٢,٠٢		صافي ربح الفترة

٢/١ قائمة الدخل  
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥

جنيه	جنيه	الأصول
٤٨٣٣٢.٩٧,٩٤		أرصدة وروائع بالبنوك
		استثمارات متداولة في أوراق مالية
	٢٤٠٩٨٧٦٨,٧٩	أسهم محلية
	٩٢٦٣٣٤٠,٠٠	وثائق استثمار في صناديق أخرى
٣٣٦٢.١٠٩,٠٠	٢٥٨٠٠٠,٠٠	سندات
		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
	١٢١١٥٩٢,٣٤	قيمة أسهم مبيعة ولم تحصل قيمتها
	٥٠٠٠٠٠,٠٠	توزيعات أسهم محلية مستحقة
	٤٠٠٠٠,٠٠	قيمة فوائد مستحقة لدى البنك عن فترة الاكتساب
	٢٠٠٠٠٠,٠٠	مدينون متنوعون
١٩٥١٥٩٢,٣٤		مجموع الأصول
٨٣٩٠.٣٧٩٩,٢٨		الالتزامات
	١٦٤٧٣٣٩,٣٨	قيمة أسهم مشتراة ولم تدفع قيمتها
	١١٨٩٩١,٤٦	عمولة إدارة مستحقة
	٣٠٦٠٠,٠٠	مصروفات إدارية مستحقة
	٣٨٦٩٩٠,٦٠	دائنون متنوعون
٢١٨٣٩٢١,٤٤		مجموع الالتزامات
٨١٧١٩٨٧٧,٨٥		صافي أصول الصندوق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥
١٥٧١٥٥,٩٩		عدد الوثائق القائمة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥
٥٢٠,٠٠		القيمة الاسمية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥

٢- تحليل وتقييم بيانات القوائم المالية المعدة وفقاً للقانون المصري :

ويشمل ذلك :

١/٢ تحليل بيانات القوائم المالية المعدة لصندوق الاستثمار طبقاً للقانون المصري.

٢/٢ تقييم الفوائد المستخدمة لإعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية.

٣/٢ تقييم مدى إفصاح القوائم المالية المعدة للقانون المصري عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

١/٢ تحليل بيانات القوائم المالية المعدة لصندوق الاستثمار طبقاً للقانون المصري:

١/١/٢ تحليل بيانات قائمة الدخل:

تشمل هذه البيانات العناصر الآتية :

أ - عناصر الإيرادات :	النسبة المئوية
- فوائد دائنة تمثل فوائد الودائع لدى البنوك	٦٤,٠٠ %
- عوائد استثمارات في أوراق مالية	١٥,٠٠ %
- أرباح بيع أوراق مالية	٧,٠٠ %
- إيرادات أخرى	١٤,٠٠ %
	١٠٠,٠٠ %

ب - عناصر المصروفات :	النسبة المئوية
- مصروفات استثمار	٦٧,٥٠ %
- مصروفات أخرى	٥,٥٠ %
- مخصصات	٢٧,٠٠ %
	١٠٠,٠٠ %



- جـ - الأرباح المحققة وتعادل الفرق بين الإيرادات والمصروفات.
- د - صافي ربح الفترة ويعادل الأرباح المحققة مضافاً إليها صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية.

ويلاحظ أن نسبة التغير في القيمة السوقية إلى صافي ربح الفترة تعادل ١٠,٨٪ تقريباً.

#### ٢/١/٢ تحليل بيانات قائمة المركز المالي :

تشمل هذه البيانات العناصر الآتية :

النسبة المئوية	أ - بيانات الأصول :
٥٧,٦٠٪	- ودائع لدى البنوك
٤٠,٠٠٪	- أوراق مالية
٣,٠٠٪	- مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٠٠,٠٠٪	

النسبة المئوية	ب - بيانات الإلتزامات :
٧٥,٤٠٪	- ثمن شراء أسهم مستحقة
٦,٩٠٪	- عمولات ومصروفات مستحقة
١٧,٧٠٪	- دائنون متنوعون
١٠٠,٠٠٪	

- جـ - صافي الأصول وتتمثل في الفرق بين الأصول والالتزامات وتعادل ٩٧,٣٠٪ من إجمالي الأصول.
- د - القيمة الاستردادية للوثيقة وتعادل نصيب كل وثيقة في صافي أصول الصندوق.

## ٢/٢ تقييم الفوائد المستخدمة لإعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية :

تم إعداد القوائم المالية الخاصة لصندوق الاستثمار في ضوء القواعد المنصوص عليها في قانون سوق المال المصري ولائحته التنفيذية وفيما يلي عرض وتحليل لهذه القواعد وتقييمها في ضوء المعايير المحاسبية.

### ١/٢/٢ تحديد إيرادات الصندوق :

تشمل إيرادات الصندوق نوعين رئيسيين :

- النوع الأول : إيرادات محققة وتمثل في فوائد الودائع وعوائد الاستثمارات المالية وبعض الإيرادات الأخرى وتساهم هذه الإيرادات في تحقيق ٨٩,٢٠٪ من صافي أرباح الصندوق.

- النوع الثاني : إيرادات متمثلة في صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية وتساهم في تحقيق ١,٨٪ من صافي أرباح الصندوق.

### تقييم المعالجة في ضوء المعايير المحاسبية :

تتفق هذه المعالجة مع ما أورده المعايير المحاسبية من زاوية اعتبار القيمة السوقية مؤشراً للقيمة العادلة.

### ٢/٢/٢ أسس تقييم الاستثمارات المالية :

يوضح الجدول الآتي الأسس المستخدمة في تقييم الاستثمارات المالية وموقف كل منها في ضوء المعايير المحاسبية.

البند	أساس التقييم المطبق عند إعداد القوائم المالية	مدى الاتفاق مع المعايير المحاسبية
١- الأوراق المالية المقيمة بالبورصة	القيمة السوقية السائدة وقت التقييم	تتفق مع معايير المحاسبة الدولية
٢- الأوراق المالية غير المقيمة بالبورصة: أ- التي يجري عليها تعامل بد التي لا يجري عليها تعادل	آخر سعر تداول أو القيمة المحددة وفقاً لأحدى طرق التقييم أيهما أقل بالتكلفة أو القيمة المحددة وفقاً لأحدى طرق التقييم أيهما أقل	تختلف هذه المعالجة عن ما أوردته المعايير الدولية من قواعد في هذا الصدد وتشمل: ١- استخدام القيمة المعلنة لأوراق مالية مشابهة ٢- استخدام القيمة المحددة بواسطة إحدى طرق التقييم بصرف النظر عن التكلفة
٣- أذون الخزانة المصرية	صافي القيمة الحالية، آخر قيمة استردادية معلنة	تتفق هذه المعالجة مع ما أوردته المعايير الدولية
٤- وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى		تختلف هذه المعالجة مع ما ورد بالمعايير المحاسبية من ناحية ضرورة استخدام القيمة السوقية في تاريخ إعداد القوائم والتي قد تختلف عن القيمة الاستردادية المعلنة في تاريخ سابق لهذه الوثائق

يتم تحديد القيمة الاستردادية على أساس صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي عند إصدار هذه القوائم المالية وهو ١٩٩٥/١٢/٣١. ويتم تحديد القيمة الاستردادية بقسمة صافي أصول الصندوق على عدد الوثائق في نفس التاريخ.

### تقييم المعالجة في ضوء المعايير المحاسبية :

نصت المعايير المحاسبية والتي سبق عرضها ضمن القسم الأول من هذا البحث على تقييم الاستثمارات بالقيمة السوقية باعتبارها مؤشراً للقيمة العادلة.

ويلاحظ أن المقصود بالقيمة السوقية هو القيمة السوقية لوثائق صندوق الاستثمار ذاتها والتي قد تختلف عن القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق والتي تم الاعتماد عليها في تحديد القيمة الاستردادية للوثائق.

وبناء على ذلك يجب أن يتم تحديد القيمة الاستردادية يجب أن يتم من خلال قيمة محددة لوثائق الصندوق ذاتها في سوق الأوراق المالية بما يتفق والمعايير المحاسبية في هذا الصدد.

### ٣/٢ تقييم مدى إفصاح القوائم المالية المعدة لصندوق الاستثمار محل الدراسة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية :

يمكن تلخيص القواعد الخاصة بتقييم استثمارات الصندوق كمايلي :

- ١- تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة السوقية بالنسبة للاستثمارات المقيدة بالبورصة.
- ٢- بالنسبة للاستثمارات غير المقيدة بالبورصة تستخدم تكلفة الاستثمارات أو القيمة المقدرة طبقاً لأحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل كأساس تقييم هذا النوع من الاستثمارات.

ويلاحظ أن استخدام القيمة السوقية كأداة لتقييم الاستثمارات المالية لا يعد إفصاحاً عن القيمة العادلة والتي يجب الإفصاح عنها في ضوء الضوابط التي سبق ذكرها وتشمل :

١- الاستناد إلى أسس موضوعية لتحديد هذه القيمة مما يمنع التقدير الشخصي أو يجعله عند أدنى حد ممكن.

٢- ضرورة تعبير هذه القيمة عن حقيقة المركز المالي للمنشأة التي أصدرت هذه الاستثمارات بحيث تعتبر هذه القيمة مؤشراً حقيقياً عن الوضع المالي للمنشأة.

٣- يجب أن تعكس هذه القيمة العوائد المنتظرة من الأوراق المالية سواء في صورة توزيعات أو عوائد رأسمالية.

٤- أن تستند هذه القيمة إلى عوامل قابلة للقياس بحيث يسهل حساب هذه القيمة دورياً.

٥- أن تعكس هذه القيمة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على قيمة وعوائد هذا النوع من الاستثمارات.

وبناءً على ذلك لاتصلح القيمة السوقية للاستثمارات المالية كمؤثر للقيمة العادلة لعدم توافر الضوابط السابقة فيها.

وبعد استخدام منهج التكلفة الجارية<sup>(٢٠)</sup> أقرب لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات حيث تتميز القيمة المحددة من خلال هذا المنهج بالمرابا الآتية :

١- يستند هذا المنهج إلى أسس موضوعية عند قياس التكلفة.

٢- يرتبط هذا المنهج بعناصر المركز المالي الحقيقية وبالتالي تكون هذه القيمة معبرة عن حقيقة المركز المالي للمنشأة المصدرة للاستثمارات المالية.

٣- يعتبر منهج التكلفة الجارية ملائماً لتحديد العوائد المحققة من الاستثمارات المالية.

٤- يعتمد هذا المنهج على عوامل قابلة للقياس مما يسهل حساب هذه القيمة دورياً.

٥- يتم تحديد القيمة الجارية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في قيمة الاستثمارات المالية.

وفي رأينا أن استخدام القيمة السوقية يكون ملائماً فقط عند تحديد القيمة الاستردادية للاستثمارات المالية.

## هوامش ومراجع

(1) AICPA, 1990.

نقلاً عن :

- Mary E. Barth, "Fair Value Accounting : Evidence From Investment Securities and the Market Valuation of Banks", The Accounting Review, Vol. 69, No. 1, January 1994, P. 3.

(٢) قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، المادة ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، المادة ٣٧ .

(4) SFAS 115 (Statement of Financial Accounting Standers).

نقلاً عن :

- Mary E. Barth, "Fair Value Accounting : Evidence From Investment Securities and the Market Valuation of Banks", Op. Cit., P. 4.

(5) Ibid., P. 3.

(6) T. Hommer, S. Matsunaga and T. Shevlin, "Estimating the Fair Value of Employee Stock, Options With Expected Early Exercise", Accounting Horizons, Vol. No. 4, December 1994, P. 32.

(7) Ibid., P. 32.

(8) Mary, E. Barth, Fair Value Accounting, Op. Cit., P. 3.

(9) Ibid., P. 32.

(10) Financial Accounting Standards Board (FASB, 1991), Statement of Financial Accounting Standards 107, Disclosures about fair value of Financial Instruments, Norwalk, CT : FASB.

(11) SFAS No. 107, Para 5.

نقلاً عن :

- K. Nelson, Fair Value Accounting for Commercial Banks : An, Empirical Analysis of SFAS No. 107, The Accounting Review, Volume 71, No. 2, April 1996, P. 163.

(12) Ibid., P. 163.

(13) Financial Accounting Standards Board (FASB, 1993), Statement of Financial Accounting Standards 115, Accounting for Certain Investments in Debt and Equity Securities, Norwalk, CT : FASB.

(١٤) المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣.

(١٥) المادة ١٦٠ ، المادة ١٧٧ من اللائحة التنفيذية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣.

(١٦) ملاحق اللائحة التنفيذية لقانون سوق العمل ، مرجع سبق ذكره.

(١٧) الجزء السابق من البحث ص ٧ وما بعدها.

(١٨) الجزء السابق من البحث ص ٩ وما بعدها.

(١٩) البيانات خاصة بصندوق استثمار شركة المستثمرون المعتمدون للتأمين.

(٢٠) انظر على سبيل المثال :

- Statement of Standard Accounting Practice No. 16 (SSAP) :  
"Current Cost Accounting Form Blacked Accounting Standards"  
Third Edition Longman Your N.K. Limited 1991, PP. 139-157. □

## **الفصل الخامس**

# **المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية**





## الفصل الخامس المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية

مقدمة :

يتعلق هذا الموضوع بمشكلة التحويلات بين الأصول والخصوم والتي تشمل تداول الأدوات المالية Financial Instruments مثل الأسهم أو السندات بأنواعها لأغراض البيع أو ضمان القروض أو ما يسمى بتوريق الديون Securitization ويقصد بها قيام أحد المنشآت بتحويل أصل مالي إلى وحدة ذات طيبة خاصة في ظل شروط مالية متفق عليه.

ويرتبط بتداول هذه الأدوات تحويلات بين الأصول والخصوم في المنشآت المختلفة التي ترتبط بها مما ينعكس على نتائج الأعمال وهياكل التمويل في هذه المنشآت.

ويقوم مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) التابع للاتحاد الأمريكي للمحاسبين (A.A.A) بإعداد بيان بمعايير المحاسبة يتعلق بهذا الموضوع وفي سبيل إعداد هذا البيان تم إصدار مسودة إيضاحية Exposure Draft حول هذا الموضوع بعنوان "المحاسبة عن تحويلات وخدمات الأصول المالية والتخلص من الخصوم".

Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishment of Liabilities.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى لجنة خاصة لدراسته وأصدرت هذه اللجنة تقريرها حول هذه المذكرة ونشر هذا التقرير في سبتمبر ١٩٩٦<sup>(١)</sup>.

ويشمل هذا الموضوع ما يلي :

## اولاً - مفهوم ومشكلات المحاسبة عن التحويلات :

### ١- مفهوم التحويلات Transfers :

يقصد بها تحويل أصل مالي (أسهم أو سندات خاصة أو حكومية أو غير ذلك من الأدوات المالية)، من منشأة إلى أخرى ويأخذ هذا التحويل إحدى الصور الآتية :

١/١ الحصول على قرض بضمان هذا الأصول وتعتبر بناءً على ذلك مصدراً للتمويل.

٢/١ بيع الأصول مع وجود علاقات قانونية متعلقة بالأصل المباع بين الطرفين لمدة متفق عليها بينهما.

٣/١ تحويل الأصل إلى وحدة ذات طابع خاص يتم إنشاؤها بواسطة إحدى المنشآت المالية كأحد مجالات استثمار الأموال مثل قيام أحد البنوك بإنشاء صندوق استثمار يتم تمويل الوثائق الخاصة به بواسطة البنك ثم يتم بيع هذه الوثائق لعملاء البنك بحيث تتحول الديون المستحقة للعملاء إلى ديون مستحقة على الصندوق من خلال ملكية الوثائق التي يصدرها الصندوق، وتسمى هذه العملية بتوريق الديون Securitizations.

وتشير هذه التحويلات مجموعة من التساؤلات تتعلق بالقواعد الملزمة للمحاسبة عن هذه العمليات من أهمها ما يلي :

أ - كيفية تقييم ومعالجة الأصول المالية المحولة طوال سريان فترة التعاقد القانونية بين المنشآت التي تبادلت هذه الأصول.

ب - كيفية معالجة عوائد هذه الأصول خلال فترة التحويل.

ج - كيفية معالجة الأصول المرهونة في حالة وفاء أو عدم وفاء المقرض بالدين.

د - كيفية معالجة الأصول المحولة في ظل شروط قانونية سارية لمدة معينة تنظيم نقل الملكية بين الأطراف التي تتبادل هذه الأصول.

- هـ - تأثير عملية توريق الديون على الأصول والخصوم لدى كل من المحول منه والمحول إليه.
- و - كيفية معالجة الأرباح أو الخسائر التي تنتج خلال عمليات التحويل في القوائم المالية الخاصة بالمنشآت المشتركة في تداول هذه الأصول.
- ز - قواعد المعالجة المحاسبية في حالة تحويل الأصل المالي إلى طرف ثالث والتسويات المترتبة على ذلك.

## ٢- أنواع التحويلات :

يمكن تبويب تحويلات الأصول المالية إلى الأنواع التالية :

١/٢ أصول مالية محولة كرهن أو ضمان لقرض دون إعطاء المحول إليه حق البيع أو الرهن خلال مدة القرض :

يقصد بها اسم أو سندات أو غيرها من صور الأوراق المالية تم تقديمها كضمان للحصول على قرض، ويسمى المقرض في هذه الحالة بالمحول Transferor باعتباره الطرف صاحب الأوراق والذي قام بتقديمها كضمان أو رهن للقرض بينما يسمى المقرض الذي يحصل على هذه الأوراق كضمان للقرض بالمحول إليه Transferor.

ومن أمثلة ذلك: قيام إحدى المنشآت بالحصول على قرض من البنك بضمان أوراق مالية مودعة لدى البنك كضمان دون أن يكون للبنك حق الرهن أو البيع خلال مدة القرض وتتميز هذه الحالة بالخصائص الآتية :

- يظل الأصل المرهون مسجلاً في ميزانية المنشأة المقرضة.
- يظهر ح/ قرض دائن في ميزانية المنشأة ضمن الخصوم يقابله ح/ قرض مدين ضمن أصول البنك.
- تنتقل حقوق الملكية للبنك تلقائياً في تاريخ الاستحقاق وعدم وفاء المقرض بالدين ويكون له حق التصرف بعد ذلك في الأصل المرهون.
- في حالة عدم كفاية ثمن بيع الأصل المرهون لتغطية الدين هناك احتمالين:

- **الاحتمال الاول :** أن يحق للبنك الرجوع على المقرض بقيمة الفرق ويسمى ذلك بحق الرجوع على المقرض Recourse.

- **الاحتمال الثاني :** ألا يكون للبنك حق الرجوع على المقرض وفي هذه الحالة يتحمل البنك بالفرق كخسارة.

ويتم تحديد أحد الاحتمالين طبقاً لعقد القرض بين الطرفين<sup>(٢)</sup>.

٢/٢ أصول مالية مخولة كضمان لقرض مع إعطاء المحول إليه (المقرض) حق البيع أو الرهن خلال مدة القرض.

يقصد بها أسهم أو سندات أو غيرها من صور الأوراق المالية تقدم كضمان لقرض مع إعطاء المقرض حق البيع أو الرهن بمجرد تحويل الأصل أي أن حقوق الملكية تنتقل إلى المحول إليه بمجرد استلام الأصل وتقديم القرض.

وبالنسبة للطرف المحول إليه في الأصل فإن هناك الاحتمالات الآتية :

• **الاحتمال الاول :** أن يحتفظ المحول إليه بالأصل في موعد استحقاق الدين ويقوم المقرض بسداد القرض واسترداد الأصل وتعود حقوق الملكية إليه مرة أخرى.

• **الاحتمال الثاني :** أن يحتفظ المحول إليه بالأصول في موعد استحقاق الدين ولا يقوم المقرض بالسداد ويقوم المحول إليه ببيع الأصل بهدف استرداد الدين.

• **الاحتمال الثالث :** أن يقوم المحول إليه ببيع الأصل خلال مدة القرض وفي هذه الحالة يكون أمام المقرض خيارين: إما الامتناع عن سداد القرض واعتبار الالتزام منتهياً أو سداد القرض مقابل التزام المحول إليه برد أصل مماثل تماماً للأصل الذي تصرف فيه البيع.

ويلاحظ أنه في حالة تصرف المحول إليه في الأصل بالبيع مع عدم كفاية ثمن البيع لسداد القرض فيمكن للمحول إليه الرجوع أو عدم الرجوع على

المقترض بالفرق طبقاً لشروط التعاقد بينهما.

٣/٢ تحويل الأصل إلى وحدة ذات طابع خاص يتم إنشائها كأحد مجالات استثمار الأموال.

مثل قيام أحد البنوك بإنشاء صندوق استثمار يتم تمويله من خلال عملاء البنك وفي هذه الحالة يتم تحويل ديون العملاء لدى البنك من صورة الودائع إلى الأوراق المالية التي يصدرها صندوق الاستثمار، وتسمى هذه العملية بتوريق الديون Securitization.

وتختلف هذه العملية عن الحالتين السابقتين في نقطتين:

• **النقطة الأولى :** أن عملية التوريق تعتبر بيع أوراق مالية بصورة قطعية ولا تعد قرضاً برهن، وبذلك تنتقل ملكية الوثائق إلى المشتري في الحال.

• **النقطة الثانية :** أن المحول لا يستطيع استرداد الأصول المالية المحولة بأي صورة من الصور ولكنها تعتبر ملكاً قانونياً للمشتري.

ويمكن تعريف عملية التوريق بأنها عبارة عن اتفاقية بين منشأة معينة تتولى إجراءات التنظيم ومجموعة من المستثمرين بحيث تتولى هذه الجهة إنشاء وحدة ذات طبيعة خاصة ويقوم المستثمرين بشراء الأوراق المالية التي تصدرها هذه الوحدة أي يصبحوا مشاركين في ملكية هذه الوحدة في صورة ملكية الوثائق الخاصة بها، وتقوم هذه الوحدة باستثمار الأموال في صورة قروض للغير أو أدوات مالية أو اتفاقيات تعامل في العملة أو غير ذلك من مجالات الاستثمار.

وقد يتم توزيع عوائد الوحدة الخاصة على المشاركين بالكامل أو يحتجز جزء منها تبعاً لاتفاقية التوريق، وتكون هذه الاتفاقية لمدة محددة كما أنها تعمل طبقاً لشروط معينة منها تصفية الوحدة الخاصة في حالة تجاوز الأعباء الخاصة بها نسبة معينة<sup>(٤)</sup>.

ولتوضيح عملية التوريق قد يقوم أحد البنوك مثلاً بإنشاء وحدة خاصة

داخل البنك تتولى تمويل الائتمان الخاص بنوع معين من التسهيلات الاعتمادية مثل كروت الائتمان Credit Card ويقوم البنك بإنشاء وثائق يتم بيعها للمستثمرين تمثل رأس مال هذه الوحدة ويتم تحويل هذه التسهيلات من خلال المبالغ المجمعة من المستثمرين ثم تقوم الوحدة ذات الطابع الخاص بتجميع المبالغ من المستفيدين من التسهيلات مع الموائد الخاصة بها وتوزيع هذه المبالغ على المستثمرين في وثائق التمويل.

وتسمى هذه العملية بالتوريق لأن البنك يكون قد قام بتحويل الأصل المدين لديه والممثل في عملاء كروت الائتمان إلى أصل تابع لوحدة خاصة ممولة عن طريق أوراق مالية مبيعة للمستثمرين بدلاً من تمويلها عن طريق البنك نفسه.

### ٣- مشكلات المحاسبة عن التحويلات :

يمكن تبويب هذه المشكلات تبعاً لأنواع التحويلات كما يلي :

١/٣ مشكلات المحاسبة عن الأصول المالية المقدمة كضمان مع عدم إعطاء المحول إليه حق البيع أو الرهن في تاريخ الاستحقاق.

٢/٣ مشكلات المحاسبة عن الأصول المالية المقدمة كضمان مع إعطاء المحول إليه حق البيع أو الرهن بمجرد تقديم القرض.

٣/٣ مشكلات المحاسبة عن توريق الديون.

وتشمل هذه المشكلات تقييم هذه الأصول وقت التحويل وإعادة التقييم دورياً لأغراض إعداد القوائم المالية ومشكلات التصرف في هذه الأصول بواسطة المحول إليه بالبيع أو الرهن وكذلك عوائد وأعباء هذه الأصول ومعالجتها في القوائم المالية الخاص بالمحول وغير ذلك من المشكلات المحاسبية المرتبطة بهذا الموضوع.

ثانياً - عرض وتحليل تقرير لجنة معايير المحاسبة المالية حول موضوع المحاسبة عن التحويلات :

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting

(FASB) Standards Board التابع للاتحاد الأمريكي للمحاسبة AAA (Expoure مسودة إيضاحية (American Accounting Associon) Draft بعنوان المحاسبة عن التحويلات وخدمة الأصول المالية والتخلص من الخصوم.

Accounting for transfers and servicing of financial assets and extinguishment of liabilities.

وذلك تمهيداً لإصدار بيان معايير المحاسبة التي يجب تطبيقها في هذا الموضوع الهام (SFAS) Statement of Financial Accounting Standards.

وقد تم تشكيل لجنة لدراسة هذه المسودة وتقديم تقرير عنها وقد نشر هذا التقرير في مجلة Accounting Horizons سبتمبر ١٩٩٦. ويتضمن هذا التقرير العناصر الآتية :

- أهداف المحاسبة عن التحويلات.
- مدخل للتمييز بين تحويلات الأصول المالية أو استخدامها كأداة للتخلص من الخصوم.
- قياس قيمة الأدوات المالية المترتبة على التحويل.
- معالجة أرباح وخسائر التحويلات.
- معالجة التحويلات المدينة.
- الإفصاح عن التحويلات.

وفيما يلي دراسة انتقادية لهذه العناصر تتضمن عرض وتقييم ما أوردته اللجنة في هذا الصدد.

١- عرض تقرير لجنة معايير المحاسبة المالية :

١/١ أهداف المحاسبة عن التحويلات :

تتمثل أهداف المحاسبة عن التحويلات Accounting for Transfers



طبقاً لماورد بالمسودة المشار إليها في مايلي :

أ - تحديد الأصول والخصوم المترتبة على التحويلات والتي يمكن الاعتراف بها في ميزانية كل من الأطراف المشاركة في التحويلات طبقاً لقدرة كل منها على الرقابة على هذه الأصول أو إنشاء الخصوم.

ب - تحديد الأصول والخصوم التي يجب عدم الاعتراف بها في ميزانية كل طرف من الأطراف المشاركة في التحويل أما لعدم إمكانية الرقابة على الأصول أو لإمكانية التخلص من الخصوم.

The Objectives (see Para, 5 of ED) in accounting for transfers are (1) recognize all assets controlled and all liabilities incurred and (2) de-recognize all assets where control has been surrendered and all liabilities where the obligations have been extinguished<sup>(5)</sup>.

#### ٢/١ تبويب التحويلات:

##### ١/٢/١ تبويب التحويلات تبعاً للعلاقات القانونية بين الأطراف :

يعتمد هذا المدخل على تبويب التحويلات طبقاً للشروط أو العلاقات القانونية التي تنشأ بين الأطراف المشاركة في التحويلات بحيث يتم تحليل مكونات الأدوات المالية المترتبة على ذلك إلى مجموعتين :

• المجموعة الاولى : مكونات يمكن اعتبارها خاضعة لرقابة المحول إليه وبالتالي يمكن الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية الخاصة به (مثل معالجة المكونات المباعة للأطراف المحولة إليها).

• المجموعة الثانية : مكونات يمكن اعتبارها تابعة للطرف المحول مثل حق استرداد القيمة الضمانات - إمكانية الحصول على العوائد المتبقية.

ويعتبر هذا التبويب ملائماً للتطبيق بواسطة الأطراف الأخرى التي تتعامل على كل من المحول إليه والمحول منه.

The proposed standard requires decomposition of the transaction into components that are transferred according to control provisions (e.g., sale treatment) and those components that are part of the transferor's continuing involvement (e.g., recourse, guarantees, calls or residual interests). Such accounting for the components would then be similar to how they would be accounted for by a third party<sup>(6)</sup>.

وتؤيد اللجنة هذا التبويب لمكونات الأدوات المالية المرتبطة بالتحويل والذي يعتمد على طبيعة مكونات هذه الأدوات ومدى ارتباطها بالأطراف المشاركة فيها، ويتفق هذا مع الرأي الذي سبق أن أيدته اللجنة عند مناقشة المسودة الإيضاحية الخاصة بموضوع الاعتراف بالأدوات المالية وتحديد قيمها، والتي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية عام ١٩٩٣، والذي نادى فيه اللجنة بضرورة تحليل مكونات الأدوات المالية غير المتجانسة ومعالجتها محاسبياً تبعاً لذلك<sup>(٧)</sup>.

#### ٢/٢/١ تبويب التحويلات بحسب طبيعتها الاقتصادية :

- يعتمد هذا التبويب على طبيعة الأدوات المالية التي نشأت من خلال التحويل وبناءً على ذلك يتم تبويبها إلى مجموعتين :
- المجموعة الأولى : تحويلات يترتب عليها إجراء تحويل من الأصول دون التأثير على الخصوم.
  - المجموعة الثانية : تحويلات يترتب عليها التخلص من الخصوم.

وترى اللجنة أن الاعتماد على الشروط القانونية التي تحكم العلاقات التعاقدية كأداة التبويب التحويلات يعتبر غير كافٍ ويجب ألا يكون قيداً على المعالجة المحاسبية لهذه التحويلات ولكن يجب الاعتماد على طبيعة الأدوات المالية الناتجة من التحويل من الناحية الاقتصادية وهل يعتبر هذا التحويل مجرد تحويل بين الأصول أم تسديداً للخصوم وذلك بالإضافة إلى الشروط القانونية التي سبقت الإشارة لها.

The committee notes that, in general, accounting provisions are not and should not be governed by legal provisions or form. Rather, accounting recognition and measurement should be governed by the economic substance of transactions. However, appeal to legal or contractual provisions for financial instruments is necessary for assessing, their economic substance, because their substance (Claims to or obligations to pay cash flows) is determined by legal and contractual provisions<sup>(8)</sup>.

### ٣/١ قياس قيمة الادوات المالية المترتبة على التحويل :

تعتمد المسودة الإيضاحية ED على تحويل الأدوات المالية المرتبطة بالتحويل وتحديد قيمة هذه الأدوات ومعالجتها محاسبياً طبقاً لطبيعة هذه الأدوات من الناحية الاقتصادية من زاوية وطبقاً للشروط القانونية والتعاقدية التي تحكم هذا التحويل من زاوية أخرى.

وتنص المسودة الإيضاحية على ضرورة تقييم الأصول والخصوم التي تنشأ من التحويل بالقيمة العادية Fair Value.

وقد تتضمن تقرير اللجنة الملاحظات الآتية :

١/٣/١ توافق اللجنة على استخدام القيمة العادية كأداة لتقييم الأدوات المالية وهو نفس الرأي الذي سبق أن أبدته اللجنة عند إعداد تقرير حول موضوع "الاعتراف بالأدوات المالية وتحديد قيمتها" عام ١٩٩٣<sup>(١٠)</sup> :

وترى اللجنة أن استخدام القيمة العادية لتقييم الأدوات المالية يخفف من آثار بعض الظواهر المرتبطة بالأدوات المالية مثل تسجيل العوائد أو الخسائر دورياً وعلى فترات مختلفة يجعل هذه القيمة متوافقة مع القيمة الجارية<sup>(١١)</sup>.

٢/٣/١ ترى اللجنة أن الشروط التعاقدية التي تحكم التحويل يجب أن تكون كافية للاغراض المحاسبية من ناحية تحديد طبيعة الأدوات المالية من الناحية الاقتصادية وذلك عن طريق تدبير التدفقات النقدية والقيود الأخرى على الموارد :

The contractual terms of components involved. Reference to these contractual terms should be sufficient for accounting purposes, because they define the cash flows and other claims to resources that determine the economic substance of the transaction<sup>(12)</sup>.

٣/٣/١ بالنسبة للمزايا التي يحتجزها الطرف المحول تحت إقامته مثل المشاركة في القروض وحقوق الخدمات، ترى اللجنة أن هذه العناصر لا يمكن اعتبارها أصولاً جديدة تم تحويلها إلى الأطراف الأخرى المشاركة في التحويل أنها لازالت خاضعة لرقابة المحول، وبناءً على ذلك تؤيد اللجنة الاقتراح الخاص بتقييم هذه المزايا بالقيمة الجارية العادية لدى الطرف القائم بالتحويل وفي نفس تاريخ التحويل :

In the case of recognition and measurement of retained interests (e.g., participation in loans, retained servicing rights), the committee believes they are not new assets because control over these interests has not been surrendered. Therefore the committee supports the approach to measure these retained interests using transferor's carrying value based on relative fair values at date of transfer<sup>(13)</sup>.

٤/٣/١ في حالة تحديد القيمة العادية للعوائد المنتظرة دون الارتباط بالقيمة السوقية للأدوات المالية :

تعتبر القيمة العادية في هذه الحالة قيمة مقدرة غير مستفيدة إلى الأساس السوقي الذي يعتبر أساساً ملائماً من وجهة نظر اللجنة لتحديد القيمة العادية.

وفي حالة الاعتماد على تقدير قيمة عادلة من خلال أسس لا يمكن الاعتماد عليها فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى نتيجة غير متوقعة تتمثل في أن مجموع العناصر التي تم استبدالها مثل حق الاسترداد والخدمات وغير ذلك يتجاوز القيمة الجارية للأصل الذي تم تحويله. وتمثل هذه الزيادة عوائد محققة وقت التحويل.

More generally, without reliably estimated fair values, there

can be the non-intuitive result that the sum of fair values for the parts being exchanged (i.e., recourse, servicing, call provision) exceeds the carrying value of the whole (the asset transferred), resulting in a gain at the date of the transfer<sup>(14)</sup>.

وفي الواقع فإنه في حالة عدم حدوث تغيير في الأصول التي تم تحويلها مثل تغيير العوائد أو المخاطرة فإن مجموع العناصر الخولة يجب أن يعادل قيمة الأصل ولا يمكن الاعتراف بأي عوائد محتسبة عند التحويل.

ويمكن الاعتراف بعوائد التحويل فقط عند حدوث تغييرات جوهرية في الأصول التي تم تحويلها سواء فيما يتعلق بالعوائد أو عناصر الخطر المرتبطة بهذه الأصول، وتؤدي هذه التغييرات إلى اختلاف القيمة السوقية عن القيمة الجارية لهذه الأصول مما يعد مبرراً للاعتراف بالعوائد المحققة من التحويل<sup>(15)</sup>.

وعلى سبيل المثال في حالة تحويل أحد الأصول إلى أوراق مالية مضمونة من الحكومة أو في حالة إعادة إصدار الأوراق المالية في أسواق متباينة من ناحية العوائد أو المخاطرة فمن الممكن في هذه الحالة الاعتراف بعوائد التحويل متمثلة في الفرق بين مجموع العناصر التي تم تحويلها والقيمة العادية للأصول الخولة بشروط أن تكون هذه القيم مؤيدة بقيمة سوقية يمكن الاعتماد عليها أو بتعهدات قانونية من أطراف محايدة<sup>(16)</sup>.

#### ٤/١ معالجة أرباح وخسائر التحويلات :

تؤيد اللجنة المعالجة المقترحة للمحاسبة عن التخلص من الديون بحيث تظل هذه الديون مسجلة كخصوم في ميزانية الطرف المحول ما لم تكون هناك ضمانات قانونية تمكن من الرجوع على المحول أو دائنيه في حالة التصفية.

The committee supports the proposed treatment of debt extinguishments; we agree that the proposed accounting is consistent with application of the financial components model, if in-substance defeasance trusts are not beyond the reach of the transferor or its creditors in bankruptcy, then the provisions

of para. 9 are not met and the liability should remain on the books<sup>(17)</sup>.

معنى ذلك أنه في حالة تحويل أحد الديون من طرف إلى طرف فإن هذا الدين يظل في ميزانية الطرف المحول إذا لم تكن هناك ضمانات قانونية تحفظ حق الطرف المحول إليه قبل المحول أو دائنته في حالة التصفية أما في حالة وجود هذه الضمانات فمن الممكن أن تظهر هذه الخصوم في ميزانية الطرف المحول إليه وتستبعد من ميزانية الطرف الآخر.

#### ٥/١ معالجة التحويلات المدينة :

##### ١/٥/١ تأثير التحويلات على نتائج الأعمال والمركز المالي :

توافق اللجنة على ما ورد بالمسودة الإيضاحية من ضرورة الإفصاح عن تأثير التحويلات على كل من نتيجة النشاط والمركز المالي للأطراف المشاركة في التحويل.

وأشارت اللجنة إلى أنه في حالة كبر حجم العمليات المحولة فمن الممكن أن تحدث مقاصة بين أثر العمليات بحيث لا تؤثر هذه العمليات على نتائج الأعمال نتيجة لإلغاء بعض العمليات لأثر البعض الآخر.

ولذلك توصى اللجنة بالإفصاح عن تفاصيل العمليات وأثرها على المركز المالي ونتائج النشاط وعدم استخدام الأثر الإجمالي لهذه العمليات<sup>(١٨)</sup>.

##### ٢/٥/١ الإفصاح عن التحويلات السابقة في القوائم المالية :

ترى اللجنة ضرورة الإفصاح عن عمليات التحويل السابقة ضمن القوائم المالية مستقبلاً بحيث تصبح هذه القوائم قابلة للمقاربة بين الفترات المالية وبعضها.

ويجب ملاحظة أن الإفصاح عن التحويلات السابقة يحتاج إلى معالجة محاسبية خاصة نظراً لما تتميز به هذه العمليات من صفات خاصة من زاوية تأثيرها

على التعاقدات والشروط الخاصة بالديون ورأس المال بحيث لا يؤدي هذا الإفصاح إلى التأثير على هذه التعاقدات أو الشروط.

ومن الممكن أن يتم إجراء بعض التسويات المحاسبية اللازمة في هذا الصدد حتى يمكن تحقيق هدف الإفصاح عن معلومات التحويلات السابقة وما ترتب عليها من أصول أو خصوم.

The committee recommends permitting, but not requiring, immediate adoption. In addition, the committee recommends disclosure of information that would have been disclosed under the new standard for previously transferred assets and liabilities<sup>(19)</sup>.

## ٢- تقييم تقرير لجنة معايير المحاسبة المالية :

### ١/٢ أهداف المحاسبة عن التحويلات :

اقتصرت الأهداف التي تضمنتها مذكرة مجلس معايير المحاسبة المالية والتي وافقت عليها اللجنة على تحديد الأصول والخصوم التي يجب الاعتراف بها أو استبعادها نتيجة لتحويلات الأصول المالية.

ونرى أن تقييم هذه الأصول والخصوم أو ما يترتب على ذلك من تأثير على نتائج الأعمال والمركز المالي يجب أن يدخل ضمن أهداف المحاسبة عن التحويلات.

### ٢/٢ تبويب التحويلات :

تضمنت أسس التبويب بالمذكرة المشار إليها أساسيين :

- الأساس الأول : تبويب التحويلات طبقاً للعلاقات القانونية بين الأطراف.
- الأساس الثاني: تبويب التحويلات بحسب طبيعتها الاقتصادية.

ولقد تضمن تقرير اللجنة عدم الموافقة على الاعتماد على الشروط

القانونية وحدها كأداة للتبويب ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة التحويلات من الناحية الاقتصادية.

ويلاحظ أن هناك تبويماً هاماً لتحويلات الأصول المالية لم تضمنته المذكرة الإيضاحية أو تقرير اللجنة وهو تبويب التحويلات طبقاً لأثارها المحاسبية إلى ثلاثة أنواع :

- النوع الأول : تحويلات يترتب عليها الاحتفاظ بملكية الأصل حتى تاريخ استحقاق الديون التي تعتبر هذه الأصول ضماناً لها.
- النوع الثاني : تحويلات يترتب عليها التنازل عن ملكية الأصل في الحال.
- النوع الثالث : تحويلات يترتب عليها تغيير طبيعة الديون وهي ما تعرف بتوريق الديون.

وترجع أهمية هذا التبويب للاعتبارات التالية :

- ١- يحدد هذا التبويب خصائص كل نوع من أنواع التحويلات.
- ٢- يحدد هذا التبويب الآثار القانونية والمحاسبية لكل نوع من أنواع التحويلات.
- ٣- يمكن هذا التبويب من تميز المشكلات المرتبطة بكل نوع بصورة تمكن من اقتراح الحلول الملائمة لها.

٣/٢ تحديد وتقييم الأدوات المالية المترتبة على التحويل :

١/٣/٢ ترى اللجنة أن تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة يعد مناسباً بحيث تعكس القيمة الجارية لهذه الأدوات المالية مما يقلل من التسويات اللازمة لمعالجة أرباح وخسائر إعادة التقييم التي تنشأ من استخدام التكلفة التاريخية.

ونوافق على رأي اللجنة في هذا الصدد مع ضرورة تحديد القواعد والأسس المستخدمة لتحديد القيمة العادلة بحيث تصبح هذه القيمة أقرب ما يكون إلى الموضوعية ولقد سبق للباحث التعرض لموضوع القيمة العادلة والأسس التي يجب استخدامها لقياسها<sup>(٢٠)</sup>.



٢/٣/٢ بالنسبة لكفاية الشروط التعاقدية للأغراض المحاسبية نرى صعوبة إلزام المتعاقدين بوضع شروط كافية للأغراض المحاسبية حيث يخضع تحديد هذه الشروط لاعتبارات قانونية واقتصادية قد لا تتفق مع الأغراض المحاسبية.

وبناءً على ذلك نرى ضرورة تضمين المعيار المقترح للمحاسبة عن التحويلات للقواعد المحاسبية التي يجب الالتزام بها في حالة عدم كفاية الشروط التعاقدية لتحديد طبيعة التحويلات وما يترتب عليها محاسبياً.

٣/٣/٢ تتفق مع رأي اللجنة الخاص بعدم اعتبار العناصر التي يحتفظ بها المحول بمثابة أصول جديدة تظهر في ميزانية الطرف المحول إليه وإنما يجب أن تتم المحاسبة على هذه الأصول في ميزانية الطرف القائم بالتحويل.

٤/٣/٢ بالنسبة لتقدير القيمة العادلة للأصول المالية المحولة، فلقد نص تقرير اللجنة على عدم الاعتراف بأي عوائد عند التحويل إلا في حالة حدوث تغيير في طبيعة الأصول التي تم تحويلها سواء فيما يتعلق بالمخاطرة أو العوائد المنتظرة منها.

وعلى الرغم من عدم الاعتراف بأي عوائد عند تحويل أحد الأصول المالية من طرف إلى آخر إلا في حالة حدوث تغيير جوهري في طبيعة هذه الأصول إلا أننا نرى ضرورة تضمين المعيار المقترح للقواعد المحاسبية التي يجب اتباعها في حالة اختلاف قيمة الأصول المحولة عن قيمتها الأصلية.

وبعبارة أخرى ضرورة تحديد معالجة الزيادة أو النقص في قيمة الأصول المالية والتي يمكن أن تحدث وقت تحويل هذه الأصول دون حدوث تغيير في طبيعة هذه الأصول من الناحية القانونية.

ولقد اقتصر تقرير اللجنة على عدم الاعتراف بهذه الزيادة دون تحديد كيفية التعرف فيها في حالة حدوثها وهو ما يجب النص عليه ضمن قواعد المحاسبة عن التحويلات التي سوف يتضمنها المعيار المقترح.

اقتصر تقرير اللجنة على الموافقة على عدم التخلص من الخصوم المحولة من طرف إلى آخر إلا في حالة وجود ضمانات قانونية تمكن من الرجوع على المحول أو دائنيه في حالة حدوث حالة التصفية.

ونرى ضرورة التمييز بين الحالات المختلفة للتخلص من الخصوم من حيث شروط و ضمانات التحويل بحيث يمكن الاعتراف بهذه الحالة أو عدم الاعتراف بها طبقاً لقواعد معينة وذلك خلافاً لما نص عليه التقرير من حيث عدم الاعتراف بتحويل هذه الخصوم بصفة عامة إلا في حالة وجود ضمانات قانونية تحفظ حقوق أصحاب هذه الخصوم.

#### ٥/٢ الإفصاح عن التحويلات :

تضمن تقرير اللجنة القواعد الآتية :

- الموافقة على الإفصاح عن تأثير الأصول المحولة على نتائج الأعمال والمركز المالي.
- ضرورة الإفصاح عن عمليات التحويلات بصورة تفصيلية.
- ضرورة الإفصاح عن تحويلات الأصول في الفترات السابقة للمقارنة بالفترة الحالية.

ويلاحظ ما يلي :

- ١- اقتصر التقرير على الموافقة على الإفصاح عن التحويلات دون الإشارة إلى الضوابط اللازمة لتحقيق ذلك من ناحية كيفية تطبيق ذلك وهل يكون في صلب القوائم المالية أم في الإيضاحات المتممة لها.
- ٢- بالنسبة للإفصاح عن التحويلات السابقة نص التقرير إمكانية إجراء تسويات محاسبية لإمكان ذلك دون تحديد هذه التسويات وكيفية إجرائها.
- ٣- نوافق على ضرورة الإفصاح عن التحويلات التي تمت بصورة تفصيلية دون إجراء مقاصة بين عمليات التحويلات وبعضها البعض. ولكن يلاحظ

أن تقرير اللجنة لم يتضمن أيضاً القواعد التفصيلية المنظمة لذلك.

ثالثاً - دراسة تحليلية لقواعد المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية المقترحة وأثرها على نتائج الأعمال وهيكل التمويل :

يمكن تبويب القواعد الخاصة بتحويلات الأصول المالية طبقاً إلى آثار المحاسبة لعمليات التحويل إلى الأنواع التالية :

- ١- المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية كضمان للديون مع عدم إعطاء المحول إليه حق البيع أو الرهن في تاريخ استحقاق الديون.
- ٢- المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية كضمان للديون مع إعطاء المحول إليه حق البيع أو الرهن بمجرد تحويل الأصول.
- ٣- المحاسبة عن عمليات توريق الديون.

ويخلص الجدول الآتي طبيعة عمليات التحويلات والحالات المختلفة المرتبطة بكل منها :

نوع التحويل	طبيعة التحويل	الشروط القانونية المترتبة عليها
١- تحويل أصل مالي مقابل الحصول على قرض بضمان الأصل مع عدم انتقال قيمة الملكية للمقرض في تاريخ استحقاق القرض.	رهن أصل مالي مقابل الحصول على قرض.	١/١ مع إعطاء المحول إليه (المقرض) حق الرجوع على المحول (المقرض) في حالة توقف المقرض عن السداد مع عدم كفاية الضمان.
٢- تحويل أصل مالي مقابل الحصول على قرض بضمان الأصل مع انتقال قيمة الملكية للمقرض من تاريخ تحويل الأصل إليه برئ نفس الأصل أو أصل مماثل في حالة قيام المقرض بسداد قيمة القرض.	تحويل أصل مالي مع وجود علاقات قانونية بين الطرفين لمدة محددة تحفظ للممول حق استرداد الأصل أو أصل مماثل له في حالة سداد القرض كما تعطى المحول إليه حق البيع أو الرهن في الحال.	٢/١ أو مع عدم إعطاء المحول إليه حق الرجوع على المحول في حالة توقف المقرض عن السداد مع عدم كفاية الضمان.
٣- تحويل أصل إلى وحدة ذات طابع خاص مع إعطاء المستثمرين في هذه الوحدة حق البيع أو الرهن في الحال بالنسبة لأصول هذه الوحدة مثل حالة إنشاء وحدة خاصة لتمويل كسروث الائتمان بأحد البنوك.	بيع أصل إلى وحدة خاصة مع عدم إعطاء المحول حق استرداد الأصل بأي شكل وتسمى بعملية توريث الديون.	١/٣ يكون المنظم للوحدة الخاصة ضماناً لسداد الأصول المحولة لقيمة المبالغ المستثمرة في هذه الوحدة.
		٢/٣ أو يكون المنظم للوحدة الخاصة غير ضامن لسداد الأصول المحولة لقيمة المبالغ المستثمرة في هذه الوحدة.

ويمكن تلخيص قواعد المحاسبة عن التحويلات طبقاً لهذا المنهج كما يلي:

١- قواعد المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية كضمان لقروض مع عدم استئصال حق البيع أو الهبة إلا في تاريخ استحقاق القرض :

١/١/ المحاسبة عن تحويل الأصول المالية :

١/١/١ في دفاتر المحول منه :

يتم الاعتراف بهذه الأصول ضمن ميزانية المحول منه (المقرض) باعتبارها أصولاً مملوكة له ثم التنازل عنها بصفة مؤقتة كضمان لقرض.

٢/١/١ في دفاتر المحول إليه :

لا يمكن الاعتراف بهذه الأصول ضمن ميزانية المحول إليه باعتبارها أصول مملوكة لطرف آخر هو المحول. ولكن يمكن إظهار هذه الأصول في صورة قيود نظامية في دفاتر المحول إليه عليها خلال فترة الاحتفاظ بهذه الأصول.

٢/١ المحاسبة عن عوائد الأصول المالية المحولة :

١/٢/١ في حالة تنازل المحول عن العوائد للمحول إليه تعتبر هذه العوائد إيراداً ناتجاً عن عملية الاقتراض ولذلك يقترح الباحث إضافة العوائد الصافية الناتجة من هذه الأصول بعد خصم أي مصروفات مرتبطة بها إلى العوائد الدائنة التي يحصل عليها المحول إليه (المقرض) مقابل تقديم القرض باعتبارها زيادة في معدل الفائدة الدائنة.

أما بالنسبة للمحول (المقرض) يجب تسجيل هذه الإيرادات ضمن إيرادات الاستثمارات وفي نفس الوقت تحميلها على العوائد المدينة باعتبارها زيادة في معدل الفائدة المدينة.

٢/٢/١ في حالة عدم تنازل المحول عن العوائد للمحول إليه تعتبر العوائد في هذه الحالة إيراداً للمحول الذي له حق ملكية الأصل وتسجل في

دفاتره باعتبارها إيراد استثمارات مالية ولا تنعكس على مصروفات وإيرادات المحول إليه بأي صورة من الصور.

٣/١ المحاسبة عن التخلص من الأصول المالية :

١/٣/١ حالة استرداد المحول للأصل :

في هذه الحالة يقوم المحول بسداد القرض واسترداد الأصل ولا تجري أي تسويات محاسبية إضافية بخلاف عمليات سداد القرض وإقفال الحسابات المدينة والدائنة المتبادلة بين أطراف العملية.

٢/٣/١ حالة عدم استرداد المحول للأصل :

تظهر هذه الحالة كنتيجة لعدم سداد المحول لقيمة القرض في تاريخ الاستحقاق وفي هذه الحالة تنتقل حقوق البيع أو الرهن للمحول إليه في الحال.

ويختلف انتقال حقوق البيع عن انتقال الملكية بحيث لا يمكن إظهار الأصل في ميزانية الطرف المحول إليه إلا بعد اتخاذ إجراءات البيع سواء لنفس المحول إليه أو للغير لأن المحول إليه في هذه الحالة يعتبر بمثابة وكيل عن المحول (المالك الأصلي للأصول المحولة) في إجراءات البيع.

وعند بيع المحول إليه للأصل بهدف استرداد قيمة الدين هناك احتمالين :

١/٢/٣/١ كفاية القيمة البيعية للأصل المالي لسداد الدين المطلوب وفي هذه الحالة يتم إقفال حساب القرض المدين في دفاتر المحول إليه ويعتبر الفرق أن وجد رصيداً دائماً لصالح المحول.

٢/٢/٣/١ عدم كفاية القيمة البيعية للأصل المالي لسداد الدين المطلوب.

تتوقف المعالجة على الشروط القانونية التي تحكم العلاقة بين الطرفين كمايلي :

١ - أن يكون للمحول إليه (المقرض) حق الرجوع على المحول بالفرق بين

القيمة البيعية للأصول المحولة ورصيد القرض المدين في دفاتر المحول وفي هذه الحالة لا يتحمل المحول إليه أي خسائر كنتيجة لعملية الإقراض.

ب - ألا يكون للمحول إليه حق الرجوع على المحول وفي هذه الحالة يتحمل المحول إليه الفرق بين القيمة البيعية للأصل المحول والرصيد المدين للقرض كخسارة ناتجة عن عملية الإقراض.

٢ - قواعد المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية كضمان لقروض مع انتقال حق البيع أو الرهن في تاريخ التحويل :

تختلف هذه الحالة عن الحالة السابقة في أن حقوق البيع أو الرهن تنتقل إلى المحول إليه بمجرد اتمام التحويل ويمكن تفسير هذه العملية طبقاً للمدخلين الآتين :

• المدخل الأول : يعتبر هذه العملية عملية بيع كاملة بمجرد اتمام التحويل مع وجود حقوق خاصة للمحول تمكن من استرداد نفس الأصل أو أصل آخر مشابه له تماماً في حالة سداد المبلغ الذي حصل عليه المحول عند اتمام التحويل<sup>(٢١)</sup>.

• المدخل الثاني : يعتبر هذه العملية بمثابة قرض برهن مع استمرار ملكية المحول للأصل وبالتالي لا تعتبر عملية بيع كاملة.

ويعتبر المدخل الأول أفضل للأسباب التالية :

- انتقال حقوق البيع والرهن للمشتري في الحال وبدون استئذان البائع.
- التزام المشتري برد الأصل يشمل رد الأصل نفسه أو أصل آخر مماثل له في حالة قيام المحول بسداد المبلغ الذي حصل عليه عند تحويل القرض وبناءً على ذلك لا يوجد التزام برد الأصل نفسه.
- بالنسبة لعمليات القرض برهن لا تنتقل حقوق الملكية برد المحول إليه إلا في تاريخ استحقاق القرض وبناءً على ذلك يحتفظ المحول إليه بالأصل كضمان

لقرض دون أن يكون له حق التصرف فيه طوال مدة القرض.

ومن أمثلة هذه العمليات الاتفاقيات التي تسمى إعادة البيع- إعادة الشراء والتي تتيح للطرف البائع إعادة الشراء مرة أخرى وبنفس السعر كما أنها تتيح للمشتري إعادة البيع بمجرد إتمام إجراءات الاتفاق.

وتبعاً للمدخل الأول والذي يعتبر هذه العملية بمثابة بيع بين المحول منه والمحول إليه يقدم الباحث القواعد المحاسبية الآتية :

١/٢ المحاسبة عن تحويل الأصول المالية :

١/١/٢ في دفاتر المحول منه :

تستبعد هذه الأصول من دفاتر المحول منه ويتم تسجيل المبلغ الذي حصل عليه باعتباره ثمن بيع الأصل على أن يتم الإفصاح عن الشروط القانونية المنظمة لاسترداد هذه الأصول في التقارير المالية في حالة استمرار هذه العمليات حتى نهاية السنة المالية.

٢/١/٢ في دفاتر المحول إليه :

يتم الاعتراف بهذه الأصول في ميزانية المحول إليه باعتبارها أصولاً مشترقة مع تقييمها بالمبلغ الذي تم سدادها وقت التحويل على أن يتم الإفصاح عن الشروط القانونية التي تنظم عملية استرداد هذه الأصول في التقارير المالية في حالة استمرار هذه العمليات حتى نهاية السنة المالية.

٢/٢ المحاسبة عن عوائد الأصول المالية للمحولة :

تعتبر هذه العوائد إيرادات استثمارات مالية خاص بالمحول إليه ولذلك يمكن الاعتراف بهذه العوائد في دفاتر المحول إليه فقط ولا يمكن الاعتراف بهذه العوائد بأي شكل في دفاتر المحول منه وذلك تبعاً لاعتبار هذه التحويلات بمثابة مبيعات متبادلة بين المحول منه والمحول إليه.



٣/٢ المحاسبة عن التخلص من الأصول المالية :

١/٣/٢ في حالة احتفاظ المحول إليه بالأصل حتى تاريخ الاستحقاق :

في هذه الحالة يظل الأصل في حوزة المحول إليه حتى تاريخ الاستحقاق المحدد في عقد التحويل وهناك احتمالين :

أ - أن يطلب المحول استرداد الأصل مقابل سداد المبلغ الذي حصل عليه عند تحويل الأصل ويترتب على ذلك استبعاد الأصل من ميزانية المحول إليه مقابل زيادة النقدية بنفس القيمة.

ب - ألا يطلب المحول استرداد الأصل وفي هذه الحالة يعتبر عقد التحويل منتهياً تلقائياً ولا يحق لأي من الطرفين الرجوع على الآخر مستقبلاً.

٢/٣/٢ حالة تصرف المحول إليه في الأصل بالبيع أثناء فترة سريان اتفاقية التحويل:

١/٢/٣/٢ المحاسبة عن عملية بيع الأصل :

أ - في حالة زيادة القيمة البيعية عن تكلفة الأصل يمثل الفرق حساب دائن تحت التسوية لحين انتهاء مدة عقد التحويل وانتهاء التسوية مع المحول سواء برغبة المحول في استرداد أصل مماثل للأصل المحول أو عدم رغبته في ذلك.

ب - في حالة انخفاض القيمة البيعية عن تكلفة الأصل يمثل الفرق حساب مدين تحت التسوية لحين انتهاء مدة عقد التحويل وانتهاء التسوية مع المحول.

وسوف يتم التعرض لتسوية الحساب الدائن والمدين الذي يمكن أن ينشأ عند البيع عند إجراء التسوية الخاصة بالمحول سواء باسترداد أو عدم استرداد الأصل.

## ٢/٢/٣/٢ تسوية حساب المحول :

اولا - في حالة عدم رغبة المحول في استرداد الاصل :

في هذه الحالة إذا كان الأصل قد تم بيعه بقيمة أعلى من القيمة المحولة وانعكس الفرق في صورة حساب دائن فإن هذا الحساب يعبر عن أرباح محققة يجب ترحيلها إلى حساب الأرباح والخسائر.

أما إذا كان الأصل قد تم بيعه بقيمة أقل من القيمة المحولة فإن هناك احتمالين :

- الاحتمال الأول : أن يكون من حق المحول إليه الرجوع على المحول بمقدار الفرق ويترتب على ذلك إقفال الحساب المدين الذي نشأ عند بيع الأصل في حساب المحول.

- الاحتمال الثاني : ألا يكون من حق المحول الرجوع على المحول إليه بمقدار الرصيد المدين الذي نشأ عند البيع وفي هذه الحالة يمثل هذا الرصيد خسائر محققة يجب ترحيلها إلى حساب الأرباح والخسائر.

ثانيا - في حالة رغبة المحول في استرداد الاصل :

في هذه الحالة يكون المحول إليه ملزماً برد الأصل نفسه أو أصل مماثل له (أوراق مالية من نوع معين مثلاً) ويجب على المحول إليه استرداد نفس الأصل مرة أخرى أو شراء أصل مشابه له تماماً لرده إلى المحول مقابل استرداد نفس المبلغ الذي حصل عليه المحول عند تحويل الأصل.

وفي هذه الحالة تظهر الاحتمالات الآتية :

- الاحتمال الأول :

إعادة شراء الأصل بقيمة مساوية للمبلغ الذي يتم استرداده من المحول.

في هذه الحالة لا يترتب على إعادة شراء الأصل تسويات إضافية حيث يتم استرداد تكلفة الشراء بالكامل ولا تتحمل المنشأة أعباء إضافية كنتيجة لذلك.

وفي هذه الحالة إذا وجد رصيد مدين أو دائن تحت التسوية ظهر في المفاخر كنتيجة لبيع الأصل يتم معالجة هذا الرصيد كخسائر أو أرباح محققة ينبغي ترحيلها إلى حساب الأرباح والخسائر.

#### • الاحتمال الثاني :

إعادة شراء الأصل بقيمة أعلى من المبلغ الذي يتم استرداده من المحول.

وفي هذه الحالة يترتب على إعادة الشراء تحقيق خسائر نتيجة لاسترداد الأصل بناء على الشروط القانونية التي تحكم العلاقة بين المحول أو المحول إليه.

ويتم تسوية هذه الخسائر كما يلي :

- في حالة وجود رصيد دائن ناتج من بيع الأصل يتم إجراء مقاصة بين هذا الرصيد والخسائر المحققة عند إعادة البيع ويعتبر الفرق إما ربح أو خسارة ترحل إلى حساب الأرباح والخسائر.

- في حالة وجود رصيد مدين ناتج من بيع الأصل يتم إضافة هذا الرصيد إلى خسائر إعادة الشراء وترحل إلى حساب الأرباح والخسائر.

#### • الاحتمال الثالث :

إعادة شراء الأصل بقيمة أقل من المبلغ الذي يتم استرداده من المحول.

وفي هذه الحالة يترتب على إعادة شراء الأصل تحقيق أرباح يتم تسويتها كما يلي :

- في حالة وجود رصيد دائن ناتج من بيع الأصل يضاف إلى هذه الأرباح ويرحل الإجمالي إلى حساب الأرباح والخسائر.

- في حالة وجود رصيد مدين ناتج من بيع الأصل يتم إجراء مقاصة بين أرباح إعادة الشراء وهذا الرصيد المدين ويرحل الفرق إلى حساب الأرباح والخسائر كربح أو خسارة.

ويمكن تلخيص عملية إعادة شراء الأصل وربطها بالأرصدة المدينة أو

الدائنة التي يمكن أن تنتج عن البيع كما يلي :

احتمالات إعادة الشراء	احتمالات البيع	
	يوجد رصيد مدين يمثل خسائر عند بيع الأصل	يوجد رصيد دائن يمثل أرباح عند بيع الأصل
إعادة الشراء بنفس المبلغ الذي يتم استرداده من المحول	يعالج الرصيد كخسائر محققة ترحل لحساب الأرباح والخسائر	يعالج الرصيد كأرباح محققة ترحل لحساب الأرباح والخسائر
إعادة الشراء بسعر أعلى من المبلغ المسترد من المحول	يضاف الرصيد المدين إلى خسائر إعادة الشراء ويرحل المجموع الإجمالي إلى حساب الأرباح والخسائر.	تجري مقاصة بين الرصيد المدين والدائن وخسائر إعادة الشراء ويرحل الفرق إلى حساب الأرباح والخسائر.
إعادة الشراء بسعر أقل من المبلغ المسترد من المحول	تجري مقاصة بين الرصيد المدين وأرباح إعادة الشراء ويرحل الفرق إلى حساب الأرباح والخسائر كربح أو خسارة	يضاف الرصيد الدائن إلى أرباح إعادة الشراء ويرحل الإجمالي إلى حساب الأرباح والخسائر

## ٣- المحاسبة عن عمليات توريق الديون :

تتضمن عمليات توريق الديون الجوانب الآتية :

- الجانب الأول : التنازل عن أصل مالي لوحدة ذات طابع خاص يتم إنشاءها بغرض إدارة هذا الأصل.

- الجانب الثاني : التخلص من بعض الخصوم واستخدامها لتمويل الوحدة التي حول إليها الأصل.
- الجانب الثالث : العوائد المحققة من هذه الوحدة وكيفية التصرف فيها.
- الجانب الرابع : ضمان أو عدم ضمان الحول لسداد الالتزامات التي تنشأ على الوحدة الخاصة التي تم إنشاءها.

ومن أمثلة هذه العملية كما سبق بيانه أن يتنازل أحد البنوك عن نوع من الحسابات مثل الاستثمارات الخاصة به إلى صندوق خاص يتم تمويله عن طريق بعض خصوم البنك ودائع مثلاً وبذلك يكون البنك قد قام بتحويل الاستثمار إلى أصل مملوك لوحدة لها شكل قانوني منفصل عن البنك مقابل التخلص البنك من بعض الخصوم وتحويلها إلى مساهمات وقد يكون البنك ضامناً أو غير ضامن لها قيمة الاستثمارات المحولة لسداد الخصوم المحولة.

ومن الناحية القانونية لابد من موافقة أصحاب الخصوم على تحويل ديونهم إلى وحدة يتم إنشاءها بغرض الاستثمار في مجال معين.

وتشمل القواعد المحاسبية المقترحة في هذه الحالة مايلي :

١/٣ المحاسبة عن عمليات التنازل عن الأصول للوحدة الخاصة :

تعتبر هذه العملية من الناحية القانونية عملية بيع قطعي لا يجوز الرجوع فيه بأي شكل من الأشكال حيث تم التنازل عن الأصل إلى وحدة ذات شخصية قانونية مستقلة عن الشخصية القانونية للمحول.

وبناءً على ذلك يجب استبعاد الأصل من دفاتر الحول وتسجيله في الدفاتر الخاصة بالوحدة الجديدة.

ويتم تقييم الأصل في هذه الحالة بالقيمة الجارية وقت التحويل على أن تعالج أي أرباح أو خسائر ناتجة من الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة الجارية للأصل في القوائم المالية الخاصة بالحول باتباع القواعد المحاسبية العادية.

ترتبط عملية تحويل الأصل بتحويل بعض الخصوم التي تعد في هذه الحالة مصدراً رئيسياً لتمويل الوحدة الخاصة التي تم إنشائها. ولقد تضمن تقرير لجنة معايير المحاسبة المالية المشار إليه ضرورة التفرقة بين حالتين :

أولاً - وجود ضمانات قانونية لصالح أصحاب الخصوم التي تم تحويلها تضمن حقوقهم طرف الوحدة الخاصة. وفي هذه الحالة يمكن استبعاد الخصوم من ميزانية المحول وإثباتها في ميزانية المحول إليها.

ثانياً - عدم وجود ضمانات قانونية لصالح أصحاب الخصوم التي تم تحويلها تضمن حقوقهم طرف الوحدة الخاصة.

وتضمن تقرير اللجنة أنه في هذه الحالة يجب عدم استبعاد الخصوم المحولة من ميزانية المحول ضماناً لحقوق أصحاب هذه الخصوم.

ومن أمثلة هذه الحالة قيام أحد البنوك بإنشاء صندوق خاص مع التنازل عن ملكية أحد الأصول المالية لهذا الصندوق وفي نفس الوقت تحويل بعض الودائع المستحقة على البنك إلى صكوك لتمويل هذا الصندوق وفي هذه الحالة يكون البنك ملتزم بالتخلص من أحد الخصوم مقابل التنازل عن أحد الأصول المالية.

وتتم هذه العملية في إطار الضوابط القانونية التي يتم صياغتها في العقد المنظم لهذه العملية بين البنك وأصحاب الودائع.

ونحن نختلف ما أورده تقرير اللجنة المشار إليها في هذا الصدد من ناحية عدم استبعاد الخصوم المحولة من ميزانية المحول إلا في حالة وجود ضمانات قانونية لأصحاب هذه الخصوم طرف الوحدة الخاصة ودانيتها. حيث يرى الباحث ضرورة تحديد الحالات التي يتعين فيها استبعاد أو عدم استبعاد هذه الخصوم بصورة قاطعة.

أولاً - يجب استبعاد الخصوم المحول من ميزانية المحول إذا تضمنت الاتفاقية الخاصة بالتحويل عدم إمكانية الرجوع على المحول مرة أخرى في حالة عدم كفاية أصول الوحدة الخاصة لسداد الالتزامات المفروضة عليها.

ففي المثال الإيضاحي الخاص بأحد البنوك إذا كان البنك لا يضمن سداد الودائع التي تم تحويلها إلى الصندوق الذي تم إنشاؤه يتعين استبعاد هذه الودائع من ميزانية البنك واعتبارها خصوصاً خالصة على الصندوق الذي تم إنشاؤه وبصرف النظر عن وجود أو عدم وجود الضمانات القانونية الأخرى لصالح أصحاب الودائع.

وفي هذه الحالة لا يستدعي الأمر تسجيل هذه الخصوم بأي صورة من الصور في دفاتر المحول.

ثانياً - يجب استبعاد الخصوم المحولة من ميزانية المحول إذا تضمنت الاتفاقية الخاصة بالتحويل إمكانية الرجوع على المحول مرة أخرى ولكن تضمن الاتفاقية نصاً يتضمن قبول أصحاب الخصوم للتنازل عن حقوقهم طرف المحول مقابل حصولهم على وثائق الصندوق الخاص حيث يعتبر المحول مجرد ضامن للديون غير مستحقة عليه وبناءً على ذلك يجب استبعاد هذه الديون من ميزانية المحول واعتبارها خصوم مستحقة على الصندوق الخاص الذي تم إنشاؤه.

وفي هذه الحالة في حالة رجوع أصحاب الخصوم على المحول لأي سبب من الأسباب يعتبر الفرق خسائر يتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر.

ثالثاً - يجب عدم استبعاد الخصوم المحولة من ميزانية المحول إذا تضمن اتفاقية التحويل بين المدهول وأصحاب الخصوم استمرار مسئولية المحول عن هذه الخصوم استمرار مسئولية المحول عن هذه الخصوم من الناحية القانونية أي عدم اعتباره مجرد ضامناً لسداد هذه الخصوم.

وفي هذه الحالة تظل هذه الخصوم ضمن عناصر المركز المالي للمحول باعتبارها ديوناً مستحقة عليه تم استخدامها لتمويل وحدة خاصة مع استمرار

مستولية المحول عنها. وفي هذه الحالة تكون وثائق الصندوق مملوكة للمحول أيضاً بالرغم من أن العائد الخاص بها من حق أصحاب الخصوم المستخدمة في التمويل.

ويكون الهدف من التحويل في هذه الحالة هو التخلص من أعباء الخصوم حيث أصبحت هذه العوائد مرتبطة بنتائج أعمال الصندوق الخاص الذي تم إنشاؤه مع عدم وجود أي التزام على المحول بالنسبة لهذه العوائد. وبذلك يكون المحول قد تخلص من أعباء الخصوم دون التخلص من الخصوم ذاتها.

طبيعة التحويل	رأي الباحث	تأثير التحويل
أولاً - تحويل الخصوم إلى وحدة خاصة مع عدم إمكانية الرجوع على المحول	تعتبر هذه العملية إنتهاء للعلاقة القانونية بين المحول وأصحاب الخصوم المحولة	يستبعد الخصم من ميزانية المحول
ثانياً - تحويل الخصوم إلى وحدة خاصة مع إمكانية الرجوع على المحول مع اعتبار المحول مجرد ضامن بناءً على الاتفاق القانوني	تعتبر هذه العملية إنتهاء للعلاقة القانونية بين المحول وأصحاب الخصوم المحولة مع استمرار علاقة ضمان السداد لديون مستحقة على الوحدة الخاصة لأصحاب الديون	يستبعد الخصم من ميزانية المحول
ثالثاً - تحويل الخصوم إلى وحدة خاصة مع استمرار مسئولية المحول عن هذه الخصوم بناءً على الاتفاق القانوني	تظل العلاقة القانونية قائمة بين المحول وأصحاب الخصوم ولكن يتخلص المحول من أعباء هذه الخصوم بتحويلها إلى الوحدة الخاصة	يظل الخصم في ميزانية المحول مع التخلص من أعباء هذا الخصم بتحويلها إلى الوحدة الخاصة التي تم إنشاؤها

وبالنسبة للإفصاح عن التحويلات نتفق مع ماورد بتقرير اللجنة المشار إليها من حيث ضرورة الإفصاح عن جميع أنواع التحويلات في القوائم والتقارير المالية.



## هوامش ومراجع

- (1) AAA Financial Accounting Standards Committee Response To FASB Exposure Draft : Proposed Statement of Financial Accounting Standards - Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Exiting Vestment of Liabilities - Accounting Horizons, September 1996 (Volume Ten - Number Three) AAA Florida, U.S.A., PP. 178-182.
  - (2) Raymond E. Perry accounting for Securitization Accounting Horizons September 1993 Volume Seven - Number Three AAA Florida U.S.A., P. 76.
  - (3) *Ibid.*, PP. 76-77.
  - (4) *Ibid.*, PP. 72-73.
  - (5) *Ibid.*, P. 178.
  - (6) *Ibid.*, P. 178.
  - (7) AAA Financial Accounting Standards Committee Response To FASB Exposure Draft : Recognition and Measurement of Financial Instruments - Accounting Horizons, September 1993 Volume Ten - Number Three Florida U.S.A., P. 101.
  - (8) AAA Financial Accounting Standards Committee Response To FASB Exposure Draft : Proposed Statement of Financial Accounting Standards - Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Exiting Vestment of Liabilities - Accounting Horizons, September 1996 (Volume Ten - Number Three) AAA Florida U.S.A., *Op. Cit.*, P. 179.
- (٩) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم وتحديد القيمة العادلة يرجع إلى د. عاطف محمد العوام ، الحاسبية عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في إطار المعايير المحاسبية ومتطلبات القوانين المصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة جامعة عين شمس - العدد الثاني ١٩٩٦ .
- (10) AAA Financial Accounting Standards Committee Response To FASB Exposure Draft : Recognition and Measurement of Financial Instruments - Accounting Horizons, September 1993 Volume Ten - Number Three Florida U.S.A., *Op. Cit.*, P. 95.
  - (11) AAA Financial Accounting Standards Committee Response To FASB Exposure Draft : Proposed Statement of Financial Accounting Standards - Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Exiting Vestment of Liabilities - Accounting Horizons,

September 1996 (Volume Ten - Number Three) AAA Florida U.S.A.,  
Op. Cit., P. 189.

(12) Ibid., P. 180.

(13) Ibid., P. 180.

(14) Ibid., P. 180.

(15) Ibid., P. 180.

(16) Ibid., P. 181.

(17) Ibid., P. 181.

(18) Ibid., P. 181.

(19) Ibid., P. 181.

(٢٠) عاطف محمد العوام ، المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية قصيرة الأجل ، مرجع سبق  
ذكره.

(21) Raymond E. Perry Accounting for Securitizations Accounting Horizons  
September 1993 Volume Seven - Number Three AAA Florida U.S.A.,  
Op. Cit., P. 76.



# **الفصل السادس**

## **معايير الحاسبة الحكومية**



## الفصل السادس

### معايير المحاسبة الحكومية

مقدمة :

أولاً - تطور دراسات إعداد معايير المحاسبة الحكومية.

ثانياً - دراسة مقارنة لخصائص النظام المحاسبي الحكومي في ضوء الظروف البيئية.

ثالثاً - دراسة تحليلية لمعايير المحاسبة الحكومية تتضمن :

أ - عرض وتحليل معايير المحاسبة الحكومية طبقاً لتقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية.

Governmental Accounting Standards Board -  
(GASB).

ب - تقييم المعايير في ضوء كل من :

- مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP).

- Generally Accepted Accounting Principles.

- الظروف البيئية للقطاع الحكومي المصري.

ج - دراسة تطبيقية للمعايير على النظام المحاسبي الحكومي المصري.

## اولا - تطور دراسات إعداد معايير المحاسبة الحكومية :

اهتمت الهيئات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد معايير Standards- تحكم العمل المحاسبي في القطاع الحكومي وذلك منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن.

ويرجع ذلك بالضرورة إلى أهمية القطاع الحكومي وأهمية الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي كنظام للمعلومات الخاصة بهذا القطاع والتي تهتم جهات كثيرة منها الهيئات التشريعية - الناخبون - المستثمرون وغيرهم.

ولقد تميزت غالبية الدراسات التي أعدت في هذا المجال بالاهتمام بالمحاسبة في الوحدات المحلية Municipalities وذلك لأهمية الوحدات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها وحدات مستقلة عن السلطة المركزية بدرجة كبيرة.

وتعتبر الدراسات الآتية من أهم الدراسات التي أجريت في سبيل إعداد معايير المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحلية في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

### ١-٢ اللجان القومية للمحاسبة في الوحدات المحلية والحكومية :

#### National committees on Municipal and Governmental Accounting :

يعتبر عام ١٩٣٤ بداية تكوين هذا النوع من اللجان والتي تهدف إلى إعداد مبادئ تحكم عملية المحاسبة وإعداد الموازنات والتقارير المالية في الوحدات المحلية والحكومية.

□ The national committee on municipal accounting was organized in 1934 under the auspices of the municipal finance officers association to bring together representations of various groups concerned with municipal accounting and to put into effect sound principles of accounting budgeting, and reporting<sup>(2)</sup>.

ولقد أصدرت هذه اللجان عدة تقارير عن نتائج أعمالها في السنوات ١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٤٨ وفي سنة ١٩٥١ أصدرت اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية مرجعاً في مبادئ المحاسبة والمراجعة في الوحدات المحلية.

وأخيراً في عام ١٩٦٨ أصدرت اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية ما عرف "بالكتاب الأزرق" والذي يحتوي على مبادئ المحاسبة والمراجعة وإعداد التقارير المالية في الوحدات الحكومية.

ولقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في عام ١٩٧٤ مرجعاً في مراجعة الوحدات المحلية والحكومية وذلك لمساعدة العاملين في هذا المجال وقد اعتمد هذا المرجع على المبادئ التي أوردتها اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية<sup>(٣)</sup> في الكتاب الأزرق الذي سبقت الإشارة إليه.

٢-٢ المجلس القومي للمحاسبة الحكومية (١٩٧٤-١٩٨٤) :

National council on governmental accounting (NCGA) :

انشأ هذا المجلس عام ١٩٧٤ بهدف تطوير مبادئ المحاسبة والمراجعة في الوحدات الحكومية والمحلية.

ولقد تولى هذا المجلس مهمة دراسة وتطوير مبادئ محاسبة ومراجعة الوحدات الحكومية والمحلية التي تم إعدادها في الفترات السابقة وبصفة خاصة المرجعين الآتيين :

- المحاسبة والمراجعة وإعداد التقارير المالية في الوحدات الحكومية GAAFR الصادر عن اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية عام ١٩٦٨.
- مراجعة الوحدات الحكومية والمحلية ASLGU الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام ١٩٧٤.

ولقد أصدر هذا المجلس عدة مطبوعات خلال المدة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٤ تضمنت سبعة بيانات واحدى عشر تفسيراً وبياناً، واحداً يتعلق بالمفاهيم المرتبطة بالمحاسبة والمراجعة في الوحدات الحكومية والمحلية وذلك بهدف



تحديد وتحديث وتطوير مبادئ المحاسبة والمراجعة في الوحدات الحكومية والمحلية والتي وردت في المرجعين السابقين ASLGU, GAAFR.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها أعضاء هذا المجلس في مجال تحديث وتطوير مبادئ المحاسبة والمراجعة الحكومية إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية، وذلك لقة عدد أعضاء هذا المجلس وعدم تفرغهم مما دعا المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى إنشاء هيئة أخرى متنوعة لتتولى إعداد وصياغة معايير المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحلية.

ويعرض الشكل رقم (١) تلخيصاً للجهود التي بذلتها الهيئات المهنية حتى نهائية عام ١٩٨٢<sup>(٤)</sup>.

٢-٣ هيئة معايير المحاسبة الحكومية ١٩٨٤ :

(GASB) Governmental Accounting standards Board :

إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) هذه الهيئة عام ١٩٨٤ لكي تحمل محل المجلس القومي للمحاسبة الحكومية (NCGA) بحيث تتولى هذه الهيئة إعداد معايير محاسبة قابلة للتطبيق في الوحدات الحكومية والمحلية.

ولقد تضمن النظام الخاص بهذه الهيئة أنها مختصة بإعداد وصياغة معايير المحاسبة في الوحدات المحلية والحكومية وذلك على غرار هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) والتي تختص بإعداد معايير المحاسبة في جميع أنواع المنشآت عدا الوحدات الحكومية.

ولقد اعتمدت هذه الهيئة (GASB) على إصدار عدة نشرات وتعليقات ومذكرات غير رسمية وذلك لتجميع آراء العاملين في مجال المحاسبة الحكومية والمهتمين بها قبل إصدار النشرات والتعليقات الرسمية، وأصدرت هذه الهيئة عدة تقارير عن نشاطها من أهمها مايلي :

١- تقييم مبادئ المحاسبة والمراجعة والتقارير المالية في الوحدات الحكومية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الحكومية (NCGA) وغيره من الهيئات المهنية



٢- تصنيف معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية في الوحدات الحكومية (١٩٨٥).

(GASB Codification)

(Codification of Governmental accounting and financial reporting standards).

ثانيا - مقارنة لخصائص النظام المحاسبي الحكومي في ضوء الظروف البيئية

يتأثر النظام المحاسبي الحكومي بالظروف البيئية التي يعمل خلالها شأنه في ذلك شأن باقي أنواع النظم المحاسبية، وتنعكس الظروف البيئية بالضرورة على المعايير الملائمة لهذه النظم.

ويؤثر اختلاف الظروف البيئية بين الدول على إمكانية تطبيق بعض المعايير المحاسبية، فما قد يكون مقبولا من الناحية المحاسبية في بلد ما قد لا يكون مقبولا بنفس الدرجة في بلد آخر وذلك لاختلاف الظروف البيئية بينهما.

وسوف نعرض في هذا الجزء لما يلي :

١-٣ سمات القطاع الحكومي

٢-٣ طبيعة الأنشطة الحكومية كما ورد بتقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية

GASB

٣-٣ دراسة طبيعة الحكومي المصري

١-٣ سمات القطاع الحكومي :

١-١-٣ القطاع الحكومي قطاع خدمات :

يتولى هذا القطاع تقديم خدمات للمواطنين تشمل :

- خدمات سيادية : مثل الدفاع والأمن.

وهذا النوع من الخدمات لا يؤدي بواسطة القطاع الخاص.

- خدمات غير سيادية : مثل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي يمكن أن يؤديها القطاع الخاص ولكنها خدمات ضرورية للأفراد تعمل الدولة على توفيرها لهم بدون مقابل أو بمقابل يتناسب مع مستويات دخولهم.

#### أ-أ-١ عدم وجود هدف تحقيق الربح :

يتميز القطاع الحكومي بعدم ارتباط الأنشطة التي يؤديها بهدف تحقيق الأرباح، ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه الأنشطة من ناحية وأهميته للأفراد والدولة من ناحية أخرى وتأثر هذا القطاع بالعوامل الاجتماعية<sup>(٥)</sup>.

#### ٣-١-٣ عدم وجود علاقة ارتباط بين المصروفات والإيرادات :

تتميز الوحدات الحكومية بعدم ارتباط المصروفات بالإيرادات، حيث تكون المصروفات في شكل اعتمادات ممولة عن طريق الموازنة الحكومية بصرف النظر عن إيرادات هذه الوحدات، كما أن إيرادات هذه الوحدات تدخل ضمن الموارد المستخدمة في تمويل الموازنة العامة للدولة بصرف النظر عن مصروفاتها.

#### ٣-١-٤ كثرة اللوائح التي تحكم سير العمل في القطاع الحكومي :

يتميز القطاع الحكومي بوجود مجموعة كبيرة من اللوائح التنظيمية التي تحكم سير العمل داخل القطاع وتتضمن هذه اللوائح الإجراءات والتعليمات الخاصة بخطوات تنفيذ الأعمال وسلطات ومسئوليات القائمين على التنفيذ.

#### ٣-١-٥ اثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

تمثل هذه العوامل البيئية الخارجية المؤثرة على عمل القطاع الحكومي ويصعب في بعض الأحيان قياس تأثير هذه العوامل على الوحدات الحكومية والمحلية لتنوعها وصعوبة السيطرة عليها بالرغم من تأثر هذه الوحدات بها.

It is difficult to measure factors external to the local government itself- such as political, economic, and local factors- which have a strong influence<sup>(6)</sup>.

## ٢-٣ طبيعة الأنشطة الحكومية كما ورد بتقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية : GASB

أورد تقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية مجمعة من الخصائص المميزة للأنشطة والبيئة الحكومية والتي يعمل خلالها النظام المحاسبي الحكومي وتؤثر بالضرورة على معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية الملائمة لهذا القطاع.

وسوف نناقش هذه الخصائص من زاويتين :

أولاً : عرض وتحليل هذه الخصائص كما وردت بالتقرير المشار إليه.

ثانياً : مدى اتفاق هذه الخصائص مع طبيعة القطاع الحكومي المصري وذلك كمدخل للحكم على مدى ملائمة معايير المحاسبة الحكومية التي وضعت في إطار هذه الخصائص للتطبيق على القطاع الحكومي المصري.

وتشمل هذه الخصائص مايلي<sup>(٧)</sup> :

### ١-٢-٣ الشكل الممثل للحكومة والفصل بين السلطات :

The representative form of government and the separation of powers :

تعتبر السمات الآتية من أهم السمات المميزة للحكومات الديمقراطية :

- اعتبار المواطنين مصدراً للسلطات.
- تفويض السلطة من المواطنين إلى ممثليهم من خلال انتخابات ديمقراطية.
- الفصل بين السلطات التشريعية التنفيذية والقضائية.
- إعداد وتنفيذ موازنة عامة معتمدة من السلطات التشريعية تحكم النفقات الخاصة بالجهاز الحكومي والذي يمثل السلطة التنفيذية.

٢-٢-٣ النظام الاتحادي المركزي للحكومة وإيرادات الحكومات المحلية :  
The federal system of government, inter governmental  
revenues :

تتبعس رغبة السلطات الاتحادية (المركزية) للحكومة في تشجيع أو عدم تشجيع الأنشطة المحلية على زيادة أو تخفيض إيرادات وهبات ومنح الحكومات المحلية التي تشرف على هذه الأنشطة.

وقد تكون هذه الهبات والمنح خاصة بالحكومة المحلية التي حصلت عليها وحدها، كما قد تكون هذه الحكومة مفوضة من قبل السلطة المركزية بتوزيع هذه الهبات والمنح على حكومات محلية أخرى.

٣-٢-٣ علاقة دافعي الضرائب بالخدمات التي تؤديها الحكومة :  
Relationship of taxpayers to services received :

ويعتبر دافعي الضرائب الممول الأساسي للخدمات الحكومية حيث يتم تمويل تكلفة الخدمات الحكومية أو جزء منها عن طريق الضرائب وغيرها من مصادر التمويل الحكومي الأخرى.

ويرجع ذلك إلى أسلوب تقديم الخدمات الحكومية إلى المستفيدين منها بدون مقابل أو بمقابل يقل عن التكلفة في بعض الأحيان مما يلقي أعباءً على الحكومة لتدبير العجز في تكلفة هذه الخدمات.

ويؤدي تقديم الخدمات الحكومية دون مقابل أو بمقابل يقل عن التكلفة إلى عدم إمكان قياس قيمة هذه الخدمات بما يتحمله الأفراد للحصول عليها كما أنه يؤدي إلى عدم تحقيق أية أرباح من تقديم هذه الخدمات للمستفيدين منها.

٤-٢-٣ دور الموازنة الحكومية : The Budget :

تعتبر الموازنة الحكومية أداة هامة لتحديد الأولويات والسياسات والخطط والبرامج الحكومية المعتمدة من السلطات التشريعية الممثلة للمواطنين كما أنها

في نفس الوقت أداة هامة للرقابة وتقييم الأداء وتمكين السلطة التشريعية من أداء دورها الرقابي على السلطة التنفيذية.

### ٥-٢-٣ استخدام محاسبة الاعتمادات (الاموال المخصصة) :

Use of fund accounting :

يعتبر استخدام مفاهيم محاسبة الاعتمادات أداة هامة للرقابة على استخدام الأموال الحكومية المخصصة للأغراض التي حددت لها وفي نطاق القيود المفروضة على ذلك وبما يتفق وما هو محدد في الموازنة.

Funds and fund accounting controls complement the budgetary process and annual budget in assuring that a government's financial resources are used in manners that comply with hath external restrictions and the annual budget<sup>(8)</sup>.

### ٦-٢-٣ اختلاف طبيعة ووظائف الوحدات الحكومية :

Dissimilarities between similarly designated governments :

تختلف الوحدات الحكومية فيما بينها في الوظائف التي تؤديها هذه الوحدات، وحتى في حالة تشابه هذه الوظائف فقد تؤدي نفس الوظيفة بواسطة وحدة حكومية مركزية أو محلية مما يؤدي إلى اختلاف أسلوب تأدية نفس الوظيفة بواسطة أكثر من وحدة حكومية.

ويحدث في بعض الأحيان تداخل في السلطة والمسئولية الخاصة بتأدية عملية معينة بين الوحدات الحكومية وبعضها مما يثير مشكلة وضع خطوط فاصلة بين الوحدات الحكومية وبعضها عند إعداد التقارير الحكومية<sup>(٩)</sup>.

### ٧-٢-٣ كبر حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية غير المنتجة :

Significant investment in non-revenue producing :

يمثل الإنفاق الاستثماري نسبة كبيرة من النفقات الحكومية، وفي كثير من الأحيان تتعلق هذه النفقات بأصول رأسمالية لا تنتج إيرادات ولكنها تشارك في تكوين النسبة الأساسية للدولة، ومن أمثلة هذه الأصول إنشاء الطرق

والكباري وشق الترع والمصارف.

وإلى جانب تكاليف إنشاء هذه الأصول فإنها تحتاج إلى برامج صيانة وتجديد تحتاج إلى الكثير من الأموال وذلك للمحافظة عليها وعلى صلاحيتها للاستخدام بصرف النظر عن كونها أصولاً منتجة أو غير منتجة.

### ٨-٢-٣ طبيعة العملية السياسية :

#### The nature of the political process

يقع على عاتق الإدارة الحكومية مهمة تحقيق التوازن بين رغبات المواطنين وممثليهم في الحصول على أكبر قدر من الخدمات وفي نفس الوقت تخفيض العبء الضريبي الذي يتحمله المواطنون إلى أدنى حد ممكن.

وتنعكس عملية تحقيق التوازن هذه على الموازنة العامة للدولة ويجب في هذه الحالة أن تشير التقارير المالية إلى كيفية تمويل الخدمات الحكومية وما غذا كان قد تم تأجيل بعض التكاليف الخاصة بهذه الخدمات إلى فترات تالية تحقيقاً للتوازن المشار إليه.

### ٣-٣ دراسة بيئية لطبيعة الحكومي المصري :

يقصد بذلك دراسة طبيعة القطاع الحكومي المصري في ضوء الخصائص التي تضمنها تقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية (GASB).

وبدراسة الخصائص المميزة للقطاع الحكومي كما أوردها تقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية المشار إليه وبحث مدى إمكانية إنطباق هذه الخصائص على القطاع الحكومي المصري يلاحظ مايلي :

أولاً : تتفق طبيعة القطاع الحكومي المصري مع غالبية الخطوط العامة التي تضمنتها هذه الدراسة والتي من أهمها :

- ١- اعتبار المواطنين مصدراً للسلطة.
- ٢- إمكانية تفويض السلطة من المواطنين إلى ممثليهم من خلال عمليات



## انتخابية.

- ٣- مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.
- ٤- طبيعة الخدمات الحكومية وتقديمها بدون مقابل أو بمقابل رمزي في بعض الأحيان.
- ٥- مشكلة تمويل تكلفة الخدمات الحكومية وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية.
- ٦- كبر حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية غير المنتجة.

**ثانياً : يتركز الاختلاف بين ما ورد في هذا التقرير وطبيعة القطاع الحكومي المصري في علاقة الوحدات الحكومية المركزية بالوحدات الحكومية المحلية والسلطة المخولة لكل منها.**

فبينما ينظر هذا التقرير إلى الوحدات المحلية باعتبارها حكومات إقليمية له سلطة واسعة في التصرف في الإيرادات المحلية نجد أن الوحدات المحلية في القطاع الحكومي المصري لا تتمتع بنفس الدرجة من حرية اتخاذ القرار بل أنها في أغلب الأحيان تعتبر بمثابة وحدات ممثلة للسلطة المركزية الحكومية.

وبينما تعتبر الوحدات المركزية التي ينص عليها هذا التقرير سلطة ذات مهام محددة دون التدخل في السلطة المحلية المخولة للوحدات الإقليمية والمحلية نجد أن الوحدات المركزية في النظام الحكومي المصري تعتبر المصدر الأساسي للسلطة بحيث يمكن القول بأن النظام الحكومي المصري يعتمد على المركزية بدرجة كبيرة وذلك على الرغم من وجود بعض النواحي التي يتم فيها تفويض السلطة للوحدات المحلية.

وتؤدي هذه الاختلافات إلى حدوث مجموعة من التأثيرات تتعلق بالنواحي التشريعية أو القانونية أو المالية والمحاسبية الخاصة بالقطاع الحكومي يمكن تلخيصها كمايلي :

- ١- تأثيرات خاصة بالنواحي التشريعية والقانونية من أهمها :

- اختلاف سلطة الوحدات الحكومية المركزية في مصر عنها في الولايات المتحدة الأمريكية.

- اختلاف سلطة الوحدات المحلية في مصر عنها في الولايات المتحدة الأمريكية.

- اختلاف الدور التشريعي الذي تلعبه السلطة التشريعية في مصر بصورة مركزية كاملة عن ذلك الدور الذي تؤديه المؤسسات التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يكون هذا الدور موزعاً بين المجالس التشريعية المركزية والإقليمية.

٢- تأثيرات خاصة بهيكل موازنة الدولة فبينما يعتمد القطاع الحكومي المصري على نموذج مركزي لموازنة الدولة يتم بناءه من خلال تقديرات مجموعة من الوحدات والتنظيمات الإدارية التابعة للوحدات المركزية نجد أن الموازنة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أعد تقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB فيها تعد على مستوى الولايات بصورة مستقلة تماماً عن الموازنة المركزية التي تعكس استخدام وموارد الإدارة الحكومية الفيدرالية.

٣- تأثيرات خاصة بالنواحي المالية والمحاسبية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإفصاح في التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن النظام المحاسبي الحكومي، ويرجع ذلك بالضرورة إلى التأثيرات القانونية والتشريعية واختلاف طبيعة ونموذج الموازنة التي سبقت الإشارة إليه.

وتؤدي الاختلافات البيئية بين القطاع الحكومي المصري وبين بعض السمات والخصائص التي نص عليها تقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB إلى ضرورة دراسة وتحليل المعايير التي أصدرتها هذه الهيئة بهدف تحديد مدى ملاءمتها للتطبيق في القطاع الحكومي المصري مع اقتراح التعديلات التي يجب إدخالها على بعض هذه المعايير أو استبعاد بعضها أو الإضافة إلى البعض الآخر في ضوء ذلك.

#### ٤- دراسة تحليلية لمعايير المحاسبة الحكومية :

يتعلق هذا الجزء بدراسة وتحليل وتقييم معايير المحاسبة الحكومية التي أصدرتها هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB والتي تمثل الإطار العام لنظام المحاسبة الحكومية وذلك من الزوايا الآتية :

أولاً : عرض وتحليل كل معيار من واقع تقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB الصادر في ١٩٨٤ وما بعدها.

ثانياً : تقييم كل معيار في ضوء كل من :

- مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً GAAP.

- الظروف البيئية للقطاع الحكومي المصري.

ثالثاً : دراسة تطبيقية للمعايير على النظام المحاسبي الحكومي المصري.

ويلاحظ أن هذه المعايير تتعلق بالإجراءات المحاسبية الخاصة بالأنشطة الحكومية التي تختلف بطبيعتها عن منشآت الأعمال. أما بالنسبة للأنشطة الحكومية التي تتشابه مع منشآت الأعمال فلقد نص تقرير هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB على تطبيق معايير المحاسبة التي أصدرتها هيئة معايير المحاسبة المالية FASB على هذه الأنشطة ما لم تصدر هيئة معايير المحاسبة الحكومية معياراً خاصاً لها.

١-٤ المعيار الأول : متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية في الوحدات الحكومية

: Accounting and reporting capabilities

١-٤-١ عرض وتطيل المعيار :

ينص المعيار الأول الذي أصدرته هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB على مايلي :

A governmental accounting system must make it possible both (a) to present fairly and with-full disclosure the

financial position and results of financial operations of the funds and account groups of the governmental unit in conformity with generally accepted accounting principles and (b) to determine and demonstrate compliance with finance related legal and contractual provisions<sup>(10)</sup>.

يتعلق هذا المعيار بالمتطلبات التي ينبغي على النظام المحاسبي الحكومي توفيرها والتي تتمثل بصفة أساسية في القدرة على تحقيق مايلي :

أ - أن يعرض بأمانة وبإفصاح كامل المركز المالي ونتائج العمليات المالية للاعتمادات والمعاملات الخاصة بالوحدة الحكومية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المقبولة قبولاً عاماً).

ب - أن يحدد ويعرض مدى الالتزام بالشروط القانونية والتعاقدية المفروضة على استخدام الأموال في الوحدة الحكومية.

ويوضح هذا المعيار بصفة عامة أهداف وواجبات النظام المحاسبي الحكومي والتي تشمل :

- الإفصاح الكامل عن المركز المالي للوحدة الحكومية بالإضافة إلى الإفصاح الكامل عن نتائج العمليات المالية للاعتمادات والمعاملات الخاصة بالوحدة الحكومية.

- تحديد الشروط القانونية والتعاقدية المفروضة على استخدام الأموال في الوحدة الحكومية ومدى الالتزام بهذه القيود من قبل إدارة الوحدة.

ويحاول هذا المعيار التوفيق بين التزام النظام المحاسبي الحكومي بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفي نفس الوقت ضرورة التزام هذا النظام بالشروط القانونية والتعاقدية التي يعمل خلالها القطاع الحكومي.

ويمثل تحقيق التوازن بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والالتزام بالشروط القانونية والتعاقدية التحدي الكبير الذي يواجهه النظام المحاسبي الحكومي وذلك للتعارض الذي يمكن أن يحدث بين ما هو مقبول محاسبياً وبين ما

تتفق عليه القواعد القانونية الملزمة للمنفذين لهذا النظام.

ومن أمثلة هذا التعارض إلزام الوحدات الحكومية بتطبيق الأساس النقدي طبقاً لقانون المحاسبة الحكومية المصري بالرغم من تعارض لذلك من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالنسبة لبعض أنواع من هذه الوحدات<sup>(١)</sup>.

ومن الطبيعي أن يلتزم النظام المحاسبي الحكومي بالشروط القانونية حتى لو تعارضت هذه الشروط مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

#### ٢-١-٤ تقييم المعيار :

- يؤكد هذا المعيار على دور النظام المحاسبي الحكومي كنظام للمعلومات.
- يلقي هذا المعيار الضوء على أهداف النظام المحاسبي الحكومي الأساسية والتي تتمثل في الإفصاح عن المركز المالي ونتائج العمليات المالية للوحدات الحكومية بالإضافة إلى توضيح مدى التزام الوحدة بالشروط القانونية والتعاقدية.
- يؤكد هذا المعيار على أهمية الإفصاح الكامل عن المعلومات كمبدأ من المبادئ التي يجب أن يستند إليها النظام المحاسبي، ويتفق هذا المعيار في ذلك مع معايير المحاسبة المالية.
- يؤكد هذا المعيار على أهمية اتفاق العمل المحاسبي الحكومي مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- يلزم هذا المعيار النظام المحاسبي الحكومي بالإفصاح عن مدى التزام الوحدة الحكومية بالشروط القانونية والتعاقدية.

ويقصد بالإفصاح في الوحدات الحكومية مايلي :

- ١- ضرورة إعداد تقرير تفصيلي سنوي يوضح مسئولية الوحدة الحكومية مقارنة بالموارد المخصصة لها.
- ٢- ضرورة توضيح مستوى الأداء الفعلي مقارنة بما هو مدرج بالموازنة وذلك بهدف تقييم الأداء من ناحية وتحسين تقديرات الموازنة القادمة من ناحية

أخرى<sup>(١٢)</sup>.

وعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة التي يتضمنها هذا المعيار والتي من أهمها تأكيده على دور النظام المحاسبي الحكومي كنظام للمعلومات وضرورة التزام هذا النظام بالإفصاح الكامل عن المعلومات إلا أنه ينادي بضرورة الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي قد يصعب الالتزام ببعضها في حالة حدوث أي تعارض بين أحد هذه المبادئ وبين الشروط القانونية والتعاقدية الملزمة للمنفذين لنظام المحاسبي في القطاع الحكومي.

وقد اكتفى هذا المعيار بذكر ضرورة التزام الوحدات الحكومية بالشروط القانونية والتعاقدية إلى جانب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولم يوضح كيف يمكن تحقيق ذلك وما غذا كان على الوحدة الحكومية أن تخرج على المبادئ المحاسبية في حالة تعارضها مع الشروط القانونية والتعاقدية أم لا.

ونرى أن هذا المعيار يجب أن يوضح التزام الوحدات الحكومية بالشروط القانونية والتعاقدية حتى في حالة تعارض هذه الشروط مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باعتبارها شروطاً ملزمة للوحدة الحكومية.

وفي نفس الوقت لأهمية الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يرى الباحث أن يتضمن هذا المعيار فقرة إضافية تلزم الوحدات الحكومية بإعداد تقارير كأداة لترشيد القرارات في القطاع الحكومي دون أن يؤثر ذلك على التقارير الحكومية التي تعد وفقاً للشروط القانونية والتعاقدية والمبادئ المحاسبية التي لا تتعارض معها.

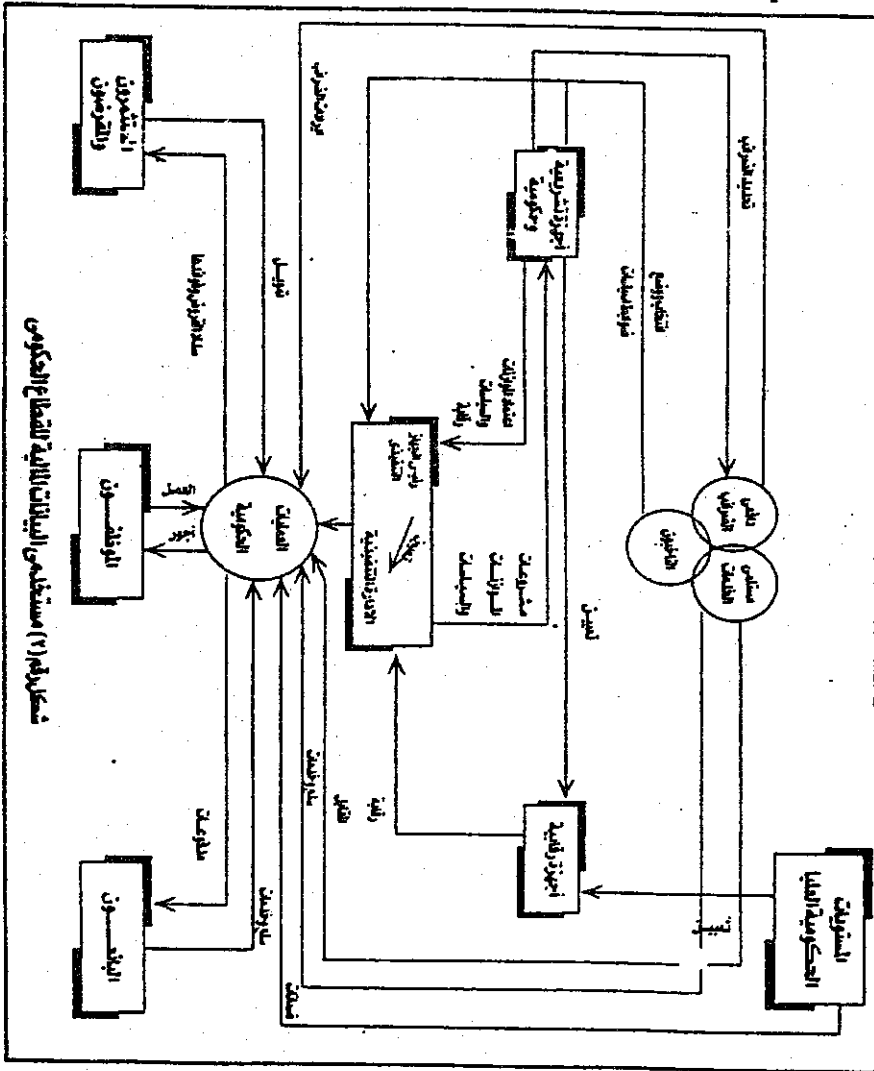
ويمكن تلخيص الاقتراحات المقدمة لتعديل هذا المعيار فيما يلي :

- ١- النص على التزام الوحدات الحكومية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ما لم تتعارض هذه المبادئ مع الشروط القانونية والتعاقدية.
- ٢- النص على ضرورة الالتزام في إعداد التقارير الحكومية العادية بالشروط القانونية والتعاقدية والمبادئ المحاسبية التي لا تتعارض معها.

٣- النص على ضرورة إعداد تقارير حكومية خاصة تستند إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تستخدم كأداة لترشيد القرارات الإدارية في القطاع الحكومي.

٤- النص على أهمية توفير البيانات الحكومية بالصورة الملائمة لمستخدمي هذه البيانات.

ويوضح شكل رقم (٢) طبيعة تدفق البيانات في القطاع الحكومي  
ومستخدمي هذه البيانات<sup>(١٣)</sup>.



وبالنسبة لإمكانية تطبيق هذا المعيار في القطاع الحكومي المصري فإن تطبيق هذا المعيار طبقاً للنص الحالي يصعب الالتزام به لوجود بعض النواحي القانونية التي تمثل خروجاً على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وحتى يكون الالتزام بهذا المعيار منطقياً، يجب الالتزام بالتعديلات المقترحة.

#### ٣-١-٤ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

نصت المادة الثالثة من قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ وكذلك المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن من بين أهداف المحاسبة الحكومية :

- إظهار ومتابعة نتائج تنفيذ الموازنة الجارية والرأسمالية.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المركز المالي ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من اتفاق هذه الأهداف ما ورد بالمعيار الأول من معايير المحاسبة الحكومية إلا أننا نلاحظ خروجاً على هذا المعيار في بعض المعالجات المحاسبية التي أوردها هذا القانون ولائحته التنفيذية والتي لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن أمثلة ذلك :

- الالتزام بالأساس النقدي في جمع المعالجات الخاصة بالموازنة الجارية.

#### ٢-٤ المعيار الثاني : نظم المحاسبة عن الاعتمادات :

Fund Accounting system : □

#### ١-٢-٤ عرض وتبسيط المعيار :

ينص المعيار الثاني الذي أصدرته هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB على مايلي :

Governmental accounting systems should be organized and operated on fund basis. A fund is defined as a fiscal and



accounting entity with a self, balancing set of accounts recording cash and other financial resources, together with all related liabilities and residual equities or balances and changes therein, which are segregated for the purpose of carrying on specific activities or attaining certain objectives in accordance with special regulations, restrictions, or limitations<sup>(14)</sup>.

ويتعلق هذا المعيار بأسلوب تصميم وإدارة نظم المحاسبة في الوحدات الحكومية وينص على ضرورة الاستناد على أسس محاسبة الاعتمادات.

ويعرف هذا المعيار الاعتماد بأنه وحدة مالية ومحاسبية ذات حسابات متوازنة توازنًا ذاتيًا تستخدم لتسجيل النقدية والموارد المالية الأخرى جنباً إلى جنب مع الخصوم المرتبطة بها والحقوق أو الأرصدة المتبقية والثغرات التي تحدث فيها. والتي تم تجزئتها بفرض تنفيذ نشاطات لتحقيق أهداف معينة طبقاً لتعليمات وشروط وقيود خاصة.

ويستخلص من هذا المعيار ضرورة استناد نظام المحاسبة الحكومية إلى أسس محاسبة الاعتمادات والتي يمكن تلخيصها في الأسس التالية :

- ١- تبويب عمليات الوحدة إلى مجموعة من العمليات الفرعية المستقلة.
- ٢- اعتبار كل نوع من العمليات الفرعية وحدة مالية ومحاسبية ذات شخصية مستقلة يطلق على كل منها اعتماد أو مال مخصص.
- ٣- يخصص لكل اعتماد مجموعة من الحسابات المتوازنة ذاتيًا تستخدم في تسجيل النقدية والموارد المالية الأخرى الخاصة بهذا الاعتماد بالإضافة إلى الخصوم المتعلقة به والحقوق أو الأرصدة المتبقية والتغيرات فيها.
- ٤- من الممكن تجزئية حسابات الاعتماد لتنفيذ أنشطة أو تحقيق أهداف معينة وطبقاً لتعليمات أو شروط أو قيود خاصة.

ولقد تضمنت المناقشات الخاصة بهذا المعيار أن اختيار أسلوب محاسبة الاعتمادات لتطبيقه في الوحدات الحكومية يرجع إلى اختلاف وتنوع طبيعة العمليات الحكومية من ناحية ولضرورة الالتزام بشروط قانونية وتعاقدية خاصة

بكل نوع من أنواع هذه العمليات من ناحية أخرى مما يستدعي ضرورة فصل الحسابات الخاصة بكل نوع من أنواع العمليات الحكومية في شكل مجموعة من الحسابات المستقلة والمتوازنة توازناً ذاتياً<sup>(١٥)</sup>.

ويتعلق هذا المعيار بتحديد مفهوم الشخصية المحاسبية في المجال الحكومي، ويؤثر مفهوم الشخصية المحاسبية في غالبية المبادئ والمفاهيم المؤثرة في العمل المحاسبي.

وطبقاً لهذا المعيار لا توجد شخصية محاسبية مركزية للوحدة الحكومية وإنما يتم تجزئة الوحدة الحكومية إلى مجموعة من الاعتمادات ذات الشخصيات المحاسبية المستقلة.

#### ٤-٢-٢ تقييم المعيار :

يتفق هذا المعيار مع طبيعة نشاط الوحدات الحكومية من الزوايا الآتية :

- تنوع واختلاف العمليات التي تدخل في مجال النشاط الحكومي من ناحية مصادر التمويل ووسائل الإنفاق مما يجعل استخدام مجموعة متوازنة من الحسابات الملائمة لطبيعة كل منها أمراً ملائماً من الناحيتين المحاسبية والعملية.
- اختلاف الشروط القانونية والتعاقدية المؤثرة على الاعتمادات المثلثة لكل نوع من العمليات الحكومية يستدعي الفصل بين كل منها في شكل مجموعة من الحسابات تعتبر بمثابة وحدة محاسبية مستقلة.
- قد يستدعي تحقيق أهداف معينة مثل فرض الرقابة على بعض الأنشطة الحكومية ضرورة تجزئة مجموعة الحسابات المثلثة لأحد الاعتمادات الحكومية بما يتوافق وتحقيق هذه الأهداف وهذا يتفق مع ما يتضمنه هذا المعيار.

كما يتفق هذا المعيار مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث يمكن أن يتحدد مفهوم الوحدة المحاسبية على أساس الملكية أو الشخصية القانونية أو

الاعتمادات المالية، ولقد استخدم هذا المعيار الاعتمادات المالية كأساس لتحديد مفهوم الشخصية المحاسبية في الوحدات الحكومية<sup>(١١)</sup>.

#### ٣-٢-٤ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

يعتمد النظام المحاسبي الحكومي المصري على أسلوب محاسبة الاعتمادات وذلك بتخصيص مجموعة من الحسابات لتسجيل ومتابعة الموارد والاستخدامات والأصول والالتزامات الخاصة بكل نوع من أنواع الاعتمادات على حده.

فلقد نصت المادة الثانية من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على شمول موازنة الدول للجهز الإداري ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وصناديق التمويل فقط مع إعداد موازنات مستقلة للهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي.

وتعتبر كل موازنة من هذه الموازنة وحدة مستقلة محاسبياً بما تحويه من مجموعة من الحسابات المتوازنة توازناً ذاتياً تستخدم لمتابعة موارد واستخدامات نوعاً متميزاً من الأموال الحكومية ويتفق ذلك مع ما نص عليه هذا المعيار.

#### ٣-٤ المعيار الثالث : أنواع الاعتمادات Type of Funds :

##### ١-٣-٤ عرض وتحليل المعيار :

يتعلق هذا المعيار بتحديد أنواع الاعتمادات الحكومية (الأموال المخصصة) وتشمل هذه الأنواع مايلي :

#### أولاً - الاعتمادات الحكومية Governmental Funds :

وتشمل :

##### ١ - الاعتماد العام The General Fund :

ويستخدم هذا الاعتماد للحاسبة على جميع أنواع الموارد المالية ما عدا ما

أدرج ضمن نوع آخر من أنواع الاعتمادات.

To account for all financial resources except those required to be accounted for in another fund.

ب - اعتمادات مخصصة لأغراض معينة **Special Revenue Funds**

ويقصد بها الاعتمادات المخصصة بصفة قانونية للإنفاق على أغراض معينة ماعدا الأمانات التي يمكن إنفاقها واعتمادات المشاريع الرأسمالية.

☐ To account for the proceeds of specific revenue sources (other than expendable trusts or for major capital projects) that are legally restricted to expenditure for specified purpose.

ج - اعتمادات المشروعات الرأسمالية **Capital project funds**

وتخصص للمحاسبة عن الموارد المالية المستخدمة للحصول على أو إنشاء التسهيلات الرأسمالية ما عدا التي يتم تمويلها عن طريق الاعتمادات الخاصة بالمحافظة على الممتلكات أو التي تمول من الأمانات.

To account for financial resources to be used for the acquisition or construction of major capital facilities (other than those financed by proprietary funds and trust funds).

د - الاعتمادات الخاصة بخدمة الديون **Debt service funds**

وتستخدم للمحاسبة عن الموارد المستخدمة لسداد الديون طويلة الأجل وفوائدها.

To account for the accumulation of resources for, and the payment of general long-term debt principal and interest.

## ثانياً : اعتمادات الممتلكات Proprietary Funds :

وتشمل :

### ١ - اعتمادات المنشآت Enterprise Funds :

وتستخدم للمحاسبة عن العمليات الآتية :

- العمليات الممولة على أسس مشابهة للأسس المستخدمة في منشآت الأعمال حيث يعتمد الجهاز الحكومي على تقديم خدمات هذه العمليات للمستفيدين منها في ظل مبدأ تحميل هؤلاء المستفيدين بتكلفة هذه الخدمات.
- العمليات التي ترغب الإدارة الحكومية في تحديد إيراداتها ومصرفاتها وصافي الدخل لها وذلك لأغراض صيانة رأس المال والرقابة والمساءلة الإدارية وغيرها<sup>(٢١)</sup>.

ب - اعتمادات الخدمات الداخلية المتبادلة Internal service funds :

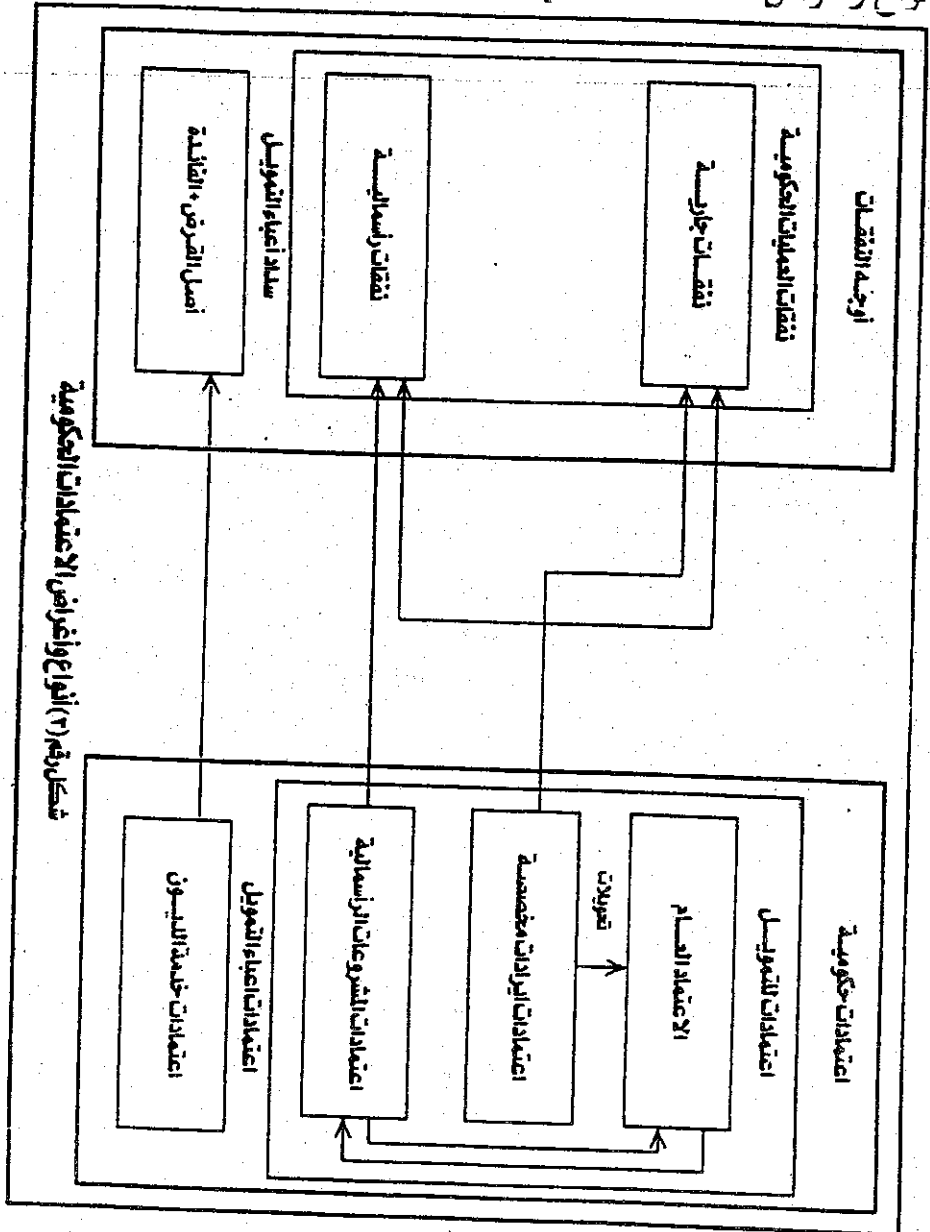
وتستخدم للمحاسبة عن تمويل الخدمات والسلع المتبادلة بين الأقسام والوحدات الحكومية وبعضها البعض والتي تتم على أساس استرداد التكلفة.

### ثالثاً : اعتمادات التوكيلات Fiduciary Funds :

وتستخدم للمحاسبة عن الأصول التي تكون في حيازة الوحدة الحكومية بصفة أمانة أو بالوكالة عن أفراد أو منشآت أو وحدات حكومية أخرى، ويشمل ذلك الأنواع التالية :

- اعتمادات أمانة يمكن إنفاقها Expendable Trust Funds
- اعتمادات أمانات لا يمكن إنفاقها Non-Expendable Trust Funds
- اعتمادات أمانات المعاشات Pension Trust Funds
- اعتمادات الوكالات Agency Funds

وتخصص الاعتمادات الحكومية للنفقات الخاصة بالجهاز الإداري الحكومي سواء الخاصة بالنفقات الجارية أو الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات أو المبالغ اللازمة لسداد الديون الحكومية وفوائدها ويوضح شكل رقم (٣) أنواع وأغراض الاعتمادات الحكومية.



بينما تخصص اعتمادات الممتلكات للأموال المخصصة للمشروعات الحكومية التي تعمل وفقاً لأسس مشابهة لمنشآت الأعمال أي أنها منشآت حكومية ذات طبيعة خاصة تقدم خدمات حكومية مشابهة للخدمات التي تقدمها منشآت الأعمال وذلك مقابل تحمل المستفيدين لتكلفة هذه الخدمات.

وتقضي النظم الحكومية بقياس نتائج الأعمال لبعض هذه المنشآت وذلك لأغراض تقييم الأداء أو المحافظة على رأس المال أو غير ذلك.

كما تضم هذه الاعتمادات الأموال اللازمة لتمويل الخدمات الحكومية المتبادلة بين الوحدات الحكومية وبعضها والتي تتم على استرداد الوحدة التي تقدم مثل هذه الخدمات لتكلفتها.

وتعتبر هذه الاعتمادات نوعاً متميزاً من الاعتمادات ولذلك يتم معالجتها وفق لأسس محاسبية مشابهة للأسس المستخدمة في منشآت الأعمال.

وبالنسبة لاعتمادات التوكيلات فتشمل هذه الاعتمادات ما يلي :

- الأمانات وهي المبالغ التي تكون موجودة لدى بعض الجهات الحكومية وتكون مملوكة لوحدات أخرى حكومية وغير حكومية، وقد يكون حق الوحدة الحكومية إنفاق هذه الأمانات أو عوائدها أو عدم إنفاقها طبقاً لشروط قانونية أو تعاقدية تحكم التصرف في هذه الأمانات.
- الوكالات وهي أموال مجمعة لحساب منشآت أخرى حكومية أو غير حكومية، ويوضح الشكل رقم (٣) أنواع وأغراض الاعتمادات الحكومية.

#### ٤-٣-٢ تقييم المعيار :

يوضح هذا المعيار طبيعة وأنواع الاعتمادات أو الأموال المخصصة للوحدات المحلية أو الحكومية ويضم هذا المعيار :

- اعتمادات الوحدات الإدارية الحكومية.
- اعتمادات المنشآت الحكومية ذات الطبيعة الخاصة التي تدار على أسس

## اقتصادية.

- اعتمادات الأمانات والوكالات التي تحتفظ بها الوحدات الحكومية لحساب وحدات أخرى حكومية أو غير حكومية.

ويتميز هذا المعيار بالمميزات الآتية :

١- الشمول حيث يغطي جميع أنواع الاعتمادات الخاصة بالوحدات المحلية والحكومية.

٢- الدقة حيث يتضمن مجموعة من الاعتمادات المحددة بصورة واضحة وذات خطوط فاصلة.

٣- سهولة تحديد الأسس المحاسبية الملائمة لكل نوع من أنواع الاعتمادات.

٤- سهولة تسجيل ومتابعة الاعتمادات المختلفة من الناحية المحاسبية.

٥- سهولة إعداد التقارير المالية والمحاسبية من خلال تحديد طبيعة وأغراض وأوجه إنفاق الاعتمادات مسبقاً بما يسهل إعداد التقارير الدورية والختامية الخاصة بها.

٦- أنه بصفة عامة يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن أمثلة ذلك ضرورة الفصل بين العمليات الجارية والرأسمالية.

٧- المرونة من خلال استخدام الاعتماد العام للمحاسبة عن جميع الاعتمادات التي لا تدخل ضمن بنود الاعتمادات المحددة.

ويقترح لتطوير هذا المعيار إضافة نص له يوضح العلاقة بين أنواع هذه الاعتمادات بصورة محددة والقواعد التي يجب استخدامها لمعالجة التحويلات بين هذه الاعتمادات وبعضها البعض. حيث اكتفى هذا المعيار بتحديد أنواع وطبيعة الاعتمادات وأوجه استخداماتها دون أن يتعرض للعلاقات المتبادلة بين الاعتمادات وبعضها البعض.

ومن أمثلة العمليات المتبادلة :

- استخدام الاعتماد العام لتمويل نفقات إيرادية أو رأسمالية.



- استخدام المبالغ المودعة كإمانات أو عوائدها في تمويل نفقات جارية أو رأسمالية.

- استخدام الاعتمادات الخاصة بالوكالات.

### موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق المعيار :

نصت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية المصري على سريان هذا القانون على الوحدات الإدارية الحكومية كما نصت المادة الثانية من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على عدم شمول الموازنة العامة للدولة للهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي<sup>(٢٢)</sup>.

ومعنى ذلك اقتصر التطبيق الحكومي المصري لهذا المعيار على نوعين من الاعتمادات هي :

أولاً : الاعتمادات الحكومية الخاصة بالوحدات الإدارية الحكومية.

ثانياً : اعتمادات الأمانات والوكالات.

وقد ترك النظام الحكومي المصري الهيئات ذات الطابع الاقتصادي والتي يخصص لها هذا المعيار اعتمادات الممتلكات للتطبيق العملي لتصميم النظم الملائمة لها والتي تشابه الأسس المستخدمة في منشآت الأعمال.

٤-٤ المعيار الرابع : عدد الاعتمادات Number of Funds :

٤-٤-٤ عرض وتبسيط المعيار :

ينص هذا المعيار على مايلي :

Governmental units should establish and maintain those funds required by low and sound financial administration, only the minimum number of funds consistent with legal and operating requirements should be established, however, since

unnecessary funds result in inflexibility, under complexity, and inefficient financial administration<sup>(24)</sup>.

يتعلق هذا المعيار بعدد حسابات الاعتمادات التي يجب على الوحدة الحكومية الاحتفاظ بها وينص على ضرورة احتفاظ الوحدة الحكومية بالعدد الملائم من حسابات الاعتمادات بما يتفق ومبادئ الإدارة المالية الواعية وبما يتفق مع الاحتياجات القانونية واحتياجات التشغيل.

كما ينص هذا المعيار على أن وجود حسابات اعتمادات غير ضرورية يؤدي إلى عدم المرونة والتعقيد وعدم كفاءة الإدارة المالية للوحدة الحكومية.

وطبقاً لهذا المعيار يجب على الوحدة الحكومية استخدام عدد من حسابات الاعتمادات يتلاءم مع طبيعة نشاطها والاعتبارات القانونية التي تحكم هذا النشاط ولقد أورد هذا المعيار بعض الأمثلة التي تتعلق بتحديد القدر المناسب من حسابات الاعتمادات للوحدة الحكومية والتي من أهمها مايلي :

- ١- لاحتياج الوحدات الحكومية الصغيرة غالباً للاعتمادات الداخلية المتبادلة.
- ٢- ليس من الضروري استخدام حسابات اعتمادات الإيرادات الخاصة إلا إذا كانت هذه الحسابات موجودة بصورة قانونية ورسمية.
- ٣- لاحتياج الوحدة الحكومية إلى اعتمادات خدمة الديون إلا إذا كانت موجودة بصورة قانونية ورسمية وكان تجميع الموارد المالية يتم بهدف سداد الدين وفوائده التي سوف تستحق في السنوات المقبلة.

#### ٤-٤-٢ تقييم المعيار :

يرتبط هذا المعيار كما سبق بيانه بتحديد العدد الملائم من الاعتمادات التي ينبغي متابعتها إدارياً ومحاسبياً بالوحدة الحكومية، ويتفق هذا المعيار مع مقتضيات التطبيق العملي السليم حيث يجب أن تحتفظ الوحدة الحكومية بالحد الأدنى من حسابات الاعتمادات وبما يتوافق مع طبيعتها من الناحيتين العملية والقانونية وذلك منعاً لحدوث التعقيدات أو عدم المرونة التي أشار إليها هذا المعيار.

### ٤-٣ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

على الرغم من عدم تعرض القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بنظام المحاسبة الحكومية في مصر أو لائحته التنفيذية للعدد الملائم من الاعتمادات الذي ينبغي على الوحدة الحكومية إمساك حساباته ومتابعته فإن التطبيق العملي في القطاع الحكومي المصري يلتزم بإمساك حسابات الاعتمادات التي تتفق مع طبيعة الوحدة الحكومية واعتبارات التشغيل والاعتبارات القانونية.

### ٤-٥ المعيار الخامس : المحاسبة عن الأصول الثابتة والالتزامات طويلة الأجل :

Accounting for fixed assets and long-term liabilities :

### ٤-٥-١ عرض وتبسيط المعيار :

يتضمن هذا المعيار القواعد المنظمة لتحديد مفهوم كل من الأصول الثابتة والالتزامات طويلة الأجل وتشمل هذه القواعد ماييلي<sup>(٢٥)</sup> :

#### أ - بالنسبة لمفهوم الأصول الثابتة :

يفرق هذا المعيار بين مفهومين للأصول الثابتة :

- الاعتماد المخصص للأصول الثابتة : ويقصد به الأموال المخصصة للوحدة الحكومية لاستثمارها في شكل أصول ثابتة وتعبر هذه الاعتمادات عن موارد مالية فعلية يمكن التصرف فيها من قبل إدارة الوحدة الحكومية.
- الحساب العام للأصول الثابتة : ويعبر هذا الحساب عن الأصول الثابتة التي في حوزة الوحدة الحكومية ولها الحق في الحصول على منفعتها إلى هذا الحساب لا يعبر عن موارد مالية متاحة للإنفاق ولكنه يعبر عن البنود التي استخدمت فيها الموارد المالية فعلاً ويجب المسألة عنها.

General fixed assets do not represent financial resources available for expenditure, but are items for which financial resources have been used and for which accountability should be maintained<sup>(26)</sup>.

وينص هذا المعيار على عدم إدراج الحساب العام للأصول الثابتة في القوائم المالية حتى لا يؤدي إلى تضخم قيمة الاعتمادات المدرجة في هذه القوائم وبالتالي تضليل مستخدمي هذه القوائم، كما ينص على تسجيل إظهار الحساب العام للأصول الثابتة بصورة منفصلة عن الاعتمادات المخصصة لهذه الأصول.

#### ب - بالنسبة لمفهوم الديون طويلة الأجل :

يفرق هذا المعيار بين مفهومين للديون طويلة الأجل :

- الاعتماد المخصص للديون طويلة الأجل : ويعبر عن المبالغ المخصصة لسداد الديون طويلة الأجل المستحقة على الوحدة الحكومية.

- الحساب العام للديون طويلة الأجل : يعبر عن ديون طويلة الأجل لم تستحق بعد وبالتالي لا يتم إجراء أي تخصيص لها من الموارد المالية.

ويؤدي إدخال الديون طويلة الأجل التي لم تستحق ضمن الالتزامات طويلة الأجل والتي يخصص لها اعتمادات مالية لاستحقاقها إلى إضعاف المسألة والرقابة الإدارية بالإضافة إلى أنه يوفر معلومات خاطئة عند إعداد الموازنة.

ولقد تعرض هذا المعيار للتقرير عن الممتلكات العامة ومشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والكباري والشوارع والتي لها قيمة فقط بالنسبة للوحدة الحكومية ولا يمكن بيعها أو التنازل عنها ولقد نص هذا المعيار على أن إدراج مثل هذه الأصول في القوائم المالية يعتبر اختياريًا.

ويمكن عرض القواعد المحاسبية التي يتضمنها هذا المعيار كمايلي :

الديون طويلة الآجل	الأصول الثابتة
١- تشمل اعتمادات الديون طويلة الآجل المبالغ المخصصة لسداد الديون طويلة الآجل المستحقة خلال فترة تنفيذ الموازنة.	١- تشمل اعتمادات الأصول الثابتة المبالغ المخصصة للإنفاق على الأصول الثابتة خلال فترة تنفيذ الموازنة أي أن هذه المبالغ تعبر عن موارد مالية يمكن إنفاقها.
٢- يدرج بحساب الديون طويلة الآجل جميع الديون طويلة الآجل غير المستحقة خلال فترة تنفيذ الموازنة.	٢- يدرج بحساب الأصول الثابتة جميع الأصول المكتناه بواسطة الوحدة الحكومية والتي سبق الحصول عليها وتستفيد الوحدة منها فعلاً أي أن هذا الحساب يعبر عن موارد مالية أنفقت بالفعل.
	٣- للوحدة الحكومية الحق في إدراج أو عدم إدراج الممتلكات العامة ومشروعات البنية الأساسية التي تستفيد منها ضمن التقارير المالية.

#### ٢-٥-٤ تقييم المعيار :

ينادي هذا المعيار بأن يدرج في القوائم مالية الاعتمادات المخصصة لشراء الأصول الثابتة أو سداد الديون طويلة الآجل المستحقة فقط مع عدم إظهار الأصول الثابتة التي سبق شرائها وكذلك الديون طويلة الآجل غير المستحقة في هذه القوائم المالية كما يترك هذا المعيار للوحدة الحكومية حرية إظهار أو عدم إظهار الممتلكات العامة التي تستفيد منها الوحدة في القوائم المالية.

ونرى أن عدم إظهار الأصول الثابتة التي سبق شراؤها في الأعوام

السابقة في القوائم المالية وأن كان يحقق وضوح الرؤيا بالنسبة للاعتمادات المالية إلا أنه لا يعطي صورة حقيقية عن القوة الاقتصادية للوحدة الحكومية بما تحوزه من أصول ثابتة سواء كانت هذه الأصول ممولة من موازنة العام الحالي أو موازنات الأعوام السابقة.

كما أن الديون طويلة الآجل غير المستحقة في العام الحالي إنما تعبر عن التزامات حقيقية تؤثر في الوضع الاقتصادي للوحدة الحكومية.

ولذا يقترح تعديل هذا المعيار بالنص على التزام الوحدة الحكومية بالإفصاح عن جميع الأصول الثابتة التي تكون في حوزتها وكذلك الديون طويلة الآجل الملزمة بدفعها في العام الحالي أو في أعوام تالية على أن يكون هذا الإفصاح في جزء منفصل من القوائم المالية الحكومية أو في صورة مرفق لهذه القوائم بحيث لا يخل ذلك بإظهار الاعتمادات المالية الخاصة بالأصول الثابتة أو الديون طويلة الآجل المستحقة في صلب القوائم المالية طبقاً لمفاهيم محاسبية الاعتمادات.

#### ٤-٣ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

تعتمد التقارير التي يصدرها النظام المحاسبي الحكومي المصري على إظهار الاعتمادات المالية المخصصة لشراء الأصول الثابتة أو سداد الديون طويلة الآجل المستحقة خلال الفترة المالية فقط أي أنها تتفق مع هذا المعيار في عدم إدراج الأصول الثابتة التي سبق شرائها في فترات سابقة أو الديون طويلة الآجل الغير مستحقة في القوائم المالية.

إلا أن اللائحة المالية للميزانية والحسابات نصت على تضمين الحساب الشهري للوحدات الحكومية أرصدة الحسابات النظامية الممثلة للأصول الثابتة وحساب المال العام المقابل لها مع ترحيل أرصدة هذه الحسابات من سنة مالية لأخرى لإظهار قيمة هذه الأصول تبعاً<sup>(٢٧)</sup>.

## ٦-٤ المعيار السادس : تقييم الأصول الثابتة Valuation of fixed assets

### ١-٦-٤ عرض وتحليل المعيار :

ينص هذا المعيار على مايلي :

Fixed assets should be accounted for at cost or, if the cost is not practicably determinable at estimated cost. Donated fixed assets should be recorded at their estimated fair value at the time received<sup>(28)</sup>.

ويحدد هذا المعيار التكلفة الفعلية كأساس لتقييم الأصول الثابتة، ويمكن تقييم هذه الأصول بالتكلفة التقديرية في حالة صعوبة تحديد التكلفة الفعلية.

وينص هذا المعيار أيضاً على تسجيل الأصول الثابتة المهداة للوحدة الحكومية بالقيمة العادلة المقدرة لها وقت استلامها.

ويقسم هذا المعيار الأصول الثابتة من زاوية الأساس المستخدم لتقييمها إلى ثلاثة أنواع :

- ١- أصول ثابتة يمكن تحديد تكلفتها الفعلية ويتم تقييمها بالتكلفة الفعلية.
- ٢- أصول ثابتة يصعب تحديد تكلفتها الفعلية ويتم تقييمها بالتكلفة التقديرية.
- ٣- أصول ثابتة مهداة للوحدة الحكومية ويتم تقييمها بالقيمة العادلة المقدرة لها وقت إهدائها.

### ٢-٦-٤ تقييم المعيار :

على الرغم من اتفاق هذا المعيار مع معايير المحاسبة المالية التي صدرتها هيئة معايير المحاسبة المالية FASB في استخدام أساس التكلفة لتقييم الأصول الثابتة إلى أنه يخضع للانتقادات الآتية :

- ١- لا يتضمن هذا المعيار كيفية حساب التكلفة وحساب العناصر التي تدخل

ضمنها.

- ٢- لا يتضمن هذا المعيار كيفية معالجة الاستبعادات من الأصول الثابتة التي تحدث خلال الفترة.
- ٣- لم يحدد هذا المعيار بوضوح الحالات التي يمكن أن تستخدم فيها الوحدة الحكومية أساس التكلفة التقديرية لتقييم الأصول الثابتة.
- ٤- لا يتضمن هذا المعيار الضوابط التي يجب الالتزام بها عند تقدير قيمة بعض الأصول الثابتة سواء لعدم إمكان تحديد التكلفة الفعلية لهذه الأصول أو لكونها مهداة للوحدة الحكومية.
- ٥- لم يوضح هذا المعيار كيفية معالجة الأصول المهداة إلى الوحدة الحكومية وهل يتم إضافتها إلى اعتمادات الأصول الثابتة الخاصة بالفترة التي تم إهدائها فيها للوحدة الحكومية أو يتم تسجيلها في الحساب العام للأصول الثابتة مباشرة.

ولذا يقترح تعديل هذا المعيار بإضافة القواعد الآتية :

- أ - تحديد عناصر التكاليف الرأسمالية التي يسمح بإضافتها إلى تكلفة هذه الأصول سواء عند اقتنائها أو عند الإضافة لها.
- ب - معالجة الاستبعادات من الأصول الثابتة وتقييمها بالتكلفة التي سبق تسجيل الأصول بها.
- ج - الحالات التي يمكن أن تستخدم فيها الوحدة الحكومية أساس التكاليف التقديرية والضوابط التي يجب الالتزام بها.
- د - كيفية تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المهداة للوحدة الحكومية وكيفية معالجة هذه الأصول دفترياً ويقترح الاسترشاد بالقيمة السوقية للأصول المثيلة.

٣-٦-٤ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

تنص اللائحة التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية المصري على تقييم



الأصول الثابتة بتكلفة الشراء مضافاً إليها المصروفات الرأسمالية المتعلقة بها والتي تجعلها صالحة للاستعمال أو تؤدي إلى زيادة طاقتها الإنتاجية.

كما تنص اللائحة على استبعاد قيمة الأصول التي يتم التصرف فيها تصرفاً ناقلاً للملكية أو تخريدها على أن تحسب قيمة هذه الأصول المستبعدة بالتكلفة الدفترية<sup>(٢٩)</sup>.

ولم تتعرض اللائحة المذكورة للحالات التي يصعب فيها تحديد التكلفة الفعلية أو كيفية معالجة الأصول المهددة للوحدة الحكومية.

٧-٤ المعيار السابع : إهلاك الأصول الثابتة :

Depreciation of fixed assets :

١-٧-٤ عرض وتطيل المعيار :

ينص هذا المعيار على مايلي :

□ Depreciation of general fixed assets should not be recorded in the accounts of governmental funds. Depreciation of general fixed assets may be recorded in cost accounting systems or calculated for cost finding analysis<sup>(30)</sup>.

ومعنى ذلك هو عدم تسجيل إهلاك الأصول الثابتة في حسابات الاعتمادات الحكومية، ومن الممكن أن يتم تسجيل الإهلاك من خلال نظم محاسبة التكاليف أو لأغراض تحليل التكلفة.

كما ينص هذا المعيار في فقرة أخرى منه أنه يمكن حساب الإهلاك في بعض أنواع من الاعتمادات مثل اعتمادات الممتلكات أو الأصول المقتناة كأمانة والتي تقوم الوحدة الحكومية بحساب مصروفاتها وإيراداتها وصافي الدخل المحقق منها.

ويبرر هذا المعيار عدم احتساب الإهلاك في الاعتمادات الحكومية بأن محاسبة الاعتمادات تركز على مفهوم النفقات وليس مفهوم المصروفات وعلى

الرغم من إمكانية اعتبار الإهلاك ضمن المصروفات إلا أنه لا يدخل ضمن النفقات ولذا يجب عدم تسجيله في الاعتمادات الحكومية<sup>(٣١)</sup>.

#### ٤-٧-٢ تقييم المعيار :

يستند هذا المعيار إلى منطق مقبول من الناحية المحاسبية فطالما أن الإهلاك لا يعتبر نفقة وأن العبرة في الوحدات الحكومية بالنفقات وليس بالمصروفات فمن الطبيعي ألا تلتزم الوحدات الحكومية بحساب الإهلاك.

كما أن هذا المعيار قد أبرز أهمية الإهلاك بالنسبة لنظم وحسابات التكاليف ويمكن أن يحسب إهلاك للأصول الثابتة في الوحدات الحكومية في حالة وجود نظم للتكاليف في هذه الوحدات أو الرغبة في تحليل التكاليف.

كما أورد هذا المعيار بعض الحالات التي يتعين فيها على الوحدة الحكومية أن يحسب إهلاك للأصول الثابتة مثل حالة الأصول التي تقتنيها الوحدة الحكومية كإمانة وتلتزم بتحديد مصروفاتها وإيراداتها وما هو الدخل المحقق منها.

ولكن يأخذ على هذا المعيار أنه لم ينص صراحة على إلزام الوحدات الحكومية بإعداد نظم للتكاليف أو على الأقل تحليل التكلفة على أسس اقتصادية مشابهة لمنشآت الأعمال، وبالتالي إدخال الإهلاك ضمن حساباتها على أن تعد حسابات التكاليف والتقارير المستمدة منها في شكل حسابات خاصة أي دون التأثير على الحسابات المالية ويقترح عمل معيار خاص لهذه المفاهيم أو تعديل هذا المعيار بإدخالها ضمن مشتملاته.

#### ٤-٧-٣ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

لم يتعرض قانون المحاسبة الحكومية المصري أو لائحته التنفيذية صراحة لموضوع الإهلاك ولكن اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على تسجيل الأصول الثابتة بقيد نظامي عند الحصول عليها ثم استبعادها بقيد نظامي عكسي وبفس القيمة الدفترية أي التي سبق تسجيلها بها وقت الحصول عليها ومعنى

ذلك أن هذه القيمة لم تخضع للإهلاك بأي صورة وتتفق هذه المعالجة مع القواعد التي ينص عليها هذا المعيار.

٨-٤ المعيار الثامن : أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية :

Accrual Basis in Governmental Accounting :

٨-٤-١ عرض وتبيل المعيار :

وينص هذا المعيار على مايلي :

Governmental funds revenues and expenditures should be recognized on the modified accrual basis<sup>(32)</sup>.

ويتعلق هذا المعيار بالأساس المستخدم لمعالجة كل من المصروفات والإيرادات في المحاسبة الحكومية. وينص هذا المعيار على استخدام أساس الاستحقاق المعدل في معالجة المصروفات والإيرادات في الوحدات الحكومية.

ويفسر هذا المعيار أساس الاستحقاق المعدل في فقرة تالية بأنه يعتمد على الاعتراف بالإيرادات في الفترة التي أصبحت فيها متاحة ويمكن قياسها Available and measurable أما النفقات فيجب الاعتراف بها في الفترة المحاسبية التي حدث فيها الإلتزام فيما عدا الفائدة على الديون طويلة الآجل والتي يجب الاعتراف بها فقط عندما تكون واجبة الأداء.

وتعالج الإيرادات في هذا المعيار طبقاً لإمكانية تحصيل الإيرادات بصرف النظر عن استحقاقها.

أما النفقات فيتم الاعتراف بها في الفترة المالية التي نشأ فيها الإلتزام المقابل لها، ومعنى ذلك أن تعالج الإيرادات وفقاً للأساس النقدي الذي يعتمد على واقعة التحصيل أما النفقات فتعالج وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يعتمد على نشأة الإلتزام بصرف النظر عن واقعة السداد النقدي.

#### ٢-٨-٤ تقييم المعيار :

يناسب هذا المعيار طبيعة العمليات في القطاع الحكومي حيث يناسب الأساس النقدي طبيعة غالبية الإيرادات كما أنه لا يوجد مبرر لتطبيق أساس الاستحقاق بما يحتاجه من تسويات محاسبية متعددة على إيرادات الوحدات الحكومية طالما أن هذه الوحدات لا تقوم بإعداد حسابات ختامية لقياس نتائج الأعمال في نهاية كل فترة مالية.

أما بالنسبة للنفقات فيجب معالجتها طبقاً لأساس الاستحقاق وذلك لإمكان تقييم أداء إدارة الوحدات الحكومية من الناحية المالية وهو ما ينص عليه هذا المعيار.

إلا أن هناك انتقاداً يمكن أن يوجه إلى هذا المعيار وهو أنه لا يشير إلى إمكانية إعداد تقارير محاسبية إضافية لخدمة الإدارة الحكومية وفقاً لأساس الاستحقاق سواء بالنسبة للإيرادات أو النفقات.

ولذا يقترح تعديل هذا المعيار بإضافة فقرة تؤكد على إمكانية إعداد تقارير محاسبية إضافية لخدمة الإدارة الحكومية تعتمد على أساس الاستحقاق بالنسبة لكل من الإيرادات والنفقات وذلك مع استمرار الوحدات الحكومية في استخدام أساس الاستحقاق المعدل في إعداد التقارير المالية الحكومية العادية ويقتصر استخدام أساس الاستحقاق على التقارير الإضافية.

#### ٣-٨-٤ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

تنص المادة الخامسة من قانون المحاسبة الحكومية المصري على استخدام الأساس النقدي في معالجة حسابات الموازنة كما تنص المادة السادسة من نفس القانون على تسجيل العمليات المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية على أساس ما يتم توريده أو إنجازه بمجرد ثبوت التوريد أو الإنجاز<sup>(٣٣)</sup>.

ومعنى ذلك أن عمليات الموازنة الجارية يتم معالجتها على الأساس النقدي أما عمليات المشروعات الاستثمارية فتعالج وفقاً لأساس الاستحقاق.

وتختلف هذه القاعدة عن ما ينص عليه هذا المعيار بالالتزام بأساس الاستحقاق المعدل.

٩-٤ المعيار التاسع : إعداد الموازنات / رقابة الموازنة / التقرير عن الموازنات :  
Budgeting, Budgetary control, and Budgetary reporting :

٩-٤-١ عرض وتحليل المعيار :

ينص هذا المعيار على ضرورة اعتماد كل وحدة حكومية على موازنة سنوية، ويقع على عاتق النظام المحاسبي توفير الأسس اللازمة لاستخدام هذه الموازنة كأداة للرقابة، ويجب أن تتضمن القوائم المالية المعدة للوحدة الحكومية مقارنة تقديرات الموازنة بالبيانات الفعلية<sup>(٣٤)</sup>.

ويتضمن هذا المعيار القواعد التالية :

- ١- ضرورة استناد النظام الحكومي إلى موازنة سنوية تتضمن النفقات والإيرادات والسياسات والقواعد المنظمة للعمل في الوحدات الحكومية.
- ٢- ضرورة قيام النظام المحاسبي الحكومي بإعداد واستخدام الأسس التي تحقق فاعلية الموازنة واستخدامها كأداة للرقابة.
- ٣- يجب أن تتضمن القوائم المالية المعدة للوحدة الحكومية نتائج متابعة الموازنة وتتضمن مقارنة تقديرات الموازنة بنتائج التنفيذ الفعلي والانحرافات التي حدثت ومسبباتها.

٩-٤-٢ تقييم المعيار :

يؤكد هذا المعيار على أهمية الموازنة العامة للدولة للقطاع الحكومي، وعلى ارتباط العمل المحاسبي في القطاع الحكومي بالموازنة.

ولكن يأخذ هلى هذا المعيار أنه تعرض لموضوع الموازنة بصورة مقتضبة وفي شكل عبارة عامة لاتتناسب مع أهمية الموازنة باعتبارها محور العمل في القطاع الحكومي من الناحيتين المالية والإدارية وانعكاسها على العمل المحاسبي

الحكومي بصورة كبيرة سواء فيما يتعلق بتبويب الحسابات أو تصميم المجموعتين المستندية والدفترية أو الدورات المستندية التي تنتهي بإعداد كشوف الحسابات.

ولذا يقترح إعادة صياغة هذا المعيار بصورة تفصيلية تتلائم مع أهمية الموازنة وتتضمن القواعد العامة لإعداد الموازنة وانعكاس الموازنة على عناصر النظام المحاسبي الحكومي (المجموعتين المستندية والدفترية مجمعة التقارير المالية تبويب الحسابات في القطاع الحكومي). كما يتضمن كيفية التقرير عن تقديرات الموازنة ونتائج المقارنة بين هذه التقديرات ومستوى الأداء الفعلي.

#### ٣-٩-٤ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

اهتم النظام الحكومي المصري بموضوع الموازنة وارتباطها بالعمل المحاسبي فلقد صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتم تعديله بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩، والقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠.

كما نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على ضرورة إعداد الموازنة العامة وتبويب الحسابات الحكومية بما يتفق وتبويب الموازنة العامة للدولة كما نص المادة ٣٧ من القانون المذكور على أن يرفق بالحساب الختامي وتقارير المتابعة لكل من الجهات الإدارية بيان يعطي صورة واضحة عن النشاط الذي قامت به الجهة استخداماً للاعتمادات التي خصصت لها بالموازنة العامة<sup>(٣٥)</sup>.

ويعكس ذلك اهتمام النظام المحاسبي الحكومي المصري بالموازنة وارتباطها بالإجراءات المحاسبية التي تنفذ خلال هذا النظام وكذلك ضرورة تضمين تقارير المتابعة التي يصدرها هذا النظام نتائج تنفيذ الموازنة بالنسبة للوحدات الحكومية.

٤-١٠ المعيار العاشر : تصنيف التحويلات والإيرادات والنفقات وحساب المصروفات :  
Transfer, Revenue, and Expense Account Classification :

٤-١٠-١ عرض وتبسيط المعيار :

يتعلق هذا المعيار بتصنيف الحسابات بأنواعها المختلفة بما فيها التحويلات بين الاعتمادات أو الإيرادات أو النفقات أو المصروفات، ويتضمن هذا المعيار القواعد الآتية<sup>(٣٦)</sup> :

- ١- التحويلات الداخلية للأموال وكذلك فوائد الديون طويلة الأجل يجب تصنيفها بصورة منفصلة عن إيرادات هذه الأموال ونفقاتها أو مصروفاتها.
- ٢- إيرادات الاعتمادات الحكومية يجب تصنيفها بحسب الاعتماد أو المصدر.
- ٣- نفقات الاعتمادات الحكومية يجب تبويبها بحسب الاعتماد أو الوظيفة أو البرنامج أو الوحدة التنظيمية أو النشاط أو الشخصية أو الفئات الرئيسية للأهداف.

Governmental fund revenues should be classified by fund and source. Expenditures should be classified by fund, function (or program, organization unite, activity, and principal classes of objects)<sup>(37)</sup>.

- ٤- إيرادات ومصروفات الاعتمادات الخاصة بالمنشآت الحكومية التي تدار بطريقة مشابهة لمنشآت الأعمال ينبغي تصنيفها بنفس الطريقة المتبعة في هذه المنشآت.

٤-١٠-٢ تقييم المعيار :

يتناول هذا المعيار كيفية تصنيف الحسابات في القطاع الحكومي ويورد هذا المعيار ثلاثة قواعد رئيسية :

- أولاً : تصنيف الاعتمادات الداخلية المحولة وفوائد الديون طويلة الأجل ويجب تصنيفها بصورة منفصلة عن إيرادات ونفقات أو مصروفات هذه

## الاعتمادات.

ثانياً : تصنيف إيرادات ومصروفات الاعتمادات الحكومية :

- بالنسبة للإيرادات يقترح هذا المعيار تصنيفها حسب الاعتمادات أو بمصادر هذه الإيرادات.

- بالنسبة للنفقات يمكن تصنيفها طبقاً لأحد الأسس التالية :

- الاعتمادات بحيث يتم تحديد تكلفة كل اعتماد على حده.
- الوظيفة بحيث يمكن تحديد تكلفة كل وظيفة حكومية على حده ومقارنتها بأهمية وجدوى الوظيفة.
- البرنامج بحيث يمكن معرفة تكلفة كل برنامج على حده ومقارنته بالعائد المتوقع من البرنامج.
- الوحدة التنظيمية بحيث يمكن تحديد مصروفات كل وحدة من الوحدات ومقارنتها بالدور الذي تؤديه هذه الوحدة في القطاع الحكومي.
- الأنشطة/ الشخصية/ الفئات الرئيسية للأهداف.

ثالثاً : إيرادات ومصروفات الوحدات الحكومية التي تعمل وفقاً لأسس مشابهة لمنشآت الأعمال ينبغي لها استخدام طرق التصنيف المتبعة في هذه المنشآت.

ويتميز هذا المعيار بالمرونة حيث يتضمن مجموعة متنوعة من أسس تصنيف الإيرادات والمصروفات يمكن للوحدات الحكومية الاختيار منها.

كما أنه يتضمن تطبيق الأسس المقترحة للتصنيف على الوحدات الإدارية الحكومية فقط دون الوحدات الحكومية التي تعمل على أسس مشابهة لمنشآت الأعمال التي بحيث أن تستخدم أسس التصنيف العادية المطبقة في



## منشآت الأعمال.

ولكن يأخذ على هذا المعيار أن يعرض فقط أسس التصنيف الممكنة للمصروفات والإيرادات في الوحدات الحكومية دون أن يتعرض لجدوى كل منها والحالات التي يجب على الوحدة الحكومية أن تستخدم فيها كل من هذه الأسس.

ولذلك يقترح تضمين هذا المعيار مقارنة بين أسس تصنيف الإيرادات والنفقات وتحديد أولويات وجدوى استخدام كل منها وإلزام الوحدات الحكومية بتطبيق بعضها كحد أدنى وبصفة خاصة :

- تبويب النفقات طبقاً للبرامج.

- تبويب النفقات طبقاً للوحدات التنظيمية.

ويرجع ذلك أهمية هذين الأساسين بالنسبة لتطبيق مبادئ المسألة والرقابة في الوحدات الحكومية.

□ In many governmental units funds are budgeted by activity or program. Thus programming, or deciding the activities to be worked on is a vital prerequisite to budgeting<sup>(38)</sup>.

### ٣-١٠-٤ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

تنص المادة الرابعة من قانون المحاسبة الحكومية المصري على ضرورة تصنيف الاستخدامات والموارد وفقاً لتقسيمات الموازنة العامة للدولة.

كما تنص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على توزيع الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية طبقاً لطبيعتها النوعية.

ويستفاد من هذه النصوص أن التصنيف الأساسي الذي يلتزم به النظام المحاسبي الحكومي المصري هو تصنيف الإيرادات والنفقات طبقاً لطبيعتها النوعية. كما يتضمن نموذج الموازنة العامة للدولة تبويب النفقات إلى الأقسام

الرئيسية الآتية : الحكومية المركزية حكم محلي- جهاز إداري- هيئات خدمية  
جملة.

ويتضح من ذلك أن النظام المحاسبي الحكومي المصري لا يهتم بأسس  
التصنيف الأخرى التي أوردتها هذا المعيار والتي من أهمها تصنيف النفقات  
حسب البرامج بالصورة التي تمكن من تحديد تكلفة وعائد كل برنامج حكومي  
على حده وبما يدعم استخدام أسس المسألة والرقابة وتقييم الأداء في القطاع  
الحكومي.

ويقترح تطوير أسس التصنيف المستخدمة في القطاع الحكومي المصري  
واستخدام بعض الأسس الأخرى التي أوردتها هذا المعيار وذلك للاستفادة من  
المزايا التي يتيحها كل منها.

٤-١١ المعيار الحادى عشر : المصطلحات والتصنيف العام :

**Common Terminology and Classification :**

٤-١١-١ عرض وتبيل المعيار :

ينص هذا المعيار على مايلي :

A common terminology and classification should be  
used consistently throughout the budget, the accounts and the  
financial reports of each found<sup>(39)</sup>.

ويتعلق هذا المعيار بالمصطلحات والتصنيف المستخدم في المحاسبة  
الحكومية وينص على ضرورة استخدام مصطلحات وتصنيف عام يتميز  
بالاتساق مع :

١- متطلبات إعداد الموازنة.

٢- متطلبات إعداد الحسابات الحكومية.

٣- متطلبات إعداد التقارير المالية.

وذلك لكل اعتماد من الاعتمادات.

#### ٤-١١-٢ تقييم المعيار :

يؤكد هذا المعيار على أهمية توحيد التصنيف والمصطلحات المستخدمة في مجال المحاسبة الحكومية، ويحتوي مجال المحاسبة الحكومية على العناصر الآتية :

- الموازنة

- الحسابات

- التقارير المالية

ويهتم هذا المعيار باستخدام تصنيف ومصطلحات موحدة في هذه العناصر الثلاثة.

ونلاحظ أن استخدام تصنيف ومصطلحات موحدة عند إعداد الموازنة التي تحكم العمل في القطاع الحكومي أو عند تقرير الحسابات وإعداد التقارير المالية لكل اعتماد من الاعتمادات يحقق المزايا الآتية :

١- سهولة فهم العلاقة والتأثيرات المختلفة بين كل من الموازنة والحسابات والتقارير المالية.

٢- سهولة إعداد الموازنة والحسابات والتقارير المالية.

٣- سهولة إجراء المقارنات بين البيانات التي تحتويها الموازنة والحسابات والتقارير المالية.

٤- سهولة الإفصاح عن البيانات والمعلومات في التقارير المالية.

#### ٤-١١-٣ موقف النظام المحاسب الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

ينص قانون المحاسبة الحكومية المصري ولائحته التنفيذية على مايلي :

١- ضرورة تصنيف وتبويب حسابات الموازنة وتشمل الاستخدامات والموارد وفقاً لتقسيمات الموازنة العامة.

٢- ضرورة تصنيف وتبويب الحسابات بما يتفق ودليل حسابات الحكومة والذي تحد اللائحة التنفيذية لقانون الأحكام والأوضاع الخاصة به<sup>(٤٠)</sup>.

ويتبين من ذلك أن النظام المحاسبي الحكومي المصري يستخدم تصنيف الحسابات يتسق مع متطلبات إعداد الموازنة ودليل الحسابات كما أنه يتسق بالضرورة مع التقارير المالية والتي يتم إعدادها من واقع الحسابات والموازنة وهو ما ينص عليه هذا المعيار.

٤-١٢ المعيار الثاني عشر: التقارير المالية الدورية والسنوية :

**Interim and Annual Financial Reports :**

٤-١٢-١ عرض وتحليل المعيار :

يتعلق هذا المعيار بالقوائم والتقارير التي ينبغي إعدادها في الوحدات الحكومية ويتضمن هذا المعيار القواعد الآتية<sup>(٤١)</sup> :

١- القوائم المالية والتقارير الدورية (التي تغطي جزءاً من السنة المالية) الخاصة بالمركز المالي ونتائج العمليات والمعلومات الأخرى يجب أن تعد لتسهيل الرقابة الإدارية للعمليات المالية والرؤيا التشريعية أو للأغراض الأخرى للتقارير الخارجية.

٢- التقرير المالي السنوي التفصيلي الذي يغطي كل الاعتمادات ومجموعات الحسابات ويتضمن عرض لكل اعتماد ومكوناته والقوائم الخاصة به، كما يتضمن الملاحظات على القوائم المالية وأي معلومات إضافية أو جداول أو إيضاحات أو أشكال إحصائية.

٣- القوائم المالية ذات الأغراض العامة يمكن عرضها بصورة منفصلة عن التقرير السنوي التفصيلي ومثل هذه القوائم يجب أن تتضمن القوائم المالية الأساسية وبعض الملاحظات عليها والتي تمكن من العرض العادل للمركز المالي ونتائج العمليات والتغيرات في المركز المالي لاعتمادات الممتلكات وما شابهها من الأمانات ومثل هذه القوائم يمكن أن يكون مطلوب أيضاً أن يصاحبها بعض المعلومات الإضافية.

٤- التقرير المالي عن وحدة جزئية والذي يغطي كل الاعتمادات ومجموعات الحسابات للوحدة ويتضمن عرض لكل اعتماد ومكوناته والقوائم الخاصة به كما يتضمن الملاحظات على القوائم المالية وأي معلومات إضافية أو جداول أو إيضاحات أو أشكال إحصائية، ويمكن إعداد وعرض هذه التقارير عند الضرورة.

٥- القوائم المالية عن وحدة جزئية يمكن عرضها بصورة منفصلة عن التقرير المالي لهذه الوحدة، ومثل هذه القوائم يجب أن تتضمن القوائم المالية الأساسية وبعض الملاحظات عليها والتي يمكن من العرض العادل للمركز المالي ونتائج العمليات والتغيرات في المركز المالي لاعتمادات الممتلكات وما يشبهها من الامانات، ومثل هذه القوائم يمكن أن يكون مطلوب أيضاً أن يصاحبها بعض المعلومات الإضافية.

#### ٤-١٢-٢ تقييم المعيار :

يتضمن هذا المعيار أنواع التقارير والقوائم التي يصدرها النظام المحاسب الحكومي وتشمل :

أولاً : قوائم وتقارير دورية إعدادها لفترات زمنية قصيرة شهرية أو ربع سنوية.

ثانياً : تقارير وقوائم تفصيلية سنوية.

ثالثاً : تقارير وقوائم خاصة بوحدة جزئية.

ويمكن أن يوجه إلى هذا المعيار الانتقادات الآتية :

١- المعيار يتضمن قواعد عامة للقوائم والتقارير المالية دون الدخول في التفاصيل.

٢- المعيار لم يتعرض لمشكلات إعداد القوائم والتقارير المالية في الوحدات الحكومية والتي من أهمها :

- تقييم الأصول والموجودات الحكومية.

- البيانات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية الحكومية.

- كيفية عرض بيانات المركز المالي ونتائج العمليات في الوحدات الحكومية.

- كيفية التقرير عن التغيرات في المركز المالي وهل يحتاج ذلك إلى قائمة إضافية وما هو شكل هذه القائمة.

٣- المعيار لم يتعرض لإعداد قوائم إضافية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبصرف النظر عن الشروط القانونية والتعاقدية وتستخدم هذه القوائم في استخدامات إدارية في القطاع الحكومي.

لذا يقترح إعادة صياغة هذا المعيار وتضمينه لقواعد إعداد القوائم والتقارير المالية بصورة مفصلة والمشكلات المختلفة وكيفية معالجتها.

كما يقترح إضافة فقرة لهذا المعيار تنص على إمكانية إعداد قوائم وتقارير مالية إضافية تستند إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أن تستخدم هذه التقارير بصفة أساسية في ترشيد قرارات الإدارة الحكومية وتقييم أداء إدارة الوحدات الحكومية على أسس اقتصادية موضوعية.

#### ٣-١٢-٤ موقف النظام المحاسبي الحكومي المصري من تطبيق هذا المعيار :

ينص قانون المحاسبة الحكومية المصري على إعداد الحسابات المالية (التقارير المالية) الآتية<sup>(٤١)</sup> :

١- حساب المتابعة المالية الشهري التقرير ويشمل المصروفات والإيرادات المقيدة بالدفاتر.

٢- الحساب المالي الشهري ويكون شاملاً للمصروفات والإيرادات الفعلية وأرصدة الحسابات المدينة والدائنة.

٣- الحساب المالي الربع سنوي ويقدم كل ثلاثة شهور شاملاً المصروفات والإيرادات عن هذه المدة وأرصدة الحسابات المدينة والدائنة على النحو الذي يعد به الحساب الشهري.

٤- الحساب الختامي السنوي ويقدم في نهاية السنة ويرفق بهذا الحساب تقرير

إنجاز سنوي يتضمن نتائج تنفيذ الأهداف المدرجة بالموازنة واستخدام الاعتمادات المالية والتقييم العيني والكمي لتحقيق هذه الأهداف وما قد يوجد من انحرافات في التنفيذ وأسبابها ومقترحات علاجها وأثرها على الحساب الختامي السنوي.

### التقييم العام للمعايير :

في نهاية هذا العرض لمعايير المحاسبة الحكومية يجب أن نؤكد على أهمية هذه المعايير من الناحيتين العلمية والعملية بالرغم من بعض الانتقادات التي يمكن أن توجه إليها والتي لا تقلل من قيمتها أو أهميتها باعتبارها إطاراً متكافئاً للقواعد المحاسبية التي تحكم العمل الحكومي ومع ضرورة إعادة النظر في بعض المعايير وتعديلها كما أشار الباحث إلى ذلك عند تقييم هذه المعايير. كما أن هذه المعايير قد أغفلت بعض الموضوعات الهامة محاسبياً وبصفة خاصة موضوع معالجة الاعتمادات المستندية وموضوع المخزون السلعي والقواعد الخاصة به.

وفي النهاية يقترح إضافة معيارين يتضمن الأول قواعد معالجة المخزون السلعي في الوحدات الحكومية ويتضمن الثاني قواعد معالجة الاعتمادات المستندية.

## هوامش ومراجع

(١) يرجع لكل من :

- R.J. Freeman, C.D. Shoulders and E.S. Lynn, "Governmental and Nonprofit Accounting", (New Jersey : Prentice Hall, Englewood Cliffs 1988), PP. 22-26.
- L.E. Berry and F.A. Jacobs, "Government Accounting Standards: the compliance issue", Government Accountants Journal, (Winter 1981-1982).

كما وارد بـ :

- L.E. Bery and G.B. Harwood, "Governmental and Nonprofit Accounting", (Illinois : R.D. Irwin, INC. Homewood 1984), PP. 71-82.

(2) R.J. Freeman, C.D. Shoulders and E. S. Lynn., Op. Cit., P. 23.

(3) Ibid., P. 23.

(4) E.M. Klasny and J.M. Williams, "Tracking Current Governmental Standards", Journal of Accountancy (July 1982), P. 43.

(5) R.J. Points and B. Michelson, "Improving Accounting and Financial Reporting in the Federal Government", The Government, Accountants Journal, Winter, 1970-1980.

L.E. Berry and G.B. Harwood, Op. Cit., P. 135.

كما ورد بـ

(6) The Government Finance Research Center, Ibid., P. 97.

(7) R.J. Freeman, C.D. Shoulders and E.S. Lynn, Op. Cit., PP. 27-31.

(8) Ibid., P. 29.

(9) R.J. Freeman, C.D. Shoulders, Defining the Governmental Reporting Entity, Journal of Accountancy, (October 1982), P. 30.

(10) Governmental Accounting Standards Board (GASB), Codification of Governmental Accounting and Financial Reporting Standards (Stamford, GASB, 1987), Sec.

R.J. Freeman, G.D. Shoulders and E.S. Lynn, Op. Cit., P. 37. نقلا عن

(١١) المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٧ ، ص ٢ .

(12) J.L. Chan, "Standards and Issues in Governmental Accounting and



"Financial Reporting", Public Budgeting and Finance, (Spring, 1981).

L.E. Berry and G.B. Harwood, Op. Cit., P. 62.

كما ورد بـ

(13) Ibid., P. 6.

(14) GASB, Op. Cit., P. 38.

(15) Ibid., P. 38.

(16) E.S. Hendrickson, Accounting Theory, (Illinois : R. D. Irwin inc., Homewood, 1977), P. 112.

(17) GASB, Op. Cit., P. 41.

(18) Ibid., P. 41.

(19) Ibid., P. 42.

(20) Ibid., P. 42.

(21) Ibid., P. 42.

(٢٢) قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ المادة الأولى من اللائحة التنفيذية.

(23) GASB, Op. Cit., P. 43.

(24) Ibid., P. 45.

(25) Ibid., P. 46.

(٢٦) اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، القاهرة ، هيئة مديري حسابات الحكومة ، ١٥ ش نجيب الربحاني ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٤.

(27) GASB, Op. Cit., P. 47.

(٢٨) قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣-١٤ ، المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية.

(29) GASB, Op. Cit., P. 47.

(30) Ibid., P. 47.

(31) Ibid., P. 48.

(٣٢) قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ ، المادة الخامسة.

(33) GASB, Op. Cit., P. 50.

(٣٤) قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ ، ٨ ، المادة الرابعة والمادة ٣٧.

(35) GASB, Op. Cit., P. 57.

(36) E.A. Lehan, Programming - The Crucial Preliminary Work of Budgeting, Governmental Finance, August, 1976.

L.E. Berry and G.B. Harwood.

كما ورد بـ

(37) GASB, Op. Cit., P. 55.

(٣٨) قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ ،  
المادة الرابعة .

(39) GASB, Op. Cit., PP. 55-56.

(٤٠) قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤-٣٦ ، المواد أرقام  
٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ من اللائحة التنفيذية .



# **الفصل السابع**

## **مقومات العرض المحايد**

### **للقوائم المالية**



## الفصل السابع

### مقومات العرض المحايد للقوائم المالية

مقدمة :

يتعلق هذا الموضوع بمشكلة عرض القوائم المالية من وجهة نظر حيادية وهو ما يعبر عنه في المعايير المحاسبية بالعرض المحايد fair presentation. ولقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية مذكرة إيضاحية رقم ٥٤ في يوليو ١٩٩٦ بعنوان عرض القوائم المالية presentation of financial statements.

ولقد صدرت هذه المذكرة تمهيداً لإصدار معيار محاسبي دولي في هذا الموضوع ولقد تضمنت هذه المذكرة أن التاريخ المتوقع لسريان هذا المعيار هو يناير ١٩٩٩.

ويمثل العرض المحايد للقوائم المالية أحد المفاهيم التي تضمها هذه المذكرة والتي سوف يتضمنها المعيار المقترح تبعاً لذلك.

ويعتبر العرض المحايد للقوائم المالية أحد العناصر المؤثرة في منفعة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها من جانب مستخدمي التقارير المالية للأسباب الآتية :

١- توفير عنصر الموضوعية للمعلومات المستمدة من القوائم المالية حيث يتطلب العرض المحايد استخدام أساليب محاسبية مستندة إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP والتي تنعكس حالياً في صورة المعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئات العملية والمهنية المختلفة بهدف توحيد الأسس المستخدمة لإعداد القوائم المالية.

٢- تقليل التحيز الشخصي عند اختيار أساليب محاسبية معينة مما يؤدي إلى منع أو تقليل الأخطاء المتعمدة أو غير المتعمدة التي يمكن أن تؤثر على دلالة القوائم المالية.

٣- زيادة منفعة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر متخذي القرارات حيث

يؤدي العرض المحايد إلى زيادة إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات.

٤- زيادة الأهمية النسبية لمهنة المحاسبة والمراجعة بالنسبة لإدارة المنشأة والعاملين والمستثمرين وغيرهم من الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية بإصدار تقارير موضوعية يمكن الاعتماد عليها.

٥- تحقيق الهدف الأساسي من وظيفة مراقب الحسابات باعتباره حكماً محايداً بين الجهات المختلفة المرتبطة بالمنشأة.

وسوف نتعرض للمعلومات التي يجب توفيرها لتحقيق العرض المحايد للقوائم المالية وتأثير هذه المقومات على وظيفة مراقب الحسابات.

أولاً: مقومات العرض المحايد للقوائم المالية في إطار المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً:

#### ١ - مفهوم العرض المحايد للقوائم المالية :

يقصد به أن تعرض القوائم المالية بحياد كامل المركز المالي وأداء المنشأة وتدفعاتها النقدية. وقد يستدعي العرض المحايد للقوائم المالية قدراً أكبر من الإفصاح المنصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية<sup>(١)</sup>.

Financial statements should present fairly the financial position, performance and cash flows of an enterprise. Additional disclosures, beyond those required by international accounting standards, should be made when this is necessary to achieve a fair presentation.

يتضح من هذا التعريف أن العرض المحايد للقوائم المالية ينصب على كل

من :

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.

وفي نفس الوقت على أي معلومات يتم الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية، كما يتضح من هذا المفهوم أن العرض المحايد قد يستدعي قدراً أكبر من الإفصاح في التقارير عن ما تضمنته معايير المحاسبة الدولية.

ويؤكد هذا الرأي أهمية العرض المحايد للأسباب الذي سبق عرضها في مقدمة هذا الجزء.

وتشمل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال العرض المحايد للقوائم المالية ما يلي :

- ١- توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية وغيرها من عناصر القوائم المالية.
- ٢- زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مما ينعكس على زيادة الأهمية النسبية للدور الذي يؤديه المحاسبون والمراجعون لإدارة المنشأة والجهات المختلفة المرتبطة بالمنشأة.
- ٣- تقليل التحيز الشخصي عند إعداد القوائم المالية بالاعتماد على أساليب محاسبية موضوعية تستند إلى معايير المحاسبة التي تصدرها الهيئات المهنية والتي تمثل إطاراً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- ٤- تحقيق الهدف الأساسي من وظيفة مراقب الحسابات لتقديم رأي في محايد يستند إلى قوائم مالية معدة بطريقة موضوعية وملائمة.

#### ب - مقومات العرض المحايد للقوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية :

تضمنت المذكرة الإيضاحية التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية الأسس والقواعد الآتية للعرض المحايد للقوائم المالية<sup>(٢)</sup> :

- ١- لتحقيق العرض المحايد للقوائم المالية يجب اختيار وتطبيق سياسات محاسبية منفعة مع معايير المحاسبة الدولية.
- ٢- يجب أن تكون السياسات المحاسبية المختارة ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات.



٣- يجب أن يتوافر للسياسات المحاسبية المختارة الخصائص الآتية :

- ١/٣ تمثل بأمانة Faithfully نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة.
- ٢/٣ تعكس القيمة الاقتصادية للأحداث والعمليات وليس مجرد الشكل القانوني.
- ٣/٣ موضوعية وخالية من التحيز.
- ٤/٣ تعتمد على ترشيد الحكم الشخصي مع مراعاة عدم التحيز.
- ٥/٣ متكاملة وتغطي جميع الأمور الهامة.
- ٤- قابلة للمقارنة مع المنشآت الأخرى والمشابهة.
- ٥- قابلة للفهم.

ونرى أن هذه القواعد تمثل مواصفات عامة للقوائم المالية ينبغي إعادة صياغتها في صورة مقومات قابلة للتطبيق العملي.

ونقدم المقومات الآتية كأطار للعرض المحايد للقوائم المالية :

#### ١- الموضوعية :

يقصد بذلك أن يعتمد اختيار الأساليب المحاسبية المستخدمة لإعداد القوائم المالية على أسس موضوعية لاتتأثر بالتحيز الشخصي عند إعداد هذه القوائم.

وحتى يمكن تحقيق الموضوعية عند إعداد القوائم المالية يجب مراعاة ما يلي :

- ١/١ الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- ٢/١ الالتزام بالمعايير التي تصدرها الهيئات المهنية والعلمية مثل IASC, FASB أو التي تصدرها الهيئات الحكومية المختصة.
- ٣/١ تجنب المعالجة المحاسبية على مستوى القطاعات المختلفة.

٤/١ تقليل الحكم الشخصي بحيث يتم الاعتماد على قواعد محاسبية متفق عليها مما يقلل درجة تحيز معدى القوائم المالية.

وتتزايد أهمية هذا العنصر في حالة استخدام القوائم المالية كأداة لتقييم أداء الإدارة وتحديد مكافأة المديرين حيث من الممكن أن يكون هناك اختيار متعمد لبعض السياسات المحاسبية بهدف التلاعب في نتائج الأعمال والمركز المالي.

ولقد أثبت إحدى الدراسات وجود علاقة بين هيكل الإدارة ووجود تلاعب أو غش في القوائم المالية حيث تتزايد احتمالات الغش كلما قل عدد الأعضاء الخارجيين المشاركين في إدارة المنشأة<sup>(٣)</sup>.

ويؤدي الالتزام بقواعد الموضوعية التي أشار إليها الباحث إلى تقليل هذه الاحتمالات.

## ٢- الملائمة :

يقصد بذلك أن تكون المعلومات المستمدة من القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار سواء من الجهات الداخلية مثل الإدارة والعاملين أو الجهات الخارجية مثل المستثمرين والبنوك ومصلحة الضرائب.

ويمكن تحقيق الملائمة من خلال العناصر الآتية :

١/٢ توفير البيانات الملائمة لمتخذي القرارات من أجل قياس درجة المخاطرة :

يعتبر قياس المخاطرة أحد المفاهيم الهامة التي يعتمد عليها متخذي القرارات عند تقييم فرص الاستثمار المختلفة ويجب على المحاسبين توفير البيانات اللازمة لقياس درجة المخاطرة من خلال القوائم المالية بصورة ملائمة لمتخذي القرارات.

ولقد تزايد اتجاه المحاسبين في الفترة الأخيرة نحو التقرير عن بيانات إضافية تمكن من الإفصاح عن درجة المخاطرة وبصفة خاصة في ظل ظروف عدم التأكد

التي تميز الحياة الاقتصادية حالياً.

ولقد تضمنت القواعد التي أصدرها المعهد الأمريكي للمحاسبة القانونية تأييداً لهذا الاتجاه ضرورة أن تعكس القوائم المالية درجة المخاطرة وعدم التأكد.

□ To some extent, the accounting industry currently is moving in this direction, for example, the AICPA in statement of position 94-9 recognizes the inherent risks and uncertainties in certain amounts reported in financial statements and calls for additional reporting in the audited financial statements to reflect that risk or uncertainty.

## ٢/٢ تقديم تقارير إضافية لشرح وتفسير المعلومات المحاسبية :

تمثل المعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية المخرجات التي يقدمها النظام المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية من جهات خارجية أو داخلية.

وحتى يمكن تعظيم الاستفادة من المعلومات المحاسبية ينبغي إعداد تقارير إضافية لشرح وتفسير المعلومات المحاسبية بصورة تلائم مستخدمي هذه التقارير، ولقد تضمنت القواعد التي أصدرها المعهد الأمريكي للمحاسبة القانونية أيضاً ضرورة إعداد هذه التقارير على أن تكون معتمدة من مراقب الحسابات حتى يمكن الاعتماد عليها<sup>(٥)</sup>.

## ٣/٢ الإفصاح عن القيمة الجارية لعناصر المركز المالي :

يعتبر التقرير عن المركز المالي أحد العناصر الهامة التي تضمنها التقارير المالية، وحتى يمكن الاعتماد على بيانات هذا التقرير يجب أن يتضمن بيانات متفقة من القيمة الاقتصادية الجارية وحتى إعداد هذا التقرير، وحتى لاتنشأ صعوبة عند إعداد هذا التقرير نتيجة لاعتماد التقارير المحاسبية على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد التقارير يمكن إعداد تقرير إضافي يتضمن القيمة الجارية بالإضافة إلى تقرير التكلفة التاريخية لتحقيق ملائمة التقارير المالية لمستخدمي هذه التقارير.

٤/٢ سرعة توفير المعلومات في الوقت الملائم حيث يعتبر عنصر التوقيت من العناصر الهامة لتحقيق الاستفادة من البيانات المالية.

### ٣- إمكانية الاعتماد على بيانات التقارير :

يقصد بذلك أن يكون المحتوى الإخباري الذي تقدمه التقارير المالية يمكن الاعتماد عليه من قبل مستخدمي التقارير.

١/٣ اعتماد التقارير على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمنعكسة حالياً من خلال المعايير التي تصدرها الهيئات المهنية المختلفة<sup>(٦)</sup>.

٢/٣ اعتماد التقارير على نظم محاسبية متكاملة بالإضافة إلى نظم الرقابة الداخلية والتي تحقق موضوعية البيانات التي تحتويها التقارير المالية.

٣/٣ اعتماد التقارير من قبل مراقب الحسابات حيث يجب أن تكون التقارير المالية معتمدة من مراقب الحسابات حتى يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه التقارير، ويتولى المراقب في هذه الحالة التأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية التي سبقت الإشارة إليها<sup>(٧)</sup>.

### ٤- القابلية للمقارنة :

يقصد بالقابلية للمقارنة إمكانية مقارنة البيانات المستمدة من القوائم المالية الخاصة بمنشأة معينة لبيانات المنشآت المشابهة داخل نفس الدولة أو في دولة أخرى.

وتحقق القابلية للمقارنة إمكانية تقييم بدائل الاستثمار المختلفة من خلال القوائم المالية المعدة بصورة تمكن من المقارنة بين البيانات هذه البدائل وبعضها.

وتعتمد القابلية للمقارنة على الأسس الآتية :

١/٤ تجانس السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد القوائم المالية :

حتى يمكن مقارنة المعلومات المستمدة من القوائم المالية بين المنشآت وبعضها ينبغي تحقيق التجانس بين القواعد والأسس المحاسبية المستخدمة لإعداد

## القوائم المالية.

ويمكن اعتبار المعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئات العلمية والمهنية المختلفة إطاراً عاماً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والذي يمكن استخدامه لإعداد القوائم المالية لمختلف المنشآت.

وإذا كان من الصعب توحيد الأسس والسياسات المحاسبية بصورة كاملة فمن الممكن على الأقل تحقيق التجانس بينها على المستوى الدولي من خلال المعايير المشار إليها<sup>(٨)</sup>.

٢/٤ إعداد تقارير إضافية مثل تقارير التحليل المالي لتوضيح المعلومات المستمدة من القوائم المالية :

والتي تساهم في توضيح المعلومات المستمدة من القوائم المالية كما أنها تمكن من إجراء المقارنة بين المنشآت وبعضها.

٣/٤ الإفصاح عن بيانات الفترات المالية السابقة ضمن التقارير المالية الخاصة بفترة معينة :

الفرصة لإجراء المقارنة التاريخية بين بيانات نفس المنشأة من فترة إلى أخرى.

## ٥- الشـمـول :

يقصد بذلك تكامل العناصر التي تحتويها القوائم المالية بحيث يمكن الحصول على محتوى إخباري متكامل منها يضم مختلف أوجه النشاط والظروف والمتغيرات المؤثرة في نشاط المنشأة.

ويعتمد شمول المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية :

١/٥ تكامل نماذج القوائم المالية :

بحيث تشمل :

• قائمة الدخل.

• قائمة المركز المالي.

• التدفقات النقدية.

• الإيضاحات المتضمنة للقوائم المالية.

٢/٥ وجود تقارير كمية وإحصائية بالإضافة إلى التقارير المالية حيث يساهم هذا النوع من التقارير في الحكم على كفاءة الإدارة.

٣/٥ توفير البيانات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية من أجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة.

٤/٥ توفير المعلومات عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية والتي تكون مؤثرة على دلالة هذه القوائم.

ويوضح الجدول التالي الذي مقومات ومعايير العرض المحايد للقوائم المالية المقترحة :

م	مقومات العرض المحايد	معايير العرض المحايد
١	الموضوعية	١/١ الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ٢/١ الالتزام بمعايير الهيئات المهنية والحكومية. ٣/١ تجانس المعالجة المحاسبية على مستوى القطاعات. ٤/١ تقليل الحكم الشخصي.
٢	الملائمة	١/٢ توفير البيانات اللازمة لقياس المخاطرة. ٢/٢ تقديم تقارير إضافية. ٣/٢ الإفصاح عن القيمة الجارية لعناصر المركز المالي. ٤/٢ سرعة توفير المعلومات.
٣	إمكانية الاعتماد على البيانات	١/٣ الاستناد إلى المعايير المحاسبية. ٢/٣ الاعتماد على نظم محاسبية متكاملة. ٣/٣ اعتماد التقارير من قبل مراقبة الحسابات.
٤	القابلية للمقارنة	١/٤ تجانس السياسات المحاسبية. ٢/٤ تقديم تقارير إضافية. ٣/٤ الإفصاح عن بيانات الفترات المالية السابقة.
٥	الشمول	١/٥ تكامل نماذج القوائم المالية. ٢/٥ وجود تقارير كمية وإحصائية. ٣/٥ توفير احتياجات المستثمرين. ٤/٥ توفير بيانات عن الأحداث اللاحقة.

وسوف يتم باختبار هذه المقومات والمعايير من خلال البحث الميداني.

## ج - محددات العرض المتحايد للقوائم المالية :

تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه توفير مقومات للعرض المتحايد للقوائم المالية فيما يلي :

### ١ - ضرورة الاعتماد على التقرير والحكم الشخصي عند تطبيق المعايير :

على الرغم من إمكانية استخدام المعايير المحاسبية كأداة لتحقيق تجانس المعالجة المحاسبية بين المنشآت المختلفة فإن تطبيق هذه المعايير يستدعي قدرًا من التقدير والحكم الشخصي للأسباب الآتية :

- المتغيرات الاقتصادية والبيئية الداخلية والخارجية المؤثرة في نشاط المنشأة والتي تستدعي قدرًا من المرونة عند تطبيق المعايير المحاسبية.
- صعوبة تحقيق التماثل في المواقف المختلفة والتي تحدث من خلال التطبيق العملي، مما قد يستدعي اختلاف التطبيق العملي للمبادئ والأسس المحاسبية من منشأة إلى أخرى.

وحتى يمكن ترشيد الحكم والتقدير الشخصي تضمنت المذكرة الإيضاحية رقم ٥٣ التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية الضوابط الآتية التي يجب الالتزام بها من قبل الإدارة عند اللجوء للتقدير الشخصي<sup>(١)</sup>.

أ - القواعد التي تضمنتها المعايير المحاسبية المختلفة والتي يمكن تطبيقها في المواقف المشابهة.

ب - المذكرات والدراسات التي تصدرها الهيئات المهنية عن المعايير التي في سبيل الإصدار.

ج - المفاهيم العامة للعناصر المحاسبية التي تضمنتها المعايير التي تم إصدارها.

د - التطبيق العملي المقبول في الأسواق المالية العالمية.

### ٢ - توقيت عرض القوائم المالية :

يمثل عنصر التوقيت أحد العناصر الهامة المؤثرة في منفعة المعلومات



المحاسبية، ويتأثر عنصر التوقيت بالعناصر الآتية :

- سهولة أو صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لإعداد القوائم المالية وبصفة خاصة البيانات الخارجية كشهادات البنوك ومصادقات العملاء والمورد.

- إجراءات المراجعة اللازمة لاعتماد التقارير من قبل مراقب الحسابات.

- تكامل وكفاءة النظام المحاسبي للمنشأة.

- كفاءة العاملين بالإدارة المالية للمنشأة.

وحتى يمكن توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب تضمنت القواعد التي أصدرتها الهيئات الحكومية حد أقصى للفترة التي ينبغي خلالها نشر التقارير المالية وقد تضمن القانون المصري تخفيض هذه المدة من ستة شهور إلى ثلاثة شهور بالنسبة لشركات الأموال.

٣- سرعة التطورات في مجال الأعمال والتي أصبحت سمة مميزة لها للأسباب الآتية :

- التطوير التكنولوجية المتلاحقة.

- المتغيرات الاقتصادية والإدارية والبيئة الداخلية والخارجية.

- التطورات التي تحدث في الأسواق المالية على المعلومات التي يجب الحصول عليها من القوائم المالية.

ويمكن أن تؤدي التطورات في مجال الأعمال إلى عدم وجود معايير ملائمة للتطبيق العملي لصعوبة ملاحقة المعايير لهذه التطورات.

وفي حالة حدوث تطورات سريعة في بيئة الأعمال تؤدي إلى عدم وجود معايير ملائمة في نفس الوقت يمكن للإدارة الاعتماد على القواعد التي تضمنتها المعايير الأخرى بالإضافة إلى المفاهيم الخاصة بالسياسات والأدوات والأساليب المحاسبية التي تم تحديدها من خلال الإطار العام للمعايير المحاسبية كما يمكن أن تلجأ الإدارة إلى الحكم الشخصي مع مراعاة الضوابط التي سبقت الإشارة

(١٠) إليها.

ثانياً: مقومات العرض المحايد للقوائم المالية : بحث ميداني :

يشمل في هذا الجزء نتائج الجزء الأول من البحث الميداني الذي تم إجراءه بهدف اختيار المقومات والمعايير التي تم عرضها في القسم الأول كإطار للعرض المحايد للقوائم المالية.

تصميم البحث الميداني :

تم اختيار عينة حجمها ٢٠ مفردة من العاملين بإدارة محافظ الأوراق المالية بشركات الاستثمارات المالية ويشمل نشاط هذه الشركات :

١- إدارة محافظ أوراق مالية لحساب الشركة.

٢- إدارة محافظ أوراق مالية لحساب الغير.

٣- إدارة صناديق الاستثمار.

وقد تم اختيار هذه العينة بهدف إجراء دراسة تجريبية على مقومات ومعايير العرض المحايد للقوائم المالية.

وقد تم إعداد استمارة استقصاء مقسمة إلى قسمين :

القسم الأول : خاص باختيار مقومات العرض المحايد للقوائم المالية في التطبيق العملي.

القسم الثاني : خاص باختبار تأثير مقومات العرض المحايد للقوائم المالية على واجبات مراقب الحسابات.

وتوضح الجداول الآتية نتائج القسم الأول من البحث الميداني :

١- نتائج البحث الميداني لمقومات العرض المحايد

غير مؤثر	قليل الأهمية	هام	هام جداً	شديد الأهمية	مقومات العرض المحايد
-	-	١	٣	١٦	١- الموضوعية
٢	١	١	٤	١٢	٢- الملائمة
٢	٢	١	١	١٤	٣- إمكانية الاعتماد على البيانات
١	٣	٣	٦	٧	٤- القابلية للمقارنة
٣	٤	٨	٣	٢	٥- الشمول

٢- مقومات العرض المحايد للقوائم المالية باستخدام الأهمية النسبية

غير مؤثر	قليل الأهمية	هام	هام جداً	شديد الأهمية	مقومات العرض المحايد
-	-	%٥	%١٥	%٨٠	١- الموضوعية
%١٠	%٥	%٥	%٢٠	%٦٠	٢- الملائمة
%١٠	%١٠	%٥	%٥	%٧٠	٣- إمكانية الاعتماد على البيانات
%٥	%١٥	%١٥	%٣٠	%٣٥	٤- القابلية للمقارنة
%١٥	%٢٠	%٤٠	%١٥	%١٠	٥- الشمول

ويتضح من هذه النتائج أن المقومات الأساسية للعرض المحايد للقوائم المالية بترتيب الأهمية النسبية لها تتمثل فيما يلي :

١- الموضوعية.

٢- الملائمة.

٣- إمكانية الاعتماد على البيانات.

وبلى ذلك القابلية للمقارنة بينما يتبين من نتائج العينة أن الشمول هام كأحد المقومات إلا أنه أقل أهمية من العناصر السابقة.

### ٣- معايير العرض المحايد للقوائم المالية باستخدام الأهمية النسبية

#### ١/٣ الموضوعية

مقومات العرض المحايد	شديد الأهمية	هام جداً	هام	قليل الأهمية	غير مؤثر
١- الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة.	%٥٠	%٣٠	%٥	%١٠	%٥
٢- الالتزام بمعايير الهيئات المهنية الحكومية.	%٦٠	%٢٥	%١٠	%٥	-
٣- تجانس المعالجة المحاسبية على مستوى القطاعات.	%٥٥	%١٠	%٥	%٢٥	%٥
٤- تقليل الحكم الشخصي.	%٨٠	%١	%١٠	-	-

ويتضح من ذلك وجود درجة إرتباط كبيرة بين المعايير المقترحة والموضوعية كأحدى مقومات العرض المحايد للقوائم المالية وبصفة خاصة تقليل الحكم الشخصي.

#### ٢/٣ الملائمة

مقومات العرض المحايد	شديد الأهمية	هام جداً	هام	قليل الأهمية	غير مؤثر
١- توفير البيانات اللازمة لقياس المخاطرة.	%٥٠	%٣٠	%٥	%١٠	%٥
٢- تقديم تقارير إضافية.	%٦٠	%٢٥	%١٠	%٥	-
٣- الإفصاح عن القيمة الجارية.	%٥٥	%١٠	%٥	%٢٥	%٥
٤- سرعة توفير المعلومات.	%٢٥	%٥	%١٠	%٣٠	%٣٠

يتضح من ذلك أن المعايير الخاصة بتوفير البيانات اللازمة لقياس المخاطرة بالإضافة إلى تقديم تقارير إضافية ذات أهمية كبيرة لتحقيق الملائمة بينما تعتبر معايير الإفصاح عن القيمة الجارية وسرعة توفير المعلومات قليلة الأهمية أو غير مؤثرة بالنسبة لهذا العناصر.

### ٣/٣ إمكانية الاعتماد على البيانات

مقومات العرض المحايد	شديد الأهمية	هام جداً	هام	قليل الأهمية	غير مؤثر
١- الاستناد إلى المعايير المحاسبية.	%٥٥	%٢٥	%١٠	%١٠	-
٢- الاعتماد على نظم محاسبية متكاملة.	%١٠	%٥	%٥٠	%٣٠	%٥
٣- اعتماد التقارير من قبل مراقب الحسابات.	%٦٠	%٣٠	%١٠	-	-

ويتضح من ذلك ان اعتماد التقارير من قبل مراقب الحسابات بالإضافة إلى الاستناد إلى معايير محاسبية يعتبر أهم العناصر المؤثرة في إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية بينما يعتبر الاعتماد على نظم محاسبية متكاملة قليل الأهمية.

### ٤/٣ القابلية للمقارنة

مقومات العرض المحايد	شديد الأهمية	هام جداً	هام	قليل الأهمية	غير مؤثر
١- تجانس السياسات المحاسبية.	%٦٠	%١٥	%١٠	%٥	%١٠
٢- تقديم تقارير إضافية.	%٣٠	%٢٠	%١٥	%١٥	%٣٠
٣- الإفصاح عن بيانات الفترة المالية السابقة.	%٥٠	%٢٠	%٥	%٥	%٢٠

ويتضح من ذلك ارتباط كل من تجانس السياسات المحاسبية والإفصاح عن بيانات الفترات المالية بالقابلية للمقارنة بصورة أكبر من التقارير الإضافية.

مقومات العرض المزايد	شديد الأهمية	هام جداً	هام	قليل الأهمية	غير مؤثر
١- تكامل نماذج القوائم المالية.	%٤٠	%٣٥	%١٠	%١٥	-
٢- وجود تقارير كمية.	%٢٠	%١٠	%٣٠	%٣٥	%٥
٣- توفير احتياجات المستثمرين.	%٥٠	%٣٠	%١٥	-	%٥
٤- توفير بيانات عن الأحداث اللاحقة.	%٢٠	%٣٠	%١٠	%٤٠	%١٠

يتضح من ذلك ارتباط كل من تكامل نماذج القوائم المالية وتوفير احتياجات المستثمرين بالشمول أكثر من التقارير الكمية وتوفير بيانات عن الأحداث اللاحقة.

وتؤكد نتائج البحث الميداني ضرورة توافر مقومات ومعايير معينة تمثل إطاراً متكاملًا للعرض المحاييد للقوائم المالية.

ثالثاً: تأثير مقومات العرض المحايد للقوائم المالية على واجبات مراقب الحسابات - بحث ميداني:

١ - التطورات التي طرأت على واجبات مراقب الحسابات للحكم على العرض  
المحايد للقوائم المالية :

يعتبر اعتماد القوائم المالية من قبل مراقب الحسابات أحد الركائز الهامة للتأكد من العرض المحايد لهذه القوائم.

ويرتبط هذا العنصر بمقومات العرض المخايد التي توصل إليه الباحث في الجزء الأول من هذا البحث وتم اختبارها من خلال البحث الميداني في الجزء الثاني من البحث.

ولقد أدى ارتباط وظيفة مراقبة الحسابات بالحكم على العرض المحايد

للقوائم المالية إلى ضرورة تطوير واجبات مراقب الحسابات تبعاً للتغيرات التي تطرأ على أسس وأساليب ومحتوى هذه القوائم.

وتشمل العناصر الآتية أهم التطورات التي طرأت على واجبات مراقب الحسابات تبعاً للتغيرات التي حدثت على العناصر المؤثرة في القوائم المالية.

#### ١- التحقيق من الالتزام بالمعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئات المهنية والحكومية :

يعتبر إصدار المعايير المحاسبية إحدى السمات المميزة لمهنة المحاسبة والمراجعة خلال السنوات الأخيرة، ولقد تنوعت هذه المعايير تبعاً للهيئة المصدرة لها مثل المعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والمعايير التي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

كما أن هناك معايير محلية تصدرها الهيئات الحكومية بهدف إلزام المنشآت المختلفة بالإفصاح عن بيانات معينة في القوائم المالية الخاصة بها.

ويعتبر الإلزام بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية أحد العناصر الهامة للعرض الحايذ للقوائم المالية حيث يؤدي ذلك إلى تقليل الحكم الشخصي من ناحية وتجانس المعالجة المحاسبية على مستوى القطاعات من ناحية أخرى.

ويقع على عاتق مراقب الحسابات ضرورة التأكد من الإلتزام بالمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية ونشرها ويترتب على ذلك مايلي :

أ - ضرورة الإلمام الكامل للمراجعين بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية والتغيرات التي طرأت عليها.

ب - ضرورة تدريب المراجعين على تطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.

ج - تضمين برامج المراجعة للإجراءات اللازمة للتحقق من الإلتزام بالمعايير المحاسبية.

## ٢- مراجعة التقديرات والحكم الشخصي لإدارة المنشأة :

يعتبر التقدير الشخصي إحدى نقاط الضعف الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على العرض المحيد للقوائم المالية، ويتدخل التقدير والحكم الشخصي عند إعداد القوائم المالية للاختبارات الآتية :

أ - المتغيرات الاقتصادية والإدارية والبيئية التي تؤدي إلى اختلاف بيئة اتخاذ القرارات مما يؤثر على البدائل المحاسبية التي يتم اختيارها بواسطة متخذي القرارات.

ب - صعوبة تمثيل المواقف نتيجة للمتغيرات التي تعمل خلالها المنشأة مما يفرض وجود قدر من التقدير والحكم الشخصي.

ج - المرونة التي تتضمنها القواعد التي نصت عليها المعايير المحاسبية والتي تصعب تمثيل المعالجة المحاسبية في مختلف المواقف وتتيح قدرًا من التقدير والحكم الشخصي.

ويقع على عاتق المراجع عبء التحقق من مدى الحكم الشخصي الذي لجأت إليه إدارة المنشأة وتأثير ذلك على القوائم المالية وكذلك مراجعة التقديرات التي اعتمدت عليها الإدارة عند إعداد القوائم المالية وتأثيره هذه التقديرات على دلالة هذه القوائم.

ويتمثل الهدف الأساسي للمراجع في هذه الحالة في التأكد من عدم وجود تحيز شخصي من إدارة المنشأة عند اختيار سياسات محاسبية معينة بهدف التلاعب في نتائج الأعمال أو المركز المالي.

## ٣- سرعة الانتهاء من إجراءات المراجعة :

يعتبر التوقيت اللازم للحصول على المعلومات المحاسبية إحدى العناصر الهامة المؤثرة في العرض المحيد للقوائم المالية بحيث يتم توفير هذه المعلومات لمستخدمي التقارير المالية في الأوقات اللائمة لاستخدامها.

ويرتبط توقيت عرض القوائم المالية بانتهاء مراقب الحسابات من أعمال



المراجعة الخاصة باعتماد هذه القوائم مما يجعل تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة في الوقت الملائم إحدى مجالات التطوير المستمر بهدف تحقيق الفائدة المرجوة من القوائم المالية والحكم على العرض المحايد لها.

#### ٤- مراجعة واعتماد التقارير الإضافية :

تعتبر التقارير الإضافية إحدى الركائز التي يعتمد عليها العرض المحايد للقوائم المالية. وترتبط التقارير الإضافية بتحقيق عنصري الملائمة والقابلة للمقارنة ضمن مقومات العرض المحايد للقوائم المالية.

وحتى يمكن الاعتماد على البيانات الواردة بالتقارير الإضافية يجب مراجعة هذه التقارير واعتمادها بواسطة مراقب الحسابات وهو ما يعتبر تطوراً آخر في واجبات مراقب الحسابات من أجل التحقق من العرض المحايد للقوائم المالية.

#### ٥- مراجعة التقارير الكمية والإحصائية :

يعتبر التقارير الكمية والإحصائية أحد العناصر المؤثرة في العرض المحايد للقوائم المالية كنتيجة لارتباطها بتحقيق عنصر الشمول الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية للعرض المحايد للقوائم المالية.

وحتى يمكن الاعتماد على التقارير الكمية والإحصائية من قبل مستخدمي القوائم المالية ينبغي مراجعة واعتماد هذه التقارير بواسطة مراقب الحسابات للتأكد من صحة بياناتها والتحقق من عدم وجود تحيز شخصي بها.

ب- المتغيرات المؤثرة على وظيفة مراقب الحسابات في الحكم على العرض المحايد للقوائم المالية :

تتأثر وظيفة مراقب الحسابات بمجموعة من المتغيرات بعضها متغيرات خارجية مرتبطة بالعملاء والبيئة المحيطة بمكتب المراجعة والبعض الآخر متغيرات داخلية مرتبطة بالعمل داخل المكتب.

وبالنسبة للحكم على العرض المحايد للقوائم المالية تتأثر وظيفة مراقب مجموعة من المتغيرات يتناولها الباحث في هذا الجزء بصورة تحليلية ثم يتم اختبارها بعد ذلك من خلال البحث الميداني.

وتشمل هذه المتغيرات مايلي :

#### ١ - علاقة مراقب الحسابات بالعملاء :

تعتبر علاقة مراقبة الحسابات مع العملاء من أهم المتغيرات المؤثرة في أداء مراقبي الحسابات وفي القرارات التي يتخذها هؤلاء المراقبون حول سلامة عرض القوائم المالية.

وتشمل أهم العناصر المؤثرة في العلاقة بين المراجع والعملاء مايلي<sup>(١١)</sup> :

- تلبية احتياجات العملاء.
- تكوين علاقات طيبة مع العاملين بالمنشأة.
- علاقة المراجع بلجنة المراجعة.
- انتظام عملية المراجعة.
- خبرة المراجع بمجال النشاط.
- خبرة المراجع السابقة مع المنشأة.

ومن الممكن أن تؤثر علاقة المراجع بالعملاء فيما يتعلق بالحكم على العرض المحايد للقوائم المالية في جوانب كثيرة منها :

- أ - الحكم على مدى التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية.
- ب - مراجعة الحكم الشخصي وأثره على دلالة القوائم المالية.
- ج - التأكد من صحة التقديرات التي لجأت إليها الإدارة.

ومن الممكن أن تتأثر علاقة المراجع بالعميل في حالة اتخاذ المراجع لقرارات مخالفة لرغبة العميل، وكتيجة لأهمية علاقة المراجع بالعملاء فلقد

نصت القواعد الخاصة بالإفصاح المحاسبي على ضرورة الإفصاح عن أي تغيرات تحدث بالنسبة للمراجعين ومسببات ذلك سواء من ناحية العملاء أو المراجعين أنفسهم<sup>(١٢)</sup>.

## ٢- تكاليف المراجعة :

تشمل هذه التكاليف أجور المراجعين وبدلات الانتقالات والمصروفات الإدارية وغير ذلك من مستلزمات عملية المراجعة.

وتستدعي التطورات الحديثة في أدوات ومقومات وأساليب عرض القوائم المالية اتساع نطاق عملية المراجعة وتعقد إجراءاتها مما ينعكس على التكاليف اللازمة للقيام بهذه العمليات ويعتبر أحد المتغيرات المؤثرة عليها.

## ٣- كفاءة المراجعين :

تحتاج مراجعة القوائم المالية المعدة طبقاً للمعايير المحاسبية مراجعين على درجة عالية من الكفاءة تمكنهم من الإلمام بمعايير المحاسبة التي تم إصدارها عالمياً ومحلياً بالإضافة إلى فهم الإجراءات اللازمة لمراجعة هذا النوع من القوائم.

## ٤- وقت المراجعة :

يمثل الوقت المتاح لعملية المراجعة أحد المتغيرات المؤثرة على وظيفة مراقب الحسابات، وينعكس ذلك على إجراءات المراجعة اللازمة للتأكد من صحة القوائم المالية والتأكد من توافر مقومات العرض المحايد بها.

ويعتبر تخفيض وقت المراجعة أحد الاتجاهات الحديثة في السنوات الأخيرة وذلك بهدف الاستفادة من القوائم المالية في الوقت المناسب.

ويوضح ذلك أهمية هذا المتغير المؤثر على وظيفة وواجبات مراقب الحسابات ودوره في الإفصاح عن عدالة العرض المستخدمة لإعداد القوائم المالية.

ويوضح الجدول الآتي التطورات والمتغيرات المؤثرة على وظيفة مراقب الحسابات فيما يتعلق بالحكم على العرض المحايد للقوائم المالية.

المتغيرات المؤثرة	التطورات التي حدثت
١- علاقة مراقب الحسابات بالعملاء.	١- التحقق من الالتزام بالمعايير المحاسبية.
٢- تكاليف المراجعة.	٢- مراجعة التقديرات والحكم الشخصي.
٣- كفاءة المراجعين.	٣- سرعة الانتهاء من إجراءات المراجعة.
٤- وقت المراجعة.	٤- مراجعة واعتماد القوائم الإضافية.
	٥- مراجعة التقارير الكمية والإحصائية.

### ج- البحث الميداني : ( الجزء الثاني ) :

يتعلق هذا الجزء من البحث الميداني باختبار التطورات والمتغيرات المؤثرة على وظيفة مراقب الحسابات في سبيل الحكم على العرض المحايد للقوائم المالية.

وقد تم اختيار عينة بهدف إجراء دراسة تجريبية حجمها ٢٠ مفردة من المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة وقد روعي عند اختيار العينة أن يكون الحد الأدنى لخبرة هؤلاء المراجعين هو ٥ سنوات.

نتائج البحث الميداني :

### ١- تطورات وواجبات مراقب الحسابات للإفصاح عن العرض المحايد للقوائم المالية :

١/١ هل يتطاح التأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية إلى إجراءات مراجعة خاصة.

لا	نعم
----	-----

٤

١٦

%٢٠

%٨٠

العدد

النسبة المئوية

يتضح من ذلك أن ٨٠% من العينة توافق على ضرورة وجود إجراءات

خاصة لمراجعة الالتزام بالمعايير الدولية.

٢/١ ماهي الصعوبات التي يمكن ان تظهر عند مراجعة الالتزام بالمعايير المحاسبية.

العنصر	الأهمية النسبية
١- تعدد المعايير.	٦٠٪
٢- إخفاء المعلومات من جانب الإدارة.	٨٠٪
٣- صعوبة الإلمام بكافة المعايير.	٥٠٪
٤- وجود مرونة عند تطبيق المعايير.	٢٠٪

يتضح من ذلك أن أهم الصعوبات التي تواجه المراجع عند التأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية تشمل :

- إخفاء المعلومات من جانب الإدارة.
- تعدد المعايير.
- صعوبة الإلمام بكافة المعايير.

٣/١ ماهي الصعوبات التي تعوق سرعة الإنتهاء من إجراءات المراجعة.

العنصر	الأهمية النسبية
١- عدم تنظيم مكتب المراجعة.	٥٥٪
٢- عدم تعاون العملاء.	٦٠٪
٣- زيادة معدل دوران المراجعين.	٥٠٪
٤- عدم تعاون الجهات الأخرى المرتبطة بنشاط العمل.	٤٠٪
٥- عدم وجود خبرة سابقة مع العميل.	٤٥٪
٦- عدم تنظيم عملية المراجعة	٦٥٪

يتضح من النتائج السابقة أن أهم العناصر التي يمكن أن تعوق سرعة الانتهاء من إجراءات المراجعة تشمل العناصر الآتية :

- عدم تنظيم عملية المراجعة.
- عدم تعاون العملاء.
- عدم تنظيم مكتب المراجعة.
- زيادة معدل دوران المراجعين.

٤/١ ما هي أهم أساليب مراجعة الحكم الشخصي وتقديرات الإدارة.

العنصر	الأهمية النسبية
١- مراجعة المخصصات.	%٨٠
٢- مراجعة طرق الإهلاك.	%٧٠
٣- مراجعة المصروفات الإيرادية والرأسمالية.	%٧٥
٤- مراجعة تقييم المخزون	%٧٠

٥/١ هل يجب مراجعة واعتماد القوائم الإضافية بواسطة مراقب الحسابات :

لا	نعم	
٨	١٢	العديد
%٤٠	%٦٠	النسبة المتوقعة

٦/١ هل يجب مراجعة التقارير الكمية بواسطة مراقب الحسابات :

لا	نعم	
١٤	٦	العديد
%٧٠	%٣٠	النسبة المتوقعة

٢- المتغيرات المؤثرة على وظيفة مراقب الحسابات في الحكم على العرض المحايد للقوائم المالية :

١/٢ ماهو ترتيب المتغيرات المؤثرة على وظيفة مراقب الحسابات في الحكم على العرض المحايد للقوائم المالية طبقاً للأهمية النسبية :

الترتيب	الأهمية النسبية	العنصر
الأول	%٨٠	١- علاقة المراقب بالعملاء.
الثاني	%٦٥	٢- تكاليف المراجعة.
الثالث	%٧٠	٣- كفاءة المراجعين.
الرابع	%٥٠	٤- وقت المراجعة.

٢/٢ اهم العوامل المؤثرة في علاقة المراقب بالعملاء :

الأهمية النسبية	العنصر
%٩٠	١- قدرة المراجع على تلبية احتياجات العملاء.
%٦٠	٢- العلاقة مع العاملين لدى العميل.
%٥٠	٣- علاقة المراجع بلجنة المراجعة.
%٧٠	٤- انتظام عملية المراجعة.
%٥٠	٥- خبرة المراجع السابقة بالمنشأة

٣/٢ اهم العناصر المؤثرة في كفاءة المراجعين :

الأهمية النسبية	العنصر
%١٠٠	١- سنوات الخبرة العملية.
%١٠٠	٢- البرامج التدريبية.
%٧٠	٣- تخطيط عملية المراجعة.
%٥٠	٤- تعاون العاملين لدى العميل.
%٦٠	٥- تنظيم مكتب المراجعة.

يتضح من ذلك أن سنوات الخبرة العملية بالإضافة إلى البرامج التدريبية تمثل أهم العناصر المؤثرة في كفاءة المراجعين.

#### ٤/٢ المتغيرات المؤثرة في وقت المراجعة :

الأهمية النسبية	العنصر
%٧٠	١- تخطيط عملية المراجعة
%٣٠	٢- عدد المراجعين
%٦٠	٣- كفاءة المراجعين
%٤٠	٤- تعاون العاملين لدى العميل
%٤٥	٥- الخبرة السابقة بالمنشأة
%٣٠	٦- طبيعة نشاط العميل
%٥٠	٧- تنظيم الإدارة المالية لدى العميل
%٦٠	٨- كفاءة النظم المحاسبية لدى العميل
%١٠٠	٩- التشريعات القانونية المنظمة

يتضح من ذلك أن تخطيط عملية المراجعة وكفاءة المراجعين وكفاءة النظم المحاسبية لدى العميل بالإضافة إلى التشريعات القانونية المنظمة للنشاط تعتبر أهم المتغيرات المؤثرة في وقت المراجعة.



## نتائج البحث

مقومات العرض الخايد للقوائم المالية	محددات العرض الخايد للقوائم المالية	تطورات وواجبات مراقب الحسابات في الحكم على العرض الخايد للقوائم المالية	التغيرات المؤثرة على وظيفة مراقب الحسابات في الحكم على العرض الخايد للقوائم المالية
<ol style="list-style-type: none"> <li>١- الموضوعية.</li> <li>٢- الملائمة.</li> <li>٣- إمكانية الإعتد - على بيانات التقارير.</li> <li>٤- القابلية للمقارنة.</li> <li>٥- الشمول.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>١- ضرورة الاعتماد على الحكم الشخصي وتقدير الإدارة.</li> <li>٢- توقيت عرض القوائم المالية.</li> <li>٣- سرعة التطورات في مجال الأعمال بدرجة أكبر من تطور المعايير المحاسبية.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>١- التحقق من الالتزام بالمعايير المحاسبية.</li> <li>٢- مراجعة التقديرات والحكم الشخصي وسرعة الإنهاء من المراجعة.</li> <li>٣- مراجعة التقارير الإضافية.</li> <li>٤- مراجعة التقارير الكمية والإحصائية.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>١- علاقة مراقب الحسابات بالعمل.</li> <li>٢- تكاليف المراجعة.</li> <li>٣- كفاءة المراجعة.</li> <li>٤- كفاءة المراجعين.</li> <li>٥- وقت المراجعة.</li> </ol>

## هوامش ومراجع

- (1) Presentation of Financial Statements, Exposure Draft 53, International Accounting Standards Committee, London, United Kingdom, 1997, P. 905.
- (2) Ibid., P. 908.
- (3) Mark S. BEA Sley, An Empirical Analysis of the Relation Between the Broad of Director, Composition and Financial Statement Fraud, The Accounting Review, Volume 7, No. 4, October 1996, P. 463.
- (4) Steven M. H. Wallman 6, The Future of Accounting and Financial Reporting, Part 11 : The Colorized Approach Accounting Horizons, Vol. 10, No. 3, June 1996, P. 147.
- (5) Ibid., P. 147.
- (6) S. M. Saudageran, and J. 6 Diga, Financial Reporting in Emerging Capital Markets, Accounting Horizons, Vol. 11, No. 2, June 1997, P. 48.
- (7) Ibid., P. 48.
- (8) Ibid., PP. 51-52.
- (9) Presentation of Financial Statements, Exposure Draft 53, International Accounting Standards Committee, London, United Kingdom, 1997, Op. Cit., PP. 908-909.
- (10) Ibid., P. 906.
- (11) B. K. Behn. J.V. Carcello, P. R., Hermansan and R., H. Hermansan, The Determinants of Audit Client Satisfaction Among Clients of Big 6 Firms, Accounting Horizons, Vol. 11, No. 1 March 1997, P. 7.
- (12) D. W. Wills and M.L. Louder, The Market Effects of Auditor Resignations, Auditing, A. Journal of Practice and Theory, Vol. 16, No. 1, Spring 1997, P. 139.



# **الفصل الثامن**

## **مفهوم الدخل الحاسبي**

### **كمقياس للأداء**



## الفصل الثامن

### مفهوم الدخل المحاسبي كمقياس للأداء

#### مقدمة :

يتعلق هذا الموضوع بدراسة وتحليل أسس قياس الدخل المحاسبي وتحديد مدى ملائمة هذه الأسس للتطبيق العملي في ظل المنهج الحديث لإدارة الجودة الشاملة ومجالات التطوير التي يجب إدخالها على هذه الأسس تبعاً لذلك.

ويعبر منهج الجودة الشاملة (TQM) Total Quality Management عن فلسفة إدارية حديثة تبنى على التحسين والتطوير المستمر في كل من المنتجات والعمليات والخدمات التي تؤدي.

وتستند هذه الفلسفة بصفة أساسية على التركيز المستمر على إشباع حاجات العملاء والمشاركة المكثفة من جانب المنفذين بالإضافة إلى التحسين والتطوير المستمر من خلال تصميم وتنفيذ نظام محدد لإدارة العمليات.

وتؤثر هذه الفلسفة بصفة أساسية على أنشطة معينة في المنشأة مثل البحوث والتطوير والجودة وتدريب وتنمية العاملين حيث يجب الاهتمام بهذه الأنشطة حتى يمكن تحقيق فلسفة الجودة الشاملة.

ويعتبر نظام المحاسبي إحدى الركائز الهامة لتطبيق فلسفة الجودة الشاملة، حيث يوفر هذا النظام الأدوات اللازمة لتقييم أداء الأنشطة المختلفة داخل المنشأة ومدى تحقيقها لفلسفة الجودة الشاملة بالإضافة إلى تقييم أداء المنشأة ككل.

وتساعد الأدوات المحاسبية في تقييم جدوى مفهوم الجودة الشاملة ومدى تحقيقه لأهداف المنشأة بالإضافة إلى قياس تأثيره على ربحية المنشأة وغيرها من مقاييس تقييم الأداء.

ويعتبر الدخل المحاسبي Accounting Income أحد المقاييس المحاسبية

الهامة المستخدمة في تقييم الأداء، ويعتمد قياس الدخل المحاسبي على مجموعة من الأسس المحاسبية المستخدمة في معالجة كل من المصروفات والإيرادات.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة دراسة تأثير مفهوم الجودة الشاملة وما يرتبط بها من أنشطة معينة مثل البحوث والتطوير المستمر وأنشطة تلبية احتياجات العملاء على الأسس والمفاهيم المحاسبية المستخدمة وبعبارة أخرى يجب دراسة مدى ملائمة أسس المحاسبة عن النفقات والإيرادات المستخدمة في ظل المفاهيم الإدارية التقليدية كأداة لقياس نتائج الأعمال والمركز المالي في ظل فلسفة الجودة الشاملة.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية دراسة تأثير مفهوم ومقومات إدارة الجودة الشاملة على تحليل بيانات الدخل المحاسبي ودلالة المؤشرات التي يمكن الحصول عليها كنتيجة لذلك.

ويشمل هذا الموضوع مايلي :

أولاً: مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM) Total Quality Management :

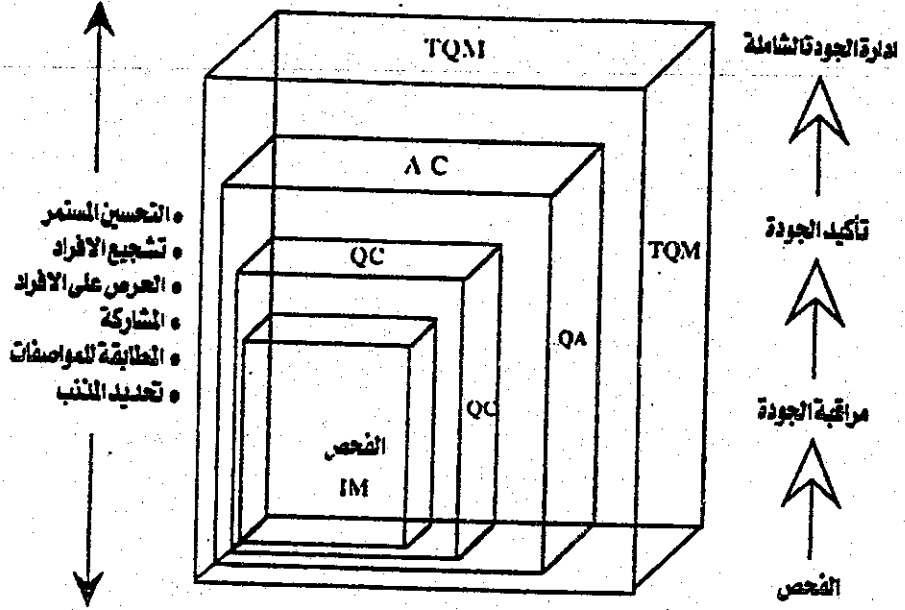
يعبر مفهوم الجودة الشاملة (TQ) Total Quality عن فلسفة إدارية حديثة تهتم بتحقيق الجودة على مستوى المشروع ككل ولذلك تسمى في بعض الأحيان الجودة الكاملة تعبيراً عن تغطيتها لمختلف أوجه العمليات والأنشطة والأفراد داخل المنشأة.

Total is used to indicate company wide application, and terms like total quality management or, better still, company-wide quality management (company-wide quality control in Japan) certainly convey more successfully the basic message of a quality system embracing the entire company and everyone within the company<sup>(1)</sup>.

ويمكن أن يعرف هذا النظام بأنه فهم العمل الموثق الذي يؤمن تكامل وفعالية جميع وحدات المشروع لأداء المهام المحددة للعاملين والآلات والبيانات

بأفضل الطرق العملية لتأكيد رضا المستهلك عن منتجات/ خدمات المشروع وبأنسب التكاليف الاقتصادية<sup>(٣)</sup>.

ويوضح الشكل الآتي مراحل تطوير هذا المفهوم TQM والسمات الرئيسية المميزة لكل منها<sup>(٣)</sup>:



شكل رقم (١)

#### المستويات الأربعة لتطور إدارة الجودة الشاملة

ويتضح من هذا الشكل أن إدارة الجودة الشاملة ما هي إلا حلقة التطور الأخير في مفاهيم إدارة الجودة والتي بدأت بالفحص ثم تطورت إلى مراقبة الجودة ثم انتقلت بعد ذلك إلى مرحلة تأكيد الجودة حتى المرحلة الحديثة والتمثلة في الجودة الشاملة.

ويحدد أحد الكتاب المفاهيم الأساسية التي تتضمنها فلسفة الجودة الشاملة كما يلي<sup>(٤)</sup>:

١- تحقيق التناسب بين القيمة والتكلفة المرتبطة بالمنتج أو السلعة التي تقدمها

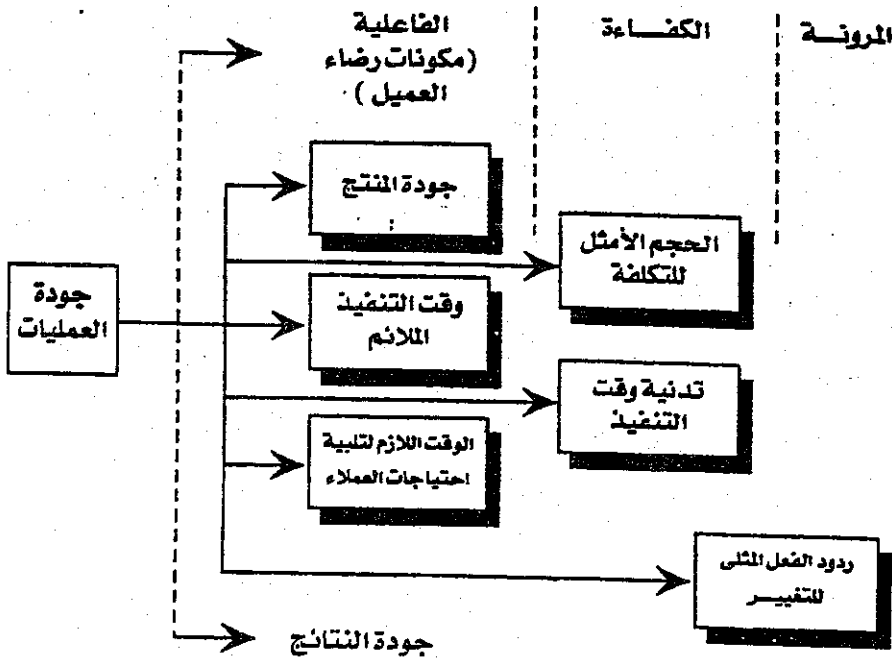


## المنشأة.

٢- التركيز على جودة العمليات وتشمل :

- جودة المنتج.
- مناسبة التكلفة.
- المرونة.

ويعبر الشكل الآتي عن مفهوم جودة العمليات وعلاقتها بجودة النتائج :



شكل رقم (٢)

٣- اعتبار كل وحدة تنظيمية داخلية بمثابة مورد وعميل في نفس الوقت للوحدات الداخلية الأخرى بحيث يتم التركيز على جودة المنتج والخدمة المتبادلة بين أقسام المنشأة.

٤- اعتناق استراتيجية التحسين المستمر للعمليات والمنتجات.

٥- امتداد مفهوم الجودة الشاملة لكل القطاعات والمستويات الإدارية.

وتتبلور فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مجموعة من المبادئ تمثل سمات وخصائص لإدارة الجودة الشاملة ويطل عليها المبادئ الستة لإدارة الجودة الشاملة The Six Principles of TQM وهي<sup>(٥)</sup>:

#### ١- التركيز على المستهلك A customer Focus

تبنى فلسفة الجودة الشاملة على مبدأ الاهتمام بالمستهلك مع مراعاة بأن المستهلك في هذه الحالة قد يكون مستهلك خارجي ضمن عملاء المنشأة أو مستهلك داخلي يتمثل في وحدة تنظيمية داخلية أي أن الوحدات التنظيمية الداخلية تعتبر مورداً للوحدات الأخرى أو مستهلكاً لسلعها وخدماتها.

#### ٢- التركيز على العمليات مثلما يتم التركيز على النتائج A Focus on the process as well as the result

ويقصد بذلك أن يكون الهدف من تنظيم الجودة هو جودة العمليات ذاتها بالإضافة إلى جودة النتائج المختلفة بحيث تعتبر النتائج المعية مؤشراً لعدم الجودة في العمليات ذاتها وبالتالي يجب مراجعة العمليات نفسها واكتشاف الأخطاء الموجودة بها.

#### ٣- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها Prevention versus inspection

ويقصد بذلك وجود معايير تحكم الإجراءات التنفيذية وتستخدم كأداة لقياس الجودة أثناء عمليات الإنتاج بدلاً من قياس الجدوى بعد انتهاء الإنتاج وبالتالي إمكانية اكتشاف الأخطاء وعلاجها أولاً بأول.

#### ٤- تعبئة خبرات القوى العاملة Mobilizing expertise of the workforce

تعتمد فلسفة الجودة الشاملة على حشد وتعبئة جهود الأفراد في سبيل تحقيق أهداف المنظمة ويعتمد في ذلك على الشعور بالانتماء والتقدير الأدبي إلى جانب الأجور التي تمثل التعويض المادي للعاملين عن جهودهم ويؤدي كل ذلك إلى تنمية روح الفردية بينهم.

## ٥- الاستناد إلى الحقائق عند اتخاذ القرارات :

### Fact-Based decision making

يقصد بذلك الاعتماد على نظام متكامل للمعلومات يمثل الأساس الذي يستند إليه عند اتخاذ القرارات.

## ٦- التغذية العكسية Feedback :

يقصد بذلك وجود نظام متكامل للاتصالات يسهل تداول وتبادل المعلومات بين المقومات المختلفة لإدارة العمليات داخل المنشأة.

وبناء على مفهوم ومقومات ومبادئ إدارة الجودة الشاملة التي سبق التعرض لها يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص المميزة التي تمثل ركائز هذه الفلسفة الإدارية الحديثة من ناحية كما أنها يمكن أن تؤثر على الأسس والمفاهيم المحاسبية من ناحية أخرى وتشمل هذه الركائز فيما يلي :

١- التركيز على المستهلك سواء مستهلك خارجي يحصل على السلع والخدمات من المنشأة أو مستهلك داخلي عبارة عن وحدة تنظيمية داخلية تستهلك سلع أو خدمات وحدة داخلية أخرى.

٢- ضرورة العمل على منع الأخطاء قبل وقوعها.

٣- التركيز على جودة العمليات أي يشمل برنامج الجودة تفاصيل أداء العمل.

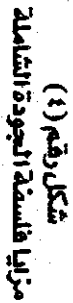
٤- التحسين والتطوير المستمر.

٥- تعبئة وحشد خبرات القوى العاملة.

٦- امتداد مفهوم الجودة إلى كافة القطاعات والمستويات الإدارية داخل التنظيم.

وسوف نعرض في القسم الثاني لتأثير هذه الركائز على أسس قياس الدخل المحاسبي ومجالات التطوير التي يجب إدخالها على تقارير الدخل المحاسبي حتى يلائم إدارة الجودة الشاملة.

كل من الآجلين القصير والمتوسط وكذلك في الآجل الطويل<sup>(٦)</sup>.



ثانياً : تأثير مفهوم الجودة الشاملة على أسس قياس الدخل المحاسبي :

١- ملائمة المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي لإدارة الجودة الشاملة :

يعتمد قياس الدخل المحاسبي على المقابلة بين النفقات والإيرادات الخاصة بفترة مالية معينة مع إجراء التسويات المحاسبية اللازمة لربط النفقات والإيرادات بالفترات المالية المختلفة.

ويتم قياس الدخل المحاسبي من خلال الحسابات والقوائم الختامية مع ضرورة التفرقة بين المصروفات والإيرادات العادية طبقاً لارتباط هذه البنود بنشاط المنشأة العادي.

وتستخدم العناصر المالية فقط كأداة لقياس الدخل المحاسبي على أن يتم قياس هذا الدخل بصورة إجمالية على مستوى المنشأة ككل.

وتتمثل أهم أوجه القصور في الأسس المحاسبية لقياس الدخل المحاسبي في ظل إدارة الجودة الشاملة فيما يلي :

أ - المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي لا يعترف بالعوامل غير المالية مثل رضا العملاء أو تحسين العلاقات مع الموردين أو رفع الروح المعنوية للعاملين وتدخل هذه العوامل ضمن مقومات فلسفة الجودة الشاملة.

ب - يتم قياس الدخل المحاسبي على مستوى المنشأة كوحدة واحدة ولا يمكن ذلك من تقييم جودة مختلف الأنشطة داخل المنشأة بصورة تفصيلية لمختلف العمليات والمستويات الإدارية.

ج - معالجة بعض البنود كخسائر غير مرتبطة بالنشاط عند المقابلة بين النفقات والإيرادات يؤدي إلى استبعاد بعض العناصر المؤثرة في تقييم أداء أنشطة معينة داخل المنشأة كما يتضح من الأمثلة التالية:

- الخسائر أو الأرباح الرأسمالية.

- التعويضات والغرامات.

- الديون المدومة.

وتعالج هذه البنود في ظل الأسس المحاسبية التقليدية باعتبارها خسائر غير مرتبطة بالنشاط.

ويجب إعادة النظر في هذا المفهوم حيث ترتبط هذه العناصر بتقييم كفاءة إدارة المنشأة وهو ما سوف يشمل الجزء التالي من البحث.

د - نماذج تقارير الدخل المحاسبي ترتبط فقط بقياس الدخل على مستوى المنشأة وبذلك فهي لا تلائم إدارة الجودة الشاملة التي تحتاج إلى تقارير تفصيلية تصلح لتقييم أداء الإدارات والأنشطة المختلفة داخل المنشأة.

هـ - تتضمن تقارير الدخل المحاسبي العوامل المالية فقط ولذلك يجب تطوير هذه التقارير بحيث تعكس أيضاً العوامل غير المالية والتي سبقت الإشارة لأهميتها في تقييم كفاءة إدارة الجودة الشاملة.

و - عدم الإفصاح عن بعض البنود المؤثرة في تقييم أداء بعض الإدارات أو الأنشطة والعمليات مثل معالجة الخصم النقدي أحياناً كتسوية لتكلفة المشتريات أو إيراد المبيعات أو معالجة مردودات المشتريات أو المبيعات كتسوية للمشتريات أو المبيعات ولا شك أن هذه العناصر ذات أهمية عند تقييم كفاءة الإدارات المرتبطة بها.

ز - يهدف التحليل التقليدي لبيانات الدخل المحاسبي إلى تقييم كفاءة استثمار الأموال بحيث يتم قياس علاقة هذا الدخل بالأموال المستثمرة في سبيل الحصول عليه، ولا شك أن هذا المفهوم لا يلائم إدارة الجودة الشاملة التي تهتم بتحقيق الجودة على مستوى المنشأة ككل وبالتالي يجب توافر مقاييس لهذه الجودة على مستوى كافة العمليات والأنشطة.

ح - الاهتمام بالمستهلك الخارجي فقط المتمثل في عملاء المنشأة دون الاهتمام بالمستهلك الداخلي والمتمثل في الإدارات والأقسام المختلفة والتي تهتم بها إدارة الجودة الشاملة.

ط - اقتصار تكلفة الجودة على النفقات الفعلية المرتبطة بقياس مراقبة الجودة فقط وهو ما يتعارض مع مفهوم الجودة الشاملة الذي يعتمد على تغلغل فلسفة الجودة في مختلف الإدارات والأنشطة والعمليات مما يستدعي

ضرورة إعادة النظر فى مكونات وأسس المحاسبة عن تكلفة الجودة بحيث يمكن الإفصاح عن تكلفة الجودة الشاملة وهو ما سوف يعرض له الباحث فبالجزء التالى من البحث.

يتضح من هذه الإنتقادات أن المفهوم التقليدى للدخل المحاسبى لا يلائم المقومات اللازمة لإدارة الجودة الشاملة وتبعاً لذلك يجب تطوير مفهوم وأسس ونماذج قياس الدخل المحاسبى لتحقيق ملائمة هذا المقياس لإدارة الجودة الشاملة.

## ٢- المتطلبات المحاسبية لإدارة الجودة الشاملة :

تشمل أهم المتطلبات التى ينبغى أن يوفرها النظام المحاسبى فى ظل إدارة الجودة الشاملة ما يلى :

أ - قياس الدخل المحاسبى بصورة مفصلة على مستوى الإدارات والأقسام بما يمكن من تقييم جودة أداء كل وحدة داخلية على حده.

ب - قياس المعاملات المتبادلة بين الوحدات الداخلية حيث يركز مفهوم الجودة الشاملة على اعتبار الوحدات الداخلية بمثابة مستهلك داخلى لخدمات الوحدات الأخرى.

ج - تطوير أسس المحاسبة عن بعض بنود النفقات وبصفة خاصة التى تتأثر بإدارة الجودة الشاملة مثل تكلفة الجودة وتكلفة البحوث والتطوير وتكلفة تدريب وتنمية القوى البشرية.

د - ضرورة الإفصاح عن جميع البنود المؤثرة فى تقييم إدارات معينة فى المنشأة وعدم استخدامها فى تسوية بنود أخرى مثل الخصم النقدى أو اعتبارها خسائر غير مرتبطة بالنشاط مثل الخسائر الرأسمالية أو التعويضات والغرامات.

هـ - تطوير نماذج التقارير المحاسبية لخدمة إدارة الجودة الشاملة.

و - الاهتمام بالعوامل غير المالية وبصفة خاصة رضاء العملاء باعتباره أحد الأركان الهامة لإدارة الجودة الشاملة.

ز - إعادة النظر في المفاهيم المحاسبية التقليدية وتطوير هذه المفاهيم بما يلائم الفلسفة الإدارية الحديثة.

ح - تطوير المؤثرات المستمدة من القوائم المالية بصورة ملائمة لإدارة الجودة الشاملة.

### ٣- مجالات تطوير مفهوم الدخل المحاسبي لملائمة إدارة الجودة الشاملة:

١/٣ تطوير أسس المحاسبة عن النفقات والإيرادات :

كنتيجة لأوجه القصور في الأسس التقليدية لقياس الدخل المحاسبي والتي سبقت الإشارة إليها في الجزء السابق من هذا البحث يرى الباحث ضرورة تطوير بعض الأسس المستخدمة في المحاسبة عن النفقات والإيرادات حتى يمكن تحقيق المتطلبات الملائمة لإدارة الجودة الشاملة وتشمل هذه الأسس مايلي :

أولاً : الإفصاح عن تكلفة الجودة الشاملة :

#### ١- مفهوم تكلفة الجودة الشاملة :

يقصد بتكلفة الجودة بصفة عامة التكاليف اللازمة لمنع وقوع الأخطاء التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض درجة الجودة أو لتصحيح الأخطاء التي وقعت بالفعل والتي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض درجة الجودة أيضاً بالإضافة إلى تكلفة الوحدات المعيبة.

Quality costs are usually defined as costs incurred because poor quality can exist or poor quality does exist<sup>(8)</sup>.

وبناء على هذا التعريف يمكن تبويب تكلفة الجودة إلى ثلاثة أقسام رئيسية<sup>(٩)</sup>:

١- تكلفة منع حدوث أخطاء في المنتج Prevention costs وتشمل تكلفة الفحص المعمل وضبط وإدارة الجودة.

٢- تكاليف فحص وتقييم الجودة Appraisal costs.



### ٣- تكلفة الوحدات المعيبة أو التالفة Failure costs.

وتشمل تكلفة الوحدات المرفوضة أو المعيبة داخلياً أثناء الفحص أو لدى العملاء وتكلفة إصلاح أو إعادة تشغيل هذه الوحدات.

ونرى أن هذا المفهوم الشائع لتكاليف الجودة يرتبط بنظم الإدارة التقليدية ولكنه لا يصلح للتطبيق في ظل إدارة الجودة الشاملة والتي تحتاج إلى بيانات إضافية تساهم في قياس وتقييم جودة مختلف العمليات والأنشطة داخل المنشأة مما يستدعي ضرورة وجود أسلوب محاسبي يوفر هذه البيانات.

The challenge is to devise new internal accounting systems that will be supportive of the firm's new manufacturing strategy, improved measures of quality, inventory performance, productivity, flexibility and innovation will be required<sup>(10)</sup>.

ويعتبر مفهوم تكلفة الجودة الشاملة Total Quality Costs كبديل للمفهوم التقليدي لتكلفة الجودة الذي سبقت الإشارة إليه بحيث يتواءم هذا المفهوم مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

ويجب أن تشمل تكلفة الجودة الشاملة العناصر الآتية :

١ - تكلفة الجودة طبقاً للمفهوم التقليدي الذي سبقت الإشارة إليه وتشمل تكلفة منع الأخطاء وتكلفة الفحص والتقييم وتكلفة الوحدات المعيبة أو التالفة.....إلخ :

وترتبط هذه التكاليف بمقومات الجودة الشاملة الآتية :

١- التركيز على المستهلك.

٢- ضرورة العمل على منع الأخطاء قبل وقوعها.

٣- التركيز على جودة العمليات.

## ب - تكلفة البحوث والتطوير :

ويقصد بها النفقات اللازمة لإجراء أبحاث وتجارب بهدف التعرف على مجال معين أو دراسة الاستفادة من نتائج معينة أمكن الوصول إليها في أبحاث سابقة في تطوير وحدات العمل داخل المنشأة أو بهدف تطوير المواصفات الفنية لمنج معين وغير ذلك من مجالات الأبحاث والدراسات.

ويهدف الإنفاق على البحوث والتطوير إلى زيادة العوائد المحققة مستقبلاً بالإضافة إلى زيادة قيمة المنشأة السوقية، وتجدر الإشارة إلى دراسة T. Sovgianis ١٩٩٤<sup>(١١)</sup> والتي أثبتت العلاقة بين نفقات البحوث والتجارب وزيادة العائد من ناحية وزيادة القيمة السوقية للمنشأة من ناحية أخرى.

□ The study finds that, a one dollar increase in R and D leads to a two-dollar increase in profit over a seven year period and a five-dollar increase in market value.

وتزايد أهمية نشاط البحوث والتطوير في ظل إدارة الجودة الشاملة حيث يحقق هذا النشاط المقوم الرئيسي للجودة الشاملة وهو التطوير والتحسين المستمر، ويؤكد ذلك وجهة نظر الباحث بضرورة اعتبار هذه النفقات ضمن تكلفة الجودة الشاملة.

## ج - تكاليف تدريب وتنمية الموارد البشرية :

ويقصد بها النفقات اللازمة لرفع كفاءة الموارد البشرية واكتساب الأفراد المهارات والمعارف المرتبطة بالتقنيات الحديثة.

وتربط هذه التكاليف مباشرة بفلسفة الجودة الشاملة حيث تحقق أحد المقومات الهامة بهذه الفلسفة وهو حفز وتعبئة خبرات القوى العاملة ومن ثم يمكن اعتبارهما ضمن تكلفة الجودة الشاملة.

ويوضح الجدول الآتي عناصر تكاليف الجودة الشاملة وعلاقتها بمقومات هذه الفلسفة.

عناصر التكاليف	مقومات الجودة الشاملة المرتبطة بها
<b>أولاً - تكاليف الجودة :</b> - منع الأخطاء - قياس وتقييم الجودة - تكلفة الوحدات المعيبة	١- التركيز على المستهلك ٢- منع الأخطاء قبل وقوعها ٣- التركيز على جودة العمليات
<b>ثانياً - تكلفة البحوث والتطوير</b>	١- التحسين والتطوير المستمر ٢- التركيز على المستهلك
<b>ثالثاً - تكاليف تدريب وتنمية الموارد البشرية</b>	١- تعبئة وحشد خبرات القوى العاملة ٢- امتداد مفهوم الجودة الشاملة إلى كافة القطاعات والمستويات الإدارية داخل التنظيم

### المحاسبة عن تكلفة الجودة الشاملة :

يحقق الإفصاح عن تكلفة الجودة الشاملة طبقاً للمفهوم السابق المزايا

الآتية :

١- تحديد العبء الذي تحمّله المنشأة كنتيجة لتطبيق مفاهيم فلسفة الجودة الشاملة.

٢- تحديد مدى نجاح هذه الفلسفة من خلال مقارنة هذه التكاليف بالعوائد المنتظرة فيها.

٣- إدارة تكلفة الجودة الشاملة بصورة تحقق أفضل النتائج للمنشأة.

٤- ترشيد عناصر التكاليف الأخرى من خلال فصلها عن تكاليف الجودة الشاملة وربطها بالأنشطة المستفيدة منها بحيث لا تكون فلسفة الجودة الشاملة مبرراً لزيادة هذه العناصر.

ونرى ضرورة معالجة تكلفة الجودة الشاملة باعتبارها مصروفًا إيرادياً يحمل على نتيجة النشاط الخاصة بالفترة المالية التي انفق خلالها وذلك للأسباب

## الآتية :

١- تتمتع المنشأة بوفر ضريبي نتيجة خصم هذه الأعباء بالكامل من الإيرادات مما يشجع إدارة المنشأة على اتباع فلسفة الجودة الشاملة التي تحقق لها مزايا عديدة حالية ومستقبلية أهمها زيادة العوائد وزيادة القيمة السوقية للمنشأة.

٢- رسمة هذه التكاليف أو جزء منها قد يؤثر سلباً على المركز المالي للمنشأة في الفترات التالية في حالة عدم تحقيق عوائد مستقبلية كنتيجة لإنفاق هذه التكاليف.

٣- صعوبة تحديد العوائد المحققة من هذه التكاليف بدقة بحيث يصعب ربط إهلاك هذه التكاليف بالعوائد المستقبلية المحققة منها وبالتالي في حالة رسمة هذه التكاليف سوف يتم إهلاك هذه التكاليف بصورة تقديرية تؤثر على نتائج الأعمال في الفترة التالية.

٤- عدم وجود أساس موضوعي لإهلاك تكلفة الجودة الشاملة في حالة معالجتها بالكامل أو جزء منها كتكاليف رأسمالية يمكن من التلاعب في نتائج الأعمال في الفترة التالية تبعاً لأسس التقدير الشخصي المستخدمة في تحديد معدلات الإهلاك.

٥- الخسائر التي يمكن أن تحدث في حالة معالجة هذه التكاليف كتكاليف إيرادية وبالتالي خصمها من الإيرادات في السنة التي انفقت فيها يمكن استردادها بسهولة من الفوائد المحققة في الفترات التالية التي استفادت من الأثر الناتج من هذه التكاليف.

## وخلاصة الرأي الذي قتبناه:

١- اعتبار تكلفة الجودة بالمفهوم الحالي لها بالإضافة إلى تكلفة البحوث والتطوير وتكلفة تدريب وتنمية الموارد البشرية عناصر تكاليف يتم تجميعها بهدف تحديد تكلفة الجودة الشاملة.

٢- يتم الإفصاح عن تكلفة الجودة الشاملة في صورة حساب مستقل ضمن قائمة الدخل.

٣- تعامل تكلفة الجودة الشاملة بالكامل كتكاليف إيرادية يتم خصمها من الإيرادات في السنة التي انقفت فيها بعض بغض النظر عن الأثر المستقبلي لها.

ثانياً: إعادة النظر في التوجيه المحاسبي للبنود غير العادية:

يقصد بالبنود غير العادية البنود التي تنشأ من ظروف غير مرتبطة بنشاط المنشأة العادي مثل بيع الأصول الثابتة وما قد ينتج من ذلك من أرباح أو خسائر أو التعويضات والغرامات التي يمكن أن تدفعها المنشأة أو الديون المدومة التي تنتج من عدم تحصيل بعض الأرصدة المدينة.

وتعالج البنود غير العادية محاسبياً باعتبارها بنوداً غير مرتبطة بالنشاط يتعين الإفصاح عنها في مرحلة مستقلة عند إعداد قائمة الدخل حيث يتم استخراج صافي دخل النشاط العادي أولاً من خلال المقابلة بين النفقات والإيرادات العادية فقط ثم يستخرج بعد ذلك صافي الدخل النهائي من خلال تعديل دخل النشاط العادي بالبنود غير العادية.

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية ضمن المعيار الخاص بمعالجة البنود غير العادية وبنود الفترات السابقة والتغيرات في السياسات المحاسبية على ضرورة الإفصاح عن هذه البنود بصورة منفصلة في قائمة الدخل.

ونرى أن يتم الإفصاح عن البنود غير العادية في مرحلة منفصلة من قائمة الدخل يمكن قياس صافي الدخل المحقق من نشاط الشركة العادي دون التأثير بالبنود غير العادية إلا أن ذلك يتعارض مع فلسفة الجودة الشاملة والتي تعتمد على تحقيق الجودة على المستوى الكلي أي على مستوى المنشأة كوحدة واحدة.

ولذلك يقترح الإفصاح عن جميع البنود المؤثرة على نتيجة النشاط في مرحلة واحدة من قائمة الدخل بحيث يمثل صافي الدخل نتيجة العمليات التي تمت خلال الفترة المالية عادية أو غير عادية.

ويستند هذا الرأي على الأسس التالية :

١- فلسفة الجودة الشاملة تعتمد على النظرة الكلية وبالتالي يجب أن يكون المؤشر المحاسبي المستخدم كمقياس للأداء معبراً عن جميع العمليات التي تمت خلال الفترة المالية بصرف النظر عن كونها مرتبطة أو غير مرتبطة بالنشاط العادي.

٢- الإفصاح عن البنود غير العادية في مرحلة منفصلة في قائمة الدخل يجعل هذه البنود غير مؤثرة عند تقييم أداء إدارة المنشأة حيث يعتمد ذلك على صافي الدخل الناتج من المقابلة بين البنود العادية فقط.

٣- بالرغم من كون هذه البنود غير مرتبطة بالنشاط العادلي للمنشأة إلا أنها تتأثر أيضاً بالقرارات التي تصدرها إدارة المنشأة مثل عمليات بيع الأصول الثابتة أو التعويضات والغرامات وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الأداء كما أنها عناصر مؤثرة في نتيجة النشاط.

ويتفق هذا الرأي مع الاتجاهات الحديثة في المحاسبة عن التكاليف والتي تعتمد على المحاسبة على عناصر التكاليف من خلال ربط هذه العناصر بالأنشطة المستفيدة منها Activity accounting حيث يترتب على استخدام هذا الأسلوب اعتبار بعض التكاليف الإدارية جزء من تكلفة الإنتاج وبالتالي جزء من تكلفة المخزون مثل تكلفة أوراق الدفع وإدارة المرتبات والأجور وإدارة الأفراد ويعد ذلك اقتراباً من اعتبار جميع النفقات مرتبطة بالنشاط<sup>(١٣)</sup>.

كما أن البعض يدعو للخروج على مبادئ المحاسبة المقبولة حالياً حتى يمكن استيعاب هذه المتغيرات الحديثة.

The next logical step may be to change the traditional GAAP model to permit more activities to be allocated to inventory, including some activities usually considered general and administrative expenses.

### ثالثاً: الإفصاح عن بيانات الدخل المحاسبي على مستوى القطاعات أو الأنشطة أو الإدارات داخل المنشأة:

تعتمد فلسفة الجودة الشاملة على مجموعة من المقومات من بينها ضرورة تغلغل فلسفة الجودة الشاملة داخل المنشأة على مستوى الأنشطة والعمليات مما يستدعي ضرورة قياس وتقييم الجودة على مستوى العمليات أو الأنشطة داخل المنشأة.

كما أن هذه الفلسفة تعتمد على اعتبار الإدارات والأقسام المختلفة داخل المنشأة بمثابة مستهلك للسلع والخدمات المتبادلة بينها.

ويترتب على المقومات السابقة ضرورة قيام النظام المحاسبي بتوفير بيانات عن الدخل المحقق على مستوى الإدارات والأنشطة داخل المنشأة بحيث يمكن معرفة مقدار مساهمة كل منها في تحقيق الدخل على مستوى المنشأة ككل.

وحتى يمكن تحقيق ذلك يجب تسجيل المعاملات المتبادلة بين الأقسام والإدارات المختلفة داخل المنشأة من خلال أسعار التحويل التي تستخدم كأداة لتقييم السلع والخدمات المتبادلة بين الأقسام والإدارات داخلياً<sup>(١٥)</sup>.

ويساهم الإفصاح عن بيانات الدخل المحاسبي على مستوى الوحدات الداخلية في تقييم جودة أداء العمل داخل هذه الوحدات من خلال مدى مساهمتها في الدخل المحقق على مستوى المنشأة ككل.

ويعتبر الإفصاح عن بيانات القطاعات المختلفة داخل المنشأة من الاتجاهات الهامة محاسبياً والتي أشارت إليها المعايير المحاسبية والتوصيات المهنية التي تصدرها الهيئات المنظمة لشئون مهنة المحاسبة على مستوى العالم.

The see requirements called for registrants to provide percentage of total sales and operating revenues and the contribution to income before income taxes and extraordinary items for each line of business.

#### رابعاً : الإفصاح عن المقاييس المادية وغير المالية (المادية) المرتبطة بمفهوم الجودة الشاملة:

تعتبر المقاييس المادية Physical Measures عن علاقات بين مقومات العمل داخل المنشأة مثل الوقت - الجودة - كمية المادة الخام... إلخ، وتعتبر هذه المقاييس ذات ارتباط مباشر بفلسفة الجودة الشاملة حيث تمكن من تقييم جوانب الجودة الشاملة التي يصعب التعبير عنها من خلال المقاييس المالية التقليدية كما أنها تساهم بصورة كبيرة في توضيح الصورة أمام متخذي القرارات.

Direct physical measures are an effective means to decision making unlike traditional measures. The new measures such as cost, quality, time, can lead to action on the spot and decisions taken at the right time<sup>(17)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى دراسة Parry وآخرون عام ١٩٩٤ والخاصة بقياس الجهود والإنجازات في قطاع الخدمات في ظل إدارة الجودة الشاملة والتي تضمنت نتائجها أنه إلى جانب المقاييس المالية يجب أن تتضمن تقارير تقييم الأداء الأهداف ومدى تحققها بعض المقاييس غير المالية ذات الفائدة في مجال التقييم تحسين الأداء<sup>(١٨)</sup>.

وتشمل المقاييس المادية التي يمكن الاعتماد عليها في ظل نظم الجودة الشاملة كمقاييس الأداء.

- كمية وقيمة ونسبة مردودات المشتريات.
- كمية وقيمة ونسبة مردودات المبيعات.
- كمية وقيمة ونسبة الوحدات التالفة والمعيبة والمعاد تصنيعها.
- الوقت الضائع غير العادي.
- نسبة الديون المدومة والديون المشكوك فيها.
- عدد مرات إلغاء أوامر التوريد أو أوامر البيع.



- عدد ونسبة شكاوى العملاء.... إلخ.

## ٢/٣ تطوير نماذج التقارير المحاسبية :

في رأينا ضرورة تطوير نظام التقارير المحاسبية بحيث يمكن الإفصاح عن المقاييس المادية المشار إليها بالإضافة إلى المقاييس المالية التقليدية ويمكن الإفصاح عن هذه المقاييس في تقارير خاصة ملائمة لطبيعتها بحيث لا تتأثر التقارير المالية النقدية بهذا النوع من المقاييس.

وبناءً على هذا الاقتراح يكون هناك نوعين من التقارير المحاسبية :

**النوع الأول:** التقارير المالية التقليدية مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي مع مراعاة أن يتم إعداد هذه القوائم في ضوء التعديلات التي يقترحها الباحث والتي سبقت الإشارة إليها وتشمل :

- الإفصاح عن تكلفة الجودة الشاملة.

- إعادة النظر في التوجيه المحاسبي للبنود غير العادية.

- الإفصاح عن بيانات الدخل المحاسبي على مستوى القطاعات أو الأنشطة أو الإدارات داخل المنشأة.

**النوع الثاني :** التقارير التي تتضمن المقاييس المالية التي سبقت الإشارة إليها والتي تساهم في تقييم كفاءة الأداء بالوحدات التنظيمية المختلفة داخل المنشأة ويمكن أن تعد هذه التقارير على مستوى الأنشطة (مشتريات/ مبيعات/ تمويل... إلخ) أو على مستوى الأقسام بحيث يعد تقرير يعكس نشاط كل قسم على حده.

وسوف نعرض في الجزء التالي النماذج لهذه التقارير التي تحتوي على البيانات المالية وغير المالية وكيفية الاستفادة منها في تقييم كفاءة إدارة الجودة الشاملة.

### ثالثاً : تأثير مفهوم الجودة الشاملة على تحليل بيانات الدخل المحاسبي :

١- تقييم الانسب التقليدية لتحليل بيانات الدخل المحاسبي يتم تحليل بيانات الدخل المحاسبي من خلال قياس علاقة هذا الدخل بأحد العناصر المرتبطة به (إما لأنها مدخلات لهذا الدخل أو لأنها تشارك عند توزيع هذا الدخل :

ويهدف التحليل التقليدي لبيانات الدخل المحاسبي لقياس مدى مساهمة عناصر معينة في تحقيق هذا الدخل أو قياس العائد المحقق لعناصر أخرى ومقارنتها بالعوائد المحققة من مجالات الاستثمارات البديلة.

ويعتمد التحليل التقليدي على المؤشرات الآتية بصفة أساسية :

- معدل العائد على إجمالي الأصول.
- معدل العائد على المبيعات.
- معدل العائد على حقوق الملكية.
- معدل العائد على الأصول الثابتة.
- العائد لكل سهم.

وعلى الرغم من تحقيق هذه المؤشرات للهدف فيها في ظل نظم الإدارة التقليدية إلا أنها لا تلائم النظم التي تهدف لتحقيق الجودة الشاملة حيث لا يمكن الاعتماد على هذه المؤشرات كأداة لقياس مدى تحقيق أهداف هذه الفلسفة.

ويجب الأخذ في الاعتبار مقومات الجودة الشاملة عند تحليل بيانات الدخل المحاسبي بحيث يكون الهدف النهائي لهذا التحليل هو الحكم على مدى توافر هذه المقومات وبالتالي مدى نجاح فلسفة الجودة الشاملة.

٢- تحليل بيانات الدخل المحاسبي في ظل إدارة الجودة الشاملة :

١/٢ أسس تحليل الدخل المحاسبي في ظل الجودة الشاملة :

حتى يمكن الوفاء بمتطلبات الجودة الشاملة ينبغي أن يعتمد تحليل الدخل

المحاسبي على الأسس الآتية :

أ - التأكد من تحقيق التحسين والتطوير المستمر باعتباره جوهر فلسفة الجودة الشاملة.

ب - التأكد من تحقيق رغبات المستهلكين حيث تعتمد فلسفة الجودة الشاملة على التركيز على رغبات المستهلكين كمدخل لتقييم الأداء<sup>(١٩)</sup>.

ج - تحليل مقاييس الأداء المحاسبية على مستوى العمليات والأنشطة داخل المنشأة بحيث يمكن قياس وتقييم الجودة لمختلف الوحدات الداخلية<sup>(٢٠)</sup>.

د - التأكد من نجاح برامج حفز وتدريب خبرات القوى العاملة بالمنشأة حيث يعتبر التركيز على الأفراد أحد الركائز التي تعتمد عليها فلسفة الجودة الشاملة.

هـ - الاعتماد على مقاييس الأداء المالية وغير المالية حيث يوفر كل منها جانباً من المعلومات اللازمة لبرنامج تقييم الأداء.

و - تكامل برنامج تقييم الأداء بحيث يحتوي هذا البرنامج على المؤشرات اللازمة لتقييم جودة الأنشطة والعمليات كأداة لتقييم الجودة الشاملة على مستوى المنشأة ككل.

## ٢/٢ برنامج مقترح لتقييم الأداء المحاسبي في ظل إدارة الجودة الشاملة :

يعتمد هذا البرنامج المقترح على مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية بهدف تقييم مختلف جوانب النشاط بالمنشأة بالإضافة إلى قياس الجودة الشاملة على مستوى المنشأة ككل.

وسوف يتم تبويب هذه المؤشرات تبعاً لمقومات الجودة الشاملة بحيث تساهم كل مجموعة من المؤشرات في الحكم على مدى توافر مقوم معين من مقومات الجودة الشاملة حيث يساهم ذلك في الحكم على مدى نجاح هذه الفلسفة الإدارية الحديثة.

مقومات الجودة	مؤشرات مالية	مؤشرات غير مالية
١- التحسين والتطوير المستمر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نسبة تكاليف البحث والتطوير إلى إجمالي التكاليف</li> <li>- نسبة تكاليف البحوث والتطوير إلى إجمالي الإيرادات</li> <li>- إنتاجية تكلفة البحوث والتطوير صافي الدخل/ تكلفة البحوث والتطوير</li> <li>- تطور نصيب المنشأة من السوق</li> <li>- تطوير تكاليف الصيانة والإصلاح</li> <li>- تطور قيمة ونسبة المخزون الراكد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد المنتجات المصنعة خلال السنة المالية</li> <li>- عدد المنتجات التي تم تطويرها خلال السنة المالية</li> <li>- تطور معدل شكاوى العملاء</li> </ul>
٢- التركيز على المستهلك الخارجي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نسبة مردودات المبيعات إلى إجمالي المبيعات</li> <li>- معدل العائد على المبيعات (صافي الدخل المبيعات)</li> <li>- معدل التكاليف المتغيرة/ المبيعات</li> <li>- إنتاجية إعلان (صافي الدخل/ تكلفة الإعلان)</li> <li>- قيمة ونسبة المخزون الراكد</li> <li>- نسبة الديون المدومة/ متوسط المدينين</li> <li>- نسبة الديون المقدمة/ المبيعات</li> <li>- تطور تكلفة الصيانة والإصلاح</li> <li>- تطور تكلفة خدمات ما بعد البيع</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطور معدل شكاوى العملاء</li> <li>- نسبة الوحدات المربوطة إلى إجمالي الوحدات المباعة</li> <li>- معدل فقد العملاء (عدد العملاء المفقودين/ عدد العملاء)</li> <li>- تطور خدمات العملاء (نسبة عدد العملاء الذين حصلوا على خدمات ما بعد البيع/ إجمالي العملاء)</li> </ul>

مؤشرات غير مالية	مؤشرات مالية	مقومات الجودة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- معدل شكاوى الأقسام الداخلية</li> <li>- كمية المرتجعات المتبادلة بين الأقسام</li> <li>- كمية التحويلات الداخلية/ خارجية</li> <li>- كمية التحويلات الخارجية</li> <li>- كمية المشتريات الداخلية/ الخارجية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نسبة التحويلات الداخلية/ إجمالي نشاط القسم</li> <li>- قيمة التحويلات الداخلية/ قيمة المبيعات الخارجية</li> <li>- قيمة المردودات الداخلية/ إجمالي التحويلات</li> <li>- قيمة التحويلات الداخلية</li> <li>- قيمة المشتريات الخارجية</li> </ul>	<p>٣- التركيز على المستهلك النهائي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد الوحدات التي تم إصلاحها/ إجمالي الوحدات المنتجة</li> <li>- عدد الوحدات التي تم إعادة تشغيلها/ إجمالي الوحدات المنتجة</li> <li>- كمية المادة الخام التالفة/ كمية المادة الخام المشتراة</li> <li>- كمية الفاقد في المادة الخام/ كمية المادة الخام المشتراة</li> <li>- كمية الفاقد أو التالف أو المعيب في المنتجات نصف المصنوعة</li> <li>- كمية المنتجات نصف المصنوعة</li> <li>- كمية الفاقد أو التالف أو</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نسبة تكلفة إصلاح المنتجات/ إجمالي التكاليف</li> <li>- تكلفة الفاقد والتالف والمعيب في المنتجات نصف المصنوعة</li> <li>- تكلفة الفاقد والتالف والمعيب في المنتجات التامة</li> <li>- تكلفة الفاقد والتالف في المادة الخام</li> </ul>	<p>٤- التركيز على منع وقوع الأخطاء</p>

مقومات الجودة	مؤشرات مالية	مؤشرات غير مالية
		المعيب في المنتجات التامة - كمية المنتجات التامة
٥- قياس جودة العمليات والانشطة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- معدل العائد على الأصول الثابتة</li> <li>- معدل العائد على الاستثمار للمنشأة ككل</li> <li>- معدل العائد على الاستثمار بكل نشاط أو قسم داخل المنشأة</li> <li>- معدلات الإنتاجية للمواد الخام والأجور</li> <li>- متوسط تكلفة الوحدة</li> <li>- نسبة مردودات المشتريات/ قيمة المشتريات</li> <li>- قيمة التعويضات والغرامات/ إجمالي الإيرادات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- كمية مردودات المشتريات/ إجمالي كمية المشتريات</li> <li>- كمية الفاقد/ التالف في المادة الخام/ كمية المواد الخام بالمخازن لكل صنف</li> <li>- متوسط فترة التحصيل</li> <li>- متوسط فترة السداد للموردين</li> </ul>
٦- حفظ القوى العاملة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكلفة الأجور/ إجمالي التكاليف</li> <li>- تكلفة التدريب/ إجمالي التكاليف</li> <li>- تكلفة المزايا العينية والنقدية/ إجمالي الأجور</li> <li>- تكلفة الحوافز/ إجمالي الأجور</li> <li>- تكلفة الجزاءات/ إجمالي الأجور</li> <li>- إنتاجية الأجور</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد العاملين الحاصلين على دورات تدريبية أثناء الخدمة/ إجمالي عدد العاملين</li> <li>- عدد العاملين الحاصلين على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة/ إجمالي عدد العاملين</li> <li>- عدد العاملين المستفيدين بخدمات خاصة وعلاج طبي أو مصاريف أو</li> </ul>

مقومات الجودة	مؤشرات مالية	مؤشرات غير مالية
		نوادي... إلخ، إجمالي عدد العاملين - عدد العاملين الموقع عليهم جزاءات/ إجمالي عدد العاملين

وبحقق هذا الإطار المزايا الآتية:

- ١- ملائمة فلسفة الجودة الشاملة من ناحية قياس الجودة على مستوى العمليات والأنشطة ثم على مستوى المنشأة ككل.
- ٢- تكامل مؤشرات التقييم حيث تغطي مختلف جوانب النشاط بالمنشأة.
- ٣- توفير المقاييس اللازمة للحكم على درجة توافر المقترحات اللازمة لنجاح إدارة الجودة الشاملة.
- ٤- توافر المقاييس المالية وغير المالية المناسبة لمختلف جوانب النشاط.
- ٥- سهولة التطبيق العملي.

وفي نهاية هذا الجزء من البحث يكون الباحث قد اختبر الفرض الثاني من فروض البحث والمتعلق بتأثير مفهوم الجودة الشاملة على ملائمة الدخول المحاسبي كمقياس للأداء وقد أمكن للباحث إثبات الفرض المشار إليه.

وفي نهاية هذا البحث يود الباحث أن يؤكد على أهمية البحوث المستقبلية في هذا المجال الهام مثل دراسة مؤشرات تقييم الأداء الملائمة في ظل نظم التصنيع الحديثة المعتمدة على الإنتاج في الوقت المحدد أو النظم المتكاملة للتصنيع أو غير ذلك من الاتجاهات الحديثة التي تؤثر على صلاحية مقياس تقييم الأداء التقليدية.

## هوامش ومراجع

- (1) Conti. Tito, "Building Total Quality- a Gide for Management", Chapman SEI BHN., London, 1993, PP. 7-8.

(٢) مهندس/ سيد عبد القادر ، الدليل الشامل للجودة الكلية فى تطبيق المواصفات الكلية لنظم الجودة ٩٠٠٠ والمواصفات الدولية لمراجعة نظم الجودة ١٠٠١١ ، مكتبة الأهرام للبحث العلمى ، القاهرة ١٩٩٣ : ص ١٩ .

- (3) Dale, B. G. & Palankel. 77, "Managing Quality", Philip alln, Heufardshire, 1990, P. 17.

نقلًا عن :

دكتور/ فريد زين الدين ، إدارة الجودة الشاملة وفرص تطبيقها فى صناعة الغزل والنسيج المصرية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، يناير ١٩٩٤ ، ص ٧ .

- (4) Conti, Tito, "Building Total Quality a Gide for Management", Op. Cit., P. 9.

- (5) Ibid., P. 15:

(٦) دكتور/ فريد زين الدين ، إدارة الجودة الشاملة وفرص تطبيقها فى صناعة الغزل والنسيج المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .

- (7) Conti, Tito, "Building Total Quality a Gide for Management", Op. Cit., P. 262.

- (8) Thomasl, A bright and Harold P. Roth, The Measurement of Quality Costs, Accounting Horizons, Volume Six Number Two, June, 1992, P. 18.

- (9) Ibid., P. 19.

- (10) Ibid., P. 16.

- (11) Theodore Soucyiamis, "The Accounting Based Valuation of Corporate", R. & D. The Accounting Review, Value No. 1, January 1994, AAA, PP. 44-68.

- (12) Ibid., P. 65.

- (13) Denmis E. Peaves Battle at the GAAP, It's Time for a Change, Management, Accounting, February 1994, P. 32.

- (14) Ibid., P. 32.

(١٥) لمزيد من التفاصيل فى موضوع أسعار التحويل يرجع لـ د/ عاطف محمد العوام ، المحاسبة الإدارية ، القاهرة ١٩٩١ ، بدون ناشر .



- (16) M. Greenstein and H. Sami, "*The impact of the Sec's Segment Disclosure Requirement on Bid-Ask Spreads*", The Accounting Review, Volume No. 1, January 1994, P. 182.
- (17) M. Zariri, "Measuring Performance for Business Results", Chapman and Hall, London, 1994.
- (18) R. Paruy, F.S. Sharp, W., Wallace and J. Vreeland, "*The Role of Service Efforts and Accomplishments Reporting in Total Quality Management*", Implications for Accountants, Accounting Horizons, Volume Eight Number Two, June 1994, PP. 25-44.
- (19) M. Zariri, "Measuring Performance for Business", *Op. Cit.*, P. 14.
- (20) *Ibid.*, P. 14.

# **الفصل التاسع**

## **التقارير المالية القطاعية كأداة**

### **لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد**



## الفصل التاسع

### التقارير المالية القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد

مقدمة :

يتعلق هذا الفصل بإعداد التقارير المالية على مستوى القطاعات الداخلية بالمنشأة باعتبارها أحد الاتجاهات الحديثة لزيادة فاعلية التقارير المالية بحيث يتم الإفصاح في هذه التقارير عن المعلومات الخاصة بمنتجات المنشأة والتشكيلة البيعية الخاص بها وأنشطة المناطق الجغرافية المختلفة التابعة لها وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بالقطاعات الداخلية بالمنشأة والتي يمكن أن يكون لها أهمية لدى المستثمرين أو المتعاملين مع المنشأة أو غيرهم من مستخدمي التقارير المالية.

ولقد انعكس الاهتمام بهذا النوع من التقارير على المعايير والقواعد التي أصدرتها الهيئات العلمية والمهنية المهمة بمهنة المحاسبة والتي شملت مايلي :

١- إصدارات مجلس معايير للمحاسبة المالية (FASB) والتي شملت :

١/١ المعيار رقم ١٤ الصادر في عام ١٩٧٥ بعنوان:

(التقارير المالية لقطاعات منشآت الأعمال)

٢/١ المذكرة الإيضاحية التي أصدرت في عام ١٩٩٤ بعنوان:

(التقرير عن البيانات المجزأة بواسطة منشآت الأعمال)

٢- إصدارات لجنة معايير للمحاسبة المالية (IASB) والتي تشمل :

١/٢ معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ الصادر عام ١٩٨٣ بعنوان:

(التقرير عن المعلومات المالية على مستوى القطاعات)

## ٢/٢ إعادة صياغة معيار التقرير عن المعلومات المالية على مستوى القطاعات عام ١٩٩٥ والذي صدر في يناير ١٩٩٧:

ولقد تضمنت المذكرة الإيضاحية للمعيار المحاسبي الدولي الصادر في يناير ١٩٩٧ ضرورة تحقيق التقارير المالية القطاعية للأهداف التالية<sup>(١)</sup>:

- ١- إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن أداء المنشأة في الفترات السابقة.
- ٢- قياس المخاطرة والعائد بصورة أكثر ملائمة من التقارير الإجمالية.
- ٣- توفير معلومات أكثر فائدة عن المنشأة ككل.

ويتضح من ذلك أن قياس العائد والمخاطرة بصورة أفضل يعتبر أحد الأهداف الأساسية للتقارير المالية القطاعية، ويرجع ذلك إلى أن الهدف الأساسي للمستثمرين يتمثل في تحليل البيانات المالية المنشورة بهدف قياس العائد والمخاطرة واستخدام هذه المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار.

وتتلخص مشكلة هذه الدراسة في إمكانية الاعتماد على البيانات المالية القطاعية كأداة لقياس العائد والمخاطرة مقارنة بالتقارير المالية الإجمالية التي يتم إعدادها للمنشأة ككل ذلك بالإضافة إلى تحليل القواعد التي يمكن الاعتماد عليها عند إعداد هذه التقارير طبقاً لما ورد بالمعايير والقواعد التي أصدرتها الهيئات المهنية ومقتضيات التطبيق العلمي لهذه التقارير.

أولاً: قواعد إعداد التقارير المالية القطاعية في ضوء معايير الهيئات المهنية ومتطلبات التطبيق العلمي:

١- مفهوم وأهداف التقارير المالية القطاعية:

١/١ مفهوم التقارير المالية القطاعية:

يقصد بها تقارير يتم إعدادها على مستوى القطاعات الداخلية بالمنشأة بهدف توفير معلومات عن نشاط هذه القطاعات لمستخدمي التقارير المالية، ويعتبر إعداد ونشر التقارير القطاعية أداة لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية من

خلال المعلومات التي توفرها هذه التقارير والتي تعطي صورة أفضل عن نشاط المنشأة من التقارير الإجمالية التي تعد على مستوى المنشأة ككل.

ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت عن أهمية التقارير القطاعية أنها توفر معلومات أكثر دقة يمكن الاعتماد عليها عند التنبؤ بالعوائد المستقبلية<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تحديد القطاعات الداخلية للمنشأة أما على أساس المنتجات أو الأنشطة أو المناطق الجغرافية ولقد تضمنت المذكورة الإيضاحية للمعيار المحاسبي الدولي الذي أعيدت صياغته وتم إصداره في يناير ١٩٩٧ ضرورة التفرقة بين :

• قطاعات الأعمال.

• القطاعات الجغرافية.

#### أ - قطاعات الأعمال Business Segments :

ويقصد بها قطاعات داخلية تتكون من منتج أو خدمة أو عدة منتجات أو خدمات متجانسة ومتميزة عن غيرها من القطاعات من ناحية العائد والمخاطرة<sup>(٣)</sup>.

A business segment is a distinguishable component of an enterprise that is engaged in providing a product or service or a group of related products or services and that is subject to risks and returns that are different from those of other business segments. □

#### ب - القطاعات الجغرافية Geographical Segments :

ويقصد بها قطاعات مختلفة متخصصة في تقديم منتجات أو خدمات المنشأة في مناطق جغرافية معينة متميزة عن غيرها من المناطق الجغرافية الأخرى من ناحية المخاطرة والعوائد التي يمكن تحقيقها<sup>(٤)</sup>.

□ A geographical segments is a distinguishable component of an enterprise that is engaged in providing products or

services within a particular geographical area and that is subject to risks and returns that are different from those of components operating in other geographical areas.

ويلاحظ على التعريف السابق أن تحديد القطاعات الداخلية يعتمد على اختلاف المخاطرة والعائد بين القطاعات وبعضها البعض وهو ما يؤكد أن الدور الأساسي للقوائم القطاعية هو تحديد المخاطرة والعائد لكل قطاع على حدة وهو ما يهدف إليه هذا البحث.

وتشمل القوائم المالية القطاعية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية <sup>(٥)</sup> مجموعة متكاملة من القوائم المالية بما فيها :

- قائمة الدخل.
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التدفقات النقدية.
- الإيضاحات المتممة والمفسرة للقوائم المالية.

على أن تعد هذه القوائم على مستوى القطاعات الداخلية المحددة على أساس جغرافي أو على أساس خطوط المنتجات المختلفة وتشر على المساهمين لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن نشاط المنشأة.

#### ٢/١ أهداف التقارير المالية القطاعية :

تضمن بيان معايير المحاسبة رقم ١٤ الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام ١٩٧٦ أن الهدف الأساسي لإعداد القوائم المالية القطاعية هو مساعدة مستخدمي التقارير المالية في تحليل وفهم هذه القوائم بإعطاء صورة أفضل عن الأداء التاريخي والتوقعات المستقبلية لنشاط المنشأة <sup>(٦)</sup>.

☐ The purpose of the information required to be reported by this statement is to assist financial statement users in analyzing and understanding the enterprise's financial statements by permitting better assessment of the enterprise's

past performance and future prospects.

كما تضمن مسودة المعيار الدولي رقم ١٤ المعاد صياغته في يناير ١٩٧٧ أن أهداف التقارير المالية القطاعية تشمل :

١- إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن أداء المنشأة في الفترات السابقة.

٢- قياس المخاطرة والعائد بصورة أفضل من التقارير الإجمالية.

٣- توفير معلومات أكثر فائدة عن المنشأة ككل.

وللتأكيد على أهمية التقارير المالية القطاعية تضمن التقرير الذي أعده اتحاد المحاسبة الأمريكي عن المذكرة الإيضاحية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي عن الإفصاح القطاعي أنه من خلال ٨٠ دراسة أكاديمية تبين أن البيانات القطاعية التي يتم الإفصاح عنها ذات قدرة تنبؤية أفضل من البيانات الإجمالية<sup>(٧)</sup>.

٢- قواعد إعداد التقارير القطاعية في إطار المعايير المحاسبية :

١/٢ المذكرة النقاشية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام ١٩٩٤ بعنوان: التقرير عن البيانات غير المجمعة في منشآت الأعمال:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مذكرة نقاشية حول موضوع التقارير المالية القطاعية عام ١٩٩٤ بعنوان: التقرير عن البيانات غير المجمعة في منشآت الأعمال.

Reporting Disaggregated Information by Business Enterprises.

وقد أصدرت هذه المذكرة بهدف إعادة النظر في معيار المحاسبة المالية رقم ١٤ الذي أصدره المجلس عام ١٩٧٦ وذلك في ضوء المتغيرات التي حدثت منذ إصدار هذا المعيار وحتى عام ١٩٩٤ وتم إعداد تقرير عنها نشر في سبتمبر ١٩٩٤<sup>(٨)</sup>.

وقد تضمن هذا التقرير العناصر الآتية :



١- ترى اللجنة أن الإفصاح القطاعي الذي يتم حالياً لايفي بمتطلبات مستخدمى التقارير المالية من أجل قياس المخاطرة والعائد المتوقع. ويؤكد هذا الرأي الاتجاه إلى دراسة أهمية التقارير القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد.

٢- القواعد التي تضمنها المعيار رقم ١٤ الصادر عام ١٩٧٦ عن الإفصاح القطاعي قواعد عامة مما يؤكد الحاجة إلى إعادة صياغة هذا المعيار.

٣- القواعد التي تضمنها المعيار رقم ١٤ بخصوص تحديد القطاعات تحتاج إلى إعادة نظر بحيث يجب أن تكون هذه القواعد ثابتة من فترة إلى أخرى حتى يمكن الاعتماد على بيانات التقارير المعدة عن هذه القطاعات.

٤- تؤيد اللجنة توصية اتحاد إدارة وبحوث الاستثمارات AIMR بأن يتم تحديد القطاعات على أساس خطوط التنظيم والإدارة داخل المنشأة بما يحقق ثبات وموضوعية الأسس المستخدمة لتحديد القطاعات.

٥- ترى اللجنة عدم كفاية العناصر التي تضمنها المعيار رقم ١٤ والتي يجب الإفصاح عنها على مستوى القطاعات سواء لقياس المخاطر أو التنبؤ بالعوائد وتشمل هذه العناصر ما يلي :

• الإيرادات القطاعية.

• ربح التشغيل.

• بيانات الأصول.

• المصروفات الرأسمالية.

وترى اللجنة ضرورة الإفصاح عن المتغيرات اللازمة لتحديد المتغيرات المؤثرة في درجة المخاطرة والتنبؤ بالعوائد على مستوى القطاعات التشغيلية داخل المنشأة وتشمل هذه العناصر مايلي :

أ - الأصول الجارية.

ب - الأصول المتداوية.

- ج - الأصول الثابتة والتكاليف الرأسمالية الجارية.
  - د - إجمالي الأصول.
  - هـ - الخصوم المتداولة.
  - و - الديون طويلة الأجل والأعباء المترتبة عليها.
  - ز - التدفقات النقدية التشغيلية.
  - ح - المبيعات القطاعية.
  - ط - تكلفة البضاعة المباعة.
  - ي - الهامش الإجمالي.
  - ك - أرباح أو خسائر التشغيل.
  - ل - أي عوائد وخسائر غير متكررة ناتجة عن نشاط القطاعات.
- ٦- تقترح اللجنة إعداد التقارير القطاعية باستخدام نموذج موحد للإفصاح في المنشآت المتشابهة بما يسهل المقارنة بين القطاعات وبعضها في المنشآت المختلفة ويمكن الاعتماد على التصنيف الموحد للصناعات المختلفة والذي تصدره الهيئات المهنية المختصة.
- ٧- حتى يمكن مقارنة البيانات التي يتم الإفصاح عنها على مستوى القطاعات الجغرافية في المنشآت المختلفة تقدم اللجنة التوصيات الآتية :
- ١/٧ تحديد القطاعات الجغرافية الداخلية أو الخارجية على أساس الحدود الطبيعية للبلاد بحيث تكون هذه القطاعات موحدة على مستوى جميع المنشآت.
- ٢/٧ في حالة وجود معاملات متبادلة بين القطاعات الجغرافية وبعضها البعض يجب الإفصاح عن هذه المعاملات (ويمكن أن يتم ذلك من خلال مصفوفة تبادلية).
- ٣/٧ بالنسبة للمنشآت التي يكون لها فروع خارج الدولية ترى اللجنة ضرورة الإفصاح المزدوج عن القطاعات على الأساس الجغرافي أولاً

ثم على أساس المنتجات أو الخدمات داخل كل قطاع بحيث يتم تحديد المبيعات والربح التشغيلي بالإضافة إلى بيانات الأصول لكل منطقة جغرافية على حدة ثم تحلل على مستوى خطوط النشاط داخل المنطقة الجغرافية.

٨- بالنسبة لتحديد القطاعات الجغرافية تقترح اللجنة عدم الإلزام بالقاعدة الموجودة بالمعيار رقم ١٤ الصادر على ١٩٧٦ والذي تقضي بالاعتراف بالقطاعات الجغرافية التي تحقق ١٠٪ على الأقل من إيرادات المنشأة حيث ترى اللجنة إمكانية الاعتراف بالقطاعات الجغرافية حتى في حالة تحقيقها نسبة تقل عن ١٠٪ من إيرادات المنشأة.

٩- بالنسبة للتقارير البينية interim financial reports ترى اللجنة ضرورة الإفصاح عن البيانات القطاعية في هذه التقارير بنفس الطريقة المستخدمة للإفصاح في التقارير المالية الختامية طالما أن التقارير البينية تكون مطلوبة لأغراض قانونية ومعتمدة من مراقبي الحسابات.

١٠- يجب الإفصاح عن بعض البيانات الوظيفية عن نشاط المنشأة وتنظيمها ومبررات التقسيم القطاعي المتبع.

١١- في حالة حدوث تغيرات في قطاعات النشاط بالمنشأة فليس من الضروري إعادة صياغة القوائم القطاعية الخاصة بالفترة السابقة بما يتفق مع التغير الذي حدث في تنظيم القطاعات، ويرجع ذلك إلى أن هذه التغيرات ليست شائعة غالباً، ولكن في حالة إلغاء قطاعات كاملة من النشاط يجب الإفصاح عن ذلك.

١٢- ترى اللجنة ضرورة الإفصاح عن كبار العملاء على مستوى القطاعات المختلفة لأهمية ذلك في الحكم على استمرارية المستوى الحالي من الأرباح والمبيعات وتقترح اللجنة الإفصاح عن العملاء الذين تتجاوز معاملاتهم ١٠٪ من مبيعات المنشأة.

وتأكيداً على أهمية التقارير القطاعية فقد أوصت اللجنة بضرورة إلزام جميع المنشآت سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة بسوق الأوراق المالية بإعداد

هذا النوع من التقارير حيث يمكن الاعتماد عليها بصفة أساسية في تقدير المخاطرة والتنبيه بالعوائد.

٢/٢ المذكرة الإيضاحية التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية:  
(International Accounting Standard Committee)

في ديسمبر ١٩٩٥ بهدف إعادة صياغة معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ والذي سبق أن أصدرته اللجنة عام ١٩٨٣ ولقد صدر المعيار بعد إعادة صياغته في يناير ١٩٩٧ وقد تضمنت هذه المذكرة العناصر الآتية<sup>(٩)</sup>:

#### - مجال تطبيق القوائم القطاعية :

- تعد هذه القوائم في جميع المنشآت التي تكون الأسهم أو السندات التي أصدرتها هذه المنشآت متداولة في الأسواق المالية.
- المنشآت التي لا يكون لها أوراق مالية متداولة بالأسواق المالية يجب تشجيعها على الإفصاح القطاعي دون أن تكون ملزمة بذلك.
- يجب أن تشمل القوائم القطاعية مجموعة متكاملة من القوائم المالية تشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر- قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى المرفقات أو الإيضاحات المتممة لهذه القوائم.
- بالنسبة للشركة القابضة والشركات التابعة لها يجب الإفصاح في القوائم المالية الموحدة التي تعدها الشركات القابضة عن بيانات القطاعات المختلفة التابعة لها وبالنسبة للشركات التابعة يجب أن تفصح عن بيانات القطاعات الخاصة بها إذا كانت الأوراق المالية الخاصة بها متداولة في الأسواق المالية أما إذا كانت الأوراق غير متداولة يكون الإفصاح القطاعي اختياريًا.

## - تعريف وتحديد القطاعات :

### • قطاعات النشاط Business Segments :

يقصد بها قطاعات تتولى تسويق منتج أو خدمة أو مجموعة منتجات أو خدمات تتميز باختلاف درجة المخاطرة والعائد الخاص بكل منها.

وعند تحديد هذه القطاعات يجب أخذ العوامل الآتية في الاعتبار :

- طبيعة المنتجات والخدمات.
- طبيعة العمليات الإنتاجية والتقنيات التي تعتمد عليها.
- أنواع الأسواق التي يتم من خلالها بيع المنتجات أو الخدمات.
- القطاعات الرئيسية للعملاء.
- طرق وقنوات توزيع المنتجات.
- البيئة المحيطة ببعض المنتجات أو الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين... إلخ.

### • القطاعات الجغرافية Geographical Segments :

يقصد بها قطاعات تتولى تقديم منتجات أو خدمات في مناطق جغرافية معينة تتميز باختلاف المخاطرة والعوائد بين هذه المناطق وبعضها البعض.

وعند تحديد القطاعات الجغرافية يجب مراعاة العوامل الآتية :

- تشابه العمليات.
- تماثل الظروف الاقتصادية والقانونية.
- العلاقات بين العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة.
- المخاطر الخاصة المرتبطة ببعض أنواع العمليات في مناطق معينة.

- الشروط التي تحكم التحويل بين المناطق وبعضها البعض.
- مخاطر العملية.

ويمكن تحديد القطاعات الجغرافية على أساس مناطق الإنتاج أو مناطق التوزيع تبعاً لمصادر المخاطرة التي يتعرض لها نشاط المنشأة.

ويمكن إعداد التقارير القطاعية على أساس الأنشطة أو على الأساس الجغرافي طبقاً لمتطلبات مستخدمي هذه التقارير.

ويراعى أن اختلاف المخاطر والعائد لا يشترط أن يكون متلازماً ولكن يمكن الاعتماد على اختلاف أيّ منهم عن تحديد القطاعات.

ويلاحظ أن عملية تحديد القطاعات تعتمد بدرجة معينة على الحكم الشخصي ولترشيد ذلك يجب مراعاة تحقيق الأهداف التي سبقت الإشارة إليها في بداية هذا التقرير وفي نفس الوقت يجب أن تكون هذه التقارير قابلة للمقارنة والتحقق منها في ذلك مثل التقارير تعد على مستوى المنشأة ككل.

٣- تحديد الإيرادات والمصروفات ونتائج الأعمال والوصول والخصوم على مستوى القطاعات:

### ١/٣ إيرادات القطاع:

يقصد بها الإيرادات المباشرة التي يحققها القطاع سواء ناشئة عن مبيعات خارجية أو داخلية إلى القطاعات الأخرى داخل نفس المنشأة ويجب أن تضمن هذه الإيرادات نصيب القطاع في إيرادات الفروع المشتركة التي يساهم فيها.

ويجب ألا تتضمن إيرادات القطاع العناصر الآتية :

- بنود الإيرادات العرضية.
- فوائد القروض أو المدفوعات المقدمة التي يتم تقديمها للقطاعات الأخرى ما لم تكن هذه العمليات ضمن نشاط القطاع.

• العائد على مبيعات الاستثمارات أو تحويلات الديون ما لم تكن هذه العمليات ضمن نشاط القطاع العادي.

• نصيب المنشأة في أرباح الشركات الشقيقة أو الفروع المشتركة أو أي استثمارات أخرى يتم المحاسبة عليها في ظل طريقة حقوق الملكية.

ويتضح من ذلك أن المعيار المشار إليه يعترف فقط بالإيرادات المرتبطة بالنشاط العادي فقط.

ويختلف مع ما ورد بهذا المعيار حيث يجب الاعتراف بجميع الإيرادات التي يحققها القطاع بغض النظر عن مصدر هذه الإيرادات مع تخصيص مرحلة مستقلة في الحساب الختامي لهذه الإيرادات بحيث يتم تخصيص مرحلة للإيرادات والمصروفات المرتبطة ونتائج الأعمال المرتبطة بنشاط القطاع ثم يتم الإفصاح عن باقي بنود الإيرادات والمصروفات في مرحلة مستقلة من الحساب الختامي.

وتحقق المعالجة المقترحة المزايا الآتية :

- ١- تتفق هذه المعالجة مع مبادئ ومعايير المحاسبة المتعارف عليها والتي تعتمد على الاعتراف بالإيرادات العادية وغير العادية.
- ٢- تمكن هذه المعالجة من تحديد الإيرادات الحقيقية للقطاع مع فصل الإيرادات العادية عن غيرها.
- ٣- تتفق هذه المعالجة مع ما ورد بالمعايير من ناحية الإفصاح عن بنود الإيرادات العادية بصورة منفصلة عن الإيرادات غير العادية.

### ٢/٣ مصروفات القطاع :

يقدر بها الإيرادات المباشرة التي يحققها القطاع سواء ناشئة عن مبيعات خارجية أو داخلية إلى القطاعات الأخرى داخل نفس المنشأة ويجب أن تتضمن هذه الإيرادات نصيب القطاع في إيرادات الفروع المشتركة التي يساهم فيها.

ويجب ألا تشمل نفقات القطاعات البنود الآتية :

- المصروفات غير العادية.
- أعباء القروض والدفعات المقدمة التي يحصل عليها القطاع من القطاعات الأخرى ما لم تكن عمليات القطاع ذات طبيعة مالية.
- خسائر مبيعات الاستثمارات أو تحويلات الديون ما لم تكن أنشطة القطاع ذات طبيعة مالية.
- نصيب القطاع من خسائر الشركات الشقيقة أو الفروع المشتركة أو الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها بطريقة حقوق الملكية.
- أعباء ضرائب الدخل.
- الأعباء العامة المرتبطة بإدارة المنشأة.

ونرى معالجة النفقات بنفس الطريقة التي اقترحها لمعالجة الإيرادات بحيث يتم الإفصاح عن جميع النفقات في التقارير المالية القطاعية مع تخصيص مرحلة مستقلة للإيرادات والنفقات المرتبطة بالنشاط.

### ٣/٣ نتيجة نشاط القطاع :

يقصد بها الفرق بين إيرادات ومصروفات القطاع.

### ٤/٣ أصول القطاع :

يقصد بها الأصول المستخدمة في نشاط القطاع سواء المخصص له مباشرة أو التي يمكن تحميلها عليه باستخدام أسس التحميل المناسبة مع مراعاة أنه إذا تضمنت نتيجة أعمال القطاع فوائد أو دخل موزع يجب أن تتضمن أصول القطاع الحسابات المدينة أو القروض المرتبطة بهذه البنود أو أي أصول أخرى منتجة لدخل القطاع.

ويجب ألا تتضمن أصول القطاع البنود المخصصة لسداد ضرائب الدخل أو الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها في ظل طريقة حقوق الملكية.

ويجب تحديد أصول الفرع بعد الأخذ في الاعتبار المخصصات



والخصومات المرتبطة بكل منها.

وبالنسبة للأصول المعنوية مثل الشهرة فيجب إظهارها ضمن أصول القطاع إذا كانت هذه الأصول تخص قطاع معين مع تحميل مصروفات القطاع بقسط إهلاك هذه الأصول.

ويجب ألا تتضمن أصول القطاع الأصول التابعة للإدارة العامة وغير المخصصة لقطاع من القطاعات، ويرى الباحث أن هناك بعض القواعد الخاصة بالأصول التي لم ترد ضمن القواعد السابقة مثل أسلوب تقييم الأصول وسياسات الإهلاك وغير ذلك ويقترح الباحث تطبيق القواعد المحاسبية لذلك التي أوردتها المعايير المحاسبية الأخرى والتي تمثل جزءاً من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

### ٥/٣ خصوم القطاع :

يقصد بها الخصوم التي تنشأ عن نشاط القطاع مباشرة أو التي يمكن تحميلها عليه باستخدام أسس التحميل المناسبة.

ويجب ألا تتضمن خصوم القطاع الحسابات الدائنة المترتبة على ضرائب الدخل.

ويلاحظ أن تحديد إيرادات ومصروفات وأصول وخصوم كل قطاع يستدعي وجود نظام للتقارير الداخلية للمساعدة في عملية تحميل هذه العناصر على القطاعات المختلفة.

### ٤- سياسات المحاسبة على مستوى القطاعات :

يجب إعداد القوائم المالية العامة بما يتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة لإعداد القوائم المالية الإجمالية على مستوى المنشأة ككل.

## ٥- الإفصاح في التقارير المالية القطاعية :

١/٥ يجب الإفصاح عن العناصر الآتية في التقارير القطاعية :

- مبيعات السلع والخدمات.
- أصول وخصوم القطاع.
- إجمالي النفقات الرأسمالية لكل قطاع على حدة.
- نفقات الإهلاك وتقدم الأصول المحملة على مصروفات القطاع.
- أي معلومات إضافية مؤثرة في تقييم أداء القطاع.

٢/٥ في حالة عدم الإفصاح عن بعض القطاعات كقطاعات مستقلة لعدم تحقيق ١٠٪ من إيرادات المنشأة الخارجية كحد أدنى وهو الشرط الذي يضعه هذا المعيار لتحديد القطاعات التي يجب الإفصاح عنها يجب أن تتضمن التقارير المالية مبيعات هذه القطاعات الخارجية والداخلية دون اعتبارها قطاعات منفصلة بذاتها.

٣/٥ يجب تقييم الصفقات التبادلية بين القطاعات بنفس الطريقة المتبعة في تقييم الصفقات الخارجية وفي حالة حدوث أي تغيرات يجب الإفصاح عن ذلك في التقارير المالية.

٤/٥ في حالة حدوث تغير في السياسات المحاسبية المؤثرة على نتائج الأعمال القطاعات يجب الإفصاح عن ذلك مع إعادة تصنيف بيانات الفترات السابقة بما يتفق مع التغير الذي حدث لتسهيل المقارنة بين الفترات وبضعها ما لم تكن هناك صعوبات عملية تعوق ذلك.

٥/٥ يجب الإفصاح عن طبيعة ومكونات القطاعات المختلفة سواء قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية حيث يمكن ذلك من تحديد أثر التغيرات التي تحدث على بعض القطاعات مثل تغير المنتجات أو الطلب عليها واستحداث منتجات أو أنشطة جديدة... إلخ.

٦/٥ بالنسبة للمنشأة التي تتكون من قطاع واحد مع تعدد المنتجات أو الخدمات داخل هذا القطاع يجب عليها الإفصاح عن أنشطة مجموعات المنتجات التي تتجاوز نسبة ما تحققه ١٠٪ من نشاط المنشأة.

٧/٥ إذا كانت نسبة الإيرادات الخارجية لا تتجاوز ٧٥٪ من إيرادات المنشأة يجب الإفصاح عن العمليات الداخلية التي تمثل باقي الإيرادات.

وللتأكيد على أهمية التقارير القطاعية أورد التقرير الذي أعده الاتحاد الأمريكي للمحاسبة نتائج الدراسات التي أجريت عن أهمية الإفصاح القطاعي كمايلي<sup>(١)</sup>:

أولاً : بالنسبة لقطاعات النشاط أو الأعمال :  
Line of Business Segments

أكدت نتائج الدراسات على أن الإفصاح القطاعي في هذه الحالة يؤدي إلى تحسين

ثانياً : تقييم صلاحية التقارير القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد مدخل تحليلي :

يشمل هذا الجزء تحليل مدى صلاحية التقارير القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد وذلك من خلال دراسة الخصائص والعوامل المؤثرة على هذه التقارير والتي تنعكس على طبيعة المعلومات المستمدة منها وتحديد درجة الاعتماد عليها.

وتتمثل أهم الخصائص والعوامل المؤثرة على المحتوى الاختياري للتقارير القطاعية فيما يلي :

١- الاعتماد على التقدير :

تتأثر التقارير القطاعية بعنصر التقدير الشخصي بدرجة أكبر من التقارير الإجمالية ويرجع ذلك للأسباب التالية :

١/١ النفقات المشتركة بين القطاعات ويستفيد منها عدة قطاعات ويتم تحميل هذه النفقات على القطاعات المختلفة باستخدام أسس تحميل تقديرية مما يؤثر على دقة المعلومات التي يمكن الحصول عليها.

٢/١ الصفقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة والتي يتم تحديد قيمتها طبقاً للقيمة السوقية أو التكلفة أو غير ذلك طبقاً للسياسة التي تطبقها إدارة المنشأة ويؤدي ذلك أيضاً إلى تدخل عنصر التقدير الشخصي عند إعداد هذه التقارير.

٣/١ الأصول المشتركة بين القطاعات المختلفة ويقصد بها الأصول التي يستفيد منها عدة قطاعات والتي يمكن معالجتها بإحدى طريقتين :

• الطريقة الأولى: توزيع هذه الأصول أصولاً عامة لا يتم توزيعها على القطاعات المختلفة مما يقلل من مصداقية البيانات الموجودة بالقوائم القطاعية.

• الطريقة الثانية: توزيع هذه الأصول على القطاعات المختلفة باستخدام أسس مناسبة تعتمد بدرجة معينة على التقدير الشخصي.

ويقترح استخدام أساليب كمية لتحديد نصيب كل قطاع من النفقات أو الأصول المشتركة مما يقلل من أخطاء التقدير الشخصي ويحقق قدراً أكبر من الموضوعية لهذا النوع من التقارير.

٢- نقص البيانات في التقارير القطاعية :

كنتيجة لاختلاف طبيعة التقارير القطاعية عن التقارير الإجمالية التي تعد على مستوى المنشأة ككل تتميز التقارير القطاعية بعدم ظهور بعض بيانات المركز المالي للمنشأة في هذا النوع من التقارير مما يؤثر في كفاية المحتوى الأخباري لها.

ومن أمثلة العمليات التي لا يفصح عنها التقارير :

١/٢ الأصول العامة التي تعتمد عليها الإدارة العامة للمنشأة والتي تظهر في التقارير الإجمالية ويصعب تحميلها على القطاعات المختلفة.

٢/٢ النفقات العامة المرتبة على نشاط الإدارة العامة للمنشأة والتي يصعب تحميلها على القطاعات الخاضعة بالمنشأة.

٣/٢ مصادر التمويل الخاصة بإدارة المنشأة والتي لا يتم تخصيصها لقطاع من القطاعات.

٤/٢ الحسابات الدائنة أو المدينة التي تنشأ من أنشطة الإدارة العامة للمنشأة والتي لا يمكن تخصيصها لقطاع من القطاعات.

ويؤثر عدم الإفصاح عن العناصر السابقة وغيرها في التقارير القطاعية على المحتوى الاختياري الذي توفره هذه التقارير.

ويجب تقليل البنود العامة واستخدام الأساليب التحليلية بما يمكن من تبويب غالبية البنود على مستوى القطاعات ويعظم منفعة المعلومات المستمدة من التقارير القطاعية.

٣- عدم إظهار القيمة الحقيقية لبعض عناصر القوائم القطاعية :

قد يترتب على طبيعة التقارير القطاعية إظهار بعض العناصر بقيم مختلفة عن قيمتها الحقيقية كما يتضح من الأمثلة الآتية:

١/٣ النفقات والإيرادات المحملة على القطاعات باستخدام أسس التحميل المناسبة والتي تعتمد بدرجة كبيرة على التقدير الشخصي.

٢/٣ النفقات العامة التي لا يتم تحميلها على القطاعات مما ينعكس على قيمة النفقات الخاصة بكل قطاع والتي تكون في هذه الحالة أقل مما يجب بمقدار نصيب كل قطاع في النفقات العامة.

٣/٣ الأصول العامة التي لا يتم تحميلها على قطاعات معينة مما ينعكس على إجمالي الأصول الخاصة بالقطاعات المختلفة وتظهرها بقيمة مختلفة عن قيمتها الحقيقية.

٤/٣ أي حسابات دائنة أو مدينة تنشأ من نشاط الإدارة العامة للمنشأة ولا يتم تبويبها على مستوى القطاعات تؤدي إلى عدم صحة بيانات الأصول والخصوم الخاصة بالقطاعات.

ويؤدي عدم صحة بيانات بعض عناصر القوائم القطاعية إلى التأثير في صلاحية القوائم القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد.

ونؤكد على أهمية تقليل البنود العامة إلى أدنى حد ممكن بما يمكن من ظهور أغلب العناصر في التقارير القطاعية ويؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المستمدة منها.

#### ٤- اختلاف أسس تحديد القطاعات :

يمكن تحديد قطاعات المنشأة على أساس جغرافي بحيث يمثل كل قطاع منطقة جغرافية معينة سواء كانت منطقة إنتاج أو منطقة توزيع متميزة. كما يمكن أن تتحدد القطاعات على أنشطة المنشأة المختلفة والتي يمكن التعبير عنها بالسلع أو الخدمات التي تقدمها المنشأة للغير.

وقد يترتب على ذلك اختلاف أسس تحديد القطاعات من منشأة إلى أخرى مما يصعب المقارنة بين المنشآت المتشابهة وبعضها.

ونرى ضرورة عمل تبويب موحد للقطاعات على مستوى الاقتصاد القومي يتضمن:

- أسس تحديد القطاعات على الأساس الجغرافي.
- أسس تحديد القطاعات على أساس السلع أو الخدمات.

ويجب إلزام المنشآت بالإفصاح عن البيانات القطاعية باستخدام هذا التبويب الموحد وذلك عن إعداد التقارير المنشورة والمتداولة في الأسواق المالية بما يسهل إجراء المقارنات بين المنشآت وبعضها ويوفر نموذج موحدة للمعلومات القطاعية لمستخدمي التقارير المالية.

## ٥- ضرورة استخدام نظام متكامل للمحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية :

يتطلب إعداد التقارير القطاعية القيام بالإجراءات الآتية :

- ١/٥ تحليل النفقات على مستوى القطاعات.
- ٢/٥ تحليل الإيرادات على مستوى القطاعات.
- ٣/٥ تقييم وتسجيل العمليات المتبادلة بين القطاعات.
- ٤/٥ تحليل بيانات الأصول على مستوى القطاعات.
- ٥/٥ تحليل النفقات العامة على مستوى القطاعات.
- ٦/٥ تحليل الحسابات الدائنة على مستوى القطاعات.

ويصعب تنفيذ الإجراءات السابقة من خلال نظام محاسبة المالية الذي يتعلق بعمليات وعلاقات المنشأة الخارجية ويوفر بيانات إجمالية على مستوى المنشأة كوحدة واحدة.

وبناءً على ذلك يستدعي إعداد القوائم المالية القطاعية وجود نظام داخلي لتحليل البيانات على مستوى الوحدات الداخلية وتوفير المعلومات عن نشاط هذه الوحدات وهو ما يعرف بنظام المحاسبة الإدارية.

ويجب تحقيق التكامل بين نظامي المحاسبة المالية والإدارية حتى يمكن إعداد التقارير القطاعية حيث يعتمد إعداد هذه التقارير على نوعين من البيانات:

- بيانات خارجية عن عمليات المنشأة مع الغير مثل بيانات العملاء والموردين ومصادر التمويل...إلخ.
- بيانات داخلية متعلقة بالصفقات والعمليات الأخرى المتبادلة بين القطاعات المختلفة.

ويتضح من ذلك أن إعداد القوائم المالية القطاعية يستدعي وجود نظام متكامل للمحاسبة المالية والإدارية يمكن من خلاله توفير البيانات اللازمة لذلك.

## ٦- تعارض المصالح بين القطاعات المختلفة :

تعتبر التقارير القطاعية أداة لتحديد العوائد على مستوى القطاعات المختلفة بالمنشأة، ويعتبر هذا العائد أداة لتقييم أداء العاملين بالقطاعات إلى جانب إمكانية الاعتماد عليها كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد المستقبلية.

أي أن التقارير القطاعية تتميز بكونها أداة داخلية تستخدم لتقييم الأداء الداخلي إلى جانب كونها أداة خارجية تستخدم لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد المستقبلية بالنسبة لمستخدمي التقارير الخارجية.

ومن الممكن أن يؤدي استخدام التقارير القطاعية في تقييم الأداء الداخلي إلى حدوث تعارض بين مصالح وأهداف القطاعات المختلفة لرغبة كل منها في تعظيم العائد الخاص بها على حساب القطاعات الأخرى.

وتتمثل أهم مجالات الصراع المحتمل بين القطاعات المختلفة فيما يلي :

### ١/٦ أسس تحميل النفقات العامة:

حيث يؤدي اختيار أسس معينة للتحميل إلى زيادة أنصبة قطاعات معينة ونقص أنصبة قطاعات أخرى.

### ٢/٦ تقييم الصفقات المتبادلة بين القطاعات:

تشمل هذه الصفقات السلع والخدمات المتبادلة بين قطاعات المنشأة المختلفة تمثل جزءاً هاماً من نشاط المنشأة، ويمكن تقييم هذه الصفقات باستخدام سعر السوق إلى التكلفة أو غير ذلك من أسس التقييم المختلفة طبقاً لما تراه إدارة المنشأة، ولاشك أن اختيار بعض هذه الأسس لتقييم الصفقات المتبادلة يؤثر في نتائج الأعمال الخاصة بالقطاعات المختلفة وبالتالي ينعكس على تقييم أداء هذه المناطق مما يمثل أحد مجالات الصراع بين المسؤولين من هذه المناطق.

### ٣/٦ المبالغة في تقدير الاحتياجات:

كنتيجة لرغبة المناطق المختلفة في تعظيم نتائج الأعمال الخاصة بها في ظل



المنافسة مع المناطق الأخرى تحاول هذه المناطق الاستحواذ على أكبر قد من موارد المنشأة المادية والبشرية مما يشكل ضغطاً على موارد المنشأة ويقلل من كفاءة استغلال الموارد المتاحة لها.

#### ٧- مراجعة التقارير القطاعية :

حتى يمكن الاعتماد على التقارير القطاعية من جانب المستثمرين والجهات الخارجية المختلفة يجب أن تكون هذه التقارير معتمدة من مراقب الحسابات ويرتبط ذلك بالعناصر الآتية :

١/٧ تعدد وتعدد إجراءات المراجعة حيث تشمل مراجعة العمليات الداخلية والصفقات المتبادلة بين القطاعات وبعضها إلى جانب العمليات الخارجية.

٢/٧ زيادة تكلفة عملية المراجعة وبالتالي أتعاب المراجعة الخارجية.

٣/٧ اختلاف أدلة الإثبات التي تحتاج إليها المراجعة لإعطاء رأي في محايد عن عدالة القوائم المالية.

وتؤكد الخصائص والعوامل السابقة ضرورة توافر اعتبارات معينة لتسهيل عملية إعداد التقارير القطاعية وتحقيق الفائدة المرجوة منها، وتشمل هذه الاعتبارات ما يلي :

أولاً : ضرورة توافر نظام متكامل للمحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية بما يمكن من تسهيل ومتابعة عمليات المنشأة الداخلية والخارجية بما يمكن من إصدار التقارير القطاعية والإجمالية في نفس الوقت.

ثانياً : ضرورة توحيد نماذج التقارير القطاعية وأسس تحديد القطاعات بما يمكن المستثمرين المقارنة بين القطاعات وبعضها في المنشآت المتشابهة ويعظم منفعة المحتوى الاختياري لهذه التقارير.

ثالثاً : وجود نظام موضوعي لتبويب وتحميل النفقات المشتركة والأصول المشتركة على القطاعات المختلفة بحيث يتم تحديد نصيب عادل من هذه البنود لكل قطاع من القطاعات.

رابعاً : تقليل البنود العامة إلى أدنى حد ممكن بحيث توضح التقارير القطاعية غالبية بنود المنشأة.

خامساً : ضرورة وجود نظام جيد لإعداد الموازنات على مستوى القطاعات المختلفة بما يضمن عدم المبالغة في احتياجات هذه القطاعات وحسن استغلال موارد المنشأة المادية والبشرية.

سادساً : ضرورة اعتماد التقارير القطاعية من مراقب الحسابات بحيث يمكن الاعتماد على هذه التقارير من جانب مستخدمي التقارير المالية.

ويخلص الباحث من هذا الجزء إلى النتائج الآتية :

١- هناك عوامل واعتبارات مرتبطة بالتقارير القطاعية من الممكن أن تؤثر على المحتوى الاختياري لهذه التقارير وتشمل هذه العوامل ما يلي :

١/١ الاعتماد على التقدير عند إعداد هذه التقارير.

٢/١ نقص البيانات في التقارير القطاعية كنتيجة للبنود العامة التي لا يتم تحميلها على القطاعات المختلفة.

٣/١ عدم إظهار القيمة الحقيقية لبعض عناصر القوائم القطاعية كنتيجة لاستخدام أسس تحميل تقديرية لتحميل البنود المشتركة على القطاعات.

٤/١ اختلاف أسس تحديد القطاعات من منشأة إلى أخرى يصعب المقارنة بين القطاعات في المنشآت المتشابهة.

٥/١ تحتاج التقارير القطاعية إلى نظام متكامل للمحاسبة الإدارية والمالية حتى يمكن معالجة البنود الخارجية ونفس الوقت تحليل العمليات داخلياً.

٦/١ يؤدي استخدام التقارير القطاعية كأداة لقياس العوائد إلى حدوث صراع بين القطاعات المختلفة حول أسس تحميل النفقات وتقييم الصفقات المتبادلة وتقدير احتياجات القطاعات.

٧/١ تحتاج التقارير القطاعية إلى نظام خاص لمراجعة واعتماد هذه التقارير.

٢- هناك اعتبارات معينة يجب مراعاتها عند إعداد التقارير القطاعية تشمل مايلي:

١/٢ نظام متكامل للمحاسبة المالية والإدارية.

٢/٢ نماذج وأسس موحدة لإعداد التقارير القطاعية.

٣/٢ نظام موضوعي لتبويب النفقات والبنود الأخرى المشتركة بين القطاعات.

٤/٢ تحليل البنود العامة على القطاعات.

٥/٢ نظام جيد للموازنات على مستوى القطاعات.

٦/٢ ضرورة اعتماد هذه التقارير من مراقب الحسابات.

ثالثاً : تقييم صلاحية التقارير القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد مدخل تطبيقي :

يشمل هذا الجزء دراسة تطبيقية على البيانات الخاصة بإحدى المنشآت المقسمة قطاعياً وذلك بهدف الحكم على صلاحية هذه التقارير في الواقع العملي.

وتعتمد هذه الدراسة على البيانات الخاصة لشركة T&AT للاتصالات وهي شركة عالمية تعمل في مجالات الاتصالات والخدمات المالية.

١- طبيعة الشركات محل الدراسة :

يتم تقسيم هذه الشركة لأغراض الدراسة إلى نوعين من القطاعات.

١/١ قطاعات نشاط وتشمل :

• قطاع إدارة المعلومات.

• قطاع الخدمات المالية.

٢/١ قطاعات جغرافية وتشمل:

• داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

• خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- طبيعة البيانات التي تعتمد عليها الدراسة :

تشمل هذه البيانات بيانات دخل التشغيل وإجمالي الأصول محللة على المستويات الآتية :

١/٢ على مستوى الشركة ككل.

٢/٢ على مستوى قطاعات النشاط.

٣/٢ على مستوى القطاعات الجغرافية.

وقد أخذت هذه البيانات من القوائم المالية الخاصة بالشركة عن السنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤،

٢- محددات البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة :

١/٣ اقتصرت هذه البيانات على الأصول والإيرادات والمصروفات ودخل التشغيل على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى القطاعات المختلفة.

٢/٣ لا تتضمن البيانات الخصوم الخارجية مثل الدائنين وأوراق الدفع والقروض وتحليلها على مستوى القطاعات.

٣/٣ لا تتضمن البيانات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

٤/٣ لا تتضمن البيانات أسس التحميل التي تم الاعتماد عليها لتحليل البنود المشتركة بين القطاعات.

٤- البيانات الاصلية التي اعتمدت عليها الدراسة :

تشمل هذه البيانات ما يلي :

- جدول رقم ١/٤ : بيانات الأصول محللة على مستوى القطاعات<sup>(١٢)</sup>.
- جدول رقم ٢/٤ : بيانات دخل التشغيل محلة على مستوى القطاعات (شاملة بيانات الإيرادات والمصروفات)<sup>(١٣)</sup>.

١/٤ تطيل بيانات إجمالي الأصول بشركة A&AT على مستوى القطاعات:  
(بالمليون جنيه)

البيان	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٢		١٩٩٤	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١- إجمالي الأصول								
١/١ السيولة								
الأصول المتداولة	٢٤,٦١٢	٤٦,١٣	٢٦,٥١٤	٤٦,٣٦	٢٩,٧٢٨	٤٨,٩٤	٢٧,٦١١	٤٧,٨٥
الأصول غير المتداولة	٢٨,٧٤٢	٥٣,٨٧	٣٠,٦٧٤	٥٣,٦٤	٣١,٠٢٨	٥١,٠٦	٤١,٦٥١	٥٥,٥٥
إجمالي الأصول	٥٣,٣٥٥	٪١٠٠	٥٧,١٨٨	٪١٠٠	٦٠,٧٦٦	٪١٠٠	٧٩,٢٦٢	٪١٠٠
٢/١ قطاعات النشاط								
إدارة المعلومات	٤٣,٥٤٦	٨١,٦٢	٤٢,١٨٥	٧٥,٥١	٤٣,٧٢٣	٧١,٩٧	٥٧,٨٠٠	٧٢,٨٢
خدمات مالية	٩,٨٠٩	١٨,٣٠	١٤,٠٠٢	٢٤,٤٩	١٧,٠٢٣	٢٨,٠٣	٢١,٤٦٢	٢٧,٠٨
إجمالي الأصول	٥٣,٣٥٥	٪١٠٠	٥٧,١٨٨	٪١٠٠	٦٠,٧٦٦	٪١٠٠	٧٩,٢٦٢	٪١٠٠
٢/١ قطاعات جغرافية								
أمريكا	٤٨,١٢٤	٩٠,٧٦	٤٨,١٥٥	٩٦,٠	٤٣,٨٦٥	٨٨,٦٤	٦٩,٩٠١	٨٨,١٩
خارج أمريكا	٥,٢٣١	٩,٢٤	٩,٠٣٣	١٥,٠	١٦,٩٠١	٢٨,٣٦	٩,٣٦١	١١,٨١
إجمالي الأصول	٥٣,٣٥٥	٪١٠٠	٥٧,١٨٨	٪١٠٠	٦٠,٧٦٦	٪١٠٠	٧٩,٢٦٢	٪١٠٠

٢/٤ تطيل بيانات دخل التشغيل لشركة A&AT على مستوى القطاعات:  
(بالمليون جنيه)

البيان	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١- دخل التشغيل								
١/٢ الإيرادات والمصروفات								
إيرادات	٦٢,٠٨٩		٧١,٤٤٨	٦١,٩٠٤	١,٠٨٩,٣٦	٦٧,٠٥٦	١,٠٨٢,٤٦	٧٥,٠٩٤
مصاريف	(٦٢,٦٠٢)		(٧٠,٤٤٨)	(٥٨,٩٤٦)	(٩٨٩)	(٦٠,٩٠٢)	(٩٨٢,٤٦)	(٦٧,٥٧٦)
دخل التشغيل	٨٣	٪١٠٠	٩,٩٥٨	٪١٠٠	٦٢,٠٤	٪١٠٠	٧٥١٨	٪١٠٠
٢/٢ قطاعات النشاط								
إدارة المعلومات	٩١٧	١٠,٢٨٥	٦,٥٧٦	٩,٦٧	٥٨٦٥	٩٤,٩٤	٧,١٢٤	٩٤,٧٦
خدمات مالية (٣٤)	٣,٨٥	١٩٢	٣,٢٤	٣٣٩	٣٣٩	٣٩٤	٣٩٤	٥,٣٤
دخل التشغيل	٨٨٣	٪١٠٠	٩,٩٥٨	٪١٠٠	٦٢,٠٤	٪١٠٠	٧٥١٨	٪١٠٠
٢/٢ قطاعات جغرافية								
أمريكا	٤٨٧	٥,٥١٥	٦,٠٠٦	١٠,٠٨١	٦٤٥١	١,٠٢,٩٨	٧٦٦٨	١,٠٢
خارج أمريكا	٣٩٦	٤٤,٨٥	(٤٨)	٨١	(٢٤٧)	(٣,٩٨)	(١٥٠)	٢
دخل التشغيل	٨٨٣	٪١٠٠	٩,٩٥٨	٪١٠٠	٦٢,٠٤	٪١٠٠	٧٥١٨	٪١٠٠

٥- دراسة تطبيقية لمحتوى التقارير القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد:

يشمل هذا الجزء تقييم صلاحية التقارير القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد، وتشمل الدراسة التطبيقية ما يلي:

أولاً : دراسة إمكانية الاعتماد على البيانات القطاعية لقياس الاتجاه العام والتنبؤ بالبيانات المستقبلية من خلال قياس التغير في السلسلة الزمنية التي أمكن الحصول عليها.

ويمكن هذا الجزء من الحكم على صلاحية البيانات القطاعية كأداة للتنبؤ بالعوائد المستقبلية باعتبار أن الاتجاه العام أحد أساليب التنبؤ.

ثانياً : دراسة إمكانية الاعتماد على البيانات القطاعية لقياس درجة المخاطرة وقد اختار الباحث مقياس التغير في صافي نتيجة النشاط كأداة لقياس المخاطرة وذلك بتحديد هذا المؤثر من خلال البيانات الإجمالية القطاعية.

ويمكن هذا الجزء من الحكم على صلاحية البيانات القطاعية كأداة لقياس المخاطرة.

ويعتبر مقياس التغير في صافي نتيجة النشاط أحد العوامل المحددة للمخاطرة وقد أثبتت العديد من الدراسات أن هذا المؤشر يعتبر أحد العوامل المحددة لدرجة المخاطرة.

وفيما يلي النتائج التي توصل إليها الباحث :

1/0 استخدام التقارير القطاعية في التنبؤ بالاتجاهات :

1/1/0 تطور بيانات الأصول :

- أ - على مستوى المنشأة.
- ب - على مستوى قطاعات النشاط.
- ج - على مستوى القطاعات الجغرافية.

يتم في هذا الجزء قياس التغير في بيانات الأصول من خلال السلسلة الزمنية التي أمكن الحصول عليها باعتبار هذا التحليل أحد الأساليب المستخدمة في التنبؤ :

١/١/٥ تطور بيانات الأصول

مقياس التغير						البيان
٩٤/٩٣		٩٣/٩٢		٩٢/٩١		
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
٢٠.٤٣	١٨,٤٩٦	٦.٢٦	٢,٥٧٨	٧.١٨	٢.٨٣٣	أ - اجمالي الأصول
						ب - تحليل الأصول على
						مستوى قطاعات النشاط
٢٢.١٦	١٤,٠٦٧	١.٢٧	٥٨	(١.٨٢)	(٣٦١)	إدارة المعلومات
٢٦	٤,٤٢٩	٢١.٦٣	٢,٠٣	٤٢.٧٦	٤,١٩٤	خدمات مالية
						ج - تحليل الأصول على
						مستوى القطاعات الجغرافية
٢٩.٧٧	١٦,٠٣٦	٤.٧٩	٢٤٨	٧	٢,٣٩١	أمريكا
٢٦.٦٥	٢,٤٦	٢٨.٤٤	١,٥٢٨	٨.٩٦	٤٤٢	خارج أمريكا



٢/١/٥ تطور بيانات دخل التشغيل

مقابلة لـ ١٩٩٢						البيانات
٩٤/٩٣		٩٢/٩٢		٩٢/٩١		
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
٢١,١٨	١٣١٤	٤,١٣	٢٤٦	٦١٥,٢٤	٥١٢٥	أ - اجمالي دخل التشغيل
						ب - تحليل دخل التشغيل على
						مستوى قطاعات النشاط
٢١,٤٧	١٢٥٩	١,٧٣	١٠٠	٥٢٨,٦٨	٤٨٤٨	إدارة المعلومات
١٦,٢٢	٥٥	٧٥,٦٥	١٤٦	٦٩٤,١٢	٢٣٦	خدمات مالية
						ج - تحليل دخل التشغيل على
						مستوى القطاعات الجغرافية
١٨,٨٧	١٢١٧	٧,٤١	٤٤٥	١١٣٣,٢٦	٥٥١٩	أمريكا
(٢٩,٢٧)	(٩٧)	(٤١٤,٥٨)	(١٩٩)	(١١٢,١٢)	(٤٤٤)	خارج أمريكا

ويلاحظ على النتائج السابقة ما يلي :

أولاً : بالنسبة لإجمالي الأصول :

أ - اختلفت المقاييس الخاصة بقطاعات النشاط عن المقاييس الخاصة بالمنشأة ككل بدرجة كبيرة.

ب - اختلفت المقاييس الخاصة بالقطاعات الجغرافية عن المقاييس الخاصة بالمنشأة ككل ولكن بصورة أقل في الحدة.

ثانياً : بالنسبة لدخل التشغيل :

أ - اختلفت مقاييس التغير على مستوى قطاعات النشاط عن المقاييس بالمنشأة ككل.

ب - اختلفت مقاييس التغير على مستوى القطاعات الجغرافية عن المقاييس الخاصة بالمنشأة ككل.

يتضح من ذلك أن المحتوى الإخباري للتقارير القطاعية يختلف عن المحتوى الإخباري للتقارير الإجمالية عند استخدام مقياس الاتجاهات والتنبؤ بالبيانات.

٢/٥ استخدام التقارير القطاعية كأداة لقياس المخاطرة :

تم قياس المخاطرة عن طريق مؤشر التغير في صافي نتيجة النشاط باعتباره أحد العوامل المرتبطة بالمخاطرة وفي ضوء البيانات المتاحة يستخدم الباحث التغير في معدل العائد على إجمالي الأصول كمؤشر للتغير في صافي نتيجة النشاط.

وتمثل هذا المؤشر في الفرق بين معدل العائد على إجمالي الأصول من فترة لأخرى.

ويوضح الجدول الآتي معدل العائد على إجمالي الأصول للمنشأة محل الدراسة ولقطاعات النشاط والقطاعات الجغرافية الموجودة بها:

## ١/٢/٥ معدل العائد على إجمالي الأصول

البيان	٩١ %	٩٢ %	٩٢ %	٩٤ %
١ - على مستوى المنشأة	١٦٥	١٠٤٢	١٠٢١	٩٤٨
٢ - على مستوى قطاعات النشاط				
إدارة المعلومات	٢٩	١٣٢٤	١٣٤١	١٢٢٢
خدمات مالية	(٢٤)	١٢٨	١٩٩	١٨٤
٢ - قطاعات جغرافية				
أمريكا	١	١١٥٩	١١٩٨	١٠٩٧
خارج أمريكا	٨٠٣	(٨٩)	(٣٥٨)	(١٦)

ويلاحظ على النتائج السابقة مايلي :

### ١ - بالنسبة لقطاعات النشاط:

هناك توافق بين التغيرات التي حدثت على معدل العائد بالنسبة لقطاع إدارة المعلومات مع التغيرات التي حدثت على مستوى المنشأة ونفس هذا التوافق تحقق مع التغير في معدل قطاع الخدمات المالية ولكن بدرجة أقل.

### ٢ - بالنسبة للقطاعات الجغرافية:

هناك توافق بين التغير في معدلات القطاع الأول (داخل أمريكا) مع معدلات المنشأة ككل ولكن هناك اختلاف بين عدلات القطاع الثاني (خارج أمريكا) ومعدلات المنشأة ككل.

### ٣- يمثل قطاع إدارة المعلومات :

من ٧٠٪ إلى ٩٠٪ من نشاط المنشأة معبراً عنه بإجمالي الأصول كما يمثل قطاع أمريكا من ٨٨٪ إلى ٩٠٪ من إجمالي نشاط المنشأة ولذلك جاءت أغلب معدلات التغير القطاعي متوائمة مع المنشأة ككل ولكن في حالة تعدد القطاعات من الممكن أن يوجد اختلاف بين المعدلات القطاعية والمعدلات العامة.

## هوامش ومراجع

- (1) IASC (14) Reporting Financial Information by Segment ED 51 Interactional Accounting Standards Committee, London, United Kingdom, 1997, P. 897.
- (2) M. Greenstein, H. Sami, The Impact of the Sec's Segment disclosure Requirement on Bid-Ask Spreads, The Accounting Review, Vol. 69, No. 1, January 1994, P. 179.
- (3) IASC (14) Reporting Financial Information by Segment ED 51, Interactional Accounting Standards Committee, London, United Kingdom, 1997, P. 867.
- (4) Ibid., P. 870.
- (5) Ibid., P. 868.
- (6) Financial Accounting Standards Board (FASB), 1976, Financial Reporting For Segments of a Business Enterprise Statement of Financial Accounting Standards, No. 14, Stanford CT., P. 1195.
- (7) S. B., Salter and Other, Reporting Financial Information by Segment A Comment of the American Accounting Association on the IASC Draft, Accounting Horizons, No. 10, No. 1, March 1996, P. 119.
- (8) American Accounting Association's Financial Accounting Standards Committee, Response to the FASB Discussion Memorandum Reporting Disaggregated Information by Business Enterprises, Accounting Horizons, Vol. 8, No. 3, September 1994, PP. 75-82.

# **الفصل العاشر**

## **المحاسبة عن الأصول البشرية**



## الفصل العاشر المحاسبة عن الأصول البشرية

أولاً : مفهوم المحاسبة عن الأصول البشرية :

١ - تعريف المحاسبة عن الموارد البشرية :

تعتبر الستينات هي البداية الحقيقية للاهتمام بالمعالجة المحاسبية للأصول البشرية حيث شهدت هذه الفترة ظهور بعض الكتابات في هذا المجال ويعتبر Likert من أوائل من نادوا بالاهتمام بالأصول البشرية وإخضاعها للقياس الكمي<sup>(١)</sup>.

ولقد تابعت بعد ذلك الكتابات في هذا المجال وبدأ هذا المفهوم الحديث يلقي اهتماماً من جانب المتخصصين في علم المحاسبة.

ومن أمثلة الكتابات التي تعكس آراء الكتاب في هذا المجال ما ذكره Likert حيث قال<sup>(٢)</sup>:

"إن للقياس المحاسبي للموارد البشرية أهمية من ناحية أثره على أداء الإدارة لواجباتها الداخلية ومسئولياتها الاجتماعية نحو تلك الموارد".

كما يعد Flamholts من أوائل الكتاب في هذا المجال ومن بين ما كتبه:

"إن للقياس المحاسبي للموارد البشرية أهمية بمكان لتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد المتاحة للمشروع بما فيها الموارد البشرية"<sup>(٣)</sup>.

وفي توضيح أهمية المحاسبة عن الموارد البشرية يقول الدكتور إبراهيم السباعي: "لقد اتضحت الحاجة إلى وجود نظام معلومات يحتوي على بيانات خاصة بالأصول البشرية وإن عدم وجود مثل هذه البيانات يعتبر من أهم نقاط الضعف في النظام الحالي للمعلومات المحاسبية"<sup>(٤)</sup>.

وإذا أردنا وضع تعريف للمحاسبة عن الموارد البشرية وذلك حتى يمكن



من خلاله تحديد خصائص هذا الأسلوب المحاسبي فسوف نجد في الكتابات التي تناولت هذا الموضوع محاولات عدة لوضع هذا التعريف.

فيعرف Brummet المحاسبة عن الموارد البشرية بقوله :

"إن المحاسبة عن المورد البشرية تعبر عن أسلوب لتحديد وقياس وتوصيل المعلومات الخاصة بالموارد البشرية للمساعدة على رفع كفاءة المشروع"<sup>(٥)</sup>.

وتوصيل المعلومات عن الموارد البشرية من ناحية كونها أداة لقياس وتوصيل المعلومات عن الموارد البشرية إلا أنه يقصر هدف هذا الأسلوب في رفع كفاءة المشروع دون ذكر الأهداف الأخرى التي تعلق بترشيد قرارات المستثمرين والجهات الحكومية وغيرها.

وإذا انتقلنا إلى ما كتبه Flamholts لوجدنا التعريف الآتي :

"تعتبر المحاسبة عن الموارد البشرية المحاسبة عن الأفراد بكونهم موارد في المشروع وتبنى على قياس تكلفة وقيمة الأفراد الموجودين به"<sup>(٦)</sup>.

ويلاحظ أن هذا التعريف يقصر هدف المحاسبة عن الموارد البشرية في قياس تكلفة وقيمة الأفراد، ويرى الباحث أن ذلك لا يمكن أن يعد غاية بل أنه وسيلة يجب الاستفادة منها لتحقيق أهداف أخرى.

كما يعرف كاتب آخر المحاسبة عن الموارد البشرية بقوله:

"إن المحاسبة عن الموارد البشرية ما هي إلا أداة من أدوات المحاسبة الإدارية تستعمل بواسطة المتخصص في شئون الأفراد وكذلك المدير التنفيذي ولا تهدف إلى أن تكون بديلاً للنظام الموجود ولكنها إضافة إليه"<sup>(٧)</sup>.

ونرى أن هذا التعريف لم يحدد أهداف المحاسبة عن الموارد البشرية.

ولقد قامت جمعية المحاسبين الأمريكيين بتكوين لجنة لدراسة موضوع المحاسبة عن الموارد البشرية وقد ورد بتقرير اللجنة التعريف الآتي:

"المحاسبة عن الموارد البشرية هي عملية تحديد وقياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية وتوجيه هذه المعلومات إلى الجهات المختصة"<sup>(٨)</sup>.

وبعد هذا التعريف أفضل من سابقه من حيث توضيح مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية إلا أنه يعدّ تحديداً عاماً لهذا المفهوم يؤخذ عليه أنه يعتبر المحاسبة عن الموارد البشرية أداة قياس وتوصيل للمعلومات وهو بذلك قد أهمل جانب هاماً ألا وهو تحليل المعلومات قبل توصيلها.

ويمكن تعريف المحاسبة عن الموارد البشرية بأنها أداة تحليلية تعتمد على المبادئ المحاسبية وتقوم بتجميع وتسجيل وعرض بيانات عن الموارد البشرية تستفيد منها إدارة المشروع والمستثمرين وغيرهم.

ويمكن من هذا التعريف استنتاج خصائص المحاسبة عن الموارد البشرية كما يلي :

- ١- إنها أداة تحليلية تعتمد على تحليل البيانات بعد تجميعها.
- ٢- إنها أحد فروع علم المحاسبة لأنها تعتمد في أداء عملها على المبادئ المحاسبية.
- ٣- إن اهتمام هذا الفرع من علم المحاسبة يتعلق بالموارد البشرية ولذلك يقوم بتجميع وتسجيل وعرض بيانات عنها.
- ٤- إن هناك جهات متعددة تستفيد من هذه البيانات مثل إدارة المشروع، المستثمرون، جهات حكومية... إلخ.

#### ب - أهداف المحاسبة عن الموارد البشرية :

بعد أن تناولنا تعريف المحاسبة عن الموارد البشرية وحددنا من خلاله خصائص هذا الأسلوب نتناول في هذا الجزء من البحث تحديد أهداف المحاسبة عن الموارد البشرية وبصفة عامة يمكن القول أن تصميم وتنفيذ نظام خاص للمحاسبة عن الموارد البشرية ليهدف إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف الآتية :

## ١ - هدف القياس :

ويقصد بذلك قياس نواحي معينة تتعلق بالموارد البشرية وتشتمل بصفة أساسية ما يلي :

- أ - قياس قيمة الموارد البشرية العاملة بالمشروع باستخدام طرق علمية مناسبة قابلة للتطبيق العملي.
- ب - قياس تكلفة إعداد وتجهيز الموارد البشرية مثل تكاليف التعيين والتدريب.
- ج - قياس تكلفة استخدام الموارد البشرية من مرتبات وأجور وغير ذلك.
- د - قياس الكفاءة الإنتاجية للأصول البشرية.
- هـ - قياس ربحية استخدام الأصول البشرية.
- و - قياس معدل العائد على الاستثمار البشري.

## ٢ - هدف التقرير :

ويقصد بذلك التقرير عن بيانات الموارد البشرية في القوائم والتقارير المحاسبية إظهار البيانات التي تم التوصل إليها خلال تحقيق هدف القياس.

ويشمل التقرير عن بيانات الموارد البشرية ما يلي :

- أ - تسجيل بيانات الموارد البشرية في مختلف البطاقات والسجلات المحاسبية.
- ب - تلخيص البيانات المتعلقة بالموارد البشرية باستخدام الأساليب المحاسبية المعروفة لتلخيص البيانات.
- ج - عرض النتائج التي يتم التوصل إليها في القوائم المالية.
- د - إعداد قوائم خاصة لعرض بيانات الموارد البشرية إلى جانب القوائم المالية التقليدية.
- هـ - إعداد أي تقارير إضافية تتعلق بالموارد البشرية بناء على رغبات إدارة المشروع أو المستثمرين أو أي جهات أخرى خارجية.

و - دراسة المشاكل الخاصة بالموارد البشرية مثل ارتفاع معدل أوراق العمل أو ظاهرة الغياب وإعداد تقارير كمية عنها.

### ٣- هدف ترشيد القرارات :

يقصد بترشيد القرارات بيانات ذات فائدة لمساندة الإدارة في اتخاذ القرار المناسب.

ويهدف أسلوب المحاسبة عن الموارد البشرية إلى تقديم معلومات إلى إدارة المشروع أو المستثمرين أو غير ذلك من الجهات المهتمة بالمشروع وذلك لترشيد القرارات التي يتعين على هذه الجهات اتخاذها وتتعلق هذه القرارات بالانصر البشري ومن أهم أغراض ترشيد القرارات المتعلقة بالموارد البشرية ما يلي :

أ - دراسة البدائل المتاحة لاستغلال الموارد البشرية ومساندة الإدارة في اختيار البديل المناسب وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل للعنصر البشري.

ب - ترشيد القرارات الخاصة باستخدام الموارد البشرية مثل قرارات النقل، الترقية، الاستقالة.....إلخ.

ج - ترشيد القرارات الخاصة بالاستثمار في الموارد البشرية وهي قرارات تتعلق بإضافة عناصر جديدة إلى القوى العاملة التابعة للمنشأة.

د - فرض الرقابة على تكلفة استخدام الموارد البشرية وذلك من خلال تطبيق أساليب الرقابة على التكاليف المتعارف عليها مثل أسلوب المعايير.

هـ - ترشيد قرارات تقييم أداء العاملين بالمشروع.

و - ترشيد قرارات المستثمرين في المشروع أو الراغبين في الاستثمار فيه بإعطائهم صورة واقعية عن حقيقة موارد المشروع بما فيها الموارد البشرية من خلال التقرير عن هذه الموارد في القوائم المالية.

ز - ترشيد القرارات المتعلقة بتقييم إدارة المشروع أو تقييم المشروع كوحدة واحدة من جانب جهات خارجية وذلك بعدم إغفال الموارد البشرية خلال

هذا النوع من التقييم وباستخراج نسب ومعدلات تتعلق ببيانات الموارد البشرية.

ثانياً : خصائص الأصول البشرية :

١ - خصائص الأصول بصفة عامة :

حتى يمكن تحديد مدى إمكانية اعتبار الموارد البشرية ضمن عناصر الأصول في المنشأة ينبغي أن نبدأ أولاً بتوضيح خصائص الأصول بصفة عامة ثم نحدد بعد ذلك مدى إنطباق هذه الخصائص على الموارد البشرية.

ويمكن استنتاج خصائص الأصول من خلال دراسة تعريف الأصل كما ورد ببعض المراجع العربية والأجنبية وإذا بدأنا بتعريف Chambers لوجدناه يعرف الأصل كما يلي:

"هو أي مورد قابل للتحويل أو التجزئة من خلال عملية التبادل أو التصنيع أو نقل الملكية عن طريق الهبة ويدخل هذا المورد ضمن ملكية المشروع"<sup>(٩)</sup>.

بينما يعرف Sprouse and Moonitz الأصل بأنه :

"المنافع الاقتصادية المتوقعة والحقوق التي يحصل عليها المشروع نتيجة لعمليات جارية أو ماضية"<sup>(١٠)</sup>.

كما يقدم Meigs and Johnson التعريف الآتي:

"تعتبر الأصول الموارد الاقتصادية المملوكة للمشروع"<sup>(١١)</sup>.

ويعرف كاتب آخر الأصل بأنه:

"الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة الوحدة أو الموارد التي تتوقع الوحدة تحقيق رقابة عليها مستقبلاً"<sup>(١٢)</sup>.

وقد قدم التعريف الآتي بواسطة جمعية المحاسبين الأمريكيين :

"يمثل رصيذاً مدينياً يرحل إلى الفترات المستقبلية في الدفاتر المحاسبية باعتباره حقاً من حقوق الملكية أو نفقة ترتب عليها حق ملكية أو قيمة تتعلق بالمستقبل" (١٣).

تمثل التعاريف السابقة بعض ما ورد في هذا الشأن في المراجع الأجنبية أما إذا انتقلنا للمراجع العربية وجدنا تعريفاً للأصل يقدمه الدكتور محمد نصر الهواري حيث يعرف الأصل بأنه :

"التكلفة الواجب دفعها الآن للاستحواذ على الخدمات المستقبلية المتوقع الحصول عليها من ذلك الأصل" (١٤).

بينما يقدم الدكتور حلمي عمر التعريف الآتي :

"هو كل شيء مملوك للمنشأة وله قيمة" (١٥).

ويكتفي الباحث بالتعاريف السابقة للأصل لاستخدامها كأساس لتحديد خصائص الأصول بصفة عامة.

وإذا حاولنا تقييم التعاريف السابقة يجب أن نأخذ في الاعتبار أن كلاً منها يمثل تعريفاً للأصل من زاوية معينة فعند تعريف الأصل من زاوية أصحاب المشروع مثلاً يختلف ذلك عن تعريف الأصل من زاوية إدارة المشروع وهكذا لا يمكن تفضيل تعريف على الآخر، إن كلاً منها ينظر إلى الأصل من زاوية معينة ولا شك أن هذا يساعد على استنتاج خصائص عامة للأصول.

فبينما يهتم بعض الكتاب بإبراز جانب ملكية المنشأة للأصل وما يترتب على ذلك من الانتفاع والرقابة والتصرف في الأصل يهتم البعض الآخر بإبراز المنافع المستقبلية التي ينتظر الحصول عليها من الأصل.

وإذا استعرضنا التعاريف السابقة للأصل أمكننا استنتاج خاصيتين أساسيتين للأصل هما حق الملكية واشتمال الأصل على منافع مستقبلية، ويقصد

بهايتين الخاصيتين ما يلي :

#### ١ - حق الملكية :

يمثل حق الملكية حقاً ينشأ بموجب القانون ويكفل القانون حمايته ومعناه امتلاك شخص لشيء معين ويكون له الحق في استخدامه أو التصرف فيه.

وينطبق هذا الحق على الأصول التي تخص المنشأة حيث يجب أن تكون هذه الأصول مملوكة ملكية قانونية ويترتب على هذه الملكية ما يلي :

#### ١ - حق الانتفاع :

ويقصد به حق استخدام الأصل الذي تملكه المنشأة طبقاً لما تراه إدارة المنشأة ويشمل حق الاستخدام الصور الآتية :

- الاستحواذ على الأصل.

- سداد الديون.

- الاستخدام في التشغيل.

#### ٢ - حق الرقابة :

يقصد به الحق في فرض الرقابة على الأصول المستخدمة من قبل المنشأة مالكة هذه الأصول، ويكون هذا الحق لهذه المنشأة وحدها دون غيرها من المنشآت، غير أنها قد تنازل عنه بصورة مؤقتة في حالة تأجير هذه الأصول لمنشأة أخرى غير أنه حتى في حالة التأجير يظل للمنشأة المالكة حق التأكد من محافظة المنشأة المستأجرة على الأصول ويعتبر ذلك نوعاً من الرقابة.

أي أن المنشأة تحتفظ دائماً بحق الرقابة على الأصول المملوكة لها سواء التي تستخدمها بنفسها أو التي تؤجرها للغير، ويلاحظ أن المنشأة المستأجرة أيضاً يكون لها حق الرقابة على الأصول المستأجرة من الغير وذلك لم تابعة استخدامها والمحافظة عليها.

### ٣- حق التصرف :

يمثل حق التصرف المظهر الثالث لحق الملكية ويمقتضى هذا الحق يكون للمنشأة مالكة الأصل الحق في التصرف فيه سواء بالبيع أو الهبة أو تحول الأصول من صورة إلى أخرى.

وتحصل المنشأة على حق ملكية الأصل من خلال شراء هذا الأصل من الغير أو تصنيعه داخل المنشأة.

كما تحصل المنشأة على الأصل عن طريق الهبة والاكتشاف<sup>(١٦)</sup>.

ب - اشتغال الأصل على منافع مستقبلية :

إذا كان حق الملكية يمثل الجانب الأول من خصائص الأصل فإن اشتغال هذا الأصل على منافع مستقبلية يمثل الجانب الثاني منها.

ويمكن القول بصفة عامة بأن الأصول هي عبارة عن موارد اقتصادية مملوكة لمشروع معين وهي مجموعة الخدمات المتوقعة الاستفادة منها في عمليات المشروع في المستقبل<sup>(١٧)</sup>.

ومعنى ذلك أن الأصل يجب أن يتضمن منافع تحصل عليها المنشأة في الفترات المالية التالية كنتيجة للاستحواذ على الأصل، ويترب على ذلك أن أي أصل لا ينتظر الحصول على منافع منه فإن المنشأة تتخذ قراراً بالتخلص من هذا الأصل.

ويلاحظ أن تمتع المنشأة بالمنافع التي يمكن الحصول عليها من الأصل إنما يرتبط بملكية المنشأة لهذا الأصل أي يرتبط بحق الملكية وهو الخاصية الأولى للأصل والتي سبقت دراستها.

ب - مدى انطباق خصائص الأصول على الموارد البشرية :

بعد أن تناولنا في الخطوة السابقة تحديد خصائص الأصول بصفة عامة من



خلال بعض الكتابات في هذا المجال تنتقل بعد ذلك لتحديد مدى انطباق هذه الخصائص على الموارد البشرية وذلك بهدف تحديد مدى إمكانية اعتبارها ضمن عناصر الأصول في المنشأة.

#### ١ - حق الملكية :

يمكن القول أن حق الملكية بمفهومه القانوني لا ينطبق على الموارد البشرية العاملة بالمنشأة فمهما كانت التعاقدات بين هذه القوى العاملة والمنشأة فإنها لا يمكن أن تلغي حرية العاملين في البقاء في المنشأة أو تركها.

وإذا كانت هناك حالات خاصة ينطبق فيها مفهوم الملكية القانونية على بعض أنواع الموارد البشرية مثل اللاعبين المحترفين في الألعاب الرياضية فإن ذلك يعتبر استثناء وخروجاً على القاعدة ولا يصح القياس عليه.

هذا إذا أخذنا الملكية بالمفهوم القانوني لها أما إذا نظرنا إلى الملكية من ناحية الآثار المترتبة عليها وهي حق الانتفاع وحق الرقابة وحق التصرف فسوف يختلف الأمر عن ذلك.

ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

#### ١ - حق الانتفاع :

يمثل حق الانتفاع كما سبق بيانه حق المنشأة في استخدام الأصل والاستفادة منه، وبرى الباحث أن هذا الحق ينطبق بهذا المفهوم على الموارد البشرية العاملة بالمنشأة بالرغم من عدم ملكية المنشأة لها قانوناً.

ويؤكد ذلك أن المنشأة يمكنها أن تستخدم العاملين بها في تنفيذ الأعمال المطلوبة منهم بناء على التعاقدات بينهم وبين المنشأة ولا تعتبر حرية العاملين في ترك المنشأة قيداً على حق انتفاع المنشأة بينهم حيث أن هناك لوائح وقواعد منظمة لذلك.

كما أن استمرار حصول العاملين على المزايا المحددة لهم يرتبط باستمرار

انتفاع المنشأة بهم أي أن حق الانتفاع يعتبر حقاً مستمراً للمنشأة طالما أن تعاقداتها مع العاملين بها لازالت قائمة.

ومما سبق نرى أن حق الانتفاع يتوافر في الموارد البشرية كما يتوافر في غيرها من الأصول.

## ٢- حق الرقابة :

يعتبر حق الرقابة على الأصول المظهر الثاني الذي يترتب على حق الملكية، ويتوافر هذا الحق للمنشأة فيما يتعلق بالموارد البشرية مثلها في ذلك مثل غيرها من الأصول، فعلى الرغم من عدم توافر الملكية القانونية إلا أن المنشأة لها الحق في فرض الرقابة على العاملين بها خلال تنفيذ الأعمال المحددة لهم ويترتب على ذلك الحق في توجيههم وتصحيح أية أخطاء قد تحدثت منهم.

ومعنى ذلك أن حق الرقابة وما يترتب عليها من التوجيه والإشراف يتوافر أيضاً في الموارد البشرية كما يتوافر في غيرها من الموارد.

## ٣- حق التصرف :

يعتبر هذا الحق أقل مظاهر حق الملكية توافر في الموارد البشرية فإذا كان هذا الحق ينطبق بدرجة كاملة على الموارد المادية فإنه لا ينطبق على الموارد لبشرية التي تتمتع بحرية الفكر واتخاذ القرار.

على أنه يجب ملاحظة أن المنشأة يكون لها الحق في اتخاذ القرارات التي تتعلق بنقل العاملين وترقيتهم وتعتبر اختصاصاتهم والاستغناء عنهم في ظل لوائح معينة تنظم ذلك، وتعتبر هذه القرارات نوعاً من أنواع التعرف أي أنه على الرغم من عدم توافر حق التعرف بشكل واضح بالنسبة للموارد البشرية إلا أن هناك بعض مظاهر لهذا يمكن للمنشأة استخدامها.

نخلص مما سبق إلى أنه على الرغم من عدم توافر حق الملكية في الموارد البشرية من الناحية القانونية البحتة إلا أن الآثار المترتبة على الملكية وهي حق

الانتفاع وحق الرقابة وحق التصرف يمكن القول بأنها تتوفر في الموارد البشرية ويرجع ذلك إلى التعاقد والقوانين التي تحكم علاقة هذه الموارد بالمنشأة التي تعمل فيها ومعنى ذلك أن شرط الملكية بصفة عامة يتوافر في الموارد البشرية.

ويؤكد توافر حق الملكية في الموارد البشرية أحد الكتاب بقوله:

"طالما أن الموظفين يمكن إحلالهم واستبدالهم بغيرهم فإنه لايهمنا ما إذا كانت قوة العمل تتضمن دائماً نفس الأشخاص أم أنها مجموعة تتغير تغيراً سريعاً، فقوة العمل تكون مرتبطة بالمشروع ككل متكامل بحيث يمكن النظر إليها تبعاً لذلك على أنها مملوكة بواسطته"<sup>(١٨)</sup>.

ب - اشتغال الأصل على منافع مستقبلية :

يعتبر الأصل كما سبق بيانه موارد اقتصادياً يحتوي على منافع مستقبلية، وإذا كانت هذه الناحية تتوفر في الموارد المادية التي تدخل ضمن عناصر الأصول المملوكة للمنشأة البشرية هي أثمن أنواع الموارد الاقتصادية وأكثرها تضمناً للمنافع المستقبلية.

ويثار هنا احتمال ترك العاملين للمنشأة في أي وقت مما يجعل الاستفادة المنشأة من منافع العاملين مرتبطة باستمرارهم فيها أي أنها منافع غير مضمونة بالنسبة للمنشأة، ويرد على ذلك بأن المنشأة بنفس الدرجة لاتضمن الحصول على منافع من أي أصل من الأصول المادية.

فجميع هذه الأصول معرضة للهلاك الطارئ أو السرقة أو غير ذلك، وتمثل حالة هلاك الأصل أو اختفائه حالة مشابهة لحالة ترك العمل من جانب العاملين.

وطالما أنه من المتفق عليه محاسبياً اعتبار الأصول المعرضة للهلاك أو الاختفاء ضمن أصول المنشأة فيمكن بنفس المنطق قبول الموارد البشرية ضمن بنود الأصول التي تخص المنشأة.

## ملاحظات حول معالجة الأصول البشرية:

بعد أن خالصنا من العرض السابق إلى أن خصائص الأصول كما وردت بالمراجع المحاسبية تنطبق بدرجة معقولة على الموارد البشرية وبشكل يمكن من اعتبار هذه الموارد ضمن بنود الأصول يرد الباحث أن يضيف الملاحظات الآتية حول معالجة الأصول البشرية :

أ - على الرغم من توافر خصائص الأصول للموارد البشرية إلا أننا يجب أن نلاحظ أن هذه الأصول تختلف عن الأصول العادية من ناحية طبيعتها وخصائصها ولذلك يجب أن تعالج معالجة محاسبية خاصة.

ب - إذا كنا نتفق كما سبق بيانه من الأراء التي تنادي باعتبار الموارد البشرية ضمن بنود الأصول إلا أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذه الأصول لا تتوفر فيها خاصية هامة من خصائص الأصول إلا وهي الملكية القانونية للأصل.

وإن كنا نرى أن ذلك لا يمنع من اعتبار الموارد البشرية ضمن بنود الأصول حيث أن الآثار المترتبة على الملكية متوفرة في الموارد البشرية إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم الإطار المحاسبي للأصول البشرية أن هذه الأصول غير مملوكة ملكية قانونية للمنشأة ومعنى ذلك عدم إمكان معالجتها بنفس الطريقة المتبعة في معالجة الأصول العادية الأخرى.

وتقترح في هذا الصدد عدم إضافة الأصول البشرية إلى رأس المال العادي للمنشأة لأن المنشأة لا تمتلك هذه الأصول وإنما يمكن إظهارها ضمن الأصول مع إظهار حساب مقابل لها وبنفس القيمة في جانب الخصوم من الميزانية باسم رأس المال البشري وسوف تعرض هذه المعالجة تفصيلاً في الأجزاء القادمة من هذا الفصل.

ج - لا يمكن اعتبار الموارد البشرية بما تحويه من نوعيات متعددة من الأشخاص تختلف عن بعضها من ناحية الوظائف والخصائص الخبرات وغير ذلك بنداً واحداً من بنود الأصول وإنما يقترح ضرورة تبويب هذه الموارد في شكل مجموعة من الأصول البشرية يحتوي كل أصل منها على مجموعة من أفراد

## القوى العاملة بالمنشأة.

إننا حينما ننادي بإظهار الأصول البشرية ضمن بنود الأصول في قائمة المركز المالي فإن ذلك بهدف رفع كفاءة هذه الأصول وتحقيق أقصى فائدة ممكنة لصالح المنشأة والعاملين بها على حد سواء.

### ثالثاً : تبويب الأصول البشرية :

#### أ - تبويب الموارد البشرية طبقاً للمؤهلات الدراسية :

يتم تقسيم الموارد البشرية طبقاً للمؤهلات الأفراد الدراسية (عليها متوسطة بدون مؤهل) وكذلك يمكن تقسيم كل فئة من الفئات السابقة طبقاً لنوع المؤهل. ويفيد هذا التبويب في معرفة توزيع القوى العاملة بالمنشأة من ناحية المؤهلات الدراسية ويمكن من خلاله استخراج بعض المؤشرات ذات الفائدة مثل نسبة حملة المؤهلات العليا إلى إجمالي القوى العاملة ومدى تجانس هيكل القوى العاملة في المنشأة.

#### ب - تبويب الموارد البشرية بحسب سنوات الخبرة :

يتم تصنيف القوى العاملة طبقاً لسنوات الخبرات (أقل من ٥ سنوات من ٥ إلى ١٠ سنوات... وهكذا).

وفيد هذا التبويب في معرفة توزيع القوى العاملة في المنشأة من ناحية الخبرة ومدى توافر مستويات معينة من الخبرة فيها ولاشك أن ذلك ينعكس على مهارة العاملين في تنفيذ الأعمال.

#### ج - تبويب الموارد البشرية بحسب فئات العمر :

يتم تصنيف القوى العاملة في هذه الحالة طبقاً لفئات سنية معينة (أقل من ٢٥ سنة - من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة... إلخ).

وفيد هذا التبويب في معرفة توزيع القوى العاملة من ناحية العمر ومدى

توافر خبرات شابه فيها واحتمالات التقاعد بالنسبة لأفرادها.

#### د - التنبؤ بآثار التوظيف للموارد البشرية :

ويقصد به تنبؤ القوى العاملة بالمنشأة تبعاً للوظائف التي يؤديها أفرادها، ويقيد هذا التنبؤ في دراسة كفاءة العاملين بالمنشأة ومدى التزامهم بتنفيذ الأعمال المطلوب منهم والعائد المحقق من تشغيلهم ويوضح الجدول الآتي كيفية تطبيق هذا التنبؤ.

التنبؤ الأساسي	الأصول البشرية التابعة	خصائص الأصول البشرية
أ- موارد بشرية صناعية	<p>١- موارد بشرية لوظيفة التجميع.</p> <p>٢- موارد بشرية لوظيفة التشغيل.</p> <p>٣- موارد بشرية لوظيفة التشطيب.</p> <p>٤- موارد بشرية لوظيفة الإدارة الصناعية.</p> <p>ملحوظة:</p> <p>بالنسبة للشركات التجارية محل الأصول السابقة موارد بشرية لوظيفة المشتريات.</p>	<p>١- مجموعة أصول فينة متخصصة في النشاط الإنتاجي.</p> <p>٢- يقاس نشاطها بكمية أو قيمة الإنتاج أو مقاييس أخرى.</p>
ب- موارد بشرية تسويقية	<p>١- رجال البيع.</p> <p>٢- موظفي إعلانات.</p> <p>٣- موظفي الائتمان والتحصيل.</p> <p>٤- موظفي إدارة تسويقية.</p>	<p>١- مجموعة أصول متخصصة في النشاط التسويقي.</p> <p>٢- يقاس نشاطها بقيمة أو كمية المبيعات أو المساحات الإعلانية أو غير ذلك من المقاييس.</p>

التبويب الأساسي	الأصول البشرية التابعة	خصائص الأصول البشرية
جـ - موارد بشرية إدارية	١ - موظفي إدارة عليا. ٢ - موظفي علاقات عامة. ٣ - موظفي شئون إدارية.	١ - مجموعة أصول متخصصة في النشاط الإداري. ٢ - يقاس نشاطها بمدى تحقيق أهداف المنشأة أو علاقة المنشأة بالغير أو علاقة المنشأة بالعاملين فيها أو غير ذلك من المقاييس.

### جـ - مشاكل تبويب الأصول البشرية :

- ١ - عدم ثبات القوى العاملة خلال الفترة المالية، من الطبيعي حدوث تغيرات في هيكل القوى العاملة خلال الفترة المالية، وذلك نتيجة للتعين أو النقل أو الترقية أو التقاعد ويؤثر ذلك على قيمة الموارد البشرية على مستوى كل وظيفة من الوظائف وعلى مستوى المنشأة ككل.
- ويرى الباحث أن يتم إعادة النظر في تبويب وتقييم الموارد البشرية دورياً كل ثلاثة أو ستة شهور وذلك بهدف تعديل النتائج التي تم التوصل إليها بما يتفق مع التغيرات التي تطرأ على الموارد البشرية خلال الفترة المالية.
- ٢ - عدم وضوح خطوط السلطة والمسئولية في الهيكل التنظيمي للمنشأة في بعض الأحيان مما يؤدي إلى تداخل الاختصاصات بين الوظائف المختلفة وصعوبة الفصل بينها وهذا يستدعي ضرورة دراسة الهيكل التنظيمي للمنشأة وإدخال أية تعديلات ضرورية عليه قبل إتمام التبويب الوظيفي للموارد البشرية.
- ٣ - وجود بعض العناصر ضمن الموارد البشرية التي لا تؤدي عملاً منتجاً في الوظائف التي يعملون بها، ويمكن أن يتم تعديل الوظائف بالنسبة لهذه المجموعة من العناصر بحيث يتم إلحاق البعض منها في الوظائف التي تتلائم مع قدراتهم.

٤- وجود بعض العناصر في الموارد البشرية التي يتم تعيينها طبقاً لقوانين اجتماعية وغالباً لا تؤدي هذه العناصر عملاً محدداً في المنشأة، وتظهر هذه المشكلة بصفة خاصة في شركات القطاع العام التي تملكها الدولة.

ونرى أن يتم استبعاد هذه العناصر من الموارد البشرية عند تبويبها أو تقييمها فإذا كانت المنشأة ليس لها في مثل هذه الحالات حرية استبعاد هذه العناصر من المنشأة من الناحية القانونية فإن لها الحق في استبعادها عند تقييم الموارد البشرية كقوة إنتاجية.

ولاشك أن عدم استبعاد هذه العناصر يؤدي إلى عدم دقة النتائج التي نحصل عليها عند دراسة الموارد البشرية.

ويجب على المنشأة أن تأخذ النقاط السابقة في اعتبارها عند تبويب الموارد البشرية حيث أن وجود بعض الأخطاء في هذا التبويب ينعكس بلاشك على باقي خطوات إطار المحاسبة عن الموارد البشرية.

(ابعا: تقييم الأصول البشرية :

#### ١ - تقييم الموارد البشرية على أساس التكلفة :

يقصد بذلك تقييم الموارد البشرية استناداً إلى عناصر التكاليف المرتبطة بها وتشمل مفاهيم التكلفة المقصودة هنا:

١- التكلفة التاريخية.

٢- التكلفة الاستبدالية.

٣- التكلفة المستقبلية.

#### ١- التكلفة التاريخية :

ينادي بعض الكتاب <sup>(١٩)</sup> بتقييم الأصول البشرية على أساس التكلفة التاريخية لها، ومعنى ذلك اعتبار بعض بنود التكاليف التي انفقتها المنشأة على



هذه الأصول معبرة عن قيمة هذه الأصول التي يجب إدراجها بالميزانية.

وتشمل بنود التكلفة طبقاً للآراء المؤيدة لهذا الاتجاه البنود الآتية :

١- تكاليف الاختيار: وتشمل تكلفة الإعلان عن الوظائف ومقابلة المتقدمين وعقد الامتحان لهم.

٢- تكاليف الاستحواذ: وتشمل تكلفة إحقاق الموظف المختار بالمنشأة مثل تكلفة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك والانتقالات التي تمنح للمختارين.

٣- تكاليف التدريب الأساسي: ويقصد بها تكاليف البرامج التي يتم إعدادها للأفراد عند إلحاقهم بالمنشأة وتهدف إلى التعريف بالمنشأة وتاريخها وأهدافها وطبيعة نشاطها... إلخ.

٤- تكاليف التدريب العملي: ويقصد بها تكلفة البرامج التي تتم من خلالها تدريب العاملين داخل أماكن العمل نفسها.

ويضاف إلى البنود السابقة جزء من تكلفة قسم شئون العاملين في المنشأة.

تقييم أساس التكلفة التاريخية:

يتمتع هذا الأساس بالميزات التالية :

١- إنه يستند إلى أساس موضوعي يتمثل في بيانات تكاليف تم إنفاقها بالفعل وتم تسجيلها بالدفاتر.

٢- إنه يتفق مع الأساس المطبق غالباً لتقييم الأصول المادية حيث يتفق غالبية المحاسبية على تقييمها بالتكلفة التاريخية.

٣- سهولة التطبيق.

وفي نفس الوقت يمكن أن يوجه إلى هذا الأسلوب الانتقادات الآتية :

١- يهمل هذا الأسلوب القيمة الأصلية للفرد التحاقه بالمنشأة وتشمل تكلفة

تعليمه وتدريبه في المراكز المتخصصة والمنشآت الأخرى.

٢- يخضع لنفس الانتقادات التي توجه لأسلوب التكلفة التاريخية عند استخدامها كأساس لتقييم الأصول وتمثل بصفة أساسية فيمايلي<sup>(٢٠)</sup>:

أ - لا تأخذ في الاعتبار تغير المستوى العام أو التغير النسبي للأسعار.

ب - اختلاف التكلفة التاريخية عن القيم الاقتصادية السائدة وقت التقييم.

٣- يصعب الاعتماد عليه كمدخل لرشيد القرارات بالموارد البشرية حيث يحتاج ذلك إلى بيانات حديثة.

٤ - يهمل هذا الأسلوب قياس المنافع المتوقعة من الموارد البشرية في المستقبل ويقلل هذا من دقة النتائج التي تنتج من تطبيقه.

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى الشركات الأمريكية<sup>(٢١)</sup> قد أخذت بهذا الأسلوب لتقييم الموارد البشرية إلا أن التطبيق العملي له لم يستمر إلا خلال سنتي ١٩٧٣، ١٩٧٤ فقط ثم توقفت الشركة عن تطبيقه ويعد هذا مؤشراً لعدم صلاحية هذا الأسلوب للتطبيق العملي.

كما ورد بتقرير لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية اعترض على هذا الأسلوب حيث يرى أعضاء اللجنة أن القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول البشرية تختلف اختلافاً كلياً عن تكلفتها التاريخية<sup>(٢٢)</sup>.

## ٢- تقييم الموارد البشرية من خلال التكلفة الاستبدالية :

يقصد بهذا المفهوم تقييم الموارد البشرية من خلال التضحية التي تتحملها المنشأة اليوم في سبيل الحصول على موارد بشرية بديلة للموارد الحالية على أن تكون قادرة على تقديم نفس القدرة من الخدمات<sup>(٢٣)</sup>.

وتمثل القيم التي تتحملها المنشأة في هذه الحالة في بنود التكاليف اللازمة للاستغناء عن الموارد البشرية الحالية وإحلال موارد أخرى بدلاً منها

وتشمل هذه التكاليف العناصر الآتية<sup>(٢٤)</sup>:

- ١- تكاليف الانفصال.
- ٢- تكاليف الاختيار.
- ٣- تكاليف الاستحواذ.
- ٤- تكاليف التدريب الأساسي والعملي.

ولاختلف مفاهيم تكاليف الاختيار والاستحواذ والتدريب عما سبق بيانه عند دراسة التكاليف التاريخية أما تكاليف الانفصال فيقصد بها التكاليف التي تتحملها المنشأة في حالة انفصال أحد العاملين بها وتشمل:

أ - مكافأة ترك الخدمة وكافة التعويضات الواجب دفعها للعامل الذي يترك العمل.

ب - الخسائر التي تتحملها المنشأة كنتيجة لترك العامل للعمل المكلف به وحتى توفير بديل له.

وتشمل البنود السابقة تكاليف استبدال وظيفة يسهل تحديدها إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعاً آخر من تكاليف الاستبدال يمكن تسميته تكاليف استبدال شخصية ويتعلق هذا النوع من التكاليف بالشخص ذاته الذي يتم استبداله أي تكلفة استبدال شخص آخر بنفس المواصفات<sup>(٢٥)</sup>.

والواقع أن هذا النوع من التكاليف يصعب قياسه وذلك لعدم وجود سرق لبيع وتبادل الأشخاص<sup>(٢٦)</sup>.

### تقييم أساس التكلفة الاستبدالية :

يتمتع أسلوب التكاليف الاستبدالية بالميزات الآتية :

- ١- يمكن هذا الأسلوب من قياس قيم الموارد البشرية بما يتفق مع القيم الاقتصادية السائدة وقت التقييم.
- ٢- يصلح هذا الأسلوب كمدخل لترشيد القرارات حيث يقدم بيانات مناسبة

لذلك.

٣- يعتبر أساس لتخطيط استغلال الموارد البشرية حيث يمكن من خلاله توضيح تكلفة كل بديل من البدائل المتاحة لتشغيل الأصول البشرية.

وعلى الرغم من المزايا السابقة فإن هذا الأسلوب يمكن أن يوجه إليه الانتقادات الآتية:

- ١- صعوبة إيجاد البدائل المناسبة للموارد البشرية حيث كما سبق بيانه لا يوجد سوق لتبادل القوى العاملة.
- ٢- عدم قبول التكلفة الاستبدالية من جانب غالبية المحاسبية كأساس لتقييم الأصول بصفة عامة.

### ٣- تقييم الموارد البشرية من خلال التكلفة المستقبلية :

ويقصد بذلك تقييم الموارد البشرية من خلال القيمة الحالية للتكاليف التي تتحملها منشأة خلال فترة مستقبلية مقابل الحصول على خدمات عنصر العمل وتمثل هذه التكاليف كما يراها Hermanson<sup>(٢٧)</sup> باعتباره مقترح هذه الطريقة في المرتبات والأجور بحيث يمكن أن يطلق عليها القيمة الحالية للمرتبات والأجور.

ويتم تقييم الموارد البشرية طبقاً لهذه الطريقة من خلال الخطوات الآتية:

- ١- تحديد المرتبات والأجور المنتظر دفعها خلال فترة زمنية مقبلة ويحددها Hermanson بخمس سنوات.
- ٢- تحديد القيمة الحالية للمرتبات والأجور السابقة باستخدام معدل العائد السائد في الاقتصاد القومي لحصم هذه التكاليف.
- ٣- تحديد نسبة لقياس كفاءة وفاعلية الموارد البشرية وذلك بمقارنة معدل العائد على الأصول المملوكة للمنشأة بالمعدل المحقق على مستوى الصناعة التي تنتمي إليها وذلك خلال السنوات الخمس السابقة للتقييم.

٤- يتم تحديد قيمة الموارد البشرية بضرب القيمة الحالية للمرتبات والأجور في معدل الكفاءة الناتج من الخطوة السابقة.

ثانياً : تقييم الموارد البشرية على أساس الخدمات المتوقعة :

يعتبر الأساس الثاني الذي يمكن الاعتماد عليه في تقييم الموارد البشرية هو الخدمات المتوقع الحصول عليها منها خلال فترة التحاق هذه الموارد بالمنشأة.

ويمكن قياس الخدمات المتوقعة من الموارد البشرية على مستويين :

أ - قياس الخدمات المتوقعة على مستوى الأفراد.

ب - قياس الخدمات المتوقعة على مستوى المجموعات.

١ - قياس الخدمات المتوقعة على مستوى الافراد :

ويعتمد هذا الأسلوب على تقييم الموارد البشرية على مستوى الأفراد أي على مستوى كل فرد على حده من خلال المنافع المتوقعة من هذا الفرد خلال مدة إلتحاقه بالمنشأة.

ويبنى النموذج الذي قدمه Flamholtz<sup>(٢٨)</sup> لتقييم الموارد البشرية على الأساس السابق حيث يناهذ هذا الكتاب بتقييم كل فرد من أفراد القوى العاملة على حده. ويتم تقييم الموارد البشرية طبقاً لنموذج Flamholtz من خلال الخطوات الآتية :

١- تحديد مختلف المراكز التي يمكن أن يشغلها الفرد في المنشأة.

٢- تحديد الفترة الزمنية التي يمكن أن يستمر خلالها الفرد ضمن القوى العاملة بالمنشأة.

٣- تحديد الخدمات المتوقع الحصول عليها من الفرد في كل موقع من المواقع.

٤- تحديد احتمالات تشغيل الفرد لكل موقع من المواقع.

٥- تحويل الخدمات المتوقع الحصول عليها من الفرد إلى قيم نقدية من خلال المكافآت والمرتبات التي يحصل عليها.

٦- خصم القيمة المتوقعة للخدمات بمعدل فائدة مناسب لتحديد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة.

الخدمات المتوقعة منها، وسوف يعرض الباحث وجهة نظره في أسلوب التقييم في البحث الثاني من هذا الفصل.

### ٣- تقييم الموارد البشرية على أساس القيمة السوقية :

يمثل الأساس الثالث الذي يمكن عليه تقييم الموارد البشرية القيمة السوقية سواء القيمة السوقية لعنصر العمل نفسه أو القيمة السوقية للمنشأة باعتبار أن كفاءة القوى العاملة بها إحدى محددات هذه القيمة.

ومن أمثلة الطرق التي تعتمد على هذا الأساس في تقييم الموارد البشرية:

١- طريقة الشهرة.

٢- طريقة المزايدة.

#### ١- طريقة الشهرة :

اقترح Hermanson هذه الطريقة لتقييم الموارد البشرية وذلك عن طريق قياس الجزء غير المشتري من الشهرة التي حققتها المنشأة، وتعتبر مؤشراً لقيمة المنشأة السوقية.

وطبقاً لهذه الطريقة يتم تقييم الموارد البشرية عن طريق رسملة الأرباح التي تزيد عن متوسط الربح العادي المحقق في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، ويقدم Hermanson المثال الآتي<sup>(٢٩)</sup> لتوضيح هذه الطريقة:

بفرض وجود أربع شركات في قطاع الأعمال والآتي بيانات عن قيمة الأصول المتوسطة خلال العام وصافي الدخل بعد الضرائب ومعدل العائد لكل شركة من هذه الشركات :

البيان	شركة أ	شركة ب	شركة ج	شركة د	المجموع
• القيمة المتوسطة للأصول خلال العام	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
• صافي الدخل بعد الضرائب	١٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
• معدل صافي الدخل على الأصول المملوكة	%١٥	%١٠	%١٢,٥	%٣,٣	%١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد المحقق في هذه الشركات الأربع هو ١٠٪ ويمكن حساب قيمة الموارد البشرية في الشركات الأربع باستخدام هذا المعدل من خلال الجدول الآتي:

البيان	شركة أ	شركة ب	شركة ج	شركة د
• القيمة المتوسطة للأصول	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
• صافي الدخل العادي بمعدل ١٠٪	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
• صافي الدخل الفعلي	١٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
• الزيادة أو النقص عن الدخل	٥,٠٠٠		٥,٠٠٠	(١٠,٠٠٠)
• الموارد البشرية الموجبة بمعدل ١٠٪	٥٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠	
• الموارد البشرية المالية بمعدل ١٠٪				(١٠٠,٠٠٠)

ويتضح من الجداول السابق مايلي :

- الشركتان أ، ج لديهما موارد بشرية تقدر قيمتها بـ ٥٠,٠٠٠ جنيه لكل منهما ويمكن إظهار هذه الموارد في الميزانية.
- الشركة ب تحقق ما يساوي المعدل العادي المتوسط ولذلك لا توجد قيم للموارد البشرية يمكن إظهارها في الميزانية.

٣- الشركة د تحقيق معدلاً أقل من المعدل العادي ولذلك تعتبر الموارد البشرية في هذه الحالة ذات تأثير سلبي على العناصر الأخرى في المنشأة.

ويمكن أن يوجه إلى هذه الطريقة الانتقادات الآتية :

١- أنها تهمل أثر العوامل الأخرى في تكوين الأرباح غير العادية وترجع ذلك فقط للعنصر البشري.

٢- أنها تهمل ظروف السوق الاقتصادية فقد تعمل المنشأة في ظل حالة كساد لادخل لها فيها وبالتالي لا تحقق أرباحاً غير عادية على الرغم من وجود قوى عاملة بها قد تكون على درجة عالية من الكفاءة.

### ٢- طريقة المزايدة :

تعتمد هذه الطريقة على قياس قيمة الموارد البشرية من خلال مزايدة بين أقسام المشروع الداخلية ويتم على أساسها توزيع العناصر ذات الكفاءة النادرة بين الأقسام، ولقد اقترح هذه الطريقة الاستاذين Hekemian and Jones وتهدف هذه الطريقة بصفة أساسية إلى حسن استغلال الموارد البشرية المتاحة.

وتعتمد المزايدة التي يتم إجراؤها بين رؤساء الأقسام على وجود الرغبة لدى هؤلاء الرؤساء في الاستئثار بعناصر معينة ويعبر ذلك عن قيمة عنصر العمل في السوق الداخلي للمنشأة.

ولقد أورد الكاتبان المثال الآتي<sup>(٣٠)</sup> لتوضيح هذه الطريقة:

يفرض وجود شركة تتكون من القسمين أ، ب ويوجد لدى القسم أ خمسة مهندسين يرغب القسم ب في الحصول عليهم ولقد توفرت البيانات الآتية عن هذين القسمين :



البيان	قسم أ	قسم ب
• قيمة الأصول المادية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
• الأرباح السنوية	٦٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
• معدل العائد الفعلي على الأصول	%٣٠	%٨
• العائد المستهدف على الاستثمارات الربح في حالة حصول قسم ب على المهندسين.	%١٥	%١٠
• الربح في حالة استغناء قسم أ عن المهندسين.	-	٦٠٠,٠٠٠
• الزيادة القصوى لتحقيق العائد المستهدف	٤٠٠,٠٠٠	-
• على الاستثمار البشري الزيادة القصوى لتحقيق	١,٣٣٣,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠
العائد المستهدف على الاستثمار الكلي.	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق مايلي :

١- يترتب على تحويل المهندسين الخمسة زيادة أرباح القسم ب إلى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وبما أن معدل العائد المستهدف لهذا القسم هو ١٠٪، إذن تصبح القيمة الإجمالية للأصول في هذا القسم ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وبما أن القيمة الحالية للأصول قبل إضافة المهندسين الخمسة ٤,٠٠٠,٠٠٠، إذن يمكن لرئيس القسم الزيادة على هؤلاء المهندسين بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ولذلك لتحقيق معدل العائد المستهدف على الاستثمار الكلي.

وإذا نظرنا إلى الموارد البشرية المطلوب تقييمها فإن إضافة هذه الموارد إلى القسم ب يترتب عليها زيادة أرباح هذا القسم بمبلغ ٢٨,٠٠٠ جنيه (٢٨٠٠,٠٠٠ - ٣٢٠,٠٠٠) وباستخدام معدل العائد المستهدف في هذا القسم وقدره ١٠٪ يمكن حساب قيمة هذه الموارد بمبلغ ٢٨٠٠,٠٠٠ جنيه (١٠/١٠٠ × ٢٨٠,٠٠٠).

٢- بالنسبة للقسم أ يؤدي استخدام هؤلاء المهندسين إلى تحقيق أرباح إجمالية قدرها ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وبما أن معدل العائد المستهدف في هذا القسم

١٥٪، إذن قيمة أصول القسم الإجمالية التي تحقق هذه الأرباح هي ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (١٥/١٠٠×٦٠٠,٠٠٠) وبما أن قيمة الأصول المادية في هذا القسم ٢,٠٠٠,٠٠٠ إذن يمكن المزايدة على هؤلاء المهندسين بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتحقيق العائد المستهدف على الاستثمار الكلي وإذا نظرنا إلى الموارد البشرية المطلوب تقييمها نجد أن استبعاد هؤلاء المهندسين من القسم يؤدي إلى انخفاض أرباح هذا القسم بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه (٤٠٠,٠٠٠-٦٠٠,٠٠٠) وباستخدام معدل العائد المستهدف في هذا القسم وقدره ١٥٪ يمكن حساب قيمة هذه الموارد بمبلغ ١,٣٣٣,٠٠٠ (١٥/١٠٠×٢٠٠,٠٠٠).

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تمكن من توزيع العناصر ذات الكفاءة النادرة بين الأقسام إلا أنه يمكن توجيه الانتقادات الآتية إليها :

- ١- إنها تصلح للعناصر النادرة فقط والتي يكون هناك إقبال من رؤساء الأقسام عليها.
- ٢- تتدخل خبرة رؤساء الأقسام ونظرتهم الشخصية للأمر في تقييم الموارد البشرية بهذه الطريقة.
- ٣- يؤدي تطبيقها إلى الشعور بالإحباط لدى العناصر التي لا يتم المزايدة عليها مما يؤثر سلباً على أدائها حيث يصعب تقبل الفرد لفكرة عدم كونه من ذوي الكفاءة النادرة.

#### التقييم المقترح للأصول البشرية :

- ١- تقييم الموارد البشرية من وجهة نظر المنشأة :

يعتبر أسلوب المحاسبة عن الموارد البشرية جزءاً من النظام المحاسبي للمنشأة ككل ولا شك في أن هذا النظام يكون معبراً عن وجهة نظر المنشأة ولذلك يرى الباحث أن يتم تقييم الموارد البشرية من وجهة نظر المنشأة، ومعنى ذلك أن ننظر إلى الموارد البشرية باعتبارها طاقة إنتاجية ويتم قياس قيمة هذه الطاقة من خلال عناصر التكاليف التي تحملتها المنشأة في سبيل الحصول عليها

وتشغيلها ورفع كفاءتها.

## ٢- التقييم على مستوى المجموعات :

تعتمد هذه الطريقة على تقييم الموارد البشرية على مستوى المجموعات وليس الأفراد حيث يرى الباحث أنه طالما أن التقييم يعبر عن وجهة نظر المنشأة كما سبق بيانه في النقطة السابقة فإن العبرة ليست بقيمة الفرد في حد العبرة بإمكانية الاستفادة منه في أداء وظيفة معينة ويتوقف أداء أي وظيفة على مجموعة الأفراد المستولة عنها ولذلك يختار الباحث تقييم الموارد البشرية على مستوى المجموعات.

وتطبيقاً لذلك تعرض الباحث في الفصل السابق لتبويب الموارد البشرية في شكل مجموعات متجانسة باعتبار الخطوة الأولى في النظام المقترح للمحاسبة عن الموارد البشرية.

## ٣- ارتباط القيمة بالإنتاجية :

طالما أن تقييم الموارد البشرية يتم من وجهة نظر المنشأة فإن القيمة المحددة لهذه الموارد يجب أن تتفق مع إنتاجيتها أي أنه يجب تحديد العناصر المحددة للإنتاجية وتحديد تكلفة الحصول عليها باعتبارها الأساس الذي يجب الاعتماد عليه لتقييم الموارد البشرية.

## ٤- اتفاق القيمة مع القيم الاقتصادية السارية :

يعتبر اتفاق القيمة مع القيم الاقتصادية السارية وقت التقييم خاصية هامة يجب توافرها في النتائج التي نحصل عليها من تطبيق أساليب التقييم المختلفة وذلك حتى يمكن الاعتماد على هذه النتائج، وتعتمد الطريقة التي يقترحها الباحث على البيانات الفعلية للفترة المالية الأخيرة مما يجعل نتائج تطبيق هذه الطريقة أقرب ما تكون إلى القيم الاقتصادية السارية في هذا الوقت.

## 0- موضوعية النتائج :

كلما أمكن الاعتماد على أسس موضوعية بعيدة عن التقدير الشخصي كلما كانت النتائج التي نحصل عليها أقرب ما تكون إلى الموضوعية ويعتبر توافر ذلك أمراً هاماً وحتى يمكن قبول هذه النتائج من جانب المهتمين بها.

وحتى يمكن أن تتصف النتائج التي نحصل عليها من تقييم الموارد البشرية بتطبيق الطريقة المقترحة بالموضوعية فلقد تم مراعاة:

- أ - تقليل عنصر التقدير الشخصي بقدر الإمكان حيث يصعب إلغاؤه تماماً.
- ب - الاعتماد على أسس فعلية وتتمثل في البيانات الفعلية الخاصة بالفترة المالية الأخيرة.

## ٦- الاتفاق مع أسلوب تقييم الأصول الأخرى :

يرى غالبية المحاسبين ضرورة الاعتماد على بيانات التكاليف التاريخية لتقييم الأصول المادية، وتعتمد الطريقة التي يقترحها الباحث على بيانات التكاليف التاريخية المتعلقة بالموارد البشرية ويعد ذلك اتفاقاً مع الأسلوب المطبق لتقييم باقي أنواع الأصول.

تعد الخصائص السابقة الأسس التي بنيت عليها الطريقة المقترحة من الباحث وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى شرح الطريقة ذاتها فإنه يمكن القول بأنها تعتمد على خاصيتين رئيسيتين هما :

- أ - ربط القيمة بالإنتاجية.
- ب - ربط القيمة بالتكلفة.

ويمكن تطبيق هذه الطريقة من خلال الخطوات الآتية :

- ١- تبويب الأصول البشرية.
- ٢- تحديد العوامل المؤثرة في إنتاجية الأصول البشرية.
- ٣- حصر وتبويب عناصر تكاليف الموارد البشرية بحسب علاقتها بالعوامل

المؤثرة في الإنتاجية إلى عناصر تكاليف إيرادية وعناصر تكاليف رأسمالية.

٤- رسمة التكاليف الإيرادية باستخدام معدل إهلاك مناسب.

٥- تحديد القيمة الإجمالية للموارد البشرية بإضافة القيم الرأسمالية للتكاليف الإيرادية إلى عناصر التكاليف الرأسمالية.

وفيما يلي توضيح للخطوات السابقة :

#### ١- تبويب الأصول البشرية :

يقصد بذلك تقسيم الموارد البشرية إلى مجموعات متجانسة على الأساس الوظيفي بحيث يمثل أصلاً بشرياً، وقد سبقت مناقشة هذه النقطة تفصيلاً في الفصل السابق من هذا الباب.

#### ٢- تحديد العوامل المؤثرة في إنتاجية الأصول البشرية :

ونرى أن قيمة الموارد البشرية يجب أن تتحدد في ضوء إنتاجية هذه الموارد ولذلك يجب تحديد العوامل المؤثرة في إنتاجية الأصول البشرية واتخاذها أساساً للتقييم، ويمكن القول بأن إنتاجية الأصل البشري تتحدد من خلال نوعين من العوامل :

#### أولاً : عوامل شخصية :

ويقصد بها عوامل مرتبطة بشخصية الأفراد ذاتهم والجوانب المكونة لها، وتشمل العوامل:

أ - التعليم.

ب - الخبرة.

ج - المهارة الشخصية.

وتعتبر هذه العوامل مكونات شخصية الفرد من وجهة نظر المنشأة والتي يتم من أجلها تعاقد المنشأة معه، وتمثل هذه العوامل المحددات الرئيسية لإنتاجية

الفرد.

ثانياً : عوامل وظيفية :

ويقصد بها عوامل مرتبطة بالمنشأة ذاتها وتكون مؤثرة على إنتاجية العاملين فيها وتشمل هذه العوامل:

أ - الروح المعنوية للعاملين.

ب - ظروف العمل من ناحية المكان والإمكانيات المتاحة.

وبعد تحديد العوامل السابقة اجتهداً من جانب الباحث على أنه يمكن عند تحديد هذه العوامل في الواقع العملي إدخال بعض التغيرات عليها في ضوء طبيعة وظروف كل منشأة.

٣- حصر وتبويب عناصر تكاليف الموارد البشرية :

تتمثل الخطوة الثالثة في تقييم الموارد البشرية في حصر عناصر تكاليف الموارد البشرية وتبويبها بحسب علاقتها بالعوامل المحددة للإنتاجية إلى عناصر تكاليف مرتبطة بالعوامل الشخصية وعناصر تكاليف مرتبطة بالعوامل الوظيفية.

ويمكن بصفة عامة حصر عناصر التكاليف المرتبطة بالموارد البشرية في

العناصر الآتية :

- المرتبات.

- المكافآت.

- المزايا العينية والتقديرية.

- الحوافز.

- تكاليف التدريب.

- الترقية.

- تكاليف تحسين ظروف العمل.
- تكاليف دراسة وتحسين الهيكل التنظيمي.
- تكاليف إدارة شئون الأفراد.

ويتم تبويب العناصر السابقة حسب علاقتها بالعوامل المحددة للإنتاجية إلى مجموعتين :

#### أولاً : تكاليف العوامل الشخصية :

ويقصد بها التكاليف التي تتحملها المنشأة لصالح العاملين بها مقابل الاستفادة من المزايا الشخصية التي يتمتعون بها، ويشمل هذا النوع من التكاليف:

- أ - المرتبات.
- ب - المكافآت.
- ج - مزايا عينية ونقدية.
- د - الحوافز.
- هـ - نسبة من تكاليف إدارة شئون الأفراد وتشمل تكاليف الإعلان عن الوظائف والاختيار والتعيين...إلخ.

وغالبية هذا النوع من التكاليف يعتبر تكاليف جارية تتحملها المنشأة دورياً في سبيل الحصول على الموارد البشرية والاحتفاظ بها للاستفادة بالمزايا الشخصية التي تتمتع بها هذه الموارد.

#### ثانياً : تكاليف العوامل الوظيفية :

ويقصد بها تكاليف تنفقها المنشأة في سبيل تحسين ظروف العمل ورفع الروح المعنوية للعاملين وتعلق هذه التكاليف بصفة عامة برفع كفاءة الأصول البشرية وتشمل هذه التكاليف ما يلي :

- أ - تكاليف التدريب.
- ب - تكاليف الترقية.
- ج - تكاليف تحسين ظروف العمل.
- د - تكاليف دراسة وتحسين الهيكل الوظيفي.
- هـ - نسبة من تكاليف إدارة شئون الأفراد.

وغالبية هذه التكاليف بطبيعتها تكاليف رأسمالية يتم الاستفادة منها لأكثر من فترة مالية واحدة.

#### ٤- رزمة التكاليف الإبرادية باستخدام معدل إهلاك مناسب :

كماسبق بيانه تعتبر تكاليف العوامل الشخصية تكاليف جارية تتحملها المنشأة دورياً في سبيل الاحتفاظ بالموارد البشرية اللازمة لها ويمكن اعتبار هذا النوع من التكاليف مشابهة لقسط إهلاك الأصول الثابتة.

ولذلك يمكن الاعتماد على هذه التكاليف في تقييم الموارد البشرية وذلك عن طريق تحديد القيمة الرأسمالية لها، وتحدد هذه القيمة كمايلي:

- أ - يعتمد على البيانات الفعلية الخاصة بالفترة المالية الأخيرة لهذا النوع من التكاليف.
- ب - يتم اختيار معدل إهلاك الأصول المادية والمشابهة في نشاطها لكل أصل بشري بحيث يكون لكل أصل بشري معدل مناسب يتمثل في معدل إهلاك الأصل المشابهة له وفي حالة صعوبة وجود أصل مشابه وهذا احتمال ضئيل فيجب في هذه الحالة الاعتماد على معدل إهلاك مقدر لكل مجموعة متشابهة من الوحدات الاقتصادية.
- ج - تحديد القيمة الرأسمالية للتكاليف الجارية بضرب بيانات التكاليف الفعلية الخاصة بالفترة المالية الأخيرة في مقلوب معدل الإهلاك الذي تم اختياره.

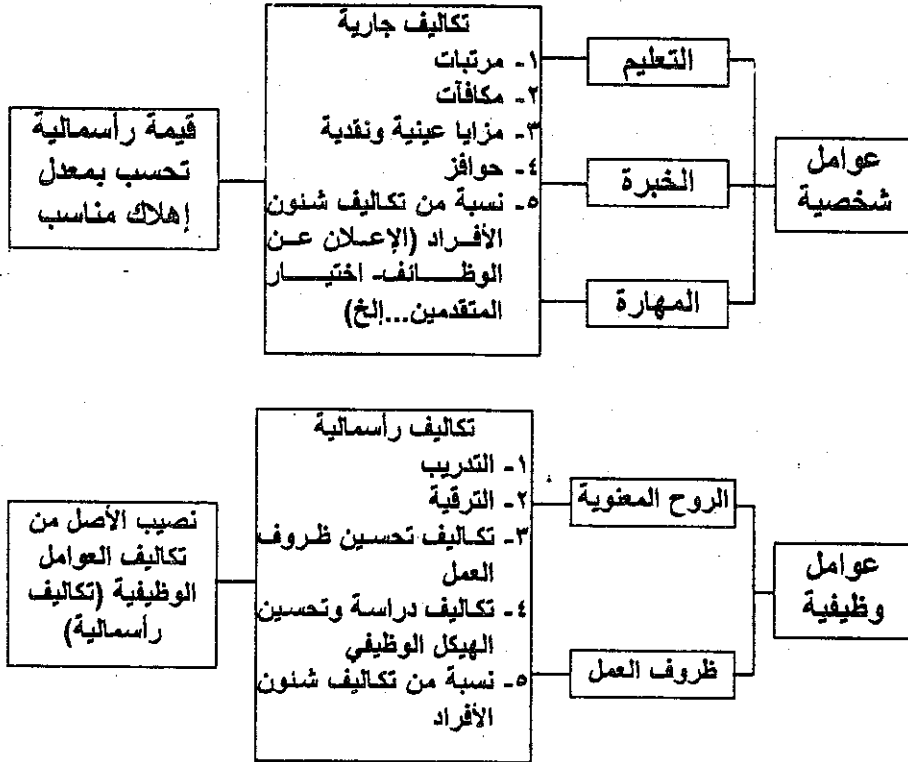


## 0- تحديد إجمالي قيمة الموارد البشرية :

تشمل قيمة الأصل البشري ما يلي :

- أ - القيمة الرأسمالية للتكاليف الجارية والمحسوبة من الخطوة السابقة.
- ب - نصيب الأصل من تكاليف العوامل الوظيفية وهي التي تعتبر تكاليف رأسمالية بطبيعتها، ويعتمد أيضاً على بيانات التكاليف الفعلية الخاصة بالفترة المالية الأخيرة.

ويمكن الاعتبار عن أسلوب التقييم المقترح كمايلي :



إجمالي قيمة الأصل البشري

وفيما يلي نورد مثالا رقمياً لبيان الطريقة المقترحة:

بفرض أنه في إحدى الوحدات الاقتصادية تم تقسيم القوى العاملة بها إلى ثلاثة أصول بشرية أ، ب، ج وقد أمكن استخراج البيانات الآتية عن هذه الأصول في نهاية إحدى السنوات المالية:

أولاً: بيانات مخصصة وموزعة على الأصول البشرية:

البيان	أ	ب	ج
عدد العاملين	٨٠	٧٠	٥٠
مرتبات وأجور	٩٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
مزايا عينية ومزايا نقدية	١٢,٠٠٠	٨,٠٠٠	٦,٠٠٠
حوافز	٨,٠٠٠	٧,٠٠٠	٤,٠٠٠
مكافآت	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠

ثانياً: بيانات تكاليف العوامل الوظيفية:

تكاليف التدريب ١٠٠,٠٠٠

تكاليف الترقية ٥٠,٠٠٠

تكاليف تحسين الهيكل التنظيمي ٥٠,٠٠٠

وقد تم تحديد معدلات الإهلاك للأصول المادية المشابهة في نشاطها للأصول السابقة كما يلي:

١٠٪ للأصل البشري (أ) - ٢٠٪ للأصل البشري (ب) - ٥٪ للأصل البشري (ج).

ويمكن استخدام البيانات السابقة لتحديد قيمة هذه الأصول البشرية كما يلي:

باستخدام بيانات تكاليف العوامل الشخصية وهي مخصصة وموزعة على الأصول البشرية من واقع السجلات قيم جميع هذه التكاليف وتحديد القيمة

الراسمالية لها باستخدام معدلات الإهلاك المحددة كما يتضح من الجدول الآتي :

القيمة الراسمالية	معدل الإهلاك	بيانات التكاليف					الأصل الخيري
		المجموع	مكافآت	حوافز	مزايا عينية ونقدية	مرتبات	
$10/100 \times 12,000$ 1,200,000 =	%10	120,000	10,000	8,000	12,000	90,000	أ
$20/100 \times 75,000$ 375,000 =	%20	75,000	5,000	7,000	8,000	55,000	ب
$5/100 \times 45,000$ 900,000 =	%5	45,000	5,000	4,000	6,000	30,000	ج

ثالثاً : توزيع التكاليف الراسمالية على الأصول البشرية :

تشمل هذه التكاليف تكاليف العوامل الوظيفية ويقترح الباحث توزيعها على الأصول البشرية بنسبة عدد العاملين بكل أصل.

$$\text{مجموع تكاليف العوامل الوظيفية} = 100,000 + 50,000 + 50,000 = 200,000 \text{ جنيه}$$

نسبة عدد العاملين ٨٠ : ٧٠ : ٥٠

إذن

$$\text{نصيب الأصل أ} = 200,000 \times 80/100 = 160,000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأصل ب} = 200,000 \times 70/100 = 140,000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأصل ج} = 200,000 \times 50/100 = 100,000 \text{ جنيه}$$

رابعاً: استخراج إجمالي قيمة الأصول البشرية:

الأصل	القيمة الرأسمالية لتكلفة العوامل الشخصية	نصيب الأصل من تكلفة العوامل الوظيفية	قيمة الأصل البشري
أ	١,٢٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠
ب	٣٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٤٤٥,٠٠٠
ج	٩٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٩٥٠,٠٠٠
الإجمالي			٢,٦٧٥,٠٠٠

يتضح من ذلك أن مجموع قيمة الأصول البشرية في هذه المنشأة ٢,٦٧٥,٠٠٠ موزعة على الأصول الثلاثة كما يتضح من الجدول.

ونؤكد على أن هذا التقييم يتم من وجهة نظر المنشأة، ولذلك لم يؤخذ في الاعتبار تكلفة التعليم التي تم إنفاقها على العامل في مراحل التعليم المختلفة ونرى أن يستند التقييم إلى التكلفة الفعلية التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على الموارد البشرية والاحتفاظ بها ورفع كفاءتها والاستناد إلى التكلفة إنما يعد اتفاقاً مع الأسس المحاسبية المستخدمة في تقييم الأصول المادية الأخرى على أنه يجب ملاحظة أن المعالجة الدفترية للأصول البشرية سوف تختلف بعض الشيء عن معالجة الأصول المادية وذلك لوجود بعض الاختلافات بينهما مع التأكيد على أن هذه الاختلافات لا تمنع من إدخال الموارد البشرية ضمن عناصر الأصول.

خامساً: المعالجة المحاسبية المقترحة للأصول البشرية:

يمكن إبراز المعالجة المقترحة من الناحية المحاسبية من خلال تحديد الأسس التي تعتمد عليها، ويمكن القول بأن معالجة الأصول البشرية تعتمد على الأسس التالية:

## ١- إدخال بيانات الأصول البشرية ضمن بنود الأصول في الميزانية :

تبين مما سبق إمكانية تطبيق خصائص الأصول على بنود الأصول البشرية بدرجة تكفي لإدخالها ضمن عناصر الأصول في الميزانية ويعتبر ذلك أن تنشأ حسابات عديدة بقيم الأصول البشرية مع تبويبها إلى أصول بشرية صناعية وتسويقية وإدارية بحيث يمثل كل نشاط من أنشطة المشروع أصلاً بشرياً مستقلاً ظاهراً ضمن بنود الميزانية.

## ٢- تسجيل الأصول البشرية في حساب خاص يسمى د/ رأس المال البشري :

عند مناقشة مدى انطباق خصائص الأصول على الموارد البشرية في الفصل الأول من هذا الباب تبين أنه بالرغم من توافر ظواهر الملكية في هذا النوع من الأصول وتتمثل في حق الانتفاع وحق الرقابة وحق التصرف فإن الملكية بمفهومها القانوني لا تتوفر فيه.

وقد ترتب على توافر ظواهر الملكية في هذه الأصول إمكانية إدخالها ضمن بنود الميزانية، إلا أننا يجب ألا نهمل عدم توافر الملكية القانونية لهذه الأصول للمنشأة، ولذلك يقترح عند تسجيل بنود هذه الأصول في الميزانية ألا تضاف هذه البنود إلى رأس المال العادي المملوك للمنشأة وإنما يجب إظهارها في الأصول كما سبق مع إظهار مقابل لها في الخصوم بنفس القيمة المقدرة لهذه الأصول ويقترح الباحث تسمية الحساب المقابل للأصول البشرية ح/ رأس المال البشري.

## ٣- عدم إخضاع الأصول البشرية للإهلاك :

نرى أن الإهلاك بمفهومه المحاسبي لا ينطبق على الأصول البشرية وذلك للاعتبارات الآتية:

أ - اختلاف طبيعة الأصول البشرية عن الأصول المادية حيث لا يعني مرور العمر الإنتاجي تناقص المنافع التي يمكن للمنشأة الحصول عليها من الأصل البشري وهذا عكس طبيعة الأصول المادية حيث تتزايد أعطال هذه الأصول وترتفع تكاليف صيانتها.

ب - عدم خضوع الأصول البشرية لمفهوم التقادم حيث لا توجد سوق منظمة لتبادل القوى العاملة يمكن من خلالها معرفة المستوى الفني للقوى العاملة والقيمة السوقية لها ومتابعة التطور الذي يحدث في ذلك.

ج - إن تحديد قيمة الأصول البشرية يتم من خلال طرق تعتمد في بعض خطراتها على التقدير، وهذا يوجد احتمالاً لكون الرقم المدرج في الميزانية لهذه الأصول غير متفق مع الحقيقة.

د - اختلاف القيمة التي نحصل عليها باختلاف الطريقة المتبعة في التقييم وهذا يعني إمكانية التلاعب في قسط الإهلاك تبعاً لذلك.

ونرى أنه للأسباب السابقة يجب عدم احتساب إهلاك للموارد البشرية ومعنى ذلك أن يتم تحميل كل فترة مالية بكافة النفقات الإيرادية المتعلقة بالموارد البشرية والتي تخص هذه الفترة أما النفقات الرأسمالية فيتم إظهارها في الميزانية مع توزيعها على السنوات المختلفة طبقاً لاستفادة هذه السنوات منها.

#### ٤- عدم إجراء تغيرات محاسبية تؤثر على نتيجة النشاط :

نرى أن يصمم نظام المحاسبة عن الموارد البشرية بحيث لا يؤثر على نتيجة النشاط المحددة للفترة المالية، ومعنى ذلك ألا تؤثر إجراءات هذا النظام على الأسلوب المطبق لقياس نتيجة النشاط، وبعبارة أخرى يكون الهدف الأساسي لنظام المحاسبة عن الموارد البشرية هو الإمداد بمعلومات عن الموارد البشرية دون التأثير في نتيجة النشاط، ويتفق ذلك مع النقطة السابقة التي تتعلق بعدم احتساب إهلاك للموارد البشرية.

ولاشك أن عدم التأثير على نتيجة النشاط يؤدي إلى تحقيق نوع من القبول لهذا النظام وبصفة خاصة من الجهات الخارجية التي تهتم بنتيجة نشاط المنشأة مثل مصلحة الضرائب.

#### ٥- توحيد الإجراءات المحاسبية على مستوى مجموعة الوحدات الاقتصادية :

يتأثر نظام المحاسبة عن الموارد البشرية بالإجراءات التي يعتمد عليها

وتختلف النتائج التي نحصل عليها باختلاف هذه الإجراءات وحتى يمكن تحقيق أقصى فائدة من هذا النظام وتحقيق القبول اللازم لانتشاره يجب توحيد الإجراءات المطبقة على مستوى الوحدات المتشابهة وذلك لإمكانية تقييم النتائج التي نحصل عليها وإجراء المقارنة بين بعض الوحدات الاقتصادية والبعض الآخر.

#### ٦- كيفية تسجيل الأصول البشرية في السجلات المحاسبية :

تبين من أسس المعالجة المحاسبية للإطار المقترح أن الباحث يرى إدخال الأصول البشرية ضمن عناصر الأصول في الميزانية يستدعي أولاً تسجيلها في سجلات القيد المحاسبي.

وسوف تنصب المعالجة المحاسبية هنا على تسجيل قيمة الأصول البشرية فقط دون التعرض للنفقات الإيرادات والرأسمالية المرتبطة بها حيث تعالج هذه النفقات طبقاً للأسس المحاسبية العادية.

ويمكن حصر العمليات المتعلقة بالأصول البشرية فيما يلي :

- ١- إثبات قيمة الأصول البشرية.
- ٢- إثبات الزيادة في قيمة الأصول البشرية.
- ٣- إثبات النقص في قيمة الأصول البشرية.
- ٤- استبعاد حسابات الأصول البشرية من الدفاتر.

#### ١- إثبات قيمة الأصول البشرية :

يقصد بذلك تسجيل قيم الأصول البشرية بعد تقييمها في سجلات القيد الأول، ويقترح إنشاء حساب عام يسمى ح/ الموارد البشرية يتضمن هذا الحساب ثلاثة حسابات مساعدة تشمل النشاط الصناعي والنشاط التسويقي والنشاط الإداري.

١١٩١ موارد بشرية صناعية

١١٩٢ موارد بشرية تسويقية

١١٩٣ موارد بشرية إدارية

على أن ينشأ حساب مقابل لحساب موارد بشرية ويظهر ضمن خصوم الميزانية ويدخل ضمن مجموعة رأس المال ويسمى حـ/ رأس المال البشري ويعطي هذا الحساب رقم ٢١٣ (افتراضي).

ويتم إجراء قيد مزدوج لإثبات قيمة الأصول البشرية بعد تقييمها

كما يلي :

١١٩	من حـ/ موارد بشرية		xxx
١١٩١	x صناعية		
١١٩٢	x تسويقية		
١١٩٣	x إدارية		
٢١٣	إلى حـ/ رأس المال البشري (إثبات قيمة الأصول البشرية)	xxx	

## ٢- إثبات الزيادة في قيمة الأصول البشرية :

في حالة إعادة تقييم الأصول البشرية بتقييم أعلى من القيمة المسجلة لها في الدفاتر يتم إجراء قيد مشابه لقيد إثبات قيمة الأصول البشرية بمقدار الزيادة في هذه القيمة.

## ٣- إثبات النقص في قيمة الأصول البشرية :

في حالة تقييم الموارد بقيم أقل من القيمة المسجلة لها في الدفاتر يتم إجراء قيد عكسي لقيد إثبات الموارد البشرية بقيمة النقص في هذه الموارد كما يلي :



٢١٣	من ح/ رأس المال البشري	xxx	xxx
١١٩	إلى ح/ موارد بشرية	xxx	
١١٩١	x صناعية		
١١٩٢	x تسويقية		
١١٩٣	x إدارية		
	(إثبات النقص في قيمة الأصول البشرية)		

#### ٤- استبعاد حسابات الأصول البشرية من الدفاتر :

في حالة تصفية الشركة وإقفال الحسابات الخاصة بها يتم إقفال ح/ موارد بشرية مع ح/ رأس المال البشري بإجراء قيد عكسي لقيد إثبات قيمة الموارد البشرية وذلك بالقيمة المسجلة لهذه الموارد في الدفاتر دون حدوث أية انعكاسات على الحسابات الأخرى الموجودة في الميزانية.

#### ٥- الانعكاسات المحاسبية للمعالجة المقترحة :

يحقق إظهار الموارد البشرية ضمن عناصر الأصول في الميزانية طبقاً للمعالجة المقترحة من الباحث مايلي :

١- تطوير وظيفة النظام الحاسبي في المنشأة بحيث يصبح قادراً على الإمداد بمعلومات عن الموارد البشرية يستفيد منها إدارة المشروع والمستثمرين وغيرهم.

٢- تصحيح رقم إجمالي الأصول في الميزانية بحيث يصبح معبراً عن المنشأة وحقيقة مركزها المالي تعبيراً حقيقياً حيث يتضمن هذا الرقم الأصول البشرية.

٣- تصحيح بعض المؤشرات المستخرجة من خلال التحليل المالي لبيانات القوائم المالية مثل معدل دوران الأصول ومعدل دوران رأس المال وقيمة رأس المال العامل منسوبة إلى إجمالي الأصول، حيث يجب أن تحسب هذه المعدلات في ظل وجود بيانات عن الأصول البشرية حتى تكون دلالة هذه

## المعدلات صحيحة.

٤- إمكان إضافة مؤشرات جديدة ذات فائدة عند تحليل الميزانية مثل :

بعض المؤشرات عن الموارد البشرية :

يقترح أن يتضمن هذا التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بالأصول البشرية والتي يمكن أن تقدم معلومات ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية، ومن أمثلة المؤشرات في هذا المجال ما يلي :

ا - نسبة الأصول البشرية إلى إجمالي الأصول:

يحسب هذا المؤشر بقسمة قيمة الأصول البشرية على إجمالي الأصول ويوضح ذلك القيمة الحقيقية للموارد البشرية بالنسبة للمنشأة ويمكن مقارنته بالمنشآت الأخرى المشابهة.

ب - نسبة الأصول البشرية إلى الأصول غير البشرية:

يوضح هذا المؤشر درجة توازن الأصول البشرية مع الأصول غير البشرية في المنشأة.

ج - نسبة الموارد البشرية الصناعية إلى إجمالي الموارد البشرية.

د - نسبة الموارد البشرية التسويقية إلى إجمالي الموارد البشرية.

هـ - نسبة الموارد البشرية الإدارية إلى إجمالي الموارد البشرية.

وتوضح النسب الثلاث الأخيرة مكونات الموارد البشرية والنسبة التي يمثلها كل منها.

## هوامش ومراجع

- (1) Likert, R. "The Human Organization", New York, McGraw-Hill, 1967, P. 12.
- (2) Ibid., P. 12.
- (3) Flamholtz, E.G., "A Model for Human Resource Valuation, The Accounting Review, April 1971, P. 256.
- (٤) د. إبراهيم السباعي ، الحاسبة عن الأصول البشرية ، مجلة المحاسبة والإدارية والتأمين ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣ .
- (5) Brummet. R. L., "Accounting for Human Resources", Journal of Accounting, Vol. 130, No. 6, Dec. 1970, P. 65.
- (6) Flamholtz, E. G., "Human Resource Accounting", California, Dickenson Publishing Co., 1971, 9.1.
- (7) Robison, D., "Two Approaches to Human Asset Accounting", Accountancy, Feb. 1975, P. 46.
- (8) American Accounting Association, Report of the Committee on (Human Resource Accounting), The Accounting Review, Supplement to Vol. XLVII, 1973, P. 169.
- (9) Chambers, "Accounting Evaluation and Economic Behavior", Prentice-Hall Inc., 1966, PP. 103-104.
- (10) Sprouse, R. T. and Moonitz, M., "A Tentative Set of Broad Accounting Principles for Business Enterprises", Accounting Research Study, No. 3, N.Y., 1992.
- (11) Meigs, W. and Johnson, "Accounting the Basis for Business Decision", N. Y., McGraw-Hill, Inc., 1962, P. 9.
- (12) The Foundation of Accounting Measurement Prentice-Hall, Inc., Engle Wood Cliffs, N.Y., 1967, P. 70.
- (13) American Institute of Certified Public Accountants, Report of The Committee on (Review and Resume Accounting Terminology, No. 1, 1953), P. 13.
- (١٤) د. محمد نصر الهوارى ، دراسات في نظرية الحاسبة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٦٦ ، ص ٢٩ .
- (١٥) د. حلمي محمود غمر ، نظرية الحاسبة المالية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٣٠ .
- (16) Hindrikson, E. S., "Accounting Theory", Richard Irwin Co., 1977, P. 251.

- (17) A.A.A. Committee on (Accounting Concepts and Standards), Accounting and Reporting Standards, 1957.
- (18) Lev. B. and Schwartz, A. (On the Use of the Economic Concepts of Human Capital in Financial Statements), The Accounting Review, Jan., 1971, P. 109.
- (19) Brumet, R. L., Flamholtz. E. G. and Pyle, W., (Human Resource Measurement Challenge for Accountants), The Accounting Review, Vol. Xill, No. 2, Apr., 1968, P. 217.
- (٢٠) د. أحمد محمد موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٧ .
- (٢١) شركة Barry الأمريكية ، نقلا عن دكتور / محمد الغريب بيومي ، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ١٨٥ .
- (22) American Accounting Association, Report of the Committee on (Human E. G., Human Resource Accounting), Op. Cit., P. 172.
- (23) Fiamholtz, E. G., (Human Resource Accounting), Op. Cit., P. 42.
- (24) Ibid., P. 41.
- (25) Flamholtz, E. G., Op. Cit., P. 42.
- (٢٦) د. أحمد محمد موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٩ .
- (27) Hermanson, R. H., (Accounting for Human Assets), Bureau of Business and Economic Research, Michigan Stae University, Paper No. 14, P. 3.
- (28) Fiamholtz, E. G., (A Model for Human Resource Valuation), Op. Cit., PP. 253-264.
- (29) Herman Son. R. H., Op. Cit., PP. 8-15.
- (30) Hekemian, J. S. and Jones., C. H., (Put People on Your Balance Sheet), Harvard Business Review, Vol. 45, No. 1, 1967, PP. 105-113.

# الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
مقدمة عن الإطار العام لنظرية المحاسبة	٧
الفصل الأول : المفاهيم المحاسبية	١٥
الفصل الثانى : الإطار العام لنظرية المحاسبة (السياسات - الافتراضات - المعايير)	٣٧
الفصل الثالث : المحتوى الإخبارى للقوائم المالية الموحدة	٥١
الفصل الرابع : المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل	٩٣
الفصل الخامس : المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية	١٢٧
الفصل السادس : معايير المحاسبة الحكومية	١٦٣
الفصل السابع : مقومات العرض المحايد للقوائم المالية	٢١٩
الفصل الثامن : مفهوم الدخل المحاسبى كقياس للأداء	٢٥١
الفصل التاسع : التقارير المالية القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد	٢٨١
الفصل العاشر : المحاسبة عن الأصول البشرية	٣١٧